جامعة محمد الخامس بالرباط
Université Mohammed V de Rabat

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

- الرباط-

وحدة: علم السياسة والقانون الدستوري

أطروحة لنيل الدكتوراه

في موضوع:

النسق السياسي المغربي
دراسة في تحديث الممارسة السياسية
2014-1999

من إعداد الطالب:

معاد الملياني

تحت إشراف الدكتور:

امحمد الداسر

لجنة المناقشة

الدكتور أحمد بوجداد.....رئيسا

الدكتور امحمد الداسر.....مشرفا

الدكتور محمد الصوفي.....عضوا

الدكتور حميد الدليمي.....عضوا

الدكتور إدريس عبادي .....عضوا

السنة الجامعية

2016 - 2015

مقدمة

تنتج السياسة باستمرار وقائعها وأحداثها وفاعليها ومشهدها الذي يلتف حوله محترفيها ومتتبعيها. وتبدو هذه التمظهرات بسيطة وسهلة الإدراك بل أحيانا متوقفة يمكن ضبطها من الفوق، ولكن عناصرها وأدواتها في الجوهر، ملتبسة ومتحركة من حيث اشتغالها وصناعتها. وأمام كل هذه الخصائص يفترض على الباحث أن يغوص فيما هو أعمق وأبعد مما تعكسه صورة المشهد الإدراكي لديناميات السياسة.

ولما كان المغرب السياسي يجمع بين المفارقات، بين التقليد والتحديث، الوحدة والتعدد، العقلاني والعاطفي، الرمزي والواقعي؛ فقد انعكس ذلك على واقع الممارسة السياسية التي امتزجت فيها هذه التناقضات وانصهرت بشكل كبير حتى أضحت واقعا يتطلب توفر شروط الإدراك والفهم لتبين سياقاتها وتجلياتها.

إن خصوصية هذه الممارسة السياسية المغربية جعلت من رهان ضبطها استنادا إلى المعرفة العقلانية وحدها غير كافي، إذا لم يتم استحضار كيفية اشتغال منطقها الداخلي الذي يتجاوز القراءة السطحية من أجل الفهم الحقيقي لطبيعة النسق السياسي المغربي ككل.

إن المتتبع للشأن السياسي بالمغرب، تجذبه قطعا صورة هذا النسق السياسي الذي أضحى ينشط مكوناته في اتجاه الانفتاح والتطور والتواصل[1]، معلنا عناصر تغيير أكيدة.

---

[1]- لقد لاحظ مجموعة من الباحثين في نهاية القرن الماضي أن هناك تحولا مهما وتطورا ملموسا بات يعرفه النظام السياسي المغربي، الذي كان يتم وصفه فيما سبق بأنه يخضع لبنيات جامدة تتحكم فيه وتعرقل تطوره، لكن عند مقارنته بمجموعة من الأنظمة السياسية العربية، كسوريا ومصر وبعض الدول المشرق العربي، اتضح بان النسق السياسي المغربي بات يعرف حركية تتجه نحو الانفتاح والتغيير وا ن كانت بطيئة لكنها أكيدة. ولعل الكتابات الأولى لجون واتر بوري عن المغرب كانت تصب في اتجاه وصف النظام السياسي بالجمود إلى أن تغيرت نظرة الكاتب التي عبر عنها خلال ندوة دولية نظمتها "مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد للعلوم والثقافة" في ربيع سنة 1997، تحت عنوان " تجارب الانتقال الديمقراطي في العالم" ، وهي الندوة التي أشار فيها عن بدايات تطور النظام السياسي المغربي نحو تحديث آليات اشتغاله. وحول نظرة الكاتب السابقة للنظام السياسي المغربي أنظر:

- Waterbury (J) : Le commandeur des croyants... la monarchie marocaine et son élite, Paris, Ed PUF,1975.

تمت ترجمة هذا الكتاب من طرف أبو العزم (عبد الغني) والسبتي (عبد الأحد) تحت عنوان "أمير المؤمنين...الملكية والنخبة السياسية المغربية"، منشورات الغني، الرباط، سنة 2004.

فإذا كان هذا النسق السياسي ظل يستند بشكل كبير على أنماط من المشروعية توصف بالتقليدية والمتمثلة في الدينية والتاريخية، وا ٍن كانت لا تتساوى من حيث الأهمية، بحكم الهيمنة الظاهرة للمشروعية الدينية، والتي استطاع بفضلها تدبير المجال السياسي المغربي، وتمكن بواسطتها من ضبط وتطويق مجموعة من بؤر التوتر والانفلات بل واحتواء عدد من حالات الاحتجاج والعنف بناء على المرجعية الرمزية للدين، فإن هذا المعطى القوي لم يشكل عائقا أمام النسق السياسي لإدماج عناصر التحديث السياسي في نسيجه ومؤسساته. فرغم المجهودات المتكررة لتعميق الأساس التقليدي للنسق السياسي واحتواء مظاهر التحديث، فإن هذه المحاولات تصادف في الجهة المقابلة ردود أفعال و انعكاسات على الطبيعة التقليدية لنمط عمل النسق و على بنائه العلائقي الذي يؤسسه في علاقته بالمجتمعين السياسي والمدني. ولعل تعزيز هذا الخيار الأخير سيجد صداه في مضامين الدستور الجديد بما فيها نزع صفة القدسية عن شخص الملك، وتقديمه للمغاربة باعتباره ممثلا لملكية "مواطنة".

فالملاحظ أن المغرب بدأ يتقدم بوصفه مجتمعا يتطلع إلى التغيير وا ٍعادة النظر في بنياته التي ظلت زمنا غير يسير تحافظ على تقليدانيتها، لكن تدافع الأحداث وتسارعها والتي طوقت المغرب داخليا وخارجيا عجلت بخلخلة منظومة القيم، و جعلت التقليد يندفع نحو التفاوض وفسح المجال لاستقطاب أكثر لأدوات المشاركة و عناصر الثقافة الحديثة، كل هذا تزامن مع رغبة أكيدة لدى بعض الشرائح الاجتماعية والنخب المثقفة في تدبير سياسي يخرج الممارسة السياسية من نفق النسق السياسي التقليدي، لتراهن على التحديات المرفوعة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، هذه الإرادة التي وجدت دعامتها كذلك في سياق دولي يدفع باتجاه التحديث كشرط لإقامة شراكات تقوم على الواقعية والفعالية بعيدا عن أي ممارسات ترتهن للماضي، مما يعزز القول بأن المغرب بدأ يشهد لحظة انعطاف بالغة الأهمية في مساره السياسي والثقافي.

من هذا المنطلق تأتي دواعي دراستنا لموضوع هذه الأطروحة المتمثل في " النسق السياسي المغربي: دراسة في تحديث الممارسة السياسية 1999-2014 "، والتي سوف تتركز أساسا - احتراما لمنطق الضبط والتخصص وتفاديا للوقوع في التعميم – حول الممارسة السياسية للمؤسسة الملكية، على اعتبار أن موقع هذه المؤسسة في النسق السياسي

المغربي هو بمثابة القلب من الجسد[1]، لكونها تشكل فاعلا مركزيا في الحياة السياسية المغربية، حيث نعتقد أن دراستها ستفيدنا كمؤشر قوي للكشف عن خصائص النسق السياسي المغربي ككل، و إدراك طبيعته واستجلاء منطق سيره " sa logique de fonction" .

لقد تعززت قناعتنا في اختيار هذا الفاعل السياسي[2]، من خلال ملاحظتنا بأن المؤسسة الملكية لم تعد تقيم ممارستها و تواصلها فقط على مرجعيات ومرتكزات ومضامين تنهل من حقول ومشروعيات تقليدية، تتنو ع بين ما هو ديني وتاريخي، بل بدا أن هذه المؤسسة ومنذ انتقال العرش إلى الملك محمد السادس في صيف 1999، جاءت بمقاربات جديدة لمجموعة من القضايا التي تطرح إشكالات سياسية واقتصادية واجتماعية كبرى، وأعطت الانطلاقة لدينامية غنية بالأحداث والوقائع السياسية[3]، تناسلت وتواترت بشكل ملفت، لتحدث تحولات عميقة في الحياة السياسية المغربية[4].

إن هذه الإشكالات التي فرضت نفسها بقوة في السنوات الأخيرة في ظل معادلات دقيقة على الأصعدة الداخلية والإقليمية والدولية، حذت بالمؤسسة الملكية إلى إحداث نوع من التغيير في إستراتيجيتها التواصلية[5]، إستراتيجية تشكل مدخلا لتفعيل خيار التحديث السياسي، على اعتبار أن تواصلها هو فعل يساهم في خلق الشروط الاجتماعية القمينة

---

[1]- بوجداد (أحمد): "الملكية والتناوب مقاربة "لاستراتيجية"تحديث الدولة وا ٍعادة إنتاج النظام السياسي بالمغرب"، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2000، ص:67.

[2]- لم يعد علم السياسة ذلك العلم الذي ينحصر فقط في دراسة مفهوم "السلطة" وغاياتها وكيفية ممارستها، أو دراسة "الدولة" ووظائفها، بل أصبح في الآونة الأخيرة يهتم بالأنساق السياسية و"بالسلوك السياسي للفاعلين"، وبدراسة الآليات والتقنيات التي تمكن رجال السياسة من الوصول إلى السلطة بطرق تقوم على الإقناع والحجاج (l'argumentation).

[3]- بوجداد (أحمد): "الملكية والتناوب مقاربة ...، مرجع سابق، ص:09.

[4] -Belhaj (Abdessamed) : La dimension islamique dans la politique étrangère du Maroc : Déterminants, acteurs, orientations », Presse Univ de Louvain, 2009, p : 79.

[5]-لم تعد علاقة السياسة بالتواصل تنحصر في خطابات السياسي التي يوظفها من أجل تهييج وا ٍثارة عواطف المتلقين، وحشد مشاعرهم للحصول على تأييدهم، بل ارتقت العلاقة لتؤسس لعلم تتقاطع عنده حقول معرفية مختلفة، ولتخصص علمي قائم بذاته. لقد أصبح حاليا من الصعب تصور عالم السياسة دون تواصل، لأنه يشكل حلقة الوصل بين الجماهير والنخبة الحاكمة صانعة القرارات. فعلى الحكام أن يكونوا قادرين على توصيل قراراتهم إلى المواطنين وتبريرها لهم، وبالمقابل فإنه ينبغي أن تكون الإمكانية متاحة للمواطنين من أجل توصيل رغباتهم ومطالبهم إلى الحكام.

= =

بتوفير الفضاء المناسب للتفاعل الإيجابي مع الممارسة السياسية للمؤسسة الملكية، وقد تأسس هذا الخيار على خطاب[1] تنموي جديد انطلق من المفهوم الجديد للسلطة، مرورا بمدونة الأسرة التي أعادت النظر في وضعية المرأة من خلال إعطائها مكانتها الطبيعية داخل المجتمع ومعاودة بناء الرأسمال البشري[2]، وعلى إعادة الاعتبار للمجتمع عن طريق تجربة الإنصاف والمصالحة، والنهوض بملف حقوق الإنسان بصفة عامة، لترسي على

= =

ويمثل التواصل ذلك الجزء من إستراتيجية التفاعل الإنساني، الذي يتناول إنتاج المعلومات ونشرها ومعالجتها ودراسة آثارها وانعكاساتها سواء من خلال وسائل الإعلام، أو بين الأشخاص في إطار سياق سياسي محدد؛ إنه الاستخدام الاستراتيجي للتواصل للتأثير على معرفة الجمهور ومعتقداته وأفعاله بشأن المسائل السياسية.

أنظر:

-Swanson (D) Nimmo (D) : « New Directions in Political Communication : A Resource Book. », Thousand Oaks : Sage, 1990, p : 09.

[1]- وارتباطا بدراستنا للممارسة السياسية في سياق هذا البحث، فقد اعتمدنا بشكل كبير على دراسة الخطاب السياسي، الذي يصعب تصور المجال السياسي بدونه، وكما يقول "باتريك شارودو" (Patrick Charaudeau) أنه رغم كون الخطاب السياسي ليس كل السياسة، فإنه ليس هناك سياسة بدون خطاب سياسي. فالخطاب السياسي يمثل إحدى الآليات المهمة في السياسة، وهو أداة أساسية لتحقيق التواصل وممارسته، فالممارسة السياسية والخطاب السياسي متلازمان دائما - حسب نظرية أفعال الكلام- مما يجعل دراسة السياسة أمرا شديد الارتباط بدراسة الخطاب السياسي ومبررا لها.

كما أن الخطاب السياسي هو شكل من أشكال التواصل الذي يستهدف التأثير على سلوك الآخر من أجل حمله على فعل شيء أو الامتناع عنه، حيث أن النظام المرجعي للخطاب السياسي يمكن استيعابه من خلال مستويين: يتحدد المستوى الأول في المكونات الأساسية المشكلة للخطاب، وهي عبارة عن ذلك الإطار الفكري الشامل لمبادئ عامة تحدد مواقف وأساليب العمل بالنسبة للممارس السياسي، التي تعكس توجهه وهدفه، أما المستوى الثاني فيكمن في تلك الإيحاءات التي يتم استخدامها من جانب الفاعل السياسي، بغية تبرير موقف، أو ترسيخ قناعة، أو إظهار محاسن أسلوب معين، بل حتى تعرية نواقص الخصم، في إطار ما يعرف بالحجاج المحيطي (l'argumentation périphérique).

لمزيد من التفصيل حول مفهوم الخطاب السياسي راجع:

Alcaude (David) : Bouvet(Laurent) : « Dictionnaire de sciences politiques et sociales », Editions Dalloz, Paris 2004, p : 81.

Charaudeau(Patrick) : « Le discours politique : les masques du pouvoir », Edition Vuibert, Paris 2005, p : 29.

[2]- خير الله (خير الله): "المغرب في عهد محمد السادس ماذا تغير..."، دار الساقي، الطبعة الأولى 2007، بيروت لبنان، ص: 9.

المسألة الاجتماعية وعلى رأسها "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، التي سوف تشكل فضاء حقيقيا لتحديث الممارسة السياسة و لتفعيل التواصل الملكي مع المتلقي[1].

إن هذا التوجه الاستراتيجي في ممارسة المؤسسة الملكية، جعل جاذبية هذه الصورة العامة تثير الكثير من الاهتمام، وتطرح الكثير من التساؤلات حول تحديث وتطوير آليات اشتغال المؤسسة الملكية داخل النسق السياسي المغربي[2].

لكن بالمقابل، فإن تزايد الاهتمام بعناصر الخطاب التنموي الحديث كمقومات جديدة للممارسة السياسية للمؤسسة الملكية، لم يحجب أو يواري المكانة القوية التي لازالت تحتلها المشروعيات التقليدية: التاريخية والدينية والدستورية[3]، وحضورها القوي في الخطاب السياسي والممارسة السياسية للمؤسسة الملكية.

من خلال هذه المنطلقات السالفة الذكر يستمد هذا الموضوع أهم مبرراته وأهميته.

أهمية الدراسة:

تكتسي دراسة هذا الموضوع أهمية كبرى لاعتبارات عديدة، تتمثل أهمها في كون جل الدراسات التي اهتمت بالمؤسسة الملكية بمختلف مرجعياتها وتوجهاتها، انصبت بشكل كبير على الجوانب القانونية والدستورية وأحيانا التاريخية، مع قلة الاهتمام بالدرس والتحليل بالأبعاد السوسيو -سياسية، وباستراتيجيات هذه المؤسسة في تحديث ممارستها السياسية. كما تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال المكانة الخاصة التي بات يضطلع بها موضوع التواصل

---

[1]- إن صورة الملك المرتبطة بالقصر وبالمنابر الرسمية، تراجعت ليحل محلها حضور ملكي قوي يدخل المدن ويجوب القرى ويلتقي المقيمين فيها، ويستمع إليهم، ملك أقر بوجود الفقر وباستفحال مدن الصفيح، في خطابات رسمية تقوم على الجرأة والصراحة، كمسار جديد في الخطاب السياسي الملكي. ملك يقف على إعداد البرامج والمبادرات وبلورتها إلى مشاريع يحرص على متابعتها ميدانيا ليكرس لتواصل مباشر، يضاف إلى التواصل الوسائطي الذي ظل لمدة طويلة الحلقة الأقوى في التواصل الملكي بالمغرب.

[2] - Belhaj (Abdessamed) : La dimension islamique dans la politique étrangère du Maroc, Op.cit, p : 71.

[3]- لقد صنفنا المشروعية الدستورية ضمن المشروعيات التقليدية، وذلك اعتبارا لكون الدساتير المغربية انطلاقا من أول دستور للمملكة سنة 1962 –رغم تصنيف الدستور من الناحية الشكلية آلية من آليات التحديث السياسي- كرست في مضامينها لمشروعيات صنفت على أنها تقليدية، كالمشروعية الدينية عبر حقل إمارة المؤمنين، والمشروعية التاريخية عبر حقل التحكيم.

داخل الخطابات الرسمية والنقاشات السياسية، والتي مافتئت تذكر باستمرار بضرورة تعزيز الوظيفة التواصلية للفاعلين السياسيين، لما لها من علائق وانعكاسات مباشرة على دمقر طة وتحديث المشهد السياسي المغربي، وتيسير عملية الارتقاء نحو مؤسسات تعبر عن إرادة المواطنين وعن حاجاتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية...، فلا يمكن تصور تحديث سياسي في غياب تواصل يسمح بالمشاركة في اتخاذ القرارات.

ولعل مقاربة الفعل السياسي للمؤسسة الملكية، قد شكل لنا موضوعا يثير الكثير من الجاذبية، خاصة مع انفتاح هذه المؤسسة، وما رافقه من مبادرات وأفعال سياسية كمؤشرات على تحديث سلوك وسياسة المؤسسة الملكية سواء على مستوى الخطاب، أو على مستوى الممارسة. وقد تعززت هذه الجاذبية في ملاحظتنا لتجربة جديدة في أسلوب ومنهجية الحكم، تجربة تقوم على التوجه نحو تبني خطاب سياسي يرتكز على الجرأة والصراحة، ويتأسس على الواقعية في استقراء الأحداث والمشاكل ويكشف عليها كما هي، بل ويواجهها، كالفقر والتهميش وانتشار دور الصفيح، والمساواة بين النهسين، وا إخفاقات التنمية...، خطابا أضحت تتبناه المؤسسة الملكية، وعززته بممارسة سياسية جعلت من الميدان فضاءها الجديد.

تستمد دراسة هذا الموضوع أهميتها كذلك؛ من خلال ارتباط سياقها بمجموعة من المتغيرات الأساسية في التاريخ السياسي للمغرب، وخاصة لتزامنها مع الحراك السياسي الذي شهده المغرب في السنوات الأخيرة، وما تمخض عنه من نقاش حول المسألة الدستورية التي خرجت لأول مرة من داخل الغرف المغلقة إلى الفضاء العمومي الواسع، ليست من خلال دعوة الناخبين إلى الاستفتاء حوله فقط، ولكن قبل ذلك عند البدء بإعداد مسودته، مرور ا بخطاب الملك محمد السادس لتاسع مارس 2011، الذي شكل لحظة تواصلية فارقة، و معالم مرحلة جديدة في الحياة السياسية المغربية[1].

[1]- فقد قال الملك محمد السادس وهو يعرض التصور الأمثل لما يجب أن يتضمنه الإصلاح الدستوري: "أخاطبك اليوم بشأن الشروع في المرحلة الموالية، من مسار الجهوية المتقدمة، بما تنطوي عليه من تطوير لنموذجنا الديمقراطي التنموي المتميز، وما تقتضيه من مراجعة دستورية عميقة، نعتبرها عمادا لما نعتزم إطلاقه من إصلاحات جديدة شاملة في تجاوب دائم مع كل مكونات الأمة".
مقتطف من الخطاب الملكي ل 9 مارس 2011.

وفي نفس الإطار، فإن اختيارنا لهذا الموضوع يأتي كذلك في محاولة لإغناء البحث العلمي في هذا الصدد، خاصة وأن مجموعة من الدراسات التي تناولت الممارسة السياسية للمؤسسة الملكية، غطت فترات سابقة لما سمي "بالعهد الجديد". من أجل ذلك وبالنظر لراهنية الموضوع، فقد حاولنا التركيز بشكل كبير على الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2014، - على اعتبار أن هذه الخمسة عشر سنة من حكم الملك محمد السادس تميزت بمجموعة من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية-، آملين أن تشكل هذه الدراسة قيمة مضافة في هذا المجال، مع قناعتنا بأن طريقة معالجتنا له لم تكن الأحسن أو الأفضل بل تبقى محاولة تحتمل الكثير من القصور والنقص.

إشكالية البحث:

لأول مرة، نلاحظ أن هناك انتظاما نسقيا في خطاب المؤسسة الملكية يعتمد على ثوابت راسخة، ترتبط بأهم إشكالات البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث يتبدى أن هناك مجالات تحظى بالأولوية الكبرى، وهي: المفهوم الجديد للسلطة، مسألة المرأة، ملف حقوق الإنسان، والملف الاجتماعي (التنمية الاجتماعية والاقتصادية).

انطلاقا من هذه الرؤية، تتبلور لنا إشكالية البحث التي نطرحها في صيغة سؤال رئيسي وهو: إذا كانت المؤسسة الملكية كفاعل مركزي داخل نسق سياسي يتميز بتعدد مستوياته وحقوله بين ما هو تقليدي وحداثي، فإلى أي حد استطاعت هذه المؤسسة عبر خطابها التنموي الجديد تحديث تواصلها وممارستها السياسية؟

إن تفكيك هذه الإشكالية المركزية من أجل مقاربة أهم مكوناتها ومضامينها، يستدعي منا تفصيلها إلى مجموعة من العناصر الفرعية التي تتوزع على نحو توليدي، حيث نتساءل عن كيف استطاعت المؤسسة الملكية بالمغرب أن تحافظ على مشروعياتها الدينية والتاريخية كقوة رمزية لتواصلها في ظل إكراهات الحداثة؟ ألا يمكن القول أن المشروعية الدستورية أصبحت تشكل دعامة قوية للمؤسسة الملكية في ظل المتغيرات السياسية المتتالية؟ وما هي أهم الأسباب والدوافع التي جعلت المؤسسة الملكية تتجه نحو تبني خيار تحديث ممارستها السياسية؟ ثم كيف ينظر إلى تواصل المؤسسة الملكية و تحديث ممارستها السياسية؟ ما هي أهم مرجعيات خطابها التنموي؟ وكيف تعبر هذه المؤسسة السياسية عن تصورها التنموي

لقواعدها المجتمعية (النخب والعامة)؟ و إلى أي حد تمكنت أهم المتون الخطابية أن تعبر عن الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية في تصور مؤسستها السياسية؟ و هل خيار تحديث الممارسة السياسية هو خيار مرحلي فرضته المتغيرات السياسية، أم أنه يعبر عن قناعة ر اسخة تتوفر على ضمانات عدم التراجع عنه؟ وكيف أصبح الخطاب التنموي الجديد رهانا بالنسبة للمؤسسة الملكية خصوصا في ظل العهد الجديد، هل يعني هذا أن المشروعيات التقليدية بدأت في التراجع؟ ثم إلى أي حد تمكن الخطاب التنموي من الاستجابة للانتظارات العميقة (Attentes profondes) للمواطن المغربي؟ هل توفقت الأجهزة الإيديولوجية للنسق السياسي المغربي القائم أن تنفذ في تركيبات المجتمع المدني لتجعل أفراده وعقلياتهم متجانسة مع الأنساق الرمزية القائمة؟ ألا يمكن القول بأن النسق السياسي المغربي أصبح نسقا سياسيا "حداثويا" moderniste من خلال خيار المؤسسة الملكية في تحديث ممارستها السياسية؟

هذه الأسئلة سنحاول الاقتراب منها، في سياق بحثنا عن تواصل المؤسسة الملكية وتحديث ممارستها السياسية. لكن تجدر الإشارة أن هناك مجموعة من الصعوبات التي واجهتنا في سياق مقاربة هذا الموضوع، والمتمثلة أساسا في موقع المؤسسة التي سيتم الاشتغال عليها، ذلك أن المؤسسة الملكية هي مؤسسة مركبة، لكونها ترتبط بالعديد من المحددات السياسية والدستورية والسوسيولوجية والتاريخية التي تؤطرها، بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها ضمن النسق السياسي المغربي، و التي تفرض مجموعة من مناطق الظل الذي يصعب على الباحث الوصول إليها لرصد آليات اشتغالها مما يجعل ضبط الموضوع مطلبا عسيرا.

كما أنه لا يمكن حصر الموضوع في مؤسسة واحدة لكون النسق السياسي متداخل تتجاذبه العديد من المستويات و المؤسسات، هذا بالإضافة إلى أن طبيعة الممارسة السياسية للمؤسسة الملكية تفترض دراستها في سياق تفاعلها مع باقي المؤسسات و مختلف المتدخلين، من حكومة وأحزاب ومجتمع مدني، وجمهور المتلقين عموما، مما يفتح الموضوع على أكثر من مستوى.

ولعل الصعوبة التي تعقد السير الطبيعي لأي بحث، والتي عانى منها الباحث على امتداد هذه الدراسة، هي قلة المراجع والدراسات المتخصصة إذا لم نقل ندرتها، حول موضوع

ممارسة المؤسسة الملكية وتواصلها وتحليل خطابها السياسي، خاصة خلال زمنية الدراسة التي تتطلب دراسات حديثة تواكب راهنيتها وجدتها. أضف إلى ذلك صعوبة ترتبط بتحليل بعض الخطب الملكية على المستوى المعجمي والتركيبي والدلالي والإيحائي، بالإضافة إلى الاعتماد في بعض الأحيان على منهج التحليل الكمي الذي تطلب مجهودا إضافيا على مستوى الإحصاء و الضبط، وهو ما استلزم حيزا زمنيا مهما.

كما تستوقفنا في هذا الإطار بعض المفاهيم الأساسية التي تتضمنها الإشكالية المركزية، والتي تتطلب ضبطا وتحديدا بالنظر لتعدد المقاربات والمدارس التي حاولت تعريفها بتعدد مرجعياتها، ويتعلق الأمر بمفاهيم النسق السياسي(المغربي)، التواصل، الخطاب السياسي، والتحديث السياسي، التي تتجاوز كونها مفاهيم نظرية خالصة إذ هي أيضا "مفهوم وممارسة"، مادامت تصف حالات سياسية واقعية تعرف الكثير من المستجدات والمراجعات. أضف إلى هذا أن كل توظيف علمي للمفاهيم يفترض تفادي الاستعمالات السياسوية والتكتيكية التي تخضع لها من طرف الفاعلين السياسيين.

و من أجل ذلك سنحاول مقاربة هذه المفاهيم باعتبارها شكلت عمادا حقيقيا لهذه الدراسة.

يمكن القول بداية، أن صيغة "المؤسسة الملكية" يقصد بها كإطار عام أو كهيكل، "مؤسسة رئاسة الدولة المغربية أو السلطة السياسية العليا الحاكمة في المغرب، والمتمثلة في الملك/ رئيس الدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، باعتبار أن دولة المغرب تحولت تسميتها من الدولة الشريفة إلى المملكة المغربية، في الوقت الذي تحول فيه إسم رئيسها من السلطان المغربي إلى الملك بتاريخ 15 غشت 1957". بحيث أن تعبير الملك على حد قول "روبير مونتران" " R. Mantran " و"موريس فلولي" "M.Flory"، أطلق فقط من أجل نسيان مرحلة الحماية الفرنسية، وبالنظر لكون المؤسسات أصبحت غير متلائمة مع التطور الذي يعرفه المغرب[1]. ولما كانت المؤسسة الملكية فاعلا مركزيا ضمن النسق السياسي المغربي، فإن الأمر يدفعنا لتحديد مفهوم النسق السياسي قبل تحديد باقي المفاهيم الأساسية الأخرى.

---

[1]- Flory(M) et Mantan(R) : « Les régimes politiques des pays arabes », coll. Thémis, PUF- 1968, p : 207.

1. مفهوم النسق السياسي(système politique): لقد تعددت المقتربات التي حاولت تحديد مفهوم النسق السياسي، حيث اعتبره المقترب الوظيفي حسب "تالكوت بارسونز" بأنه "نسق اجتماعي فرعي وظيفته تنظيم وتحريك الموارد الضرورية لتحقيق غاية الجماعة الخاصة"[1]، حيث أن وظيفة هذا النسق السياسي هي استيعاب المطالب وضبطها من أجل تصريفها في شكل قرارات سياسية، على اعتبار أن مكونات النسق لا تتحدد في الأشخاص بل في مجموعة من الأدوار السياسية[2].

في حين ينظر المقترب النسقي (Systémique) للنسق السياسي باعتباره منظومة من الممارسات التي تربطها علاقات جدلية، وأن حركيتها الداخلية في تفاعلها مع محيطها الخارجي هي التي تحدد نوعية القرارات التي تصدرها[3]. أما المقترب التاريخي، فيعتبر النسق السياسي كتشكيلة تاريخية استطاعت أن تراكم مجموعة من قواعدها الخاصة لتؤسس لمشروعية تمكنها من خلق نوع من الانسجام و التعايش والإدماج السياسي لعناصرها، وتعمل على تشكيل جهاز بيروقراطي قادر على تنفيذ سياستها[4]. وهي بهذا المعنى تجعل النسق السياسي، عبارة عن إفراز تاريخي مرهون بالتجارب والممارسات الماضية التي تصبح بمثابة قواعد سلوك تؤثر على فعل وممارسة النسق ككل.

وانطلاقا من هذه المقتربات وخاصة من زاوية المقترب التاريخي الذي يأخذ بعين الاعتبار البعد السوسيولوجي للنسق ولحركيته[5]، يمكن القول بأن النسق السياسي المغربي يتحدد اعتمادا على ثلاثة مقومات أساسية[6] وهي: الدين، والتقاليد المغربية، ومتطلبات

---

[1] - Badie (Bertrand)- Gestle (Jacques) : « Sociologie politique », P.U.F, 1ère édition, 1979 ; P : 11.

[2] -Almond (Gabriel)- Burghum powel (G) : « Analyse comparée des systèmes politiques : Une theorie nouvelle ». Traduit par .F.Marry. Tendances actuelles. 1972, P : 19.

[3] -Braud (Philippe) : « la Science politique », P.U.F, 1èr édition 1982, P : 103.

[4] -Leca (Jean) : « Pour une analyse comparative des systèmes politiques méditerranéens », R.F.S.P, n° 4-5 Aout-octobre 1977, P : 579.

[5] - ضريف (محمد): "النسق السياسي المغربي المعاصر مقاربة سوسيوسياسية"، الدار البيضاء، إفريقيا- الشرق، 1991، ص: 10-11.

[6] - يمكن القول في هذا الصدد، أن تحديد طبيعة النسق السياسي المغربي تختلف باختلاف المقترب، "فالمقترب الشكلي" الذي يركز على صورة النسق وليس على محتواه من خلال رصد مظاهره الخارجية، خاصة ما يتعلق بالجانب المؤسسي (الدستور، القانون..)، يعتبر دستور 1962 بمثابة حدث عظيم يشكل قطيعة واضحة مع = =

العصر، وقد جاء الدستور المغربي لسنة 2011 ليقوم بعملية تركيب حاذقة لهذه الأنماط؛ حيث نجده خص المجال الديني "بأمير المؤمنين" هذه الصفة التي تجد مشروعيتها في التاريخ، أما التقاليد المغربية فقد تم إفراغها في قالب التحكيم الذي تنفرد به المؤسسة الملكية والذي يجد سنده في الأعراف المغربية، ليبقى حقل الدولة الحديثة المحدد بالدستور هو الفضاء الملائم لاحتواء مستلزمات العصر. ويوجد على رأس هذا النطام السياسي مؤسسة الملك الذي تتوافر فيه مميزات ووظائف، فهو سبط نبي الإسلام وما يتيحه هذا الانتماء لآل البيت من نسب شريف يعضد مكانته الاجتماعية ويوسع فضاء إنتاجه الرمزي. كما أنه أمير المؤمنين الذي يختص بالفضاء الديني وكل ما يدور في فلكه. لكنه في نفس الوقت رئيسا للدولة بمفهومها الحديث التي تقوم على مجموعة من المؤسسات التي تجد مرجعياتها في التاريخ السياسي الأوروبي، وما يتطلبه ذلك من ثقافة سياسية حديثة تقوم على الفكر الليبرالي وعلى فكرة الحق والواجب الذي يربط بين الحاكم والمحكوم كمواطن يتمتع بأحقية المشاركة السياسية[1].

= = _____

الماضي السياسي والاجتماعي والنفسي للمغرب القديم. وقد اعتبر هذا المقترب الشكلي قاصرا في سعيه لإدراك طبيعة النسق السياسي المغربي المعاصر، ذلك أن فهم طبيعة أي نسق لا تكمن فقط في التعرف على مظاهره الخارجية بل استجلاء منطق سيره. أما المقترب "المادي" الذي مثله نموذج " جون واتر بوري"، فقد اعتبر النسق السياسي المغربي نسقا "تقليديا"، حيث سيدخل ضمن النمط "الباتريمونيالي" على اعتبار أن الباتريمونيالية هي نمط من السلطة التقليدية "ما وراء الأبوية" (Méta-patriarcal)، وقد انتقد نموذج "ج.و. بوري" في تحديده لطبيعة النسق السياسي المغربي من زاوية استناد هذا الباحث في قراءته إلى " ماكس فيبر" (M.Weber) واتخاذه كمرجعية أساسية وحيدة، على اعتبار أن التصنيفات "الويبرية" تظل قاصرة لعدم شمولها جميع أنماط السلطة التقليدية، خاصة تلك القائمة في دول إفريقيا. ومن ثم، سيجد نمط رابع منطق وجوده والمتمثل في "الباتريمونيالية الجديدة" (Néo-patrimonialisme) والذي هو نتيجة لتفاعل بين مجتمعات تقليدية محلية وأخرى غربية حديثة، بحيث يتميز هذا النمط بتحديثية مظاهره الخارجية (الدستور، قانون، إدارة..)، مع استمرار تحكم " الباتريمونيالية" في منطق سيره.

- أنظر:

- Aveille (J) : « Le Maroc se donne une monarchie constitutionnelle », Confluent. 27 Janvier-1963. P :6.

- ضريف (محمد): "النسق السياسي المغربي المعاصر..."، مرجع سابق، الصفحات 17-18-20.

[1]- لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر:

-Agnouche (A), Chérifi (R) : Préface du livre : le Makhzen politique au Maroc hier et Aujourd'hui, Casablanca, Ed Afrique-orient, 1988, p :7-8.

- Berdouzi (M) : Destinées démocratiques, analyses et perspectives du Maroc politique, Ed le renouveau, 2000, p :44-45.

= =

2. مفهوم التواصل[1](communication): تفيد كلمة "تواصل" بالدرجة الأولى إبلاغ رسالة، وفي الدرجة الثانية خلق شروط التكييف والتمازج، ضمن حركة تواصلية هادفة وهذا هو البعد الأسمى للتواصل،[2] فالتواصل هو مسلسل معرفي يقوم على ظواهر مركبة ومعقدة تشبه وظيفة الدماغ البشري[3]. لذلك تعددت النماذج و المداخل لفهم التواصل[4]، وذلك بحسب العوامل التي يتم أخذها بعين الاعتبار.

فقد ذهب شارل كولي (Charles Cooley) في تعريفه للتواصل باعتباره: "هو الآلية التي بواسطتها توجد العلاقات الإنسانية وتتطور، فهو يحمل كل رموز الذهن مع وسائل تبليغها عبر المجال وتعزيزها في الزمان، ويتضمن أيضا تعابير الوجه وهيئات الجسم والحركات ونبر ة الصوت والكلمات والكتابات والمطبوعات والقطارات والتلغراف والتلفون وكل ما يشمله آخر ما تم في الاكتشافات في المكان والزمان".[5]

كما يمكن أساسا وصف التواصل بعملية نقل رسالة التي يمكن أن تكون لفظية (كتابية أو شفوية)، أو غير لفظية (حركية Kinésique)، من مرسل (Émetteur) أو متحدث (locuteur)

= = _____

-Elouadih (Abdellatif) : Système politique Marocain depuis l'indépendance à nos jours : Institutions- Légitimes- Pouvoir, 1992.
-Bendourou(Omar) : Le régime politique marocain, Dar Alqalam, 2000.

[1]-يفيد فعل "تواصل" إلى حدوث المشاركة في الفعل بين طرفين، واستمرار العلاقة بين اثنين، أو بتعبير آخر انفتاح الذات على الآخر، وذلك في علاقة تفاعلية مستمرة. فهو بمثابة الآلية التي بواسطتها تتم العلاقات الاجتماعية وتتطور. بمعنى آخر فالتفاعل أو الرغبة في المشاركة تحدث من كلا الطرفين. أنظر:

- بلحاج (عبد الكريم) مقالة: "مفهوم التواصل ومحدداته في علم النفس الاجتماعي" كتاب المفاهيم و أشكال التواصل، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة تدوات ومناظر ات رقم92، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى،2001، ص:45.

[2]- طلال (محمد): "الاتصال في الوطن العربي قضايا ومقاربات"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1993، ص:75.

[3]- Mucchielli (A) : "Les modèles de la communication", in la communication, état des savoirs, Paris, Éditions sciences Humaines 1998, PP:65-78

[4]- لمزيد من التفاصيل في موضوع التواصل، أنظر:

- Bernard(Miège) : « L'information-communication, Objet de connaissance », 1er édition, Editions de Boek Université, Bruxelles, 2004.
- Mongean (Pierre) : Saint-Charles(Johanne) : « Communication horizons de pratiques et de recherche », Presses de L'université du Québec, 2005.

[5]- Cooley (Charles) : (social organisation) cité in : J .Lohisse: la communication anonyme. Ed. Universitaire 1969. P :42

إلى مرسل إليه (récepteur) (متلقي وحيد، مجموعة أو الجمهور)وإما بشكل مباشر أو عبر وسائل الإعلام.

فالتواصل هو بمثابة تفاعل اجتماعي بمختلف الأشكال اللغوية سواء كانت لفظية أو غير لفظية،وتبادل لمجموعة من الأشكال ذات دلالة بين شخصين أو مجموعات اجتماعية (communication de groupe)[1]. ويفترض كل تواصل باعتباره عملية تفاعلية توفر مجموعة من المكونات اللازمة لتحققه، وتتمثل في المرسل والرسالة والمتقبل وسنن ثقافي يتقاسمه كل من المتكلم والمستقبل وسياقا مرجعيا ومقصدية الرسالة.

ويمكن القول أن لمفهوم التواصل مداخل متعددة، فهو عبارة عن علاقة تفاعلية قائمة بين طرفين أو عدة أطراف،أو بين فرد وجمهور، إما بصفة مباشرة أو عبر قناة تواصلية، هذه العلاقة التفاعلية تتنوع وتختلف بحسب كل وضعية تواصلية[2]، فهو عملية متعددة الأبعاد (multidimensionnelle)، تروم التأثير على المخاطب، أو إثبات مكانة المرسل، أو اقتسام أحاسيس أو قيم ومعاني، أو تبرير موقف أو إلغائه، داخل هدف محدد، وبواسطة وسائل مختلفة، وعبر قناة إما مباشرة أو غير مباشرة[3].

كما تشكل العلاقات المكون الأساسي للتواصل، فهي عبارة عن تفاعل اجتماعي يعكس ذلك التنوع والتعدد لتلك العلاقات. حيث أنه في كل علاقة يبحث الفرد عن تحقيق أهدافه وبلوغ غاياته وكذا إشباع حاجاته. فالتواصل هو ملتقى مختلف الرهانات التفاعلية التي لخصها(MUCCHIELLI) في خمس رهانات[4] .

---

1 -Elkettani (Oumama) : "la communication politique à l'épreuve du modèle d'analyse communicationnelle intégré la compagne électorale au Maroc", 1ère édition 2009, pp: 244-245

[2]- المرجع نفسه، الصفحة:251.

[3]- المرجع نفسه، الصفحة:249.

[4]- تتمثل هذه الرهانات في: الرهانات الإخبارية (les enjeux informatifs)، رهانات إثبات الهوية (les enjeux de positionnement d'identité)، رهانات التأثير (les enjeux d'influence)، الرهانات العلائقية (les enjeux relationnels)، الرهانات المعيارية (les enjeux normatifs).

أنظر:

-Mucchiellie (A);"les modèles de la communication", in la communication, Etat des savoirs, Paris Editions sciences Humaines, 1998, PP: 65-78.

يتضح أن مجال الدرس التواصلي عائم الحدود، بحيث يصعب أن يغيب البعد التواصلي عند أي ظاهرة اجتماعية أو سياسية، وهو يتراوح بين المباشر والرمزي كما يكون تأثيره باديا أو خفيا. وقد ساهم في الدفع بالدراسات التواصلية وبلورة نظرياتها زمرة من الدراسيين ينحدرون من حقول معرفية مختلفة ومتنوعة تتوزع بين علوم النفس والاجتماع والسياسة واللسانيات وعلوم اللغة، والأنتروبولوجيا وغيرها[1].

وقد اهتم علماء السياسة والتواصل والاجتماع السياسي بدراسة التفاعل بين الاتصال والنظام السياسي والعملية السياسية بصفة عامة، وأكدوا أهمية العلاقة الجوهرية بينهما[2]، بل إنهم نادوا بإعادة دراسة وتحليل العلوم السياسية بالاعتماد على نظريات الاتصال. فلا يمكن تصور عالم السياسة دون تواصل لأنه حلقة الوصل، والخط الرابط بين الجماهير والنخبة الحاكمة صانعة القرارات[3]. فقد انشغلت مجموعة من المفكرين بالتواصل، واعتبر كمفتاح لاهتماماتهم النظرية، ونذكر منهم "J.Habermas" الذي بحث في شروط إمكانيات التوافق العقلي(Le consensus rationnel)، وذلك بإعداد نظرية حول النشاط التواصلي. وأيضاً نذكر "N.Luhman" الذي يرى في التواصل مسألة أساسية لكل نظرية تهتم بالمجتمع[4].

وفي نفس الإطار، نود أن نشير أن اشتغالنا على مفهوم التواصل لا نعني به بعض التفريعات التي ترتبط به والتي أضحت تخصصات قائمة الذات، تطورت بشكل ملحوظ وملفت مع تطور الممارسة السياسية للفاعلين السياسيين ومع تزايد أدوار وسائل الإعلام، التي أضحت فاعلة، ونعني بذلك مفاهيم التواصل السياسي (la communication politique)[5]،

---

[1]- ماكنير (براين): مدخل إلى الاتصال السياسي، تقديم وترجمة وتحليل: غليان (احمد)، بلبشير (عبد الله)، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الصحافة، وزارةالاتصال المعهد العالي للإعلام و الاتصال الرباط، 1998-1999، ص:17.

[2]- فتح الله (عبد الناصر): "صفقوا لخطبة الزعيم، الاتصال السياسي في المغرب". الطبعة الأولى، 2002، مطبعة أمبريال، ص:10.

[3]- بسيوني (ابراهيم حمادة): دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه، (21)، مركز دراسات الوحدة العربية، المطبعة الأولى، بيروت، فبراير 1993، ص:52.

[4] -Gestlé (J) : « la communication politique », PUF, que sais-je ? N : 2652, 2ème Edition corrigée, 1993, p : 13.

[5]- يرى دومينيك ولتون (Dominique Wolton) بأن تعريف التواصل السياسي عرف تطورا مضطردا، حيث ركز هذا التعريف في البداية على دراسة تواصل الحكومة باتجاه جمهور الناخبين، ثم انتقل لدراسة تبادل الخطابات السياسية بين الأغلبية والمعارضة، ليتسع المجال لدراسة دور وسائل الإعلام في تأطير الرأي العام، ليصل إلى

= =

الدعاية السياسية (la propagande politique)[1]، التسويق السياسي(le marketing politique) [2]،

= =

الاهتمام بدراسة تأثير استطلاعات الرأي على الحياة السياسية. فبالنسبة إليه، التواصل السياسي هو ذلك "الفضاء الذي يتم فيه تبادل الخطابات المتناقضة (contradictoire) لثلاثة فاعلين يتمتعون بشرعية التعبير العمومي حول السياسة وهم رجال السياسة، الصحافيين،والرأي العام عبر استطلاعات الرأي". فالتواصل السياسي هو تقنية يمكن من خلالها فهم الخطابات والرسائل والسلوكات بشكل أكبر بحيث بواسطته نستطيع أن نفك شفرات الرسائل. لمزيد من التفاصيل حول الموضوع أنظر:

- Wolton (D) : la communication politique: Construction d'un modèle, Hermès, 4, pp 27-42.
- Bougrand (M): le marketing politique, PUF, que sais-je? N : 1698, 1996, P:18.
-Gabriel(Thoveron) : « La communication politique Aujourd'hui », Editions Universitaires de Boeck Université, Bruxelles, 1990.
- Gingras (Anne-Marie) : « La communication politique : Etat des savoirs, enjeux et perspectives », Presses de L'université du Québec , 2003.
-Varey (Richard.J) : « Marketing communication : Principles and Practice », Psychology Press, First Published 2002.

[1]- عرف لوسيان سفيز "Lucien Sphez" الدعاية بأنها:" الجهود التواصلية المقصودة والمدبرة التي يقوم بها القائم بالدعاية مستهدفا نقل معلومات ونشر أفكار واتجاهات معينة تم إعدادها وصياغتها من حيث المضمون والشكل، وعرضها بأسلوب يؤدي إلى إحداث تأثير مقصود في معلومات وسلوكيات فئات محدودة من الناس وآرائهم، بغرض السيطرة على الرأي والتحكم في السلوك الاجتماعي للجمهور". لمزيد من التفاصيل حول هذا المفهوم أنظر:

- SFEZ (L): « Dictionnaire critique de la communication », Tome2, PUF, PARIS, 1993, P: 1378.
- Charlot(M) : "la persuasion politique", Armand Colin, Paris, 1970, p:8.
- شدي (جهاد): "الدعاية و استخدام الراديو في الحرب النفسية"، دار الفكر العربي،1985، ص:32.
- سكري (رفيق): "دراسة في الرأي العام والإعلام والدعاية"، جروس برس، الطبعة الأولى، 1991، ص:73.
- قرنفل (حسن): "النخبة السياسية والسلطة"، إفريقيا الشرق، البيضاء، 1997، ص:178.

[2]- يعرف "Michel Bougrand" التسويق السياسي: "باعتباره مجموعة من التقنيات التي تهدف إلى تسهيل ملائمة المرشح والناخبين حتى يتسنى لكل واحد منهم التعرف عليه وا بداء الفارق والاختلاف مع باقي المنافسين من أجل الرفع من عدد الأصوات اللازمة للفوز بأقل الوسائل. ولقد عرف هذا المفهوم تطورا بتطور الحملات الانتخابية التي عرفتها مجموعة من الدول الغربية. للتفصيل في هذا الموضوع أنظر:

-Bougrand (M): le marketing politique, PUF, que sais-je? N : 1698, 1996, P : 13-14.
- London (D): le marketing Politique, Dallez, 1986, P:1.
- Bougrand (M): le marketing politique, op.cit, P : 119.
-Albony(s):Marketing et communication politique, l'Harmattan 1994, p:22.
- Cotteret (J.M): « Gouverner c'est paraître: Réflexion sur la communication politique », PUF, 1ére édition, 1991, p: 71.
- François(Patrick) : Le marketing politique : Stratégies d'élection et de réélection », L'harmattan, 2013.
- Lora(Marie) : « Marketing politique : Mode d'emploi », Studyrma, 2006.

= =

و الإشهار السياسي[1].

3. مفهوم الخطاب السياسي (Discours politique) : يعتبر الخطاب السياسي إحدى الأدوات المهمة في السياسة، وهو آلية جوهرية لتحقيق التواصل وممارسته، بل وممارسة الفعل السياسي، فإذا كانت السياسة تعني الفعل فإن القول هو الذي يحفز الفعل ويعطيه معنى، حيث أنه بواسطة الخطاب السياسي يدفع الفاعل السياسي الأفراد إلى القيام بأفعال ما، وبواسطته يبرر القيام بتلك الأفعال، فالفعل السياسي والخطاب السياسي مترابطان دائما، إذ يصعب تصور المجال السياسي بدون خطاب سياسي، مما يبرر بالتالي دراسة السياسة عن طريق دراسة خطابها السياسي[2].

فالخطاب السياسي هو ذلك المكان الذي تلعب فيه لعبة الأقنعة بامتياز، إذ أن كل كلام يتلفظ به في الحقل السياسي ينبغي أن يتم التعامل معه بحذر، كما يجب في نفس الوقت التركيز على ما يقوله وما لا يقوله، مع إعطاء الأهمية كذلك إلى الإشارات وحركات الفاعل الانفعالية[3].

لقد كان التصور السائد[4] في تعريف الخطاب السياسي هو التصور الذي يرى في الخطاب السياسي كل الملفوظات التي تنشد السياسة والتي تحيل على مشاكل حكومة مجتمع معين[1].ومع تطور الاهتمام بالخطاب السياسي بدأ يعرف نوعا من الدقة في التحديد، فهو حسب تعريف "ولسون": "تلك الممارسة اللغوية التي تلعب دورا كبيرا في خلق الواقع

= = _____

-Bongrand(Jean-Luc) : « Le marketing politique », Presses Universitaires de France, 1993.
- Bongrand(Michel) Spitéri (Gérard) : « Le marketing politicien », Bourin éditeur, 2006.
-Stenger (Thomas) : « Le marketing politique », CNRS, 2012.
-Bobin(Jean-Paul) : « Le marketing politique : Vend l'Homme et L'idée », Milan Midia, 1988.

[1]- عرفه كايد Kaid(L.L) بأنه "عملية اتصالية يقوم من خلالها مصدر بدفع ثمن مقابل نشر خطاب عبر وسائل الإعلام بهدف التأثير على مواقف واعتقادات وسلوكات المتلقي". أنظر:

-Sphez (L):"Dictionnaire critique de la communication", Tome2, PUF, PARIS, 1993, P:1397.

[2]- Charaudeau (Patrick) : « Le discours politique : les masques du pouvoir » ; Editions Vuibert Paris 2005 page : 29.

[3]-المرجع نفسه، ص: 30.

[4]- العماري (عبد الرحيم): "تسق التواصل السياسي بالمغرب المعاصر، خطاب الكتلة الديمقراطية، من الميثاق إلى التناوب: 17 ماي 14-1992 مارس 1998"منشورات زاوية للفن و الثقافة، الطبعة الأولى، 2005، ص:53-55-56.

السياسي، فالخطاب السياسي لا يكتفي ببث رسالة، بل يخلق بنية معرفية لدى المتلقي يمسك المتكلم بزمامها"، وقد أدى هذا التعريف "بكارتر وناش" إلى الحديث عن الخطاب السياسي باعتباره نمط نص متميز له أسلوبه وخصوصياته.[2] فالخطاب السياسي إذن هو "نص ذو سمات مركبة من الإيماءات المعنوية لها أبعادها ولها مميزات تفرقها عن غيره من الخطب داخل اللغة الواحدة".[3]

وهناك من يعتبر بأن الخطاب السياسي بنية لها قواعدها وعوالمها الخاصة، وهو يتميز بداهة عن باقي الخطابات الدينية والفلسفية والفنية وغيرها، فما هو إلا شكل من أشكال خطابات التأثير على سلوك "الآخر"، بهدف حمله على فعل شيء أو الامتناع عنه.[4]

ومن خلال ما سبق، يبدو أن مفهوم الخطاب السياسي يشير إلى "مجموعة المبادئ والرسائل الشفوية أو المكتوبة التي ينتجها الفاعلون في السياسية، و إلى كونه نظام للتفكير، ونتيجة لنشاط استدلالي يبحث عن طريقه الفاعل تأسيس مثالية سياسية باستخدام مجموعة من المبادئ التي تحمل الآخرين على بناء الآراء والمواقف والمواقع السياسية"[5].

كما أن خصائص الخطاب[6] السياسي تتأثر تباعا بطبيعة الوظائف التي تؤديها اللغة السياسية؛ فالخطاب السياسي سيصبح آلية للإخبار وبسط المعطيات طالما أن اللغة

= = _____

[1]- Dictionnaire de sciences politiques et sociales, sous la direction de Davide Alcaud et Laurent Bouvert. Jean-Gabriel Contamin, Xavier Grettiez, Stéphanie Morel et Muriel Rouyer. Éditions Dalloz, 2004, p : 81.

[2]- التركي (منير): "آليات تحليل الخطاب السياسي"، الحياة الثقافية، السنة 27، العدد 132، فبراير 2002، ص:8.

[3]- برهومة (عيسى عودة): "تمثلات اللغة في الخطاب السياسي"، عالم الفكر، العدد 1، المجلة 36، يوليو، سبتمبر 2007، ص:135.

[4]- شحشي (عبد الرحمان): "قراءة في الخطاب عند الحسن الثاني، تحليل آليات الاشتغال في الحقلين الديني و السياسي"، المطبعة الملكية، الرباط 2007 ص :17.

[5]- David Alcaud / Laurent Bouvet : « Dictionnaire de sciences politiques et sociales », Editions Dalloz Paris 2004 page : 81.

[6]- للمزيد من التفصيل حول نظرية الخطاب أنظر :

- هابرماس وآخرون: التواصل: نظريات ومقاربات"، ترجمة عز الدين الخطابي/زهور حوتي، منشورات عالم التربية، الطبعة الأولى 2007.
- ميشل فوكو: نظّام الخطاب وإرادة المعرفة"، ترجمة أحمد السطاتي عبد السلام بنعبد العالي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985.
- الغزالي (عبد القادر): "اللسانيات ونظرية التواصل"، دار الحوار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003.

= =

السياسية تؤدي وظيفة الإخبار، فهي توضح طبيعة السياسات التي ينتهجها السياسيون إما بطريقة مباشرة أو ضمنية. كما أن الخطاب السياسي هو فعل من منظور مكونات الفعل التواصلي[1].

4. مفهوم التحديث السياسي (la modernisation politique): يشير هذا المفهوم الذي يتداخل مع مجموعة من المفاهيم التي تتقاطع معه في المعنى و المشابهة له مثل التنمية السياسية[2]، التطور السياسي، التغيير السياسي...، في تصوره الأولي إلى حركية معقدة

= = _____

- الحميري (عبد الواسع): "الخطاب والنص : المفهوم- العلاقة- السلطة"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.

- بلمليح (إدريس): "مكونات الخطاب عند عبد الله العروي من خلال مفهوم الدولة"، الخطاب السياسي المغربي، منشورات كلية الآداب أكدال الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، 2002، ص 96.

- Benveniste(e) : problème de linguistique générale, paris , Gallimard , 1966, p :242 .
- Guespin(L) : problématique des travaux sur le discours politique, langage 23, in Elkettani(o), op .cit, p : 40
- Grize (j.b) : « pour aborder l'étude des structures du discours quotidien » , in langue française , n :50 argumentation et énonciation, 1989, p :7-20.
- Charaudeau (P): « langage et discours », Paris, Hachette, 1983, P:69.
- El kettani (0) : « la communication politique…. », op.cit, P : 44.
- GREIMAS (A.j) et Courtes : « sémiotique, Dictionnaire raisonné de la théorie du langage », Paris. Hachette, 1979, P : 349.

[1]- أنظر: - رومان، جاكبسون، مونان، ميكي، هابرماس و آخرون: "التواصل، نظريات ومقاربات"، ترجمة عز الدين الخطابي، زهور حوتي، تصدير عبد الكريم غريب، منشورات عالم التربية، الطبعة الأولى، 2007، ص: 9-64-65.

- ركيك (عبد الرحمن): "الخطاب السياسي عند الأحزاب السياسية المغربية، نموذج حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية وحزب الإتحاد الدستوري بين 1998-1983"، رسالة ن.د.د.ع.م في العلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم ق.الاق.الاج، الدار البيضاء 2001، ص:5.

[2]- لقد أطلق بعض الباحثين من خلال مجموعة من الدراسات التي قاموا بها مصطلح "التحديث السياسي" على " التنمية السياسية"حيث لم يميز ٌ بين المصطلحين، فاعتبروه بأنه يشكل مختلف العمليات السابقة التي تحدث داخل المجتمعات النامية، دون التعبير عن مصطلح التنمية، وذلك إما بناء على خلفيات إيديولوجية تحكم انتماءاتهم وتصوراتهم، أو انطلاقا من قناعة علمية ومعرفية بحثة فرضت المزج بين المصطلحين معا في تصور واحد، ومن بين هذه الدراسات، أنظر:

- Eisenstadt (s.n) : Modernization. protest and change-Engleewood, clif, N, prentice Hall, paper edition, 1966.
- La Palombara (joseph) : Bureaucracy and Political Development, Princeton, Newjersy, Princeton University Press, 1963.
- Apter (David.E) : the politics of modernization, University of Chicago press, Chicago, 1965.
- Pye (lucien,W) : Aspects of political Development, little Brown and Company, 1966.
- Kautsky (john.H) : The political consequences of Modernisation, Krieger Publishing Company, 1st, Ed , July, 1989.

تحتوي على مجموعة من المقومات، التي تسمح بإحداث تحولات وتغييرات ذات أبعاد متعددة في شتى المجالات ومختلف الميادين، تؤدي إلى الانتقال من نظام سياسي تقليدي إلى نظام سياسي حديث[1].

ولما كان التحديث السياسي يرتبط بالتغيير في البنى والنظم من أجل نقلها من شكلها التقليدي إلى الحديث على اعتبار أن هناك أساس أولي يتم الانطلاق منه[2]، ولأنه يهدف إلى إرساء نوع من التوازن بين عمل المؤسسات السياسية وبين محيطها المجتمعي وأبنيته الاجتماعية وتغيراته المجتمعية بشكل يحوي هذه التحولات، وبالنظر لكون تعريفه يتم في إطار العلاقة بين قدرات النظام السياسي والمطالب المتعددة والمختلفة للمواطنين وممثليهم وعلاقة التجاذب بينهما[3]. فإنه يصعب حصره في تعريف واحد نهائي[4].

ومن أجل ضبط أكثر لمفهوم التحديث السياسي[5]، سنحاول رصد مجموعة من التعاريف التي حددته من طرف مجموعة من الباحثين المختصين في هذا المجال، فقد

---

[1] - Schwartzenberg (Roger Gérard) : sociologie politique, Editions Montchrestien, paris, 4ème édition, 1988, p : 184.

[2]- تورين (ألان): ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة حسن قبيسي، دار الساقي، بيروت، الطبعة الثانية، 2001، ص: 224.

[3]- فؤاد (عبد الله ثناء): آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1997، ص: 214.

[4]- فقد اختلف علماء السياسة في تعريف التحديث السياسي وظل تحديده مثار الاختلافات واجتهادات واسعة، فهناك من اعتبره شرطا مسبقا لتحقيق الإقلاع الاقتصادي، وهناك من عرفه بالتنمية السياسية. ومنهم من حصره في بناء الدولة القومية، أو بناء الديمقراطية وترسيخ المشاركة السياسية، وهناك من حدده في مجهود الدولة ودورها في تطوير الثقافة السياسية للمجتمع. أنظر:

- الرضواني (محمد): التنمية السياسية في المغرب: تشكل السلطة التنفيذية وممارستها من سنة 1956 إلى سنة 2000، أطروحة لنيل الدكتوراه الوطنية في القانون العام، كلية الحقوق-أكدال، الرباط، 2004، ص:02.

- الزيات (السيد عبد الحليم): التحديث السياسي في المجتمع المصري، دراسة سوسيو تاريخية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1990، ص:13-14.

[5]-لإطلاع على بعض الدراسات التي اهتمت بالتحديث السياسي لبعض الأنظمة السياسية في العالم أنظر:

- Edmond (0rban) : La modernisation politique du Québec, Édition Boréal express, l'Université du Michigan, 1976.
- Gosselin (Guy) – Filion (Marcel) : Régimes politiques et Sociétés dans le Monde, Les presses de l'Université Laval, Canada, 2007.
- Badie (Bertand) et Gerstle (Jacques) : Lexique sociologie politique, P.U.F, Paris, 1ere édition, 1979, p :38.

اعتبره ويلبرت مور (Wilbert Moore) "بأنه إحداث تحول شامل في بناء ونظم المجتمع التقليدي الذي لم يصل بعد إلى مرحلة المجتمع الحديث"[1]، ويرى شارل هارولد دود (Charles- Harold Dodd) من خلال تصوره بأن هناك نظام تقليدي يتطلب التغيير، بأن التحديث السياسي هو ذلك " التحول السياسي الذي حدث في أوربا، وبالتالي، جرى تعميمه إلى أغلب أجزاء العالم منذ النهضة الأوربية، و هذا التحول في المجال السياسي ربما أمكن التعبير عنه باعتباره أعراضا متزامنة لخصائص متصلة بالتحديث السياسي"[2].

ولعل من أبرز علماء السياسة[3] الذين اهتموا بمفهوم التحديث السياسي، نجد صموئيل هنتجتون (HuntingtonS.P)، الذي ركز على البعد المؤسسي للتحديث السياسي، حيث انتقد مختلف التعاريف التي ربطت التحديث السياسي في ذلك الانتقال الحتمي من نظام سياسي تقليدي إلى نظام سياسي عصري، و شكك في هذه الحتمية، وبالمقابل اعتبر بأن التحديث السياسي يجب أن يشمل مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنظام السياسي، فهو يركز على صفات وخصائص يجب توفرها بدل حالة العصرنة التي يمكن أن تشكل الجانب السطحي والفوقي للتغيير، وبهذا حدد بعض الركائز الأساسية لتوافر التحديث السياسي، وتتمثل في ترشيد وعقلنة السلطة السياسية، وتمايز بنياتها من أجل ممارسة وظائف تتناسب وهذه البنى، وتوسيع هامش المشاركة السياسية ليسمح باندماج أكثر لمختلف فئات المجتمع. ويرى الباحث أنه من أجل تعميق التحديث السياسي في أي نظام سياسي يجب أن يتم الاهتمام بالمؤسسات السياسية الكفيلة بضمانسلتقرار ه وبضبط توازنه. على أن

---

[1]- ورد عند السمالوطي (نبيل محمد توفيق): قضايا التنمية و التحديث في علم الاجتماع المعاصر، دار المطبوعات الجديدة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1990، ص:27.

[2]- أنظر: الجوهري (عبد الهادي): أصول علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص: 282-283.

[3]- وفي نفس الإطار، فقد عرف كل من جابرييل الموند وجيمس باول(Gabriel A. Almond-James Powell) التحديث السياسي بأنه عبارة عن عملية "زيادة التمايز والتخصص للبنيات السياسية، وزيادة علمنة الثقافة السياسية، وهي تهدف إلى زيادة فعالية النظام السياسي، وزيادة قدراته، وخاصة قدراته على حل المشكلات التنموية". يتضح أن الباحثان ركزا أيضا على التباين البنيوي في الأدوار والوظائف، و الثقافة السياسية، وقدرة النظام السياسي في تلبية الحاجيات والاستجابة للمطالب من أجل إيجاد حلول للمشاكل التي تتطلبها التنمية. أنظر:

- محمد علي (محمد): أصول الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الأول: الأسس النظرية والمنهجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص: 224.

يكون هذا النظام السياسي على درجة كبيرة من القدرة و الكفاءة، فالمهم بالنسبة له هو درجة الحكم وليس شكل الحكم[1].

يمكن القول عموما بأن التحديث السياسي "هو عملية تتسم بالحركية والتغيير الإيجابي تشمل كل الجوانب السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والقيمية، والتي تهدف إلى تحقيق استقرار النظام السياسي وتأهيله للقدرة على إحداث مؤسسات سياسية جديدة وتقوية المؤسسات القائمة للقيام بوظائفها بشكل يحترم التخصص والتمايز في بنياتها، داخل إطار من الحرية والعقلانية، لكن بما يراعي خصوصيات وقدرات المجتمع الذي يتجه نحو التحديث السياسي".

من خلال هذا التعريف يمكن القول بأن التحديث السياسي هو عملية شاملة تهم جميع المجالات، ومختلف مكونات النظام السياسي، فهي كل غير قابل للتجزئ وا ٍلا فإن عملية التحديث تبقى ناقصة ومعرقلة لباقي البنى والمكونات الأخرى، كما أن مراعاة الخصوصية لا ينبغي أن يفهم منها ما يتعارض مع التحديث في تصوره الذي يهدف إلى تطوير النظام السياسي ليصبح أكثر قدرة وكفاءة، دونما السقوط في أزمات التنمية السياسية أو التحديث السياسي[2].

منهجية الدراسة:

تتحدد هذه الدراسة حول موضوع تحديث الممارسة السياسية للمؤسسة الملكية في المغرب خلال زمن سياسي يبتدئ بشكل أساسي منذ انتقال العرش إلى الملك محمد السادس سنة 1999 إلى غاية سنة 2014، و لما كانت دراسة هذا الموضوع تنصب في جزء غير يسير منها بفترة متقدمة وسابقة في الزمن السياسي للمغرب، فإنه لامناص من الاعتماد على

---

[1]- هنتنجون (صموئيل): النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقي، لندن، 1993، ص:8.

[2]- لقد حدد (لوسيان باي) مجموعة من الأزمات التي تظهر في سياق القيام بعملية التحديث السياسي، والتي تتمثل في: أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة التغلغل، أزمة المشاركة، أزمة الاندماج، أزمة التوزيع. هذه الأزمات هي التي تشكل المعرقل الأساسي التي ينبغي على المجتمع الانتقالي تجاوزها لضمان نجاح عملية التحديث السياسي.

أنظر:

- Pye (lucien,W) : Aspects of political Development, Op.cit, P : 62-66-67.

المنهج التاريخي، من أجل رصد مختلف التفاعلات والسياقات التي رافقت المؤسسة الملكية في تواصلها وممارستها السياسية، وذلك بأعين ترى وتحلل من داخل تلك الأزمنة التاريخية، وليس عن طريق قراءة تأريخية تفرغ المنهج التاريخي من جوهره وآليات اشتغاله، حتى يتسنى لنا تتبع تطور الخطاب التنموي ودوره في تحديث الممارسة السياسية للمؤسسة الملكية كفرضية لهذه الدراسة. وهذا طبعا لن يتعارض مع الزمن السياسي الذي حصرنا فيه الدراسة، مع الإشارة إلى أن الباحث تعامل بنوع من التماهي مع مجموعة من الأحداث والوقائع خارج الز من السياسي المدروس و التي مافتئت تتواتر لتضيف جرعات زائدة تطلبها الموضوع الذي نقاربه والذي يتسم بالتحول و الجدة.

كما سنعتمد بشكل أساسي على المنهج النسقي من خلال تجاوز النظر إلى الفاعل أو الظاهر ة السياسية كبنية أو وظيفة بل من خلال اتساقها، واعتبارها كنسق يضم مجموعة من الفاعلين متمايزين في مكانتهم وأدوارهم، لكن متكاملين فيما بينهم في إطار من المعايير أو القيم المشتركة. فالنسق السياسي المغربي هو جزء من النسق الاجتماعي العام، تحكمه علاقة التأثير المتبادل بين مكوناته، كما أن هذا النسق السياسي يتأثر بالبيئة الاجتماعية وبالمحيط الخارجي في نفس الوقت.

وقد انطلقنا في هذه الدراسة من فرضية منهجية تتأسس على اعتبار المؤسسة الملكية كنسق متفرع (sous système) ضمن النسق السياسي المغربي العام ، يروم الحفاظ على توازنه واستقراره من خلال القيام بوظائف التكيف و الضبط و التوزيع واتخاذ القرار السياسي، في سياق علاقته مع محيطه الخارجي، وعلى ما يصدر من ردود الأفعال الناتجة عن المؤثرات الخارجية،لكن في تساوق تام بين المدخلات التي يستقبلها هذا النسق وبين ما سيتم تصريفه من مخرجات، هذه الأخيرة التي تجد انعكاسها في هذا البحث في تحديث المؤسسة الملكية لممارستها السياسية ولتواصلها مع محيطها العام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي. آخذين بعين الاعتبار بأن أي تغيير في ممارستها أو استراتيجيتها التواصلية ستؤثر لا محالة على باقي المكونات و الأجزاء الأخرى، ولذلك فمهمة التحليل هي كشف عملية تحديث هذه الممارسة السياسية و الأثر الناتج عنها.

وبالر غم مما تسمح به هذه المناهج من قدرة على التحليل، إلا أنه كان لزاما علينا أن ندعمها بمنهج "تحليل الخطاب"، اعتبارا لكون الخطاب السياسي للمؤسسة الملكية هو الخلفية

المنشئة للممارستها، وأنه يصعب في بعض الأحيان فهم وتحليل ممارستها السياسية دون تحليل لخطابها. فمنهج تحليل الخطاب يهدف إلى الكشف عن شروط إنتاج الخطاب؛ ويركز على المعنى الضمني والمضمر الذي يختفي وراء النص، من خلال فك شفرته والتعرف على الرسائل التي يريد الفاعل السياسي أن يرسلها، كما يضعها في سياقها التاريخي والسياسي والاجتماعي؛ في إطار ما يعرف بتحليل السياق[1].

وتجدر الإشارة في سياق تحليل هذا البحث، أننا اعتمدنا بشكل كبير على الجانب التواصلي للمؤسسة الملكية، انطلاقا من مرجعيتنا المعرفية بخصوص نظرية التواصل، حيث أن مقاربة التحديث السياسي لا تستقيم ولا تبنى على أسس متينة إذا لم يتم ربطها بالتواصل[2]، وذلك على اعتبار أن التواصل هو شرط ضروري وملازم للتحديث السياسي، فهو يشكل المدخل الأساسي من أجل خلق شروط التكيف والتفاعل، التي تسهل نجاح عملية التحديث. فالتحديث هو الذي ثوَّر التواصل. والتواصل، بكل تعبيراته، سمح للتحديث بالانتشار أكثر وبالتفاعل أو التنابذ مع مختلف المرجعيات الثقافية الإنسانية سواء منها تلك التي تستجيب لضوابط العقل وتقبل بإدماج بعض مقومات الحداثة أو تلك التي بقيت محتفظة بمعايير وقيم ما قبل الحداثة وبالتصورات التقليدية للكون والزمن والمجتمع. فالتفكير في التواصل هو في العمق تفكير في مسألة التحديث وبالتالي في الحداثة[3].

---

[1] -Keller (Reimer) : « l'analyse de discours du point de vue de la sociologie de la connaissance », recherches qualitatives-hors série-, N°03, 2007.

[2]- لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر:

- Habermas (Jurgen) : « Théorie de l'agir communicationnel », 2 tomes, Paris, Ed. Fayard, 1987.
- Habermas (Jurgen) : « Morale et communication », Paris, Ed. Cerf, 1986.
- Habermas (Jurgen) : « Discours philosophique de la modernité », Paris, Ed. Gallimard, 1988.
- Ferry (Jean-Marc) : « Habermas, L'éthique de la communication », Paris, Ed. PUF, 1987.
- Ferry (Jean-Marc) : « Consensus et modernisation », Esprit, N 6, 1986.

[3]- أفاية (محمد نور الدين): الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة: نموذج هابرماس، أفريقيا الشرق-المغرب، الطبعة الثانية 1998، ص:181.

خطة الدراسة[1]:

ارتباطا بمختلف الإشكاليات التي تمت إثارتها منذ المهاد الأول عبر التعريف بالموضوع، و علاقة بمضمون إشكالية البحث، ارتأى الباحث دراسة هذا الموضوع – ليست هذه الخطة الأحسن أو الأفضل التي تم اعتمادها ولكنها الأقرب إلينا من زاوية تخصصنا ونظرتنا لهذا البحث- وفق محورين أساسيين يكمل كل واحد منهما الآخر:

المحور الأول: عنـوناه بـ النســـــق السياســـي التقليـــدي ودواعـــي تحـــديثه

المحور الثاني: عنوناه بـ العهد الجديد وأداة سياسية جديدة: الخطاب التنموي الحديث

[1]- إن مقاربة موضوع هذا البحث يثير أهمية الحقل المعرفي الذي يمكن اعتماده أو الاستئناس به في دراسته، فهو موضوع تتقاطع عنده عدة تخصصات كلها تتجاذبه من زاويتها الخاصة، وهو ما يتطلب بلا شك الانفتاح على مجموعة من الحقول المعرفية، فحقل علم السياسة، سيساعدنا في دراسة سلوك الفاعل السياسي وآلية اشتغاله داخل النسق السياسي المغربي، من خلال رصد تواصله و ممارسته السياسية. و حقل القانون الدستوري، سيمكننا من فهم مكانة المؤسسة الملكية وصلاحيات ممارستها السياسية خاصة في علاقتها بمختلف المؤسسات والمكونات المجتمعية؛ - باعتبار أن الفاعل الأساسي الذي تتمحور حوله الدراسة هو المؤسسة الملكية، التي تعتبر إحدى الركائز الأساسية للنظام السياسي المغربي؛ حيث خصها المشرع بصلاحيات دستورية تمكنها من لعب دور محوري في الحياة السياسية المغربية؛ وهو وضع كرسته مختلف الدساتير الستة للمملكة (1962- 1970- 1972- 1992- 1996- 2011) -.

أما حقل علم الاجتماع، فتكمن أهميته فيما تتيحه الدراسات السوسيولوجية حول المؤسسة الملكية من معرفة علمية، وتأكيدها على عدم إمكانية عزل هذه المؤسسة عن محيطها الاجتماعي لكي يتأتى تبيُّن ممارستها، ففهم المرسل يتوقف على فهم المقام الاجتماعي الذي ينتمي إليه، فمثلا نجد الخطاب الملكي يكون دائما مصحوبا بمجموعة من الطقوس والبروتوكولات، التي تجذرت في البنية الاجتماعية للمتلقي، والتي لن يتأتى فهمها إلى ببحث في السوسيولوجيا التاريخية للمغرب الرسمي. كما أن المتلقي هو الآخر تحكمه مجموعة من البنيات الثقافية والاجتماعية التي تختلف باختلاف مكانته داخل المجتمع، فالمرسل والمتلقي ينتميان إلى مجموعتين اجتماعيتين و هما يتأثران بلا شك بكل تحول في محيطهما الاجتماعي. من أجل ذلك، حاولنا أن نستعين قدر الإمكان بهذه الحقول المعرفية تجاوبا مع مستلزمات هذه الدراسة، ولفهم أكثر لمقومات خطاب المؤسسة الملكية ولآليات مممارستها السياسية.

القسم الأول:

النسق السياسي التقليدي ودواعي تحديثه

لما كانت المؤسسة الملكية مؤسسة عريقة يمتد وجودها لقرون من الزمن، فقد استطاعت أن تؤسس إطارا مرجعيا حول أصولها السياسية، تداخلت فيه أنماط متنوعة من المشروعيات المرتكزة على الدين والتاريخ والكاريزما التي تحوم حول شخص الملك. بحيث أصبح من الصعب فهم النسق السياسي المغربي دون الدخول عبر بوابة فهم المؤسسة الملكية والغوص في تاريخها السياسي والسوسيولوجي والثقافي.

إن هذا الامتداد التاريخي للمؤسسة الملكية الضارب في القدم ساهم في تأصيل وتكوين منظومة من القيم تحكمها قواعد ثقافة سياسية تقليدية أضحت لها قوة رمزية ساهمت بشكل كبير في ترسيخ العديد من المميزات التي أطرت النظام السياسي المغربي، والذي وظفها بدوره في استمرارية ممارسات تقليدية في المغرب المعاصر.

لقد شكلت هذه الخصوصيات المبنية تحديدا على المشروعيات التقليدية والمتمثلة في المشروعية الدينية، والمشروعية التاريخية، والمشروعية الدستورية، أهم المقومات الأساسية لتواصل المؤسسة الملكية التي تحكم خطاب وممارسة هذا الفاعل السياسي المركزي، والتي لازالت تمثل النواة الصلبة التي تسعى هذه المؤسسة للمحافظة عليها من التآكل، بالرغم من إكراهات الحداثة ورهاناتها ضمن المشروع المجتمعي الديمقراطي للمؤسسة الملكية.

غير أن ما يطرح في هذا المستوى من التحليل هو:

كيف استطاعت المؤسسة الملكية بالمغرب أن تحافظ على مشروعياتها التقليدية كقوة رمزية لممارستها السياسية في ظل إكراهات الحداثة؟ وما هي أهم مظاهرها التواصلية؟ ثم ألا يمكن القول أن هذه المشروعيات التقليدية أصبحت تعرف نوعا من التجديد والتكييف مع المتغيرات السياسية الراهنة بشكل جعلها دعامة قوية تطفي نوعا من الخصوصية وامتيازا حصريا للمؤسسة الملكية؟

الفصل الأول:

مقومات التواصل التقليدي للمؤسسة الملكية بالمغرب

إن فهم أي خطاب سياسي أو بالأحرى دراسته لا تستقيم إلا بفهم ودراسة المؤسسة السياسية المرسلة له، وموقعها ومكانتها السياسية والاجتماعية والتاريخية، خاصة إذا كانت هذه المؤسسة تتميز بمجموعة من الخصوصيات التي تميزها عن غيرها بل أحيانا تنفرد بها لوحدها.

فقد استطاعت هذه المؤسسة العريقة أن تضمن بقاءها وقوتها واستمراريتها في الزمان والمكان بفضل تلك المشروعيات، المتعددة الأبعاد: العقلانية/ الحداثية والتقليدية /الدينية، والتاريخية، والكاريزمية /الإلهامية.

واعتبارا لذلك، فالمؤسسة الملكية في المغرب تجر وراءها قرونا من الديمومة والاستمرارية تداخلت خلالها أنماط متنوعة من المشروعية المسنودة بالدين والتاريخ و الكفاح من أجل الاستقلال، ألم يقل جلالة الملك الحسن الثاني في كتابه التحدي "بأن الملكية هي التي صنعت المغر ب، لذلك فمن الصعب أن نعرف بلادنا دون أن نعرف تاريخ ملوكنا..."[1]

فالجذور العميقة للمؤسسة الملكية في المغرب، والضاربة في الماضي البعيد للتاريخ جعل بعض الباحثين يعتبرون النسق المغربي نسقا تقليديا، وبالتالي تم إدخال النمط المغربي ضمن النمط الباترمونيالي"[2].

---

[1]- نقلا عن معتصم (محمد): "التطور التقليداني للقانون الدستوري المغربي"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة الحسن الثاني – كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية – الدار البيضاء، مارس 1988، ص: 85.

[2]- يعود تداول هذا المصطلح إلى « Max Weber » الذي ميز بين ثلاثة أنماط يتضمنها النسق السياسي التقليدي وهي على التوالي:

- النمط الأبوي- النمط الفيودالي- النمط الباترمونيالي.

أنظر:

Julien (Frund) : sociologie de « Max Weber », 2ème éditions presses universitaires de France 108 Boulevard de Saint german, Paris 1968- pp :200-206.

= =

فالمؤسسة الملكية في المغرب ترتكن في تقعيد قوائم مشروعيتها على أسس تقليدية متجلية في الديني والتاريخي... فهي موسومة بنواة صلبة ثابتة غير قابلة للإزاحة أو التغيير محافظة على تقليدانيتها، يحكمها هاجس الاستمرارية"[1].

وبناءا على ما سلف ذكره، فالمؤسسة الملكية تعتبر إحدى الركائز الأساسية للنظام السياسي المغربي، حيث تستمد مشروعيتها من تاريخها العريق وكذلك من بعدها الديني والروحي، إذ يمتد انتسابها إلى النسب الشريف المتصل بالأصل النبوي، فهذا الانتساب إلى الأصول النبوية جعل الملكية منذ ترسيخ المنظومة الشرفاوية بالمغرب، من خلال تفرع الشرفاء الأدارسة بأنحاء المغرب، وبسط الشرفاء السعديين لسلطتهم على ربوع البلاد في منتصف القرن السادس عشر الميلادي تتمتع باستثناء خاص.[2]

وتحظى المؤسسة الملكية بمكانة محورية في النسيج التاريخي والاجتماعي والسياسي المغربي، وهذا ما يفسر ديمومتها واستمرارها كمؤسسة فاعلة متميزة عن مثيلاتها من الملكيات، أو الأشكال الشبيهة بها على الصعيد العربي الإسلامي، بيد أن الملكية المغربية لا تستمد قوتها واستمرارها من قدرتها على إعادة إنتاج خطاب المشروعية كأسلوب لشرعنة

= = _____

هذا النمط الذي تطبعه عدة مميزات حاول النظام السياسي المغربي توظيفها في إطار بعث مؤسسات واستمرارية ممارسات تقليدية في المغرب الحديث. وتتمثل أهم مميزات النمط الباترومونيالي كما حددها « Lerder »و« bill » في: - توسيع الدين الرسمي- الجانب العسكري: تدعيم السلطة- شخصنة السلطة: تقديس العلاقة الشخصية بين الزعيم ومحيطه- تقريب الأوفياء من القائد: علاقة مبنية على الوفاء أكثر من المقدرات والمؤهلات- الصراع والتنافس السياسي: محكوم بتوازن هش عدم أهمية المؤسسات: المسؤولية تبقى غير محددة.

أنظر حامصي (سعيد): "تجديد موارد مشروعية النسق السياسي المغربي الحديث"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس- كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال – الرباط، السنة الجامعية: 2004/2003، ص: 13-14.

[1]- عروب (هند): "مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس- الرباط، 2006، ص: 6.

[2]- لحرش (كريم): "الدستور الجديد للمملكة المغربية-شرح وتحليل-"، سلسلة العمل التشريعي والاجتهاد القضائي(3)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، طبعة 2012، ص:57.

الحكم، وتجديد التواصل مع نخبة المجتمع ومكوناته فحسب، بل من تنوع أنماط المشروعية وتعددها واختلافها وتداخلها وانصهارها[1].

يبدو أن هناك سؤالا محوريا يجد أرضيته في هذا السياق ويتعلق الأمر ب: أليست هذه المشروعيات هي الدعامات الأساسية التي يقوم عليها وينهل منها جزء كبير من الخطاب السياسي والممارسة السياسية للمؤسسة الملكية؟ ألا يشكل هذا التنوع والتعدد في المرجعيات سر قوة الحجاج الإقناعي في منظومة التواصل الملكي؟

من أجل ذلك سنحاول مقاربة هذا الفصل من خلال المشروعية الدينية وقوة مظاهرها التواصلية (المبحث الأول)، على أن نقارب في (مبحث ثاني) للمشروعية التاريخية والدستورية بين قوة التقليد ومحاولات التجديد.

المبحث الأول:

المشروعية الدينية: أية مظاهر تواصلية؟

حتى يتسنى فهم واستيعاب الأهمية والمكانة التي تحظى بها الملكية في النظام السياسي والدستوري المغربي، ومن تم رصد ممارستها السياسية في إطار النسق السياسي التقليدي، فإنه لابد من استجلاء طبيعة ومشروعية السلطة انطلاقا من طريقة الحكم الإسلامي، التي حظيت باهتمام الفقهاء والباحثين المغاربة، والأجانب على حد سواء، وذلك لفهم والبحث في دواعي وجود هذه الهرمية، فمفهوم السلطة في المغرب يجد أسسه في الدين الإسلامي[2]، فالمجال الديني يعد ركيزة أساسية لقيام النظام الملكي في المغرب الذي يشكل امتدادا للحكم الإسلامي، إذ يمكن اعتبار المؤسسة الملكية في المغرب سلطة دينية المنشأ

[1] - المرجع نفسه: ص: 57.

[2] - Santucci (Jean-Claude) : le Maroc actuel : une modernisation au Miroir de la tradition ? Paris, 1992, p :231.

والتطور، وهو ما يمنحها امتياز تملك السلطة الزمنية تحت مظلة المشروعية الدينية التي تعد العمل الجوهري في أن يتمتع الملك بسلطات موسعة حتى يتمكن من الاستمرارية والحفاظ على استمرارية الشعائر الدينية التي من أجلها لقب بالخليفة (المطلب الأول) وليس بالقوة والقهر، وا ٍنما عن طريق عقد البيعة[1] (المطلب الثاني).

المطلب الأول:

نظام الخلافة الإسلامية وا ٍمكانية الأداء السياسي للمؤسسة الملكية

لفهم نظام الخلافة الإسلامية وتبيان الآداء السياسي للمؤسسة الملكية في سياقها، سنحاول بداية مقاربة أهمية نظام الخلافة الإسلامية (الفرع الأول)، على أن نرصد تجليات نظام الخلافة الإسلامية في المغرب وأبعاده السياسية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نحو تحديد أهمية نظام الخلافة الإسلامية

يعتبر نظام الخلافة الإسلامية النموذج الأمثل للحكم السياسي في تاريخ الإسلام، بحيث يسمح بتولي شؤون المسلمين من له الحظوة والمكانة الدينية التي يشهد له بها أهل الحل والعقد عبر آلية الشورى، وليس من يتحقق حوله الإجماع أو ديمقراطية الأغلبية، فنظام الخلافة تميز بالعديد من الخصوصيات التي جعلت منه نموذجا خاصا بالدولة الإسلامية. واعتماد الإسلام كمرجع لتثبيت دعائم مشروعية الملكية، قد مكن هذه الأخيرة من إحياء مؤسسة الخلافة، ذلك أن المؤسسة الملكية تستلهم تجربة الدولة الإسلامية الأولى. فقد شكل الدين الإسلامي وجه تاريخ المغرب السياسي والاجتماعي، وطبعه بسماته الناتجة عن تقاليد الحكم الإسلامي المتمثلة في الخلافة[2]، بحيث أن نظرية الحكم في المغرب تستمد جذورها

---

[1]- أكنوش (عبد اللطيف): "السلطة والمؤسسات السياسية في مغرب الأمس واليوم"، مؤسسة بنشر للطباعة والنشر، مكتبة بروفانس الدار البيضاء 1988، الطبعة الأولى، ص: 7-37.

[2]- عالمي (أحمد): "المؤسسة الملكية وتدبير الحقل الديني بالمغرب"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة الحسن الثاني- عين الشق- كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الدار البيضاء 2005/2004، ص: 15.

من مثيلاتها في البلاد الإسلامية، وذلك اعتبارا للأسس الفلسفية العامة التي يقوم عليها والغاية التي تتوخاها في المجتمع في هذه الحياة الدنيا[1].

فنظام الخلافة يعتبر المسألة السياسية المركزية في تاريخ الإسلام، أي خلافة الرسول على رأس الدولة الإسلامية الناشئة، وكذلك شكلت مسألة إرثية وسلالية. والخلافة هي "ضرورة دينية وعقلية يستند عليها أمر حماية الدين والعباد"[2]، بل هي "المثل الأعلى عن الحكم الذي يكون فيه الوازع دينيا وهي "طوبى الفكر السياسي الإسلامي"، أي أنها كانت نموذجا للحكم، ولم تكن دولة قائمة على الواقع.[3]

ذهب السلف إلى أن أساس كل حكم في الإسلام هو "الخلافة" أو "الإمامة"، وذهبوا في تعريف الخلافة على أنها رياسة في أمور الدين والدنيا نيابة عن رسول الله، وأن منزلة الخليفة من الأمة منزلة رسول الله من المؤمنين، له عليهم الولاية العامة، والطاعة التامة، وله حق القيام على دينهم، فيقيم فيهم حدوده، وينفذ شرائعه، وله حق القيام على شؤون دنياهم أيضا، بيده زمام الأمة، فكل ولاية مستمدة منه، وكل خطة دينية أو دنيوية متفرعة على منصبه، فهو الحاكم الزمني والحاكم الروحي"[4].

جاء في الفصل الخامس والعشرون من مقدمة ابن خلدون: ".... والخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجع إليها، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا"[5].

يمكن القول، أن الخلافة ليست مقصودة بالذات، بل إنها عبارة عن واسطة توصل إلى المطلوب شرعا. فالغاية من الخلافة هي توزيع العدل بين الأمة الإسلامية أيضا وصون

---

[1]- شقير (محمد): "الفكر السياسي المغربي المعاصر"، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2005، ص:143.

[2] - Ghazi (abdelhadi) : « D'hier A aujourd'hui le champ politique Marocain », 1ere édition Janvier 1998, Imprimerie Najah ELJadida Casablanca, pp :31-33.

[3]- العروي (عبد الله): "مفهوم الدولة"، المركز الثقافي العربي، الطبعة السابعة 2001، ص: 119-120

[4]- الخربوطلي (علي حسني): "الإسلام والخلافة"، دار بيروت للطباعة والنشر، 1969، ص: 29.

[5]- بن خلدون (عبد الرحمان): "المقدمة"، مطبعة مصطفى محمد، مصر، بدون تاريخ وبدون طبعة، ص: 191.

حقوقها وتأمين سعادتها. ولم يكن غاية الشريعة الإسلامية أيضا سوى ذلك، وقد جاء في القرآن الكريم: ﴿يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق﴾.

ويفهم جليا من عبارة هذا النص وسوقه أن مقصد الشارع من الخلافة هو صون حقوق الناس بتأسيس حكومة فاضلة، عادلة، وتكون وظيفة الخليفة فيها صرف المقدرة لحصول هذه الغاية، وتقسيم هذه الوظيفة إلى قسمين، أحدهما دينية والأخرى دنيوية، فالأولى هي: "إعلاء الفضائل الإسلامية والحقائق الشرعية وا ٍقامة الشعائر الدينية وخدمة وانتشار الإسلام وترقيته"، والثانية هي؛ "أن يقوم بوظائف معلومة لدى دولة متمدنة بكل اهتمام واعتناء"[1]. ولقد نشأت دولة الخلافة مع أبي بكر الصديق رضي الله عنه، لكن لقب أمير المؤمنين لم يطلق إلا مع مجيء الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، ورغم ظهور لقب أمير المؤمنين، فإن ذلك لم يؤد إلى إلغاء اللقب الأول، كما لم يؤد إلى الإقلال من شأنه، بل ظل لقب الخليفة أكثر استعمالا وشيوعا، إلى أن ألغيت الخلافة الصورية من تركيا على يد مصطفى كمال أتاتورك.

في المغرب يتخذ رئيس الدولة لقبين: الملك وأمير المؤمنين، ولعل هذا اللقب الثاني يعبر بعمق أكثر عن وظيفة رئاسة الدولة المغربية، ذلك أن إمارة المؤمنين تعمل على تصريف كل شؤون البلاد الدينية والدنيوية، وهذا ما يعبر عنه بصراحة الفصل 19 من دساتير المملكة من 1962 إلى 1996، والفصلين 40 و 41 من دستور 2011، والذي أصبح بموجبه الملك يتمتع من خلال هذا اللقب "أمير المؤمنين" بهامش واسع جدا من الصلاحيات والسلط، فهو بدافع ذلك يسهر على حفظ الأمة من كل ما يمكن أن يزيغ بها عن الطريق الجاد والصائب.

وللقرب أكثر من المقومات الأساسية و الأسس الجوهرية التي بموجبها تم تبني المؤسسة الملكية بالمغرب لدعائم نظام الخلافة الإسلامية، والتي تشكل أساس المشروعية الدينية، سنحاول رصد وا ٍبراز أهم مظاهر نظام الخلافة الإسلامية بالمغرب.

---

[1]- سني بك (عبد الغاني): "الخلافة وسلطة الأمة"، تقديم نصر حامد أبو زيد، الطبعة الثانية، يناير 1995، القاهرة، دار النهر للنشر والتوزيع، ص: 110-111.

الفرع الثاني: تجليات نظام الخلافة الإسلامية في المغرب

ضمن هذا الشق من التحليل سنحاول القيام بتبيان لمقومات نظام الخلافة الإسلامية وتجلياتها في النسق السياسي المغربي عبر الاقتصار على أهمها، وحصر هذه المظاهر أو التجليات في مسألتين أساسيتين:النسب الشريف وا ٍمارة المؤمنين.

الفقرة الأولى: النسب الشريف للسلطان[1]

الملاحظ أنه ظل أقطاب الحقل السياسي/ الديني في دولة المغرب الإسلامي يوظفون "الشرف" كإوالية للشرعية، ويرونه حقا سياسيا، لذلك تم توظيفه من قبل أغلب السلالات الحاكمة[2] حتى ذات الأصول الأمازيغية كالموحدين، فقد سعى المهدي بن تومرت مؤسس الدولة الموحدية إلى تحقيق شجرة سلالية تصله جينيالوجيا بالرسول (ص) تحقيقا لشرط القر شية ورفعة الانتماء لآل البيت خاصة "البيت العلوي" أي نسل "فاطمة وعلي بن أبي طالب".

وتم أيضا الاعتماد بشدة أكثر على مؤسسة السلطان "الشريف" في عهد السعديين وسار على هذا النهج العلويون"[3]، نفس الشيء يمكن قوله بالنسبة للتجربة المرينية في المغرب، فالمرينيون قاموا بتوظيف النسب الشريف من أجل تبرير وجودهم في السلطة وقصد

---

[1]- إن نسب الدولة العلوية من أصح الأنساب وأمتنها، وأول ملوكها هو: المولى محمد بن الشريف بن محمد بن علي ابن يوسف بن علي السجلماسي بن الحسن بن محمد بن الحسن الداخل بن قاسم بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن الحسن بن عبد الله بن أبي محمد عرفة، بن الحسن بن أبي بكر بن علي بن الحسن بن أحمد بن إسماعيل بن القاسم بن الحسن بن محمد بن عبد الله الأشتر بن محمد النفس الزكية بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم. لمزيد من التفصيل أنظر:

- المريني (العياشي): "الفهرس في عمود نسب الأدارسة"، مؤسسة التغليف والطباعة والنشر والتوزيع للشمال، الطبعة الأولى، 1986، ص: 28.

[2]- ضريف (محمد): "مؤسسة السلطان الشريف في المغرب: محاولة في التركيب"، أفريقيا الشرق 1988، ص: 13.

[3] - Agnouche (Abdelatif): histoire politique du Maroc Pouvoir- légitimité- institutions, Afrique orient 1987, p : 205.

مواجهة الخصوم "بنو عبد الواد" الذين اعتبروا أنفسهم شرفاء، ولضبط الحقل السياسي/ الديني المتمثل في التيار الصوفي عن طريق تجسيد محبة آل البيت"[1].

وترجع أسباب الحرص على الانتساب للشجرة النبوية إلى إعطاء الشرعية والرمزية اللازمة لتسلم زمام الحكم والسلطة.

من هنا يتأكد تميز المؤسسة الملكية في المغرب عن قريناتها في العالم الإسلامي، من حيث تباهي القائم عليها بنسبه الشريف وانتمائه إلى البيت النبوي، هذه الخاصية التي اعتمدتها المؤسسة منذ نشأتها، ولا يتردد في التذكير بها والتأكيد عليها في كل المناسبات[2].

فقد توجه الملك الراحل الحسن الثاني إلى زعماء وشعوب الدول الإسلامية بمناسبة حلول القرن الرابع عشر، حيث شدد بشكل خاص على أصوله المتميزة: "معاشر المسلمين: إن من سنن الله على خلقه ورحمته بهم أن بعث فيهم سيدنا محمد صلوات الله عليه برسالة إلهية هي خاتمة الرسالات، تهديهم إلى المحجة البيضاء... واقتضت حكمة الله أن يضع على عاتق خلفاء المسلمين وأمرائهم خلافته في الأرض .." ويضيف..." وقد امتاز المغرب الإسلامي بتعاقب ملوك بررة جعلوا الحفاظ على الإسلام والدفاع عنه فيما وراء البحار، ونشره فيما جاوره من الأفكار مهمتهم الأولى، وتثبيت تعاليمه في النفوس غايتهم المثلى، ومن بينهم ملوك شرفاء من آل البيت الكرام، في طليعتهم أسلافنا الملوك العلويون المنعمون في دار الإسلام..."[3].

إن العاهل المغربي نجده يقوي النسب ويسبغ عليه الأمجاد والامتيازات[4]، وما يمكن أن نستنتجه من كل ما سبق، أن "الشرف /النسب الشريف"[5] كقيمة اجتماعية ودينية تسمح

---

[1]- ضريف (محمد): "مؤسسة السلطان... "، م.س.ذ، ص: 15.

[2]- الطوزي (محمد): "الملكية والإسلام السياسي في المغرب"، ترجمة محمد خاتمي- خالد شكراوي، مطبعة النجاح الجديدة مارس2001، نشر الفنك- الدار البيضاء، ص: 74.

[3]- المرجع نفسه، ص: 74.

[4] - حمودي (عبد الله): "الشيخ والمريد"، ترجمة عبد الحميد جحفة، دار توبقال للنشر 1996، ص: 82.

[5]- تعرف الشرافة بأنها "ادعاء امتلاك السلطة السياسية المعتمدة حول البناء الثقافي المتخيل لظاهرة السلطة في المغرب الإسلامي"، لمزيد من التفصيل أنظر:

= =

لكل الأطراف بالسعي وراء اكتسابه، لأن إمكانية الحصول عليه ينجم عنها تموضع خاص في التنظيم والبناء الاجتماعي[1]، وفي هذا يقول عبد الله العروي: "... فمن لم يكن شريفا أراد أن يكون كذلك، ومن كانوا شرفاء رغبوا في أن يزيد مقدار شرفهم"[2].

فلقد شكلت هذه الميزة المتمثلة في الانتساب إلى آل البيت مظهرا تواصليا قويا يتم من خلاله بسط المؤسسة الملكية لموقعها المتميز عن غيرها وعن خصوصيتها، التي تجعل المتلقي لا يعبر عن ولائه وا إخلاصه انطلاقا من قناعته بطريقة الحكم وبالنظام الملكي فقط، بل أيضا من حبه لسبط الرسول (ص)، ويمتد هذا المظهر التواصلي إلى نسج علاقات دينية قوية بين بعض الزوايا التي تعبر عن فروض الولاء للملك بناء على مقوم النسب الشريف، بل منها ما يمتد إلى خارج الحدود كما هو الحال بالنسبة للزاوية التيجانية.

وعن موقع الزوايا في النسق السياسي المغربي المعاصر، فيتعدد المشهد الصوفي الحديث مكونا من عدد من الزوايا: البوتشيشية والكتانية والعلوية و الريسونية... وتختلف هذه المكونات باختلاف طرقها التربوية ومرجعياتها العقدية وأحيانا توجهاتها السياسية.

ولعل من بين أبرز المظاهر التواصلية للمؤسسة الملكية ارتكازا على المرجعية الدينية، تلك المتمثلة في دعمها الكبير للزاوية وللنشاط الصوفي عامة وذلك عبر تجديد ظهائر التوقير للشرفاء وا إصلاح و إعادة هيكلة الأضرحة و التخليد الرسمي لبعض المواسم الدينية الذي تستفيد منه مجموعة من الزوايا.

= = _____

- ELahmadi (Mouhsine) : «La Monarchie et L'islam », Préface Rémy leveau 1ère édition 2006, Publication : Itissalat Salon- Imp : Najah Eljadida- Casablanca , Maroc, P :51 .

[1] - الملاحظ أن بعض الجمعيات و الأشخاص باتوا في الآونة الأخيرة يستغلون هذا النسب الشريف من أجل استصدار بطائق تحمل شارات محددة، وتتضمن عبارات "الشرفاء" تلزم السلطات العمومية باحترام حامليها، وذلك من أجل رفع مكانتهم الاجتماعية. ومن أجل الحد من هذا التسيب وسد الباب أما أي استغلال غير شريف، أصدر وزير العدل والحريات ووزير الداخلية قرارا مشتركا بتاريخ 11 فبراير 2015 يمنع بموجبه طبع وتوزيع واستغلال البطائق المسماة "بطاقة خاصة بالشرفاء"، وهو ما أكده منشور وزير العدل والحريات عدد 03 بتاريخ 10 فبراير 2015، يقضي بفتح تحقيق في وجه أي حامل لبطاقة تتضمن رموزا دينية أو وطنية غير البطاقة الوطنية للتعريف أو البطاقة المهنية.

[2] - Laroui (Abdellah) : « les origines sociales et culturelles, du nationalisme Marocain (1830-1912) », Edition Maspéro, Paris 1977, p :92.

وبالمقابل، فإن هذه الزوايا كمتلقي مباشر لهذا الدعم الصادر عن المؤسسة الملكية، يجعلها مقتنعة بالدفاع عن مشروعية المؤسسة الحاكمة وعن مواقفها، وما يمكن استحضاره في هذا الباب على سبيل المثال لا الحصر؛ ما قامت به الزاوية البوتشيشية - التي تنأى عن العمل السياسي إلا أن تواجدها لا يمكن إنكاره في السنين الأخيرة-، من خلال تسجيل موقف سياسي رافض لمذكرة الشيخ عبد السلام ياسين-الزعيم الراحل لجماعة العدل والإحسان- الموجهة للملك محمد السادس، كما أصدرت بيانا شديد اللهجة مستنكرة تصريحات نجلة الشيخ ياسين حول رأيها في النظام الملكي. و تبقى المشاركة اللافتة في المظاهرة المنددة بالرسوم الدانمركية المسيئة للجناب النبوي الشريف علامة سياسية فارقة أيضا.

الفقرة الثانية: إمارة المؤمنين

تعتبر إمارة المؤمنين وثيقة الصلة بالخلافة وامتدادا لها فمصطلح "أمير المؤمنين" هو امتداد لفكر الخلافة، وتقوم مؤسسة الخلافة على تصور المسلمين الأوائل للسلطة؛ فهم أمة النبي المستخلف على النبوة بعد أن نزعت من بني إسرائيل؛ والمستخلف في الأرض المنزوعة من الفرس والروم بمقتضى الاستبدال الذي يصيب الظالمين، المرتدين عن دين الله وشرعته ومواريث نبوته"[1].

فأمير المؤمنين في الفقه الإسلامي هو الخليفة، أي الحاكم الأعلى للدولة الإسلامية المكلف بمهمة إمامة المسلمين في صلاتهم وحماية حياة ومصالح المسلمين وغير المسلمين، وتدبير شؤون الأمة الدينية والسياسية. ويعود مبرر اختيار لقب أمير المؤمنين على لقب خليفة رسول الله، لأن هذا اللقب كان أكثر تحديدا في التعبير عن الطبيعة الدنيوية لهذا المنصب وأكثر بعدا عن الظن بأن لصاحبه سلطات دينية مثل تلك التي كانت للرسول (ص)[2].

---

[1]- حامي الدين (عبد العالي): "المسألة الدستورية في الفكر السياسي المغربي المعاصر"، دكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، أكدال- الرباط، 2001- 2002، ص:244.

[2]- أتركين (محمد): "السلطة الشرعية في دار الإسلام- دراسات لآليات وقواعد القانون العام الإسلامي،" تقديم الدكتور عبد اللطيف أكنوش، الطبعة الأولى 2006، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص:40.

ويرجع حسب بعض الباحثين[1] إلى أن الدوافع التي حذت بالمغاربة إلى اعتماد لقب "أمير المؤمنين" بحسب محمد ضريف كالآتي:

- للتعبير عن رفضهم شرعية الدولة العثمانية على المستوى الخارجي.
- لتجسيد طموحهم في قيادة العالم الإسلامي.
- لمواجهة الداخل على مستوى تبرير السلطة.

فملك المغرب بوصفه من آل البيت ومن حفدة رسول الله (ص) ليس رئيسا سياسيا فحسب، بل رئيسا للأمة المغربية وأمير المؤمنين بها، وا ٍمارة المؤمنين كسلطة معنوية تمتد أحيانا خارج الحدود السياسية للمغرب، وهكذا فإن بعض ممثلي إحدى قبائل موريتانيا؛ إثر زيارتهم للمغرب سنة 1985 قدموا بيعتهم الرضائية لملك المغرب بوصفه أميرا للمؤمنين[2]. فلقب أمير المؤمنين يشير إلى نظرية الخلافة، إذ أن أمير المؤمنين هو خليفة الرسول وأسمى سلطة في البلاد الإسلامية منوطة بقيادة المسلمين.

وهكذا ينفرد الملك في المغرب عن باقي الأقطار الإسلامية باعتباره أميرا للمؤمنين، وهذا ما تنص عليه الدساتير المتعاقبة في المغرب[3]، حيث نص الفصل 19 من دستور 1962 على أن الملك أمير المؤمنين ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها وحامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات، وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة"[4].

---

[1]- أنظر: الكروي (محمد صالح): " تقاليد الحكم في المغرب"، مجلة كلية الآداب/ العدد (59) سنة 2002، ص: 328. نقلا عن محمد ظريف: "تاريخ الفكر السياسي بالمغرب"، مطبعة إفريقيا الشرق- الدار البيضاء 1988.

[2]- الزعنوني (عبد الصمد): "مغرب الحسن الثاني أصالة ومعاصرة"، الطبعة الأولى 1414هـ / 1994م، مطبعة ومكتبة الأمنية الرباط، ص: 85.

[3]- الأمر يتعلق بدساتير: 1962- 1970-1972-1992- 1996- 2011.

[4]- تنبغي الإشارة إلى أن دساتير سنوات 1970-1972- 1992- 1996 جاءت بنفس الصيغة التي تضمنها الفصل 19من دستور 1962، مع إضافة عبارة "الممثل الأسمى للأمة". أما في دستور 2011 فقد أصبح مضمون الفصل 19 موزع بين فصلين وهما الفصل 41 والفصل 42.

وما جعل الفصل 19[1] حسب محمد معتصم يتسم في صياغته، بغنى اصطلاحي لا مثيل له في النصوص الدستورية الأخرى، هو التقليدانية الشكلية القوية لهذا الفصل التي لا تقتصر على لقب "أمير المؤمنين"، بل إنها ستستعمل ألفاظا أخرى "رمز" وحدة الأمة...؛ و"حامي" حمى الدين...؛ وضامن" دوام الدولة واستمرارها...؛ مما جعلها تحمل مغزى سياسيا ودينيا ورمزيا جد معبر[2]. وطبقا لهذه المنزلة لأمير المؤمنين المهيكل بالفصل 19، حيث تحدد مقتضيات هذا الأخير مشمولات إمارة المؤمنين، وهي ثلاث مجالات إستراتيجية ينفرد بها بسلطة القرار السياسي:

1. مجال النظام السياسي:باعتبار ه الممثل الأسمى للأمة، إذ يتخذ الملك كأمير المؤمنين كل القرارات التي تتعلق بمجال النظام السياسي.
2. مجال الدين: ينفرد به الملك كأمير المؤمنين باعتباره مجالا استراتيجيا خاصا به، لذلك لا يسمح لأي مواطن أو جماعة أو هيئة بالحديث باسم الدين، حفاظا على وحدة الأمة في مذهبها المالكي وفي عقيدتها الأشعرية من جهة، ومن جهة ثانية حفاظا على وحدة مواطينها مسلمين كانوا أم يهودا.
3. مجال استمرار الدولة وضمان دوامها: من خلال كون الملك كأمير المؤمنين يمثل رمزا لوحدة الأمة، والضامن لاستقلال البلاد، وللوحدة الترابية للملكة[3].

إن هاته المجالات التي ينفرد بها الملك بوصفه أميرا للمؤمنين كما كانت محددة في الفصل 19 من الدستور، تبين بجلاء سمو حقل إمارة المؤمنين على حقل الملكية الدستورية. فمفهوم إمارة المؤمنين يشكل العمق الإستراتيجي لمفهوم الملك الدستوري الذي يعتبر مجرد امتداد عصري للمفهوم الأول، وذلك فإن الدستورانية المغربية بالنسبة له تتشكل من طبقتين:

---

[1]- هذا الفصل الذي حظي بالكثير من التحليل من قبل العديد من الفقهاء والمهتمين بالشأن الدستوري، والذي كان يجمع بين الأدوار الدينية والسياسية والرمزية للمؤسسة الملكية، سوف يتم توزيعه في دستور 2011 إلى الفصل 41 الذي سوف يخصص للدور الديني الذي يضطلع به الملك، ليخصص الفصل 42 لتضمينه الدور السياسي والرمزي للملك الدستوري.

[2]- معتصم (محمد): التطور التقليداني..."، م.س.ذ، ص:143.

[3]- ضريف (محمد): "الدين والسياسة في المغرب ضمن سؤال العلاقة إلى سؤال الاستتباع"، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع، السياسي، الدار البيضاء الطبعة الأولى، نونبر 2000، ص: 79-83.

إحداهما طبقة سامية تهم أمير المؤمنين وما يلحق به من إسلامية الدولة وشكلها الملكي ومشروعيتها الدينية، وانبثاق كل السلط من رئيسها، وهي في جزئها الأساسي غير مقننة في الدستور العصري، بل تستمد مرجعيتها من القانون العام الإسلامي والممارسة المغربية للحكم، ثم هناك طبقة ثانية سفلى تهم الملك الدستوري وأجهزته الدستورية من برلمان وحكومة...، وهي مدونة في الدستور العصري ومعرضة للتعديلات، عكس الطبقة الأولى، الثابتة.[1]

ولقد جاء دستور 2011 في الفصل 41[2] ليؤكد الموقع الاستراتيجي لإمارة المؤمنين في النظام السياسي المغربي، وما يعنيه من حمولة دينية قوية، حيث استهل المشرع الدستوري الباب المتعلق بالملكية في الوثيقة الدستورية، بأن الملك أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية، باعتباره سلطة دينية لا توجد في الأنظمة السياسية المقارنة. ويرجع السبب في ذلك إلى كون الإسلام هو دين الدولة. ومن تم، لا بد من سلطة تتولى حماية الدين، ولا يمكن تصور سلطة أخرى للقيام بهذه الوظيفة غير المؤسسة الملكية، لكون العلاقة بين المواطنين والملك تستند إلى رابطة البيعة، وهي رابطة تستمد جذورها ومرتكزاتها من النظام الإسلامي، كما أن إمارة المؤمنين كسلطة ومؤسسة فاعلة في النظام السياسي والدستوري المغربي، هي دعامة للوحدة الوطنية، والضمانة الفعلية والواقعية لتحقق أمن المغاربة الروحي والسياسي بسبب ما يجدونه من

---

[1]- لمزيد من التفصيل أنظر: معتصم (محمد): "التطور التقليداني..."، م.س.ذ، ص 38 وص:42 . وأيضا:

Tozy (Mohamed) : « champ politique et champ religieux au Maroc : croisement ou hiérarchisation?», Mémoire pour l'obtention du diplôme des Etudes Supérieures en sciences politiques, Casablanca- Avril 1980, p : 84 et s.

[2]- ينص الفصل 41 من دستور 2011 على أن "الملك أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية.

يرأس الملك، أمير المؤمنين، المجلس العلمي الأعلى، الذي يتولى دراسة القضايا التي يعرضها عليه.

ويعتبر المجلس الجهة الوحيدة المؤهلة لإصدار الفتاوى المعتمدة رسميا، بشأن المسائل المحالة عليه، استنادا إلى مبادئ وأحكام الدين الإسلامي الحنيف، ومقاصده السمحة.

تحدد اختصاصات المجلس وتأليفه وكيفيات سيره بظهير.

يمارس الملك الصلاحيات الدينية المتعلقة بإمارة المؤمنين، والمخولة له حصريا، بمقتضى هذا الفصل، بواسطة ظهائر".

ضمان لممارسة حقوقهم الدينية، والتعبير عن معتقداتهم الإيمانية، لأنهم يشعرون أن عقيدتهم في حمى أمير المؤمنين[1].

لقد كان الخطاب الملكي خلال عهد الراحل الحسن الثاني مثلا، والذي امتد لأربعة عقود أهم قنوات إعادة إنتاج المشروعية الدينية التي تعلو على كل ما هو زمني أو تقنين وضعي رغم دسترتها منذ أول دستور لمملكة ما بعد الاستقلال سنة 1962، فلقد مارس الحسن الثاني السياسة أولا على مستوى الخطاب، بل يمكن القول إن خطابه هو ممارسة للسلطة ليس الرمزية فحسب بل والسياسية، وهذا شأن كل خطاب سياسي يستهدف توجيه وضبط حقل سياسي ما، خاصة إذا صدر عن أهم الفاعلين ضمن هذا الحقل. وتظهر أهمية خطب الملك الراحل في كونها كانت تشكل أهم وسيلة لتواصله مع شعبه سواء مباشرة أو عبر ممثليهم في البرلمان، وفي دولة ينص دستورها على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، ولدى شعب أغلبيته الساحقة تعتنق هذا الدين، فقد كانت تقتبس خطاباته العديد من النصوص الدينية كالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، كما كان يحرص على تكييفها مع سياق الخطاب والأحداث الزمنية والمواقف التي ترتبط بالحدث، فكان يمزجها في خطاباته بإتقان وحكمة بالغة كخطيب محترف، مما كان يجعلها أهم آليات الحجاج الإقناعي. ولقد وظف إمارة المؤمنين في مواقف متعددة يمكن اعتبارها كمواقف سياسية تعكس قوة هذه المؤسسة المجسدة للمشروعية الدينية، حيث تدخل لمنع الحزب الشيوعي المغربي سنوات بعد الاستقلال من ممارسة أي نشاط له، وذلك لتبنيه الإيديولوجية الماركسية اللينينية المتعارضة مع مبادئ الدين الإسلامي التي تقوم عليها الدولة المغربية، كما كان يلجأ لوظيفة أمير المؤمنين من أجل التدخل لحل أي نزاع من شأنه تعطيل سير المؤسسات في البلاد، والتي لا تجد لها حلا لا في الدستور ولا في القوانين الأخرى، ومن ذلك الخلاف الذي وقع سنة 1981 بمناسبة انسحاب المعارضة الاتحادية من البرلمان بدعوى أن مدة نيابتهم وانتدابهم قد انتهت، رافضين بذلك تمديد مدة ولاية مجلس النواب لسنتين، على إثر ذلك تدخل الملك للنظر في تلك الوضعية مخاطبا مجلس النواب بأنه إذا كان الملك

[1]- عكاشة (بن المصطفى): المشروعية الدينية كأساس للشرعية الدستورية، مجلة الحقوق المغربية، سلسلة الأعداد الخاصة، العدد 2، 2011، ص: 277.

الدستوري لا يمكن له التدخل فإن أمير المؤمنين بواجب الكتاب والسنة له أن ينظر في الأمر.

وفي نفس السياق فقد اهتم أمير المؤمنين الملك محمد السادس منذ توليه عرش البلاد بإيلاء المسألة الدينية بعدها المرتبط بثوابت الهوية. وكان من مميزات هذا التوجه أنه أبعد المغرب عن السقوط في المزالق، لذلك جاء الرهان على إعادة هيكلة الحقل الديني متماشيا والدور الطليعي الذي تضطلع به إمارة المؤمنين في الحفاظ على الوسطية والاعتدال، والحسم في الإشكاليات مهما كانت درجتها. فمن جهة حول الملك محمد السادس انتقاله من العاصمة الرباط إلى أرجاء البلاد إلى حوار من نوع آخر مع الشعب بعدما كانت زيارات الملوك بعد عقد البيعة تعتبر اكتمالا لمفهومها التعاقدي ولعل ذلك شكل مدخلا جديدا للتواصل الملكي المباشر. واهتم من جهة أخرى بترسيخ إمارة المؤمنين في التعاطي المباشر مع الإشكالات الدينية وفق منهجية ترمي إلى الانفتاح وتقطع مع الجمود والانغلاق. ذلك أن السلطة الروحية التي يتمتع بها الملك كأمير للمؤمنين ستجعله ينحو في اتجاه بلورة تقاليد المشورة مع علماء الدين عند الإقدام على مبادرات تهم صون مقومات المجتمع واستمرار روابطه الهادفة إلى تكريس التوازن والتضامن وتعزيزهما[1].

لقد تركزت فلسفة الخطاب التواصلي لأمير المؤمنين في إصلاح الحقل الديني على صون العقيدة وقيمها من أي انحراف، وفسح المجال أمام الاجتهاد الذي يحدد ضوابط تفسير المقاصد النبيلة والابتعاد عن التأويلات السلبية التي تخرج عن أحكام الشريعة، أو تغلفها بمقاس الأهداف السياسية المحضة، وذلك من أجل سد الباب أمام تسويق الصورة النمطية التي تلصق الإسلام بالغلو وعدم التسامح، مقابل تقريب الصورة الحقيقة للإسلام من خصومه ومناصريه على السواء.

[1]- منشورات أوال ميديا مملكة الشعب 1999-2013، مطبعة إيديال، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، غشت 2013، ص:90-91.

فلقد بلور اتجاها نحو هيكلة الحقل الديني في ضوء الحفاظ على روافده النابعة من الهوية المغربية، بحيث سيتم تصريف الخطاب الإصلاحي لأمير المؤمنين محمد السادس ليشمل مجموعة من المجالات الأساسية:

أولا: الاهتمام بالتعليم الأصيل

فقد تمت إعادة النظر في هيكلة وزارة الشؤون الإسلامية من خلال رعاية التعليم العتيق وتأهيل أئمة المساجد وخطابها، وضبط تمويل بيوت العبادة. ما يفيد ربط الإصلاح بالمنظومة التعليمية من خلال الحفاظ على التعليم الأصيل في حفظ القرآن و دروس الفقه والشريعةوفق نمط عصري يؤمن استمر ار هذا النوع من التعليم من خلال تأهيل المدرسين وتنظيم القطاع الذي اعتراه الإهمال عبر تجديد مناهجه وجعلها مواكبة للمستجدات في نطاق صون الثوابت. فقد كان ينظر إلى التعليم العتيق خارج المنظومة التعليمية، بل إن تأهيل مدرسيه ظل يخضع لطرق تقليدية في اختيار الفقيه الذي كانت تنحصر مهمته في تعليم الأطفال في الكتاتيب القرآنية كجزء من مهمة رعاية المساجد وا ٍمامة الصلاة...، فيما يفترض أن التعليم في هذا القطاع له أهمية أكثر حيوية يحتم ربطه بالمنظومة التعليمية كلها. في حين إن اختيار أئمة المساجد وخطبائها المؤهلين للقيام بهذه المهمة التنويرية يعتبر في مقدمة الإجراءات الإصلاحية التي تقطع الطريق أمام استغلال أماكن العبادة لبث أفكار تحريضية لا علاقة لها بالصورة الحقيقة للإسلام[1]. وهنا تتجلى النظرة الإصلاحية لأمير المؤمنين التي تعكسها خطاباته الإصلاحية التي تروم التأسيس لمجتمع يحافظ على هويته الإسلامية التي تتجاوب مع روح العصر بعيدا عن أي تعصب أو فهم ضيق لروح الإسلام.

ولعل ما يثبت نجاعة هذا التوجه الإصلاحي للحقل الديني الذي برهن على فعاليته، هو امتداده حتى بالنسبة لبعض البلدان التي مافتئت تشيد بهذا الخط الإصلاحي، حيث شكل تحديا كبيرا لبعض الدول كالجزائر التي تحاول باستمرار مواجهة التأهيل الديني الذي عرفه المغرب وا ٍحكامه لمجال الفتوى، لكنها لم تقدر على ضبط هيكلة حقلها الديني الذي لم يؤسس بعد لدور العلماء ولشروط الإفتاء وهو ما يفسح المجال أمام كثرة المنابر التي تدعي

[1]- المرجع نفسه، ص: 95.

أحقيتها بالدين وبإصدار الفتاوى. في حين شكل تجربة فريدة لبعض البلدان التي تحاول أن تحذو حذو المغرب كموريتانيا التي سارت على نفس النهج من خلال تأسيسها لدور العلماء في الهيئة العلمية الموريتانية، وفي تحديد الجهة المنوط بها القيام بدور الإفتاء، كما استنسخت نفس السياسة المغربية المتبعة في مجال التعليم العتيق ومحاربة الأمية بالمساجد.

ويبدو أن هذا الاقتداء سيمتد كذلك إلى بعض الدول الأخرى كتونس وليبيا اللتان طالبتا تكوين أئمتهما وفق الثوابت المغربية، ودولة مالي من خلال ما تضمنه نص البيان المشترك[1] الصادر بمناسبة الزيارة التي قام بها الملك محمد السادس إلى جمهورية مالي من 18 إلى 23 فبراير 2014، والذي جاء فيه استعداد المملكة المغربية "لتقديم الدعم والمساعدة في الحفاظ على التراث الثقافي لمالي، وذلك من خلال ترميمالمخطوطات وا ٍعادة تأهيل الأضرحة وا ٍعطاء انطلاقة جديدة للحياة الاجتماعية والثقافية وتكوين 500 إمام مالي بالمغرب."

لقد بات المغرب بلدا رائدا في تجربته الإصلاحية للحقل الديني، بل أضحت هذه التجربة فاعلة ومرجعا في العلاقات الدبلوماسية، والتي تعززت منذ سنة 2009 من خلال مجموعة من القرارات التي أصدرها أمير المؤمنين الملك محمد السادس والمتمثلة أساسا في إحداثه للمجلس العلمي الأوربي الذي عهد له القيام بصلاحيات الحفاظ على هوية الجالية المغربية وتلقينها الدروس الدينية القائمة على الوسطية والاعتدال والتسامح، فقرار من هذا الحجم المنشئ لهذا المجلس يشكل دعامة قوية وترسيخا لمفهوم إمارة المؤمنين التي تمتد صلاحيتها خارج الحدود المغربية لتشمل حتى دول أوربا، فلأول مرة سيصبح داخل الاتحاد الأوربي مؤسسة رسمية تمثل العلماء وتجسد الدبلوماسية الدينية المغربية بأوربا[2].

[1] -www.maroc.ma, site visité le 24-02-2014.

[2] - العيدودي (عبد النبي): 15 سنة من الإصلاح الديني في عهد الملك محمد السادس، مقال منشور بموقع هسبريس الإلكتروني، بتاريخ 29 يوليوز 2014 .www.hespress.com

ثانيا: تجديد المجالس العلمية

تمثل هذا التجديد في فتح أبواب هذه المجالس العلمية[1] أمام النخب والأفكار الجديدة التي تدفع في اتجاه تكريس منهجية الحوار في كل القضايا من دون حواجز، نظرا إلى المسؤوليات المتعاظمة لعلماء الدين في التصدي لأي انحراف وتقويم الممارسات لتصبح بمنزلة برلمانات فكرية ذات منطلقات دينية في التعاطي مع الإشكالات المطروحة، بهدف تجديد الفكر الديني وتطوير مناهج تلقينه لتحسين صورة الإسلام إزاء ما علق به من شوائب تسعى إلى تصوير الصراع الراهن في العالم وكأنه صراع حضارات بين الغرب و الإسلام.

من هذه المنطلقات كان الحرص على تنظيم مهمات عمل المجالس العلمية وآلياتها في سياق استراتيجي لا ظرفي، امتدادا للمجال الذي تختص به إمارة المؤمنين وتهتم بإحياء الوعظ والإرشاد وتجديدهما وتثبيت مقومات الوجود المغربي المستوحاة من الانتساب الإسلامي إلى الدولة ووحدة مذهبها. وتكمن أدوار المجالس العلمية في تيسير الفهم العقلاني للإسلام والمعاملات والمواقف ليس على الصعيد المغربي فحسب، بل من خلال كونية العقيدة الموجهة للإنسانية جمعاء في نطاق احترام الديانات السماوية والتفاعل مع الحضارات أيضا. ولعل لهذا السبب أقر القانون المنظم لعمل المجلس العلمي الأعلى الذي يرأسه ملك البلاد، بما يعزز صلاحياته استنادا إلى سلطته العلمية وارتباطه المباشر بمؤسسة إمارة المؤمنين في نطاق صون الثوابت الدينية للدولة، أي أنه بمنزلة مجلس دستوري، فالمجلس العلمي مهمته الأساس رعاية الأمن الروحي للدولة[2].

ثالثا: تنظيم مجال الفتوى

لقد كان من الضروري ضبط مجال الإفتاء من خلال إسناده إلى المجالس العلمية، نظرا إلى شيوع الظاهرة وحدوث الخلط في المفاهيم وا ٍسقاط مقولات جاهزة تتناول الفهم

---

[1]-يقول أمير المؤمنين الملك محمد السادس في خطاب 30 أبريل 2004 " لقد وضعنا طابعنا الشريف، على ظهائر تعيين أعضاء هذه المجالس العلمية، في تركيبتها الجديدة، مكلفين وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية بتنصيبها، لتقوم من خلال انتشارها عبر التراب الوطني، بتدبير الشأن الديني عن قرب، حاثين إياهم على الإصغاء إلى المواطنين، ولاسيما الشباب منهم، بما يحمي عقيدتهم وعقولهم من الضالين المضلين.."

[2]- منشورات أوال ميديا: مملكة الشعب 1999-2013، مرجع سابق، ص: 98.

السطحي للإسلام على إشكالات العصر، وتأويلها عبر قراءات تبرر اللجوء إلى العنف وتعمد إلى استقراء التراث بطرق تلغي عوامل الزمن والاختلاف والأهداف، وترمي إلى إحياء إيديولوجيا العنف وا لغاء الآخر. ولئن كان الأصل في الفتاوى هو المساعدة في فهم الحقوق والواجبات بالنسبة إلى المؤمنين لدى مواجهة أي إشكالات[1]. لذلك فقد استهدفت مبادرة إصلاح الحقل الديني ومعاودة هيكلته إعادة الاعتبار إلى دور العلماء وحرمة المسجد وتشجيع الاجتهاد لدى من تتوافر لديه شروط الإلمام والموضوعية والجهر بالنواقص والمؤاخذات.

وفي نفس السياق، فقد استطاعت إمارة المؤمنين في إطار تفعيل مفهوم الإصلاح وترشيد قنوات التواصل التقليدية المتمثلة في المساجد إلى إعادة توجيه المسجد ليتحول بدوره إلى مدارس لتلقين دروس محو الأمية، كما أن التلفزيون بسلطته المعنوية في اختزال المسافات بين العوالم وهيمنة ثقافة الصورة وشيوع المعرفة و تدفق المعلومات، سيجد طريقه إلى المساجد عبر رعاية برامج التوعية والإرشاد ذات العلاقة، بمعاودة تنظيم الحقل الديني في سابقة لا تتمثل بإدخال التلفزيون إلى المساجد وبث البرامج الدينية التي تساعد على الفهم السليم للعقيدة فحسب، بل من خلال انفتاح المسجد على محيطه وتسخير التطور التكنولوجي للملائمة بين الإشباع الروحي والمادي أيضا. فعندما أوصى الملك محمد السادس بتقديم الدروس بلغة سهلة في متناول الفهم والإدراك في سياق صون الموروث الثقافي وثوابت وحدة العقيدة والمذهب، كان يعيد إلى المسجد من خلال هذه المبادرة دوره الإشعاعي كأقوى مؤسسة روحية لإنتاج ثقافة الانفتاح على نقيض التعصب والانغلاق ومصادرة الحريات الفكرية. ليس هناك حيف أكثر من مصادرة الحق في التعليم، أو تحويل أماكن العبادة إلى دكاكين سياسية بما يحرم الجمهور من حق الاختيار، ويخلط بين الدين والسياسة في منافسات حدد لها المشرع الإطار التنظيمي للعمل والتباري والاستقطاب في صورة الأحزاب السياسية التي التزمت وفق القوانين الجديدة حظر تشكيلها من منطلقات دينية.

[1]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

إن ما يؤكد انخراط إمارة المؤمنين في التواصل الجديد وقدرتها على التطور والتحديث في إطار المشروعية الدينية، هو ما تعكسه صورة التلفزيون في المسجد من قابيلة الدين على استيعاب التقدم الذي لم يكن في أي مرحلة موضع شك حتى عند الذين يرغبون في إلغاء جدلية ارتباط الدين بالدنيا في المجتمعات الإسلامية. وقبل ذلك رعى الملك محمد السادس انطلاق أول قناة تلفزيونية إسلامية تحمل اسمه بعد تجربة مماثلة في إذاعة القرآن الكريم جاءت على خلفية الهجمات الانتحارية في الدار البيضاء بهدف تطويق الخطاب المتطرف، وا ٍنتاج ثقافة متسامحة تنبذ العنف وتستخدم أفضل طرق التواصل عبر البث التلفزيوني والإذاعي الذي يحطم الحواجز. فكانت بذلك المرة الأولى التي يظهر فيها إعلام[1] يهتم بالخطاب الديني بعيدا عن المصلحة الضيقة لأي جماعة أو حركة أو اتجاه، مع العلم أن كل من القناة والإذاعة تم إحداثهما بناء على الاختصاص الدستوري الذي يدخل في سلطات أمير المؤمنين.

لقد شكلت كذلك قضية المرأة فضاء تواصليا بالنسبة للمؤسسة الملكية استطاعت من خلاله أن تعبر بقوة عن انشغالها بهذا المحور الذي كان يشكل جدلا سياسيا وقانونيا ومجتمعيا، فقد اتجه أمير المؤمنين في اتجاه تكريمها دينيا وثقافيا من خلال فسح المجال أمام تبوء العالمات المغربيات لمسؤوليات كبيرة، حيث سيتم تعيين 36 امرأة عالمة في المجالس العلمية العليا والمحلية[2]، وسيسند إلى الفقيهة فطومة القباج مسؤولية عضو في المجلس العلمي الأعلى للمرة الأولى في تاريخ البلاد. كما أنه للمرة الأولى التي ستدلف فيها عالمة مغربية فضاء الدروس الدينية التي يلقيها علماء الإسلام أمام الملك بمناسبة شهر رمضان. وسيكون ذلك مدخلا لانفتاح المجال الديني واسعا أمام تأهيل المرشدات الدينيات في المساجد لمساعدة النساء في دروس محو الأمية والتعريف بالتعاليم الدينية.

إن من بين الخطابات التي شكلت خطوات إجرائية في إعلان خطة إصلاح الحقل الديني، هو الخطاب الذي تم إلقاؤه بالدار البيضاء بتاريخ 30 أبريل 2004 الذي أشار فيه

---

[1]- المرجع نفسه، ص: 100-102.

[2]- " ..حريصين على إشراك المرأة المتفقهة في هذه المجالس، إنصافا لها، ومساواة مع شقيقها الرجل.."، خطاب جلالة الملك في 30 أبريل 2004.

بأن الشأن الديني يتطلب التمسك بالمرجعية التاريخية الواحدة للمذهب المالكي السني حيث قال جلالته: "..معتبرين التزامنا دينيا بالوحدة الترابية والوطنية للأمة، حريصين على الاجتهاد الصائب لمواكبة مستجدات العصر". وأضاف إن الإستراتيجية المعلنة في هذا النطاق ترمي إلى تأهيل الحقل الديني وتجديده، تحصينا للمغرب من نوازع التطرف والإرهاب، حفاظا على هويته المتميزة بالوسطية والاعتدال والتسامح..."[1].

يبدو أن المشروعية الدينية تشكل مجالا خصبا للتواصل الملكي معتمدة بشكل أساسي على صفة أمير المؤمنين التي يكفلها الدين والتاريخ والدستور المغربي، كما أن أبرز القنوات التي يتم من خلالها تصريف الخطاب الديني، بالإضافة إلى ما سبق ذكره، نجد تلك المتمثلة في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمندوبيات التابعة لها الممتدة على كافة التراب الوطني، والمجلس العلمي الأعلى وفروعه المحلية المكلفة بضبط الخطاب الديني وتوحيده وفق الثوابت الدينية للملكة عقيدة وفقها وسلوكا، وكذا معهد دار الحديث الحسنية و الرابطة المحمدية للعلماء، ومركز تكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات، مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين، ومؤسسة محمد السادس لطبع المصحف الشريف، بالإضافة إلى مديرية التعليم العتيق ومديرية المساجد وما تساهم به في ترسيخ ثقافة التسامح والمعاملة بالحسنى وتأطير الناشئة.

يتضح مما سبق، أن إصلاح الحقل الديني يأتي في إطار رؤية المؤسسة الملكية القائمة على الانفتاح ونبذ المغالاة والغلو، والفهم التجزيئي للدين بعيدا عن السياق العام والنظرة الكلية التكاملية للنص الديني، حيث أن الدين لا يتعارض مع الحداثة كما يسوق البعض، فالقيم التي تحملها الحداثة مترسخة في الدين بل هو الضامن لحمايتها ولاستمرارها، ولعل هذه الرؤية تجد حجيتها في الرسالة الملكية التي وجهها الملك محمد السادس للمشاركين في لقاءات فاس حول موضوع المقدس والحداثة المنظمة في إطار مهرجان فاس للموسيقى العالمية العريقة بتاريخ 2 يونيو 2007[2].

---

[1]- المرجع نفسه، ص: 103.

2- "...فكما أن الحرية، واحدة في معناها، والعدالة واحدة في مبناها، فكذلك يجب أن تكون الحداثة، واحدة في آلياتها وأهدافها، وفرصة لتجاوز التفاوت والتمييز بين البشر، حيثما كانوا. وهنا تلتقي الحداثة بالمقدس. فالمقدس حداثة = =

إن من الصفات الأساسية التي يتصف بها نظام الحكم في المغرب: استقرار السلطة، وا ٍذا كان هذا الأمر مرتبط بمجموعة من المعطيات التاريخية التي تطورت في تاريخ المغرب منذ دخول الإسلام إليه وتعاقب مجموعة من الأسر الحاكمة، فإن شكل نظام الحكم واعتماده على المبايعة وفق الأحكام الشرعية المدونة في التشريع الإسلامي كان لها دور كبير في هذا الاستقرار، طبعا إلى جانب المعطيات التاريخية التي تحكم الظروف العامة والخاصة لكل مرحلة من تاريخ المغرب منذ الفتح الإسلامي إلى عهد الحماية، حيث سيدخل المغرب مرحلة ما بعد الحماية مرتبطا بجذوره التاريخية رأسمالها يشكل امتدادا في تاريخه المعاصر.[1]

ما يهمنا في هذا الموضوع، هو توضيح تلك الجذور في امتداداتها التاريخية فيما يخص جانبا أساسيا منها ألا وهو البيعة باعتبارها عنصرا أساسيا يتجاوب فيه الشكل والمضمون.

إذن إلى أي حد يمكن اعتبار البيعة شكلا من الأشكال التعاقدية التي تمثل لحظة تواصلية قوية للمؤسسة الملكية يتم من خلالها تجديد الولاء والإخلاص بين طرفي التعاقد؟؟

= = _____

عريقة، والحداثة مقدس معاصر. والحداثة بدون مقدس قد تصير المقدس الأوحد عديم الروح. وفي الحداثة والمقدس يصغي فيها العقل، لصوت السماء. وقد أكد فلاسفة الإسلام، أن الدين حق، والفلسفة حق، والحق لا يعارض الحق. كما مجد القرآن الحكمة التي هي لب الفلسفة. فقال تعالى : ""ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا"". وليست الحكمة إلا منطق العقل، والانفتاح على الإيمان، ونبذ كل ما يتعارض مع تحكيم العقل. فالإسلام دين العقل والحكمة. وقد حفل القرآن الكريم بمخاطبة العقل والتنويه به، وبالبراهين الاستدلالية على حقائق الكون، والتوجه لذوي العقول والألباب، مصداقا لقوله تعالى "إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات ٍ لأولي الألباب""، وقوله عز وجل ""وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون".صدق الله العظيم. ومن هذا المنطلق، فإن التمسك بالمقدس لا يعني الانغلاق أو التحجر، مثلما أن الأخذ بالحداثة لا يعني الاستلاب أو الاغتراب. وبالنظر للعلاقة، التي ينبغي أن تربط بين المقدس والحداثة، فإن المقدس بدون تفاعله مع الحداثة، يبقى كالجسد المحنط. كما أن الحداثة بدون قيامها على المقدس تظل عديمة الروح. مما يجعل منهما مفهومين متكاملين، غير متناقضين. وذلكم جوهر هذا الملتقى،الذي يحمل رسالة أمل وتعقل وا ٍخاء للإنسانية جمعاء..."

[1]- العلوي (محمد الفلاح)، "البيعة في نظام الحكم بالمغرب- الجذور والامتدادات- "مجلة دعوة الحق، العدد 353، السنة الواحدة والأربعون- ربيع الثاني، 1421 / يوليوز 2000 م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الرباط – المملكة المغربية، ص: 115.

المطلب الثاني:

البيعة كأساس شرعي للممارسة السياسية

شكلت البيعة على مر التاريخ الإسلامي أهم الركائز التي تتبني عليها شرعية النظام السياسي الذي أبدعه المسلمون، وكانت الخلافة إحدى ثمراته، وقد ظلت هذه المنظومة تمثل إطارا جامعا تلتقي فيه السلطتان الروحية والزمنية لدى الحاكم المسلم، هذا التناغم بين السلط شكل المعين الذي استمدت منه الحضارة الإسلامية فرادتها وتماسك بنياتها السياسية والاجتماعية لقرون طوال.وا ٍمارة المؤمنين كمؤسسة سياسية تجمع بين هاتين السلطتين السالفتين الذكر، هي إحدى إبداعات هذا النظام الفريد، فالمؤمنون في التصور السياسي والاجتماعي الإسلامي يشكلون وحدة عضوية منسجمة، ونسيجا مترابطا من المصالح والعلاقات، وفي أعلى هرم هذه البنية المتراصة تتمركز إمارة المؤمنين، تسوس أمورهم، وتضمن وحدتهم، وتصون كرامتهم، وترعى أمنهم واستقرارهم، في إطار تعاقدي وأخلاقي بموجب البيعة الشرعية[1].

وحتى نقترب أكثر من مؤسسة البيعة ووضعها في سياق البحث، ارتأينا أن نعرج على بعض جوانبها المفاهيمية، على أن نرصد مكانتها في الفضاء السياسي الخاص بالمؤسسة الملكية من خلال اعتبارها تقليد ديني يختزل أبعادا رمزية وسياسية قوية.

الفرع الأول: مؤسسة البيعة الشرعية

أولا: مفهوم البيعة

يرجع الأصل اللغوي لكلمة البيعة إلى المعاني والمضامين التي تحملها بين طياتها، حيث نجدها تأخذ صفة التعاقد والتعاهد على غرار عقود البيع والشراء والزواج وغيره، ويقول القلقشندي في صبح الأعشى: "البيعات جمع بيعة، وهي مصدر بايع فلان الخليفة يبايعه مبايعة. ومعناها المعاقدة والمعاهدة، وهي مشبهة بالبيع الحقيقي. قال أبو السعادات ابن الأثير في نهايته في غريب الحديث: كأن كل واحد منهما باع ما عنده لصاحبه. أعطاه

[1]- لحرش (كريم): "الدستور الجديد للمملكة المغربية-شرح وتحليل-"، مرجع سابق، ص: 58.

خالصة نفسه وطاعته، ودخيلة أمره. ويقال بايعه وأعطاه صفقة يده. والأصل في ذلك أنه كان من عادة العرب أنه إذا تبايع اثنان صفق أحدهما بيده على يد صاحبه"[1]. فقد عرفها ابن خلدون وغيره، حيث قال:" إن البيعة هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أن يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين، لا ينازعه في ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري فسمي بيعة مصدره باع، صارت البيعة مصافحة بالأيدي..."[2]

ويتوقف قيام الخلافة كمسطرة للإقرار الشرعي بالسلطة الإسلامية على مسطرة "البيعة لأمير المؤمنين الذي تقام له، والذي يناط به تدبير سياسة الدنيا وحراسة الدين.[3] فالخلافة والبيعة كما يقول عبد الله كنون: "أعظم ولاية في الإسلام، واسمان لامعان، ومصطلحان معبران عن مقدمة ونتيجة في نظام الحكم في الإسلام لا يتخلفان ولا يختلفان لما بينهما من رابطة عضوية".[4]

البيعة في الإسلام هي ركيزة الدولة الإسلامية، ومنطق مجتمعها السياسي، ومظهر وجودها العلمي، فقد وجدت الدولة الإسلامية عندما بايع المسلمون رسول الله (ص)، فقام كيان الإسلام على أساس الطاعة لله والرسول، والتعاون على البر والتقوى، وأدرك المسلمون منذ الصدر الأول للإسلام مدلول كلمة "البيعة"، كما تنص على ذلك معاجم اللغة، وحسبما يدل عليه القرآن والسنة والفقه الإسلامي.[5] إذن البيعة هي الأداة المقدسة لإضفاء المشروعية على الحكم في الإسلام، ولهذه الغاية فقد حافظ عليها السلطان الشريفي، أو اعتبارا لمضمونها التعاقدي، ولأنها تشكل "بعثا للنموذج الذي أقيمت عليه السلطة الإسلامية

---

[1]- العلوي الفلاح (محمد): البيعة في نظام الحكم بالمغرب: الجذور والامتدادات، مجلة دعوة الحق، العدد 353، ورد في: www./habous.gov.ma، تم الإطلاع عليه بتاريخ 28-02-2014، على الساعة 18:42.

[2]- ابن خلدون(عبد الرحمان): "المقدمة"، مطبعة مصطفى محمد، مصر، بدون تاريخ وبدون طبعة، ص: 164.

[3]- الزعنوني (عبد الصمد): "مغرب الحسن الثاني..."، م.س.ذ،: ص:59.

[4]- المرجع نفسه، ص: 60

[5]- خليفة (ادريس): "أصالة البيعة الشرعية في الدولة العلوية"، مجلة دعوة الحق، م.س.ذ،ص: 78.

الأصلية..."، أي نموذج بيعة الرضوان من الصحابة للرسول (ص)[1] وإذا كانت قيمة مؤسسة البيعة تتحدد في ما تلعبه من دورين اثنين:

أولا: في إطار العلاقة بين الإمام / السلطان والأمة: حينها تكون البيعة عبارة عن إعادة إنتاج مستمر لرمزية بيعة الرضوان " التي عقدها المسلمون للرسول يوم "صلح الحديبية" وبهذا تكون البيعة مؤشر خير يفتتح به حكم السلطان الجديد، مؤشر يرجى منه أن يكون هذا الحكم مطابقا لحكم رسول الله، خاصة وأن السلطان الشريف هو حفيد هذا الرسول وممثله الوجودي.

ثانيا: في إطار العلاقة بين الحاكمين أنفسهم: كون البيعة تلعب دورا كبيرا في تكريس وتثبيت وضعية السلطان الجديد تجاه المنافسين المحتملين من إخوانه وأقربائه. فالسلطان الجديد الذي يتوفر على العدد الأكبر من البيعات الموجهة إليه من مختلف جهات البلاد، يكون في وضعية مريحة في صراعه مع منافس لا يتوفر على نفس العدد من البيعات.[2]

وعليه، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كالتالي: ما هي الطبيعة القانونية للبيعة الشرعية؟

في محاولة الإجابة عن الإشكال، ذهب الأستاذ محمد الطوزي إلى القول بوجود ثلاثة تقسيمات للبيعة، فإذا كان المفهوم الأول "البيعة عقد سياسي"[3] محل جدل، والمفهوم الثالث "البيعة عقد للولاء" غير ذي أهمية، فإن المفهوم الثاني "البيعة عقد للمبايعة" له أهمية قصوى نظرا للتأثير المتبادل بين الملك والشعب. يقول جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله في هذا الشأن ما يلي:"... اخترنا منذ مدة نحن المغاربة، اختيارا لا تراجع فيه ألا وهو البيعة، الأسر

---

[1]- مقتصم محمد):" التطور التقليداني..." م.س.ذ، ص:204.

[2]- أكنوش (عبد اللطيف): "السلطة والمؤسسات السياسية..."، م.س.ذ، ص: 101-102

[3]- "... يحيلنا مفهوم البيعة وهو ينتمي إلى الحقل الديني، إلى مفهوم الخلافة بثقله الرمزي القوي وبهيبته وقدسيته اللتين يسموان على كل الاعتبارات الزمنية والواقعية. فالسلطان خليفة الله وأمير المؤمنين. وأما التعاقد السياسي فينبني على قانون وضعي لا على نص شرعي أو منزل..." راجع في هذا الصدد: لمريني (فريد):" صراع الحداثة والتقليد – معيقات التحول الليبرالي في المغرب"، دفاتر وجهة نظر، الطبعة الأولى سنة 2006، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص: 160 وما يليها.

التي تعاقبت على عرش المغرب أخذت بهذا الاختيار، والبيعة أخذ وعطاء مستمران، والبيعة هي تعاقد بين الأمة وبين ملكها، فلا يمكن أن يفرض عليها شيئا لم ترده ولا يمكنه أبدا أن يغصبها حقا من حقوقها...[1]

وفي ذلك يقول جلالته في كتابه ذاكرة ملك: "إن البيعة رباط خاص قائم بيني وبين كل مغربي، ومن واجبي بمقتضاه أن أعتبر كل مغربي واحد، من عائلتي سواء كان غنيا أو فقيرا، وكل مغربي يعتبر نفسه أحد أبنائي، فمن باب الواجب الديني لملك المغرب الذي هو أمير المؤمنين أن يعتبر نفسه جزءا لا يتجزأ من كل أسرة، إن ذلك يشكل أحسن ضمانة ضد التشكك والإنهاك المتولدين على طول ممارسة السلطة في إطار نصوص قانونية دستورية محددة، كما يمثل الشعور بالمسؤولية عن كل مصير أسرة أحسن ضمانة ضد كل طغيان أو استبداد..."[2]

لقد شكل هذا النص خطابا تواصليا تم من خلاله تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين الملك وشعبه بمقتضى عقد البيعة الشرعية، فقارئه يلمس فيه ذلك الخطاب البسيط النافذ والمؤثر بواسطة عباراته التي تلغي المسافات بين مكانة ملك يتمتع بسلطات واسعة، وبين جميع مكونات الشرائح الاجتماعية على اختلاف مراتبها، وكما تم التعبير عن ذلك من خلال عبارة "أعتبر كل مغربي واحد، من عائلتي سواء كان غنيا أو فقيرا".

وعموما، إذا كانت البيعة هي أساس شرعية السلطة في دار الإسلام ونوعا من التعاقد بين الإمام والرعية، فالشرعية مبنية من جهة على النص الشرعي حيث العديد من الآيات والأحاديث النبوية تركز على قاعدة البيعة في تشكيل السلطة منها، قوله تعالى في سورة الفتح: ﴿إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجرا عظيما﴾ وقوله عز وجل: ﴿لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحا قريبا﴾، وقوله (ص): "من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة الجاهلية". مما قد يفيد بأن

---

[1]- مقتطف من خطاب الملك الراحل الحسن الثاني بمناسبة افتتاحه للدورة البرلمانية الأولى يوم24 أكتوبر 1984، انبعاث أمة، عدد 29، ص: 370.

[2]- الحسن الثاني: "ذاكرة ملك"، الطبعة الثانية، 1993، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، ص:56.

النص الشرعي قد حسم في آلية البيعة. إلا أن الإشكال المطروح من طرف الاجتهاد الفقهي يتعلق بتحديد الشروط الكفيلة لقيامها وا ٍعمالها في مستويات تحديد الجهة المبايعة ونصابها القادرين على منح السلطة الإجماع الضروري للانقياد لمتقلدها وطاعته، في هذا الإطار يتم التمييز بين"البيعة الخاصة" و"البيعة العامة"، والاختلاف في معيار كمي يقتضي توفر عدد معين أم معيار نوعي يهتم أساسا بالخصال الذاتية للمبايعين ومدى قدرتهم على تثبيت بيعة الإمام.[1]

ثانيا: البناء الشرعي للبيعة

تثير الدراسات الفقهية إشكالا يتعلق كما أسلفنا بمستويات تحديد الجهة المبايعة وخطابها القادر على منح السلطة الإجماع الضروري للانقياد لمتقلدها وطاعته. بمعنى أدق الأمر يستدعي هنا التمييز بين "البيعة الخاصة" و"البيعة العامة"[2] بعبارة أخرى، هل مبايعة أهل الحل والعقد للسلطان كافية لتولية الخلافة؟ أم أن الأمر يحتاج إلى بيعة عامة من قبل الأمة جمعاء؟

وهل يمكن القول أن الزيارات الميدانية التي قام بها الملك محمد السادس لمختلف مناطق المملكة عند توليه العرش صورة من صور التواصل لتحقيق شر ط البيعة العامة؟

يكاد يتفق الفقهاء أن البيعة العامة هي التي تكسب الخليفة الشرعية النهائية لتوليه الخلافة، حيث يقول الماوردي: "فإذا اجتمع أهل الحل والعقد للاختيار تصفحوا أحوال أهل

---

[1] - أتركين (محمد): "السلطة الشرعية في دار الإسلام"، م.س.ذ، ص:51.

[2] - **البيعة الخاصة:** يقوم بها أهل الحل والعقد في الأمة، وهي بمثابة إعلان الموافقة من هذه الأخيرة لشخص الإمام، وهي مقدمة على البيعة العامة زمنا واعتبارا، ولكن هذه البيعة الخاصة لا تعتبر شرعية إلا من خلال حرية الاختيار دون الإكراه. أما **البيعة العامة**: فتأتي بعد البيعة الخاصة، وتكون عامة لجميع الناس في الحواضر والبوادي، يأخذ الخليفة البيعة منهم بنفسه أو من ينيبه عنه، وهي عبارة عن إعلان الولاء والطاعة والاعتراف بالأمر الواقع وعدم الخروج على الجماعة، لمزيد من التفصيل أنظر أحمد صديق (عبد الرحمان): "البيعة في النظام السياسي الإسلامي وتطبيقاتها في الحياة السياسية المعاصرة"، الطبعة الأولى 1408هـ /1988م، مكتبة وهبة –القاهرة، دار التوفيق النموذجية للطباعة والجمع الآلي، ص: 34 وما يليها.

الإمامة الموجودة فيهم شروطا، فقدموا البيعة منهم أكثرهم فضلا وأكملهم شروطا، ومن يسرع الناس إلى طاعته ولا يتوقف عن بيعته، فإذا تعين لهم من بين الجماعة من أداهم الاجتهاد إلى اختياره عرضوها عليه، فإن أجاب إليها بايعوه عليها وانعقدت بيعتهم له، فلزم كافة الأمة الدخول في بيعته والانقياد لطاعته، وا ٍن امتنع من الإمامة ولم يجب إليها لم يجبر عليها، فإنها عقد مراضاة واختيار لا يدخله إكراه ولا إجبار وعدل عنه إلى من سواه من مستحقيها".[1]

كما يذهب الأستاذ مصطفى قلوش إلى التأكيد بأن البيعة الخاصة لأهل الاختيار ليست نهائية ولا حاسمة ومن تم لا تضفي الشرعية على الخليفة ما لم يحظ برضا جمهور المسلمين، حيث يقول: "وسند رفضنا لما يذهب إليه أصحاب هذا الاتجاه، هو أن السوابق التاريخية لا تؤيد ما ينتهون إليه في هذا المضمار، وا ٍذا أخذنا كمثال سابقة اختيار أبي بكر لوجدنا أن المؤتمرين في سقيفة بني ساعدة قدموا لمنصب الرياسة أكثر من مرشح (...) وبعد نقاش وجدال، تم الاتفاق على اختيار أبي بكر، ولم يصبح أبو بكر خليفة إلا بعد أن بويع البيعة العامة.[2]

إن أطروحة اختيار "أهل الحل والعقد" قد تحولت إلى قاعدة وظهرت كبديل للنصوص الدينية المقننة لمبدأ الشورى؛ عبر تفضيل "الخاصة" على "العامة" لنفي إمكانية توسيع دائرة اختيار الإمام. إلا أنها أطروحة بقيت في مستوى "النظرية" على اعتبار أنها لم تقرر في مضمار السياسة العملية، وا ٍنما قررها الفقهاء من خلال تناولهم الأسس الشرعية للخلافة حيث اقتصار الموافقة العامة على إرادة جزئية يفترض أنها كمثل إرادة المجموع[3].

لكن، يمكن القول - إلى حد ما -، أن تواصل المؤسسة الملكية هو صيغة حداثية من أجل تعويض ما يسمى بشرط البيعة العامة، فالزيارات الميدانية التي قام بها الملك محمد السادس لمختلف المدن المغربية بعد خلافته لوالده الحسن الثاني، هو تعبير عن فعل تواصلي مع الشعب المغربي، هذا الأخير الذي تفاعل بشكل قوي ومباشر بصفته المتلقي

---

[1]- الموار دي (أبو الحسن): "الأحكام السلطانية والولايات الدينية"، المكتبة التوفيقية- بيروت 1978، ص:23.

[2]- قلوش (مصطفى): "شروط وطرق تولية رئيس الدولة في النظم الدستورية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، الرباط 1979 ص:308-309

[3]- أتركين (محمد): "السلطة والشرعية..." م.س.ذ، ص:53.

والطرف المحوري في العملية التواصلية. هذا الفعل الجماهيري بلغة المرجعية الدينية هو بيعة يمكن نعتها بالعامة، علما أن شرط الإجماع الشعبي يصعب تحققه من الناحية الواقعية بالنظر لإكراهات الزمان والمكان.

ثالثا: آثار عقد البيعة الشرعية

إذا كانت البيعة أسلوبا لإضفاء الشرعية على الحاكم في تولي أمور الرعية، وتوفير الأمن لهم والاستقرار النفسي والمادي. ذلك أنه بمقتضى عقد البيعة يكون هناك وعد من الإمام بالقيام بأداء ما التزم به في العقد. وبين الأمة بالعهد على الطاعة، فإذا خرج عن الطاعة أو قعد عن النصرة فقد أساء لجماعة المسلمين، لذلك حذر الإسلام الخارجين عن الجماعة الإسلامية لأنهم يهددون وحدة الأمة"[1].

1: آثار عقد البيعة بالنسبة للسلطان

إذا كانت البيعة تساهم في شرعنة السلطة السياسية في الإسلام على اعتبار أنها تمثل المشروعية التعاقدية، ولكونها أيضا تمثل عقدا حقيقيا وشرطا أوليا للوصول إلى الإمارة. فإن السلطة المخولة للخليفة في ظل هذه الأخيرة مفوضة إليه من الأمة، التي له أن يفوض جزءا منها لغيره تحت مراقبته وا ٍشرافه"[2].ذلك ما تطرق إليه الماور دي الذي رأى بأن الإمام يلزمه: "أن يباشر بنفسه مشارفة الأمور وتصفح الأحوال: وأن ينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة، ولا يعول على التفويض تشاغلا بلذة أو عبادة...[3]

إن صفة مباشرة الأمور والاطلاع على أحوال الأمة، نجدها من مميزات العاهل المغربي الذي لا ينفق وقته في الكلام والتنظير ورتابة الاجتماعات، فما إن ينتهي من تدشين مشروع سوسيو اجتماعي في حي شعبي في مدينة كبرى أو مركز حضري متوسط، أو قرية

---

[1]- لفريد (محمد) : "مركز الملك في النظام السياسي المغربي"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، جامعة الحسن الثاني- الدار البيضاء، السنة الجامعية 2005-2004، ص: 42.

[2]- المرجع نفسه، ص: 42.

[3]- الماوردي (أبو الحسن): "الأحكام السلطانية..."، م.س.ذ، ص:16.

نائية حتى يذهب قدما نحو إطلاق مشروع آخر، ولا يخلد بين الحدثين، سوى من أجل معاودة إلقاء نظرة على أجندة الانجاز في عين المكان. لا يعنيه أن يكون المشروع ضخما أو بمثابة معالم تسجل في دفاتر المنشآت الكبرى، بقدر ما يهمه أن يلامس الحاجيات الملحة للساكنة في جلب الماء والكهرباء، وتوسيع حجم المساكن الشعبيةوا ٍنقاذ الأطفال من الهدر المدرسي و الأمهات من عناء التنقل إلى المستشفيات البعيدة[1]...

من الناحية الدينية : يعد السلطان هو المسؤول الأول عن حماية الحقوق والقواعد والمبادئ الدينية، وتطبيق الشرعية الإسلامية، غير أنه من حيث المبدأ لا يحق له مثلا إحداث تعديلات دينية أو تأويل بعض النصوص- نظرا لأن سلطة التأويل والاجتهاد من اختصاص العلماء-، إلا أن الملك في المغرب باعتباره أميرا للمؤمنين وأعلى سلطة دينية في البلاد طبقا لمقتضيات الفصل التاسع عشر[2] من الدستور، يستطيع ممارسة وظيفة التأويل إلى جانب العلماء والفقهاء.

أما في ما يتعلق بسلطات السلطان الزمنية: فإنها تمارس باسم البيعة وتحت مراقبة من بايعوه، لأن رباط البيعة يذكر السلطان دائما بأنه يمارس سلطاته في حدود ورضا الجماعة، لأن هذه الأخيرة تحتفظ دائما بحق وقف تفويضها للسلطان، كما يلتزم هذا الأخير باستشارة أهل الحل والعقد بخصوص شؤون الدولة ذات الأهمية القصوى خاصة منها الشؤون المالية، شؤون التشريع والخارجية والعسكرية...، وقد جرى فعلا العمل بهذه الاستشارات في التاريخ المغربي القديم أساسا في عهد الدولة الموحدية والدولة السعدية والدولة العلوية.[3]

---

[1]- منشورات أوال ميديا: مملكة الشعب 1999-2013، مرجع سابق، ص: 7.

[2]- الفصل 41 من دستور 2011.

[3]- الحجيوي (نجيب): "سمو المؤسسة الملكية بالمغرب..."، م. س.ذ، ص:37-38.

2: آثار عقد البيعة بالنسبة للأمة:

إن واجب طاعة الأمة للإمام يزداد بروزا لو أخذنا بعين الاعتبار، الاتجاه الذي يعرف البيعة كأنها نوع من "التعاقد"[1]، يؤدي إلى الطاعة والانصياع والانقياد"لأوامر الخليفة، طالما أنه حسب هذا الاتجاه تم إسناد السلطة له يباشرها باسمها وبالنيابة عنها (أي الأمة)، وطالما أيضا أن ممارسة الحكم انتقلت بموجب صك البيعة من هذه الأخيرة إلى شخص السلطان. في مقابل ذلك فحق الأمة على السلطان أن تتمتع بالاستقرار الداخلي والخارجي. ويمكن أن نستدل على هذا الالتزام المتبادل بين طرفي عقد البيعة، بإعطاء أمثلة من تاريخ المغرب:

أ. عزل السلطان العلوي أحمد الذهبي بمقتضى ثورة شعبية لعدم كفاءته.

ب.على إثر موافقة السلطان عبد العزيز على عقد الجزيرة الخضراء، تم سلبه السيادة الدينية والدنيوية من يده، طالما أنه كانت الأمة هي صاحبة السلطة الأصلية[2].

وإجمالا، فإن الأهمية القصوى للبيعة وما تفرضه من التزامات اتجاه المتعاقدين يجملها الملك الراحل الحسن الثاني فيما يلي: "... عقد البيع في الإسلام عهد وثيق وميثاق عظيم يجمع بين الراعي والرعية، ويوصل الرابط بينهما ويقوي العلاقة الشرعية والآصرة الدينية التي تقتضي حقوقا متبادلة، فتستوجب من الملك راعي الأمة الحفاظ على مصالح الدين والدنيا والدفاع عن حوزة البلاد وضمان وحدتها وتماسكها اجتماع شملها والتئام كلمتها، وتستوجب على الرعية الحفاظ على البيعة والولاء لها والوفاء بها والتزام السمع والطاعة لمن ولاه الله مقاليده، عملا بقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ وعملا لقوله (ص): "من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله.

---

[1]- بحيث تلتزم الأمة الرعية بتقديم الطاعة للسلطان في حدود التزامه واحترامه لمضمون العقد وشروطه، في المقابل يلتزم هذا الأخير بالدفاع عن الأمن الداخلي والخارجي للأمة والحفاظ على الدين وتسيير شؤون الدولة، تبعا لما تفرضه عليه الأمة. أنظر في هذا المضمار:

- Naciri (Khalid) « le droit politique dans l'ordonnancement constitutionnel », essai d'interprétation du système de gouvernement au Maroc. Thèse de doctorat, Casablanca 1984, p : 488.

[2]- لفريد (محمد): مركز الملك في النظام السياسي المغربي"، م.س.ذ، ص: 43- 44.

ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصاه فقد عصاني"[1] هذه إشارة من طرف الملك الحسن الثاني لتلك الآصرة الدينية والرابطة الروحية والوشيجة القوية التي كانت تربطه بشعبه في نطاق البيعة الشرعية.

الفرع الثاني: البيعة كتقليد ديني بأبعاد سياسية

لقد شكلت البيعة مؤسسة سياسية ودينية في تاريخ الحكم بالمغرب، حيث كانت وما زالت تمثل آلية للتواصل بين الحاكم و المحكوم، يتم من خلالها تجديد العهد وتوثيق أواصر الحكم، كما شكلت في بعض الأحيان فضاء لإبراز مؤهلات وقدرات الحاكم التي بواسطتها يؤسس شرعيته ومشروعيته مع المحكومين، وفي أحيان أخرى هدفا لشرعنة السلطة، وبالتالي تأثيرها على نفسية الحاكمين والمحكومين على حد سواء.[2]

الفقرة الأولى: مميزات مؤسسة البيعة الشرعية بالمغرب

إن الحديث عن أصول البيعة في تاريخ المغرب، يدفعنا إلى القول بأن المغرب منذ عهد الدولة الإدريسية اتجه في نظامه السياسي عامة، إلى ما يعرف في الدراسات الحديثة بالدولة السلطانية على مذهب السنة والجماعة، الذي جاء مع انتشار مذهب الإمام مالك في المغرب[3].

---

[1]- مقتطف من الرسالة التي وجهها الملك الحسن الثاني إلى المشاركين في ندوة "البيعة والخلافة في الإسلام" يوم 24 يوليوز 1994.

أنظر نصها كما وردنا من أطروحة الحجيوي (محمد): "سمو المؤسسة الملكية بالمغرب..."، م.س.ذ، ص: 39.

[2]- وهذا بالرغم من أن البعض حاول جعل مجال تأثيرها مقتصرا على الجانب أو البعد المعنوي، يستشف ذلك من التعريف الذي أعطاه هذا الاتجاه للبيعة كونها: "... نظرية فارغة إذا، ويمكن عند الحاجة أن تسفر عن قوة احتجاجية خطيرة ، وا ذا كان بإمكانها أن تثبت أية سلطة، فإنها لا توطد أيا كانت، إن الأثر الذي للبيعة بقدر ما هو عام وشامل فهو هش".

LAROUI (A) : Les origines Sociales… », op.cit, p :73.

[3]- وفي هذا الصدد يقول عبد الحي الكتاني: "في كنز الأسرار للمقري : سبب اشتهار مذهب مالك بالمغرب واقتصارهم عليه، وأمر مولانا إدريس لهم باتباعه، رواية مالك عن جده في الموطأ عن جده عبد الله الكامل، وفتواه بخلع أبي جعفر المنصور العباسي وبيعته لمحمد النفس الزكية وعهده لأخيه إدريس الأكبر بالخلافة بعده، قالها = =

وقد استمر العمل بنظام البيعة الشرعية إلى يومنا هذا، بحيث شكلت أساس الحكم الذي يسمح للحاكم بممارسة صلاحياته وفق ضوابط تقتضيها شروط هذه البيعة، وقد كانت البيعة في التاريخ السياسي للمغرب تأخذ شكل وثيقة مكتوبة، تصاغ وفق شكليات تراعي الألفاظ والعبارات المنتقاة بدقة كبيرة، وتحوي بين ثناياها حجج إقناعية تقتبس قوتها من الكتاب والسنة[1].

وبوصول العلويين إلى الحكم عندما ضعف أمر الملوك السعديين"[2]، بعدما عمت الفتن والاضطرابات جهات المغرب، وانقسم الملك بالمغرب إلى إمارات صغير ة ومراكز مستقلة تذكر بعهد "ملوك الطوائف- سار نظام دولة ملوك العلويين على نهج نظام فيمن تقدمها من سلالات الحكم بالمغرب: الأدارسة، والمرابطين والموحدين والمرينين والوطاسيين والسعديين حيث كانت البيعة تنعقد بطريقة من الطرق:

1. ترشيح الملك شخصا من أسرته يكون في الغالب أكبر أبنائه صراحة لولاية عهده، ويسمى لذلك " وليا للعهد"[3].

= = _____

ابن خلدون، فكان مالك هو السبب في ولايتهم الملك، فقال إدريس: نحن أحق باتباع مذهبه وقراءة كتابه- يعني الموطأ- وأمر بذلك في جميع عمالاته".

أنظر: الفلاح (محمد): "البيعة في نظام الحكم في المغرب..."، مجلة دعوة الحق، م.س .ذ، ص: 117.

[1]- ومن بين النماذج القديمة في المغرب بيعة عبد الكريم بن يحيى صاحب عدوة الأندلسيين من فاس للخليفة الحكم المنتصر بالله الأموي، ففي هذا الصدد يقول عبد الواحد المراكشي في المعجب عند الحديث عن المنتصر بالله أبو يعقوب يوسف (610 ه) "وبويع البيعة الخاصة يوم الخميس، ويوم الجمعة بايعه أشياخ الموحدين والقرابة، وفي يوم السبت أذن للناس عامة". ويضيف: شهدت ذلك اليوم وأبو عبد الله بن عياش الكاتب قائم يقول: "يبايعون أمير المؤمنين ابن أمراء المؤمنين على من بايع عليه أصحاب رسول الله (ص)، رسول الله على السمع والطاعة (...) أعانكم الله على الوفاء وأعانه على ما قلد به من أموركم" أنظر المرجع نفسه، ص: 118.

[2]- لاسيما بعدما لاقاه الشرفاء السعديون من تنقيص وتشكيك في أمر نسبهم الشريف، أنظر في هذا الصدد: محمد الطوزي: "الملكية والإسلام..."، م.س.ذ، ص: 76.

[3]- إذ تشكل ولاية العهد طريقا شرعيا للوصول إلى السلطة، غير مؤسسة على نص كما هو الحال في نموذج البيعة، بل على "الإجماع" المستند على التجربة والسابقة التاريخيتين. ويقصد بولاية العهد: "انتقال السلطة من الإمام الجالس إلى خلفه بواسطة عهد، لذلك سميت هذه الطريقة في "الاستخلاف" ب "الإمامة بالعهد". لمزيد من التفصيل: أنظر محمد أتركين:"السلطة والشرعية في دار الإسلام..."، م.س.ذ، ص: 59 و60.

2. أن يرشح ذلك الشخص من غير أن يوليه عهده صراحة، لكن هذا الترشيح يظهر من تكليفه بمهام القيادة والرياسة: كاستخلافه في بعض النواحي، وقيامه مقامه في الحكم والتدبير.
3. أن لا يرشح أحدا للملك صراحة، ولا ضمنا ويترك الأمر بعده لأهل الحل والعقد الذين يجتمعون لتقديم مرشح للخلافة، فيعقدون البيعة له، ويدخل في أهل الحل والعقد: العلماء والشرفاء، والوزراء، وقواد العسكر، وغيرهم من أهل الشوكة والاقتدار، ويتابعهم العلماء عليها.
4. حصول الملك بالقهر والتغلب لملك من الملوك، وغالبا ما يكون هذا في بدايات الدول، فيذعن الناس لهذه الطريقة حقنا للدماء، وشفقة من إهدار الطاقات، ويسعى المتغلب بعد هذا لإضفاء الشرعية على حكمه للحصول على بيعة ينتظم بها أمره"[1].

إن مميزات عقد البيعة يجملها الأستاذ إدريس خليفة في ثمانية (8) مميزات أساسية وهي كالتالي:

1. عناية المغاربة بكتابته توثيقا لنصه، وبيانا لحقيقته، وتوضيحا لمقتضيات التزامات طرفي العقد: الملك من جهة، والأمة من جهة ثانية، فقد تتجه إرادة طرفي العقد إلى الإبانة عن شروط تنعقد عليها البيعة، كما هو الشأن بالنسبة "للبيعة الحفيظية" وقد يكون "عقدا مطلقا" غايته الإعلان عن السمع والطاعة وا ثباته وحفظه دون شروط أو قيد، وأغلب البيعات من هذا القبيل.
2. عناية كل سلاطين المغرب بالإعلان عن عقد البيعة، فقد كانوا يجتمعون في المساجد لقراءته، والإشعار بمضمونه، كما كانوا يعلقونه في الزوايا الشهيرة، حتى يعلم العامة به، وتجتمع كلمتهم عليه.
3. قيام الملك في حياته بتمهيد الأمر لمن يتولى الأمر بعده باختباره وتجربته، والتأكد من أهليته ومعرفة مكانته من قول الناس واجتماعهم عليه، قبل تنصيبه رسميا لولاية عهده بطريقة ضمنية أو صريحة.

[1]- خليفة (ادريس): "أصالة البيعة الشرعية في عهد الدولة العلوية"، مجلة دعوة الحق، م.س.ذ، ص: 85 و86.

4. اشتراك العامة والخاصة في مداولات اختيار المرشح للخلافة ليخرج الجميع بقرار في حالة عدم وجود ولي العهد يكون نتيجة للشورى الشرعية التي أمر الله بها في كتابه إذ يقول: ﴿وشاورهم في الأمر﴾. وفي قوله تعالى: ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾، ومن شأن هذا التشاور سلامة عقد البيعة من الاستبداد.
5. كتابة العقد من قبل كاتب حسن الخط[1]، بديع الإنشاء من إملائه، أو إملاء أديب عالم بكتابة الشروط لتتوفر للعقد أركانه، وتتميز فصوله وبنوده، ولتكون لبلاغته آثار في نفس قارئه وسامعه، ويسرع الناس لقبوله واعتناقه والإذعان لمقتضاه.
6. توقيع العامة والخاصة عليه، والإشهاد بمضمونه.
7. حفظ العقد في دواوين الملك والحكومة، ودواوين عمال الجهات، والقضاة الشرعيين، واستنساخه من قبل العلماء والمؤرخين وغيرهم، حتى يرجع إليه عند الحاجة.
8. تأكيد معاني البيعة بالإعلان عن السمع والطاعة وما يلزم من فروض الطاعة والولاء للملك في المناسبات الشرعية، والأعياد الوطنية، والاستفتاءات العامة وخاصة فيما يبعثون به إلى الملك من قبل رسائل وملتمسات وغيرها.[2]

وبناءا على ما سبق، يمكن القول أن المغرب عبر مختلف سلالات الحكم، داوم على نظام البيعة وجعلها أساس حكمه، وقاعدة استمراره، بحيث تلازم كل تقلد للحكم، وفي هذا الإطار يقول الباحث الفرنسي "رايمون جاموس"، فمن كل القبائل والمدن تصل الوفود بالهدايا للسلطان التي تعترف بسلطته عن طريق البيعة"[3] فالبيعة شكلت في تاريخ المغرب قوام الملك وأساس الحكم.

---

[1]- في هذا الصدد، يقول جلالة الملك الحسن الثاني الراحل: "... إن البيعة في المغرب كانت دائما مكتوبة (...) والمغرب هو الدولة الوحيدة التي لم تكتف بالبيعة الشفوية، بل ما ثبت في تاريخ المغرب، ولا أي دولة مغربية أنها وقعت بيعة شفوية، بل كانت دائما كتابية،" أنظر الحسن الثاني: مّلك المملكة المغربية: الإنسان والملك"، خطاب جلالته بتاريخ 23 أكتوبر 1975، ص:161.

[2]- خليفة (ادريس): "أصالة البيعة الشرعية في عهد الدولة العلوية"، مجلة دعوة الحق، م.س.ذ، ص:86.

[3] - Jamous (R) : « honneur et baraka ; les structures sociales traditionnelle dans le Rif », Paris1981 , p : 226.

الفقرة الثانية: البيعة كلحظة تواصلية

جاءت البيعة في المغرب أسوة بما كانت عليه في عهد الخلفاء الراشدين ومن جاء من بعدهم، ولقد ظلت راسخة ومتينة لا يحدوها النقص أو الزوال منذ ما يزيد عن اثنا عشر قرنا، أي منذ مبايعة المغاربة للمولى إدريس الأول، وهي تمثل ذلك العقد الديني والدنيوي بين الملك والشعب. ولقد شكلت صمام الأمان الذي يحصن البلاد والعباد من كل تشتت أو اشقاق، فهي رمز الوحدة والأصالة و الشرعية التي تميز النظام السياسي المغربي.

ولقد استمرت البيعة إلى يومنا هذا بجميع مراسيمها وطقوسها التقليدية التي تميزها عن باقي الأشكال السياسية التعاقدية المعاصرة، بحيث نجد العديد من الوفود التي تحضر مراسيمها بلباس تقليدي أصيل تأتي لتقدم فروض الولاء والإخلاص، أمام ملك البلد وأمير المؤمنين، في جو احتفالي مهيب، يجسد ذلك التواصل المباشر بين الملك و ممثلي مختلف المناطق المغربية.

إن الملاحظ أن البيعة في المغرب ليست فريدة من حيث مرجعيتها الدينية وأشكالها الطقوسية والتقليدية التي تحكمها وتضبط فضاءها، فحتى الملكيات في الدول الغربية تعرف أنماطا من البيعة تلتقي في مضمونها وطقوسها مع البيعة في العالم الإسلامي، خاصة من حيث المرجعية الدينية، إذ لا يمكن أن نتصور حفل للبيعة بدون حضور رجال الكنيسة.

ففي التايلاند التي يعتبرها المؤرخون المملكة التي تشبه إلى حد كبير المملكة المغربية، نجد الطقوس التي تتم بها مبايعة الملك والتي لا تقل فخامة عما هو الشأن في كمبوديا مثقلة بالممارسات البوذية التي تحضر بقوة في هذه المناسبة. وفي انكلترا نجد طقوس البيعة فيها تتسم بالفخامة والعظمة وتأخذ وقتا طويلا، ولقد رأى العالم كله الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة مرور 60 سنة على اعتلاء الملكة إليزابيث عرش المملكة. لقد كانت احتفالات فخمة بكل المقاييس و صاحبتها تغطية إعلامية كبيرة وعالمية. أما في إسبانيا مثلا فمبايعة الملك تأتي في سياق مبايعة المدافع والحامي للديانة المسيحية [1].

[1]- وهابي (رشيد): "عن البيعة في المغرب ... وطقوسها"، ورد في: www.arabtimes.com، تم الإطلاع عليها بتاريخ: 2014/02/28 على الساعة 11و50.

تعد مسألة تولية العرش في الحقيقة؛ الفعل الذي تتولد عنه البيعة باعتباره أساس صحة هذه التولية من طرف الملك الجديد. لذا فقد أدخلت عليها بعض التعديلات مقارنة مع الماضي بسبب التطور نحو تبني أشكال القانون السياسي المعاصر.

فمنذ حصول المغرب على الاستقلال سنة 1956، فان تولية العرش تتم من خلال مرحلتين: الأولى يتم فيها التعيين المسبق لولي العهد، والثانية يتم فيها عقد البيعة أو المبايعة.

فإثر وفاة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله في الساعة الرابعة والنصف من عشية يوم الجمعة 23 يوليوز سنة 1999م /9 ربيع الثاني عام 1420هـ، نودي بابنه وولي عهده الأمير سيدي محمد ملكا على المغرب طبقا لأحكام الدستور وعقد البيعة الشرعية له من الأمراء والوزراء ونواب الأمة وكبار ضباط الجيش وزعماء الأحزاب السياسية وغيرهم. وتلا وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السيد عبد الكبير العلوي المدغري بين يدي جلالته نصها التالي:

"الحمد لله الذي جعل الإمامة العظمى أمنا للأمة ونعمة ورحمة، وجعل البيعة ميثاقا، والطاعة لأولي الأمر عهدا ووثاقا، فقال تعالى: ﴿إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله، يد الله فوق أيديهم، فمن نكث فإنما ينكث على نفسه، ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسنوتيه أجرا عظيما﴾، وقال سبحانه: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾، وقال مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية."

وا ٍنه لما قضى الله بوفاة أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين، وا ٍمام المسلمين في هذا البلد الأمين، جلالة الملك الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن قدس الله روحه وطيب ثراه، وعطر بأريج الرحمة مثواه، ولما كانت بيعته الشرعية في أعناق المغاربة جميعا من طنجة إلى الكويرة، وكانت البيعة من الشرع وهي الرابطة المقدسة التي تربط المؤمنين بأميرهم، وتوثق الصلة بين المسلمين وا ٍمامهم، وكان فيها ضمان حقوق الراعي والرعية، وحفظ الأمانة والمسؤولية، وسيرا على المعهود في تقاليدنا الملوكية المرعية، والتي بفضلها تنتقل البيعة بولاية العهد من الملك إلى ولي عهده من بعده، فإن أصحاب

السمو الأمراء وعلماء الأمة وكبار رجالات الدولة ونواب الأمة ومستشاريها ورؤساء الأحزاب السياسية وكبار ضباط القيادة العليا للقوات المسلحة الملكية الموقعين أسفله، إذ يعبرون عن ألمهم بفقدانهم لرمز الأمة سليل الملوك العلويين الكرام، وواسطة عقد الأئمة العظماء الأعلام، مولانا الحسن بن مولانا محمد بن مولانا يوسف بن مولانا الحسن، ويبتهلون إلى الله جلت قدرته وتجلت عظمته أن يسكنه فسيح الجنان، ويحسن إليه أكبر الإحسان، على إخلاصه وتضحيته، وأدائه الأمانة على وجهها، ووفائه بالرسالة بأكملها، يقدمون بيعتهم الشرعية لخلفه ووارث سره صاحب الجلالة والمهابة أمير المؤمنين سيدنا محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن جعل الله أيامه أيام يمن وخير وبركة وسعادة على شعبه وبلده، وحقق على يديه الكريمتين آمال هذه الأمة الوفية المتمسكة بعرشه والمتفائلة بعهده، ملتزمين بما تقتضيه البيعة من الطاعة والولاء والإخلاص في السر والعلانية والمنشط والمكره طاعة لله عز وجل، واقتداء بسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، سائلين الله لأمير المؤمنين طول العمر ودوام النصر والعز والتمكين.

وحرر بالرباط في يوم الجمعة تاسع شهر ربيع الثاني 1420 الموافق 23 يوليوز 1999".

وقد وقع وثيقة البيعة صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وصاحب السمو الأمير مولاي هشام، وصاحب السمو الأمير مولاي إسماعيل، والوزير الأول، ورئيسا مجلس النواب ومجلس المستشارين، وأعضاء الحكومة، ومستشارو صاحب الجلالة، ورؤساء المجالس العلمية، ورئيس المجلس الأعلى، و الوكيل العام للملك به، ورئيس المجلس الدستوري، والضباط السامون بالقيادة العليا للقوات المسلحة الملكية، والمدير العام للأمن الوطني، ورؤساء الأحزاب السياسية ....

وكان الموقعون يتقدمون تباعا للسلام على جلالة الملك محمد بن الحسن أعزه الله وأيده[1].

[1]- ورد في: www.habous.gov.ma ، تم الإطلاع عليه بتاريخ 28-02-2014 على الساعة السادسة مساء و27 دقيقة.

لقد شكل نص البيعة الشرعية لحظة تواصلية بامتياز، فقد استهل النص بعبارة "الحمد لله" وهي عبارة دينية تعكس حالة الرضى والاطمئنان لقضاء الله ولما سيقدره، لتتوالى مضامين النص التي تم التركيز فيها على مكانة الأمانة العظمى والتي يقصد بها إمارة المؤمنين، ودورها في توفير الأمن والأمان، والتي تتم بواسطة عقد البيعة الذي هو ميثاق غليظ يجد أساسه في الكتاب والسنة ويلزم طرفي العقد، وقد تم اقتباس الآيتين القرآنيتين والحديث النبوي الشريف لإعطاء لحظة البيعة جوا دينيا وروحيا، وللتدليل على مرجعيتها الدينية المحضة وأنها تطوق كل مغربي باعتباره ملزم بحكم الشرع بأدائها، وما الحضور الرسمي لمراسيم البيعة إلا تمثيل لكافة المغاربة، وهو المعنى الذي سوف يتم اختزاله في عبارات "أمير المسلمين"، و"بيعته الشرعية في أعناق المغاربة جميعا من طنجة إلى الكويرة". لينتقل الخطاب إلى التأكيد على الالتز ام المشترك بين طرفي العقد والمتمثل في ضمان حقوق الراعي والرعية، وتعكس هذه العبارة مدى العمق الديمقراطي للملكية بالمغرب التي تصرح بموجب عقد البيعة على ضمانها لحقوق المواطنين ومسؤوليتها وأمانتها اتجاههم، وليس عقد إذعان يتم فيه التزام طرف واحد. بمعنى أن البيعة تتضمن علاقة تبادل مابين الذين يعقدونها (باسم كافة المؤمنين)، و الملك المرشح للإمامة العظمى، وهكذا فإن عقد البيعة يتضمن حقوقًا والتزامات البيعة لا يمكن اعتبارها التزامًا مطلقًا صريحًا من لدن أولئك المبايعين، ولكنه تعاقد يتم من خلاله تبادل الطاعة التامة مقابل انجاز مجموعة من الأهداف المتعلقة بالصالح العام على كافة المستويات المادية والدينية.

إن عقد البيعة يمثّل ولا شكّ الرُّكن الأساسي الذي لا محيد عنه بالنسبة للنظام الدستوري في المغرب على النحو الذي يجعل من الملك المكوِّن الشَّرعي وحامي النّظام الاجتماعي، لكنّه يقرّ بالمقابل للمواطنين حقوقًا والتزاماتٍ يمكِنهم ممارستُها في انسجام تام مع الملك.

ثم انتقل النص إلى تمهيد انتقال السلطة وا ٍمارة المؤمنين من خلال بناء خطاب حجاجي واستدلالي يتسم بالإقناع المحكم لجموع الحاضرين ومن خلالهم إلى كافة المغاربة، من جلالة المغفور له الحسن الثاني الذي أتم مهمته على أحسن وجه، والذي أفنى حياته في خدمة بلده، إلى ولي عهده جلالة الملك محمد السادس، الذي يعد الخلف الصالح ووريث السر و الذي تجب له "الطاعة والولاء والإخلاص في السر والعلانية والمنشط والمكره طاعة

لله عز وجل، واقتداء بسنة رسوله صلى الله عليه وسلم"، نجد كذلك أن نص البيعة حاول أن يختم بحمولة دينية تنزل طاعة أمير المؤمنين منزلة طاعة الله ورسوله وفق الترتيب المتضمن في الآية الكريمة " أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم...".

لقد استطاع نص البيعة من خلال المصطلحات المستعملة، والصياغة المحكمة، والتراكيب المحبوكة، ومن خلال بناء النص بناء حجاجي إقناعي، أن يعبر عن تواصل المؤسسة الملكية من خلال مشروعيتها الدينية، تواصلا يربط بين الماضي والحاضر، ويفتح آفاق المستقبل.

كما شكلت لحظة التوقيع على البيعة وصفة الموقعين عليها رسائل سياسية تمزج بين التقليد والحداثة، وكأن توقيع الوزير الأول، آنذاك السيد عبد الرحمان اليوسفي مباشرة بعد أصحاب السمو الأمراء، ربما كان فيه إشارة لتقوية مؤسسة الوزير الأول، وكذا توقيع أعضاء حكومته أعطى دفعة متميزة لليسار الذي انخرط في عملية التناوب التوافقي على السلطة بعدما فشلت محاولات التناوب في أوقات سابقة. كما أنه لأول مرة توقع امرأتين على عقد البيعة وهما السيدة نزهة الشقروني، وعائشة بلعربي، اللتان كانتا تشغلان على التوالي منصبي كاتبة الدولة مكلفة بشؤون المعاقين، وكاتبة الدولة مكلفة بالتعاون. وهي لحظة قوية في التاريخ السياسي للمغرب خاصة لارتباطها بمحطة تاريخية متمثلة في انتقال العرش وما تعنيه من دلالة رمزية، كما أنها إشارة من ملك البلاد إلى بداية اهتمام خاص بمسألة المرأة وإعطائها المكانة اللائقة التي سوف تضطلع بها من خلال تيسير مشاركتها الفاعلة في اتخاذ القرار، وتسهيل ولوجها إلى المناصب العليا منذ بداية العهد الجديد.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد شكل كذلك توقيع رؤساء الأحزاب السياسية فعلا من الأفعال المستحدثة التي لقيت استحسانا من طرف الأوساط السياسية وكذا المواطنين، والذي تمت قراءته كمؤشر على التغيير باتجاه تبني مقاربة جديدة مع المؤسسة الحزبية وإعادة الاعتبار لها كفاعل أساسي لكل عملية ديمقراطية، كما أنه فعل تواصلي يكشف منهجية جديدة للمؤسسة الملكية في تعاملها داخل النسق السياسي المغربي.

وعلاقة بنفس السياق فإن حفل الولاء /البيعة الذي ينظم كل سنة بإحدى المدن المغربية الكبرى خاصة الرباط، تطوان، فاس، مراكش،يقام في مكان يُسمى المشور، قرب القصر الملكي،وجرت العادة أن يختار البروتوكول الملكي لهذه الذكرى بعداً كرنافالياً يتجلى

في حضوررجالات الدولة و المنتخبين عن جهات المملكة، وممثلي الشعب المغربي إلى باحة أحد القصور الملكية، من أجل تقديم فروض الطاعة والولاء وتجديد العهد للعرش المغربي، والتأكيد على التمسك ب «أهداب العرش».

يتمحور هذا الحفل حول شخص الملك بلباس تقليدي مغربي تظلله مظلة ضخمة، وهو يمتطي صهوة فرس أسود يحيط به أعوان القصر. وأمامه تصطف عشرات الصفوف من رجال السلطة التابعين للإدارة الترابية والمنتخبين والأعيان، قادمين من جميع أنحاء المملكة، وتقام لهم خيم حول القصر الملكي لاستقبالهم، مرتدين الجلابيب المغربية البيضاء والطرابيش الحمراء، ويشرع الحضور بعد انتظامهم في صفوف طويلة قبالة الملك، في أداء التحية الرسمية التقليدية[1]. هذه الأحداث تشكل صورا للتواصل الملكي التي وا ٍن كانت تقوم على أسس تقليدية إلا أنها لازالت حاضرة بقوة لكونها تعكس أصالة المؤسسة وتميزها، كما أن هذه المظاهر التواصلية توسع من دائرة منظومة القيم التي تربط المؤسسة الملكية مع جموع المتلقين الذين يتشبتون بالأصالة المغربية ويعتبرون أن جانبا من قوة المؤسسة الملكية يكمن في مشروعيتها الدينية التي تسمح بتقوية عقدة الطاعة التي يفرضها الدين الإسلامي باتجاه أولي الأمر.

ومن خلال قراءة لهذا الحدث السنوي، نلاحظ أن حفل الولاء يمثل فضاء تواصليا يمتزج فيه الشكل بالمضمون، بحيث تعبر فيه كل المظاهر من المكان واللباس التقليدي الأصيل، والأجواء الرسمية المهيبة، ودق الطبول، عن طقوس تاريخية بأبعاد دينية، فوحدة اللباس التي يشترك فيها جلالة الملك مع المبايعين تومئ عن التلاحم والرضى بين الشعب والملك، كما تعكس هذه اللحظات التواصلية صورا احتفاليا مفعمة بالإخلاص والوفاء، وا ٍن تزامنت مع عيد العرش كعيد وطني فإنها كذلك عيدا لتجديد البيعة والعهد الشامل بالملك. فإمارة المؤمنين هي خلافة عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ولها بعد روحي كبير. ولعل خروج الملك في عيد العرش لتلقي بيعة الأعيان الذين يمثلون الأمة، وهم الآن المنتخبون،

[1]- ورد في: www.wikipedia.org ، تم الإطلاع عليه بتاريخ 28/02/2014 على الساعة 12 و30 دقيقة.

فهذه البيعة السياسية هي بيعة كاملة، "فالله لم يرد أن يدبر الناس الحياة بالسياسة فقط وا ٍنما يريدهم أن يدبروا الحياة بالسياسة التي تنفع في الدنيا وفي الآخرة"[1].

إن مصداقية حفل الولاء لا يمكن أن نختزلها في الطقوس المخزنية وحدها وفي المظاهر الرمزية، بل يمكننا أن نلمسها كذلك من خلال إنجازات العاهل المغربي، ومن خلال جولاته التي جال بها ربوع البلاد شمالها وجنوبها، شرقها وغربها، من دون كلل، فالولاء له يأخذه من نبضات الشارع الذي يقف على حركاته وسكناته، فقد ولى العهد الذي كان يخلد فيه الحاكم إلى قصره، ينصت بآذان الآخرين، ويرى بعيونهم. ولعل الإشارة القوية التي بعثها الملك -التي تندرج في إطار تحديث الممارسة السياسية من خلال سياسة القرب والتأكيد على أولوية التنمية- تلك الكامنة في انتقاله إلى المطار ليؤدي واجبه الذي دأب عليه في سبيل تنمية بلاده. بعد إنهائه مراسيم حفل الولاء[2].

المبحث الثاني :

المشروعية التاريخيةو الدستورية بين قوة التقليد ومحاولات التجديد

لما كان الرأسمال التاريخي من محددات عراقة وأصالة الأمم والمجتمعات، ومن المعايير التي تحدد قيمة مؤسسة وتميزها عن غيرها، فإن المؤسسة الملكية في المغرب كانت حريصة على إعطاء المشروعية التاريخية المكانة اللائقة والاهتمام الخاص، بالشكل الذي جعلها تخلق إطارا مرجعيا حول أصولها السياسية، بخلق خطاب حول مصدر نشأتها ومنبع قيامها، وحول هويتها السياسية ككل.

[1]- توفيق (أحمد): عيد العرش لتجديد البيعة والعهد الشامل بين العرش والشعب، ورد في www.menara.ma، تم الإطلاع عليه بتاريخ:2014-02-25 على الساعة 12:00.

[2]- حفل الولاء الذي تمت إقامته يوم الثلاثاء 21 غشت 2012.

فموازاة مع المشروعية الدينية و آلياتها الشرعية، فإن مسعى البحث عن الجذور التاريخية الموغلة في القدم وعن ميزة العراقة السياسية و التجذر التاريخي، كفيل بأن يضمن أصالةالملكية في المغر ب ويجعلها بالتالي تتعالى على تغيرات وتقلبات الزمان والمكان، إنه استيحاء للماضي الذهبي، والتمسك بالمعطى و الأساس التاريخي.

فتاريخ الملكية بالمغرب عرف العديد من المواقف الراسخة والثابتة التي ظلت خالدة في الذاكر ة التاريخية لجميع المغاربة، تنتقل من جيل إلى جيل. فلا يمكن الحديث عن تاريخ المغرب القديم أو المعاصر دون استحضار الأدوار والمواقف التي اتخذتها المؤسسة الملكية، بشكل كرس مسلمة مفادها أنه لا يمكن قراءة التاريخ المغربي دون استحضار تاريخ الملكية وعلاقتها في تدبير الدين والسياسة والإدارة (المطلب الأول).

وبالمقابل ليس غريبا على مؤسسة ملكية عريقة وأصيلة أن لا تساير التجديد والحداثة، فبقدر ما كانت تولي الاهتمام للمشرو عيتين الدينية والتاريخية، أرادت أن تضيف إليهما مشروعية جديدة وهي المشروعية الدستورية[1].

فقد شكل دستور 1962 امتدادا عصريا لأمير المؤمنين الذي يمكن اعتباره بمثابة العمق الاستراتيجي للملك الدستوري[2]، حيث حافظت المؤسسة الملكية على موقع أمير المؤمنين ضمن الوثيقة الدستورية، لكن بإفراد حيز مهم لصلاحيات رئيس الدولة الذي يتساوق والدستورانية الحديثة.

لكن مع توالي الدساتير سيتم إضفاء تعديلات مهمة إلى موقع المؤسسة الملكية خاصة مع دستور 2011، الذي سوف يشكل حدثا كبيرا سواء من حيث السياق الذي جاء فيه أو المداولات والمشاورات التي صاحبته بل حتى في مضمونه، وكلها عناصر أساسية شكلت حيزا مهما لإبراز ممارسة سياسية، عكست قدرة المؤسسة الملكية على التطور والتجديد (المطلب الثاني).

---

[1]- أنظر بكور (عبد اللطيف): "دور المؤسسة الملكية في إحلال ...." م .س.ذ، ص: 60 نقلا عن بوجداد (أحمد): الملكية و التناوب مقاربة لإستراتيجية تحديث الدولةو إعادة إنتاج النظام السياسي بالمغرب".

[2]- معتصم (محمد): "التطور التقليداني ....."، م .س.ذ، ص: 38.

المطلب الأول:

عمق المشروعية التاريخية وفعاليتها الرمزية

إن المكانة المتميزة والسامقة التي تحتلها المؤسسة الملكية في المغرب، لم تأت بمحض الصدفة، بل جاءت بناء على مجموعة من العوامل الأساسية المتداخلة فيما بينها والتي تراكمت عبر شروط موضوعية نضجت مع مرور التاريخ، الذي سجل مواقف أصيلة لهذه المؤسسة العريقة. ففي الوقت الذي كانت فيه مجموعة من الملكيات تنسج علاقاتها بتواطؤ مع المستعمر ضد مصالح شعوبها، كانت المؤسسة الملكية السباقة إلى الدفاع والذود عن مصالح الشعب والتحالف معه ومع الحركة الوطنية، بحيث قادت العائلة الملكية حركة المقاومة ضد المستعمر الفرنسي، الأمر الذي زاد من شعبيتها ومكانتها لدى المغاربة، الذين يشهدون بمواقفها الرافضة لأي خضوع أو تنازل.

يبدو إذن أن تجدر وترسخ الملكية في التاريخ المغربي يمنحها الاستمرارية والدوام، بل والمكانة المرموقة، وهذا طبعا لا يرجع للنضال الطويل المشترك فحسب بل ولمشروعيات متعددة حظيت بها هذه المؤسسة.

فالملكية في المغرب تعد أكثر رسوخا وتجذرا في التاريخ المغربي، كما أنها تتميز بنوع من الاستمرارية التاريخية[1] هذه الاستمرارية في الزمن التي تشكل دائما بحق شرعية قوية للسلطة الحاكمة. فالأنظمة السياسية رغم اختلاف طبيعتها السياسية و الإيديولوجية تسعى جاهدة إلى خلق عمق تاريخي يرمز لقدمها وتأصلها، بما تحفظ به بقاءها و استمراريتها.

يبدو كذلك أنه بالنسبة للنظام السياسي المغربي، كما أكد "كلود بالازولي Claude Palazzoli" في إحدى مقدماته الشهيرة مقولة مفادها أنه: لفهم المغرب السياسي لابد من

[1]- سالمان (محمد): "النخبة السياسية في المغرب" مؤلف جماعي "النخبة السياسية في العالم العربي"، الطبعة الأولى، 1996، أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب القاهرة 11-13 نوفمبر 1995، ص: 493.

العودة للتاريخ، وللإطار الذي تتم فيه اللعبة السياسية، لأن المغرب من دول العالم الثالث التي لم تحدث قطيعة مع الماضي، حيث يتمازج فيها الماضي بالحاضر ....."[1].

هذه العودة للتاريخ التي تتجلى في استثمار المؤسسة الملكية للرأسمال التاريخي من أجل تدعيم ممارستها و تواصلها (الفرع الأول)، بل كذلك طغيان مفهوم الإحياء الذي لا يجعلنا نعرف هل يتعلق الأمر بمؤسسة جديدة أو تقليدية[2] والمتجلي خصوصا فيما تقوم به الطقوس والمراسيم الاحتفالية من الاستعادة الرمزية للماضي (الفرع الثاني) حيث تعتمد السلطة السياسية على هذه الآلية التي تسهم في عملية التفاعل السياسي وتجديد الحياة السياسية و خلق انسجامها[3].

الفرع الأول: مسار تشكل الرأسمال الرمزي

لقد كتب ابن خلدون في مقدمته عبارة مفادها "اعلم أن فن التاريخ فن عزيز المذهب، جم الفوائد، شريف الغاية، إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم، والأنبياء في سيرهم، و الملوك في دولهم و سياستهم، وحتى تتم فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرومه في أحوال الدين و الدنيا"[4].

وعليه، فإن أول من يروم فوائد التاريخ ويتمسك بمعطياته السلطة السياسية، التي تعتبر هذا الرافد التاريخي بأبعاده الإيديولوجية خزانا رئيسيا لمشروعيتها ضمن النسق السياسي ككل، وتفردها بالتالي بحق الزعامة السياسية. والمؤسسة الملكية في المغرب لم تخرج بدورها عن هذه الأصول في توظيف المعطى التاريخي بقوة ضمن منظومتها الرمزية التواصلية، وهذا المعطى القائم على كون الملك هو البطل المحرر و الموحد سليل الأمجاد. لقد لعب المعطى التاريخي دورا بارزا في بلورة أحقية المؤسسة الملكية في ممارسة السلطة، ذلك أنها استطاعت أن تشرعن لماهيتها التاريخية من خلال صراعها مع سلطات الحماية،

---

[1] - Palazzoli (claude) : « le Maroc politique de l'indépendance à 1973 », Edition Sindibade, 1974 p : 20.

[2] - معتصم (محمد): "التطور التقليداني ....."، م. س.ذ، ص: 39.

[3] - عروب (هند): "مقاربة أسس الشرعية في النظام ..."، م. س.ذ، ص: 254.

[4] - المرجع نفسه، ص: 183، نقلا عن مقدمة ابن خلدون.

ونضالها من أجل استقلال البلاد ودحر الأجنبي الغاصب، إذ خرجت من فترة الحماية قوية بفضل مشروعية سياسية مزدوجة:مشرو عية تاريخية – دينية ظهر مفعولها في صراع الملك مع سلطات الحماية، ومشرو عية نضالية اكتسبها الملك من رفضه الخضوع للمحتل ونضاله ضده. وفي مقابل قوة الملكية هاته، خرجت الحركة الوطنية منهكة نتيجة التشتيت الذي أصابها و عدم تكتل كل قواها السياسية في إطار تنظيم موحد[1].

هكذا يبدو أنه بالإضافة إلى التقليد التاريخي الطويل و عنصر النسب الشريف اللذان شكلا المشروعية التاريخية ذات الصبغة الدينية، التي كانت تستند عليها الدولة المغربية قبل 1957، وصفة الملك الدستوري بعد 1962 لتسيير شؤون الحكم، نجد عنصر تاريخي أخر شكل بدوره متكأ للمؤسسة الملكية، هذا العنصر الذي يتمثل في فكرة البطل الوطني، هذه الأخيرة التي ارتبطت وتجسدت في شخصية سياسية مبجلة ومحترمة من طرف الجميع، إنها شخصية البطل الوطني الذي لعب دورا كبيرا في لم شتات الأحداث التاريخية وتوحيد أقطار البلاد.

إن هذه الشخصية "شخصية البطل الوطني" جسدها في العهد القريب المغفور له محمد الخامس، نظرا لما قام به من خلال مؤازرة الحركة الوطنية أثناء خضوع المغرب لسلطات الحماية الفرنسية. يقول د. شقير محمد هذا البطل الوطني - أي محمد الخامس – الذي يمثل ليس فقط رمز تحرير البلاد من المستعمر، بل إنه يرمز أيضا إلى الشخصية التي عملت على توحيد البلاد و تقويتها، لكن إذا كان التاريخ المغربي حافل بتاريخ الشخصيات و أمجادها، فإن هذه الشخصيات لا تكتسب صفة أبطال وطنيين إلا في الوقت الذي يرتبط عملهم و عهدهم السياسي ضد قوات أجنبية معينة .....[2]

وا ذا كان المغفور له محمد الخامس قد نعت ببطل التحرير الذي فك رقبة المغرب الحديث من يد الاستعمار الفرنسي[3]، فإن الراحل الحسن الثاني بدوره قد لقب ببطل الجهاد

---

[1]- أكنوش عبد اللطيف: "السلطة والمؤسسات السياسية ....."، م. .س.ذ، ص: 163.

[2]- شقير (محمد): "ايواليات الشرعنة السياسية (النظام السياسي المغربي كنموذج)"، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، السنة الأولى، العدد 4 /1987، ص: 60 -61.

[3]- عروب (هند): "مقاربة أسس الشرعية في ..."، م. .س.ذ، ص: 189.

الأكبر أو الملك الباني مبدع المسيرة الخضراء وبطلها[1]، التي استرجع عبرها سلميا الأقاليم الصحراوية تحت راية وحدة الإسلام و الوطن. من هنا يخلص الملك الراحل الحسن الثاني إلى القول إلى كون الملكية ضرورة لازمة لقيام المغرب وأن استمراره من استمرارها بالضرورة، حيث يقول ما يلي: "... إذن لم يكن من قبل الصدفة أن الملكية في بلادنا وهي المتولدة من الشعب ظلت وفية وتعمقت جذورها، إنها كانت ضرورة ولزوما، إن تاريخنا كله يلهج وينادي بحقيقة تقول ولولا ملكية شعبية لما كان المغرب أبدا (...)و أن الشعب المغربي اليوم أكثر من أي وقت مضى في حاجة إلى ملكية شعبية إسلامية تحكم، ولهذا يحكم الملك في المغرب و الشعب نفسه لا يستطيع أن يفهم كيف يمكن أن يكون ملكا ولا يحكم[2].

وعليه كان طبيعيا في بلاد استقر فيها نظام الملكية دون انقطاع منذ أكثر من ثلاثة عشر قرنا، أن يضع الدستور مؤسسة الملكية على رأس المؤسسات ولا ينشأ بذلك الدستور مؤسسة جديدة، وإنما يقرها استمرارا للتاريخ، على عكس المؤسسات الأخرى التي يمكن اعتبارها من صنع الدستور[3].

الفرع الثاني: البعد التواصلي للمراسيم الاحتفالية

إن مسألة الاهتمام بعلاقة الحاكم بالمحكوم تعد من الأمور القديمة قدم السياسة نفسها، ذلك أن الاهتمام العلمي بهذا الحقل يمكن ربطه بظهور ما يسمى ب "علم الجماهير" أو "علم نفسية الجماهير" الذي أسسه "كوستاف لوبون" (G.LEBON) و الذي أخد مكانه مع باحثين آخرين اهتموا بدراسة الظاهرة من أمثال "جان بوديار" (JEAN BOUDIER) في كتابه "في

---

[1]- إنها شخصية البطل الوطني المؤسس الذي لا يمثل رمزا لتحرير البلاد من براثين الاستعمار، بل إنه يرمز أيضا إلى تلك الشخصية التي عملت على توحيد البلاد و تقويتها يقول دوكول :"تتأسس و تتقوى المشروعية على ما يوحد الأمة أكثر على ما يجزئها "، أنظر شقير (محمد): "إوالويات الشرعنة السياسية"، مرجع سابق، ص: 58.

[2]- الحسن الثاني: "التحدي"، المطبعة الملكية الطبعة الثانية، الرباط، 1995، ص: 237.

[3]- لوزي (عبد العزيز): المسألة الدستورية والمسار الديموقراطي في المغرب"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية، سلسلة "مواضيع الساعة"، العدد 5 السنة 1996، ص: 66.

ظل الأغلبية الصامتة " و"بول أديلمان" (PAULE EDELMAN) ، في كتابه "إنسان الجماهير" ونجد أيضاسّيير ج موسكوفيتش" (SIERGE MOSCOVEICHI) في كتابه "عصر الجماهير"[1].

من منطلق هذا العلم نتساءل عن كيف استطاعت قادة الدول بما فيها ملك المغرب أن يجيشوا الجماهير بمثل هذا الحجم؟ بعبارة أخرى كيف أمكن لآلية الاحتفالات التي ارتكنت إليها السلطة السياسية أن تساهم في عملية التفاعل السياسي وتجديد الحياة السياسية وخلق انسجامها، وأن تخرج بالتالي المشهية السياسية من حالات الرتابة والروتينية إلى أجواء الترفيه؟

إن المجتمع المغربي يحفل بمختلف الاحتفالات وخصوصا ذات الطابع السياسي، وتكمن الخصوصية السوسيولوجية لطقس الاحتفال في اختزانه أبعاد عدة، اجتماعية، نفسية، ورمزية، الشيء الذي يتناسب مع الظاهرة السياسية إذ أن الاحتفال يبقى على المستوى الاجتماعي عبارة عن عمل جماعي، فالجماعة تعتبر أساسا اجتماعيا رئيسيا لإقامة كل احتفال نظرا لما تخلقه هذه الجماعية من أضواء عاطفية وروابط نفسية تصعد من عملية الاحتفال[2].

إذن الاحتفال مرتبط في الأصل بالحياة الاجتماعية العامة، ومرتبط بظواهرها السياسية، بما فيها ظاهرة السلطة. بحيث يفضي الاحتفال إلى تحقيق حاجة آنية لكل الذين يشتركون فيه، التي تتجلى في تلبية المطامع و الرغبات العامة التي كثيرا ما تغفلها العلاقة العادية للحاكم، كما أن ذلك يولد شعورا بالتلاحم يغطي على كل مظاهر الصراع[3].

إن الاحتفال في الحياة السوسيو سياسية للمغرب يكتسي أهمية قصوى في تفعيل إعلة إنتاج الصور و التمثلات نظرا لتاريخيته، ونظرا أيضا لموقعه المتميز في الحياة الاجتماعية، فتاريخية الاحتفال مرتبطة كما هو معلوم بالانتشار التاريخي القديم للزوايا في

---

[1]- الكراعي (محمد فاضل): "مسألة إعادة انتاج التمثلات حول الملكية بالمغرب"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة علم السياسة و القانون الدستوري، جامعة الحسن الثاني عين الشق، 2002-2003، ص: 76.

[2]- شقير (محمد): "إيواليات الشرعية..."، م.س.ذ، ص 81.

[3]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

المغرب وخصوصا بوادي درعة، هذه الزوايا عملت على نشر الاحتفال بالمواسم السنوية التي تقام على جنابتها وجنبات الأضرحة.

وا لى جانب الاحتفال بالمواسم، نجد الاحتفالات المرتبطة بالأعياد الدينية خصوصا عيد الفطر و عيد الأضحى وذكرى المولد النبوي، فعيد الفطر يتميز بالفرحة بانتهاء رمضان وبتوزيع وتبادل زكاة الفطر، وما توقعه في الأنفس من علاقات حميمة، خصوصا إذا استحضرنا بنية الدواوير التي هي عبارة عن قصور مكونة من دروب متداخلة، بما ترمز إليه من روح الألفة و القرابة[1].

كل هذا يساهم في إعطاء الاحتفال تلك القوة وذلك البعد السيكولوجي و النفسي، بل حتى البعد الديني، والذي نجده حاضرا في الاحتفال بعيد الأضحى[2].

فالأضحية ترتبط بأهم القصص القرآنية التي لها وقع في الفضاء الاجتماعي، هذا الفضاء الذي سهر على بنائه واستمراريته الفقهاء و العلماء (خصوصا ذوي المرجعيات الصوفية)،عبر تكريس الصور و التمثلات المبنية على القداسة التي بنت معالمها الزاويا منذ عهد الدولة السعدية، و التي توالت عبر مختلف الحقب التاريخية، واستمرت مع عهد السلاطين العلويين، كما صمدت وتجددت مع الاستعمار الذي لم يكن بحسب بعض الباحثين ير غب في القضاء عليها، لأنه لم يكن يهدف إلى تحديث المغرب بشكل حقيقي[3]، بل العكس من ذلك فقد عمد إلى توظيف الثقافة السائدة آنذاك لخدمة مشروعه الاستعماري[4].

---

[1]- الكراعي (محمد فاضل): "مسألة إعادة إنتاج التمثلات .... "، م. .س.ذ، ص: 78 .

[2]- حيث يعتبر عيد الأضحى "من أكبر وأهم الأعياد الدينية في المغرب، نظرا لرمزيته التي تعيد إنتاج طقوس متجدرة في المخيال العربي والإسلامي (اقتداء بالنبي اسماعيل) وتكرس السلطة السياسية المقدس من خلال شعائر إمامة صلاة العيد وذبح الأضحية في المصلى، مما يزيد من تدعيم الشرعية السياسية للحكم القائم. أنظر شقير (محمد) : "المراسيم السياسية بالمغرب بين العصرنة و التحديث من ق 3 ق م إلى القرن 21"، إفريقيا الشرق 2006، الدار البيضاء، (دون ذكر الطبعة)، ص: 110 .

[3]- حسني (علي): "التحول المعاق: الدولة و المجتمع بالمغرب الحديث، مساهمة في تاريخ المؤسسات و التحولات الاجتماعية (1830 -1912)"، الطبعة الأولى، 2000، مطبعة الجديدة - الدار البيضاء، ص: 5.

[4]- حمودي (عبد الله): الشيخ و المريد"، م .س.ذ، ص: 139.

انطلاقا مما سبق، إلى أي حد تشكل المراسيم الاحتفالية آلية لتواصل المؤسسة الملكية بالمغرب؟

يذهب محمد شقير إلى قول مفاده، أن الاحتفال يختزن ثلة من الأبعاد، وهو ما يجعل السلطة السياسية تستخدم هذا الاحتفال في ثلاثة مناحي أساسية وهي الاحتفال كرمز للتجدد السياسي، وكوسيلة للانطلاق، ثم كآلية لخلق الانسجام السياسي[1].

وقد أشار شواتزنبرغ إلى أن السياسة تشكل نوعا من الترفيه والتسلية، فالاستعراض السياسي ليس وسيلة للترفيه وتسلية للعين والنفس بجمالية التنظيم وتنوع الألوان، إذ يوحي هذا الإجراءبغياب مؤقت للسلطة السياسية وبالتحرر من القيود و الكوابح السياسية[2].

فالاحتفال يشكل متنفسا سياسيا طبيعيا تخلقه و تضبطه بل وتتحكم السلطة لتخلص الأفراد من طاقتهم الحيوية المختزنة ومن بعض الانفعالات المخبأة[3].

إذ يتحول الغضب والرغبة في التمرد و النفور من السلطة السياسية إلى نوع من التقارب بين الحاكم و المحكوم، بشكل يجعل كلا من الطرفين يتخيل أنه مجرد جزء من الآخر،وأنهما عبارة عن جماعة متلاحمة وجسد واحد، وكثيرا ما يتم استحضار النصوص الدينية للتأكيد على هذا التلاحم و الوحدة[4].

إن الاحتفال يقوم على خلق تصور واحد يشعر بتحريك ذلك الشعور العام، وتجاوز كل عوامل التوجس، يعمل بالتالي على خلق ذلك الإحساس بكون أن "الحكم شيء قريب منا، وأن السلطة السياسية لصيقة بنا "[5].

في هذا الصدد يقول الملك المغفور له الحسن الثاني : "....إننا شعبي العزيز، علينا أن نستخلص العبر من هذه الذكرى، ذلك أنها ذكرى عبرت ومازالت تعبر عن واقعية الملكية

---

[1]- شقير (محمد): "إيواليات الشرعنة .... "، م. س.ذ، ص: 81.

[2]- عروب (هند): "مقاربة أسس الشرعية ..... "، م. .س.ذ، ص: 254.

[3]- شقير (محمد):"إيواليات الشرعنة ..... "، م. .س.ذ، ص: 84.

[4]- الكراعي (محمد فاضل): "مسالة إعادة إنتاج التمثلات حول الملكية ..."، م.س.ذ، ص: 79.

[5]- شقير (محمد): "ايواليات‌الشر عنة ....."، م. س.ذ، ص: 81.

المغربية، تلك الملكية التي لم تفرض نفسها للضغط على شعبها، تلك الملكية التي هي مرآة شعبها، وذلك الشعب الذي انعكس فيه بثات وإيمان ملكيته ....."[1].

ومن هذا يأتي ذلك الاهتمام من قبل النظام السياسي بالاحتفالات، نظرا لما تلعبه هذه الأخيرة من دور في خلق التماهي السياسي، وبما تمثله من مكونات عميقة في الفلسفة السياسية للملكية المغربية كملكية محافظة على التقليدانية، فمظاهر الاحتفال والعناية بالمناسبات لا تهدأ طوال السنة المليئة أجندتها بأعياد كثيرة، ثلاثة منها دينية يحضر فيها الملك كأمير المؤمنين ممثل الأمة خاصة عيدالأضحى وعيد الفطر.

كما لا يفوت جلالته أية مناسبة دينية متميزة في إطار خصوصية إمارة المؤمنين، أمام أمته هذا الحضور البارز لنظرية الاستخلاف على شؤون الأمة تتجسد خاصة في شهر رمضان من خلال حلقات الدروس الحسنية.[2]

وأيضا من خلال أدائه لصلاة الجمعة ونقل وسائل الإعلام لهذه الممارسة الدينية، لقد أضحى الاحتفال نموذجا مثاليا يفصح عن إحدى أهم خاصيات النظام الملكي المغربي، وفي هذا يقول الحسن الثاني في كتابه التحدي: إن المظاهر والاحتفالات لا معنى لها، إذا لم تكن معبرة عند القيام بها عن رغبة تكون في شغاف قلب كل شعب، رغبة أن يكون للشعب كائن يمثله ويمثل كذلك دوام الدولة"[3].

وخلاصة القول، فإن المعطى الديني والرأسمال التاريخي وأصول الحكم الإسلامي من بيعة وشورى، إلى جانب الطقوس والمظاهر الاحتفالية، قد شكلت كلها أدوات وعناصر قامت عليها المرجعية التقليدية للمؤسسة الملكية في المغرب، التي استطاعت بفضلها هذه الأخيرة أن تملك مقاليد الحكم من الزمن السياسي للحياة السياسية المغربية، هذه التمثلات والأدوات التي منحت النظام السياسي القدرة على تجديد مشروعيته باستمرار.

---

[1]- خطاب ملكي ألقي بالرباط بمناسبة ذكرى تقديم عريضة الاستقلال بتاريخ 11 يناير 1972، انبعاث أمة، الجزء 17، م. س.ذ، ص: 3.

[2]- الزعنوني (عبد الصمد): "مغرب الحسن الثاني .... "، م. س.ذ، ص: 132 – 133.

[3]- الحسن الثاني: "التحدي"، م. س.ذ، ص: 242 .

إلا أن ما يمكن قوله، أنه بناءا على ممارسات سياسية جديدة ستعمل المؤسسة الملكية ابتداء من سنة 1962 على بلورة مشروعية جديدة تعضد المشروعيات التقليدية الأخرى، لاسيما أمام تبني المغرب منذ الاستقلال كل عناصر الدولة الحديثة، المتمثلة في الدستور والمؤسسات السياسية و الدستورية، وفي الأجهزة الإدارية،والخيارات الليبرالية الحديثة في الاقتصاد والتخطيط والتعليم والسياسة الاجتماعية و غيرها، وذلك بإضافة المشروعية الدستورية.

المطلب الثاني:

المشروعية الدستوريةوا إمكانيات الفعل التواصلي للمؤسسة الملكية

لقد قمنا بإدراج المشروعية الدستورية، أو ما يطلق عليها بعض الباحثين بالمشروعية الوضعية أو العقلانية[1] ضمن المشروعيات التقليدية للمؤسسة الملكية في المغرب، نظرا للاعتبارات التالية:

- أن القول بأن المشروعية الدينية قد أزيحت أو في طريقها للإزاحة لتحل محلها المشروعية المدنية، بعد إصدار دستور 1962 كأهم تجسيدات العقلنة السياسية، هو مسألة فيها نظر كبير، ذلك أن الدستور أتى ليؤسس "تعايشا" بين المشروعيات وليس لتكريس المشروعية العقلانية[2].
- أن دستور 1962 يتضمن نمطين من المشروعية: الأولى "مدنية" كما يعبر عنها الفصل الثاني من الدستور[3]، والثانية دينية كما يجسدها الفصل التاسع عشر[1] التي تكرس التقليدانية الدستورية[2].

---

[1]- حيث يقصد « M.Weber » بالمشروعية العقلانية تلك "المشروعية التي تكون في إطارها ممارسات السلطة السياسية مطابقة مع القواعد القانونية الموضوعة". راجع بهذا الصدد: ضريف (محمد): "النسق السياسي المغربي المعاصر، مقاربة سوسيو -سياسية"، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مكتبة الأمة، أبريل 1993 (دون ذكر الطبعة)، ص:173.

[2]- ضريف (محمد): نفس المرجع، ص: 177.

[3]- حيث جاء في الفصل الثاني من دستور 1962 ما يلي: "السيادة للأمة تمارسها مباشرة بالإستفتاء وبصفة غير مباشرة على يد المؤسسات الدستورية".

- أن الوثيقة الدستورية قد نسجتها الخلافة والسلطنة والتقاليد بلغة "روح القوانين" لضمان دوام مؤسسات تاريخية من خلال استعمال آليات عصرية والتحكم فيها، وا ٍعادة صياغة التقليد[3] لتقريبه من المتطلبات التاريخية والسياسية المعاصرة، فنكون بذلك أمام ممارسة تقليدانية، فالمميزات العامة للملكية كما يكتب وليام زارتمان، كررت صياغتها بدون إدخال أي عنصر جديد[4].
- كما لا يمكن اعتبار الدسترة إحداثا لدولة أو قطيعة في النظام القانوني والسياسي للبلاد، ذلك أن التعريف الملكي للدستور على أنه فقط تجديد للبيعة وللعهد المقدس بين العرش والشعب، وأنه مجرد "إطار للنظام السياسي ولسير السلط..."، ووسيلة لخدمة السياسة الملكية يمكن تعديلها كلما دعت الضرورة لذلك[5].
- وفي نفس السياق فقد حافظ دستور 2011 على المؤسسات التقليدية، رغم ما شكله من تحول مهم في شكل ومضمون الوثيقة الدستورية، حيث ساهم سياق وضع الدستور الجديد وكذا مضمونه في خلق ديناميكية داخل الفضاء العمومي، مما يمكن اعتباره حدثا سياسيا يكتسي الكثير من الأهمية.

وبناءا على ما سبق، فإن المشروعية الدستورية لم تقص المصادر الأخرى لمشروعية المؤسسة الملكية في المغرب من بيعة وخلافة ...، بل أقامت تعايشا، يراعي المتغيرات والمستجدات التي تعكس واقع المؤسسات والمجتمع.

= = _____

[1]- نص الفصل التاسع عشر من نفس الدستور أن: "الملك أمير المؤمنين ورمز وحدة الأمة وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين، والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات، وهو الضامن لاستقلال المملكة في حدودها الحقة".

[2]- إذ الفصل التاسع عشر أضفى المشروعية الدينية على الحكم وعدم فصل الدين عن الدولة. راجع بهذا الخصوص، أطروحة محمد معتصم: "التطور التقليداني..."، م.س.ذ، ص: 147.

[3]- قام الراحل الحسن الثاني بترجمة هذه الرؤية حيث نجده يقول في خطاب نوفمبر 1962: "...لقد أنجزت شخصيا مشروع دستور والذي سأعرضه عليك ليحظى بتصويتك (...) هذا الدستور الذي أنجزته بيدي هو قبل كل شيء تجديد للبيعة المقدسة التي جمعت دائما بين الشعب والملك...". أنظر: عبد الرحيم المنار اسليمي في شرحه لمضمون هذا الخطاب: الدستور والدستورانية: ملاحظات في اللعبة السياسية بالمغرب"، وجهة نظر، العدد 17 خريف 2002، ص: 20 و 21.

[4]- نقلا عن، هند عروب: "مقاربة أسس الشرعية..."، م.س.ذ، ص: 218.

[5]- معتصم (محمد): "التطور التقليداني..."، م.س.ذ. ص: 149 و 150.

ومن أجل مقاربة هذه المشروعية الدستورية ودورها في مد المؤسسة الملكية بقنوات للتواصل الفعال، سنحاول معالجتها من خلال التركيز على وظيفة التحكيم كآلية تقليدية تمت دسترتها ضمن الدستور المغربي (الفرع الأول)، على أن نبحث عن أهم المظاهر التواصلية التي تعكسها المشروعية الدستورية سواء تعلق الأمر بسياق إعداد الدستور الجديد أو بمضمونه (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الوظيفة التحكيمية للملك الدستوري

إذا كانت الملكية التقليدية أبانت عن فاعليتها قي ضبط التوازنات وردع كل التهديدات، والتجاوزات التي تبرز من داخل البلاد بصهر القبائل والفرق المتناحرة وخلق نوع من الوحدة وتسيير شؤون البلاد لقرون طويلة عن طريق توظيف السلطان للبنية الوظيفية للسلطة السياسة داخل المجتمع القبلي التي تقوم على أساس التحكيم بين البنيات المنقسمة والمتصارعة باستمرار، فإنه مع دخول المغرب المرحلة الدستورية التحديثية عام 1962، أصبحت التوازنات غير تلك التي فرضت شرعية السلطان وضرورته وبالتالي فإن تطور هذه المؤسسة واستمرار قيامها بنفس دور التوازن رهين بتطورها وتأقلمها مع الجديد في هذه التوازنات، والجديد في هذه التوازنات هو إفراز التجربة الدستورية بنية مجتمعية متطورة ومتغيرة، حيث تم الانتقال من مجتمع قبلي إلى دولة عصرية حديثة تقوم في هياكلها على مؤسسات عصرية من برلمان وحكومة وأحزاب بتعددية انتماءاتها.

لكن تجديد الدور التوازني للملك الدستوري وارتباطه بالتحولات التي عرفها المغرب في ظل المرحلة الدستورية يفرض توظيف آليات وأدوات مختلفة تختلف باختلاف الظروف والفترات، حيث أنه لم يعد تحقيق التوازن السياسي للمجتمع المغربي والحفاظ على استقراره بوضع حد للمنازعات والتناقضات السياسية والاجتماعية فقط بالسلطة التحكيمية المخولة للملك، بقدر ما أصبح ضروريا البحث عن إطار سياسي مناسب للظرفية التي تجتازها البلاد، هكذا حينما استشعرت المؤسسة الملكية التي تتطور مع التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي أن التوازن الذي أرادت خلقه في مرحلة الستينيات على حساب أحزاب الحركة الوطنية أبان عن هشاشته مع بداية السبعينيات، قامت بإعادة النظر في هذا التوازن بالبحث عن طريقة ما لإعادة الاعتبار لممثلي الحركة الوطنية، وبتغير الأوضاع الدولية في

التسعينيات سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي تم التفكير في اعتماد إيديولوجية "التوافق" لإعادة التوازن للمشهد السياسي المغربي وضمان انتقال سلمي للسلطة.

الفقرة الأولى: الوظيفة التحكيمية للملك الدستوري كامتداد لتقليد قديم

شكلت الوظيفة التحكيمية التي جسدت معالمها بشكل جلي مؤسسة السلطان العصبوي وكرستها مؤسسة السلطان الشريفي القاسم المشترك بين جميع سلاطين المغرب، وقاعدة حقيقية لسلطتهم للمحافظة على التوازن السياسي والاجتماعي وتحقيق التعايش بين تلك الكتل القبلية المتصارعة التي أفرزها المجتمع المغربي، هذه الوظيفة لا زالت تشكل أهم الوظائف الأساسية للملكية الدستورية نظرا لدورها المهم في الأزمات السياسية، حيث تسمح باحترام التوازن السياسي بين جميع الفاعلين السياسيين والمؤسسات السياسة والدستورية، وفي نفس الوقت تساهم في المحافظة على ما هو قائم ومقوية دور الملك الدستوري باعتباره قائدا أعلى وحارسا دينيا ودنيويا فوق الأحزاب وباقي القوى الاجتماعية.

فبالرغم من أن بنية المجتمع قد عرفت بعض التطور والتغير منذ حصول المغرب على استقلاله ودخوله المرحلة الدستورية، حيث تم الانتقال من المجتمع القبلي إلى نظام الدولة الحديثة التي تخضع لقانون موحد ولمؤسسات تمثيلية حديثة ونظام بيروقراطي في تسيير المواطنين، فإن وظيفة التحكيم المزاولة من طرف الملك الدستوري، لا زالت مبررة في يومنا هذا، لأن الهدف المباشر من ممارستها هو تحقيق الوحدة الوطنية والتشبث بالقيم الإسلامية خصوصا في مجتمع يتميز بالتعددية والاختلاف وأيضا بميله الحفاظ على الهوية الوطنية، كل هذه المحددات أحيت الدور التحكيمي الذي كان يتمتع به السلطان منذ القديم، حفاظا على المصلحة العامة، إلا أن التحكيم الحديث قد تدعم عن طريق الممارسات السياسة وعن طريق القانون.

وبصدور الدستور المغربي الأول عام 1962 ودخول المغرب في التجربة الديمقراطية حسب المفهوم البرلماني، ستعيد الملكية تكييف دورها التحكيمي التقليدي وفق المتطلبات العصرية، بحيث غدت الوظيفة التحكيمية للملك عاملا لدرء الانشقاق وخلق وضعية تراضي بين الأطراف الطالبة للتحكيم بإزالة خلافاتها ودفعها إلى التعايش والمحافظة على النظام

السياسي في توجهاته الأساسية العميقة، وهكذا فالتحكيم يشكل القاعدة الحقيقية للسلطة الملكية التي تسمح باحترام التوازن، وفي نفس الوقت تساهم في المحافظة على ما هو قائم[1] وانسجاما مع ما سبق أن أكدناه من أن وظيفة التحكيم تجد أصلها قي تاريخ وطبيعة الملكية وكذا في البنية السوسيولوجية الانقسامية للمجتمع التقليدي المغربي، تذهب مجموعة كبيرة من الدراسات إلى اعتبار أن ممارسة التحكيم من طرف الملك هي ممارسة سياسية تستقي أسسها من التقاليد المغربية، وتدخل في مجال سجال العادات التاريخية[2].

واعتبر خالد الناصري[3] أن الانبعاث لهذه الوظيفة على مستوى رئيس الدولة ليست إلا امتدادا لتقليد قديم، كما أكد أن البعد الذي يكتسيه التحكيم الملكي حاليا يجد تفسيره في شخصية رئيس الدولة الذي يأبى أن يلعب دورا تحكيميا إن لم يكن بإمكانه أن يتدخل ويلزم أحد أطراف النزاع[4]، وفي نفس السياق أشار الباحثان جيل وجيم أوبان إلى ما يلي: "أن الملكية قد استطاعت فرض نفسها كقوة مهيمنة في الحياة السياسة المغربية، وذلك من خلال اللجوء إلى وسائل للتحكيم موروثة من الماضي القديم"[5]، وردا على هذه الدراسات التي تربط آلية التحكيم بالبنية التقليدية، اعتبر أحد الباحثين[6] أن هذا الربط هو ربط "لاشعوري بين سوسيولوجية الانقسامية للمجتمع التقليدي المغربي، والبنية الوظيفية للسلطة السياسة داخل

---

[1] - انظر لوزي (عبد العزيز): "المسألة الدستورية والمسار الديمقراطي.." ، م.س.ذ، ص: 122 و 123.

[2] - انظر: الحمزاوي (بوجمعة): "دراسة الحياة السياسية المغربية 1965— 1971"، رسالة لنيل د.د.ع في القانون العام، الرباط، 1990، ص: 16 .

[3] - Naciri(Mohamed Khalid) : « le droit politique dans l'ordonnancement constitutionnel, essai d'interprétation du système du gouvernement au Maroc », doctorat d'état paris II 1984 P : 569.

[4] - بعد ما اعتبر خالد الناصري أن وظيفة التحكيم ليست إلا امتدادا لتقليد قديم تساءل عن الأسباب التي تجعل الأساتذة الباحثين يواظبون على تلقين طلبة الإجازة في مادة القانون الدستوري، على أن مبدأ التحكيم يجد سره في أفكار بنجامن كونسطون Benjamin constant أو في استعارته من النظام الدستوري الديغولي بين سنة 1958-1962، فالربط بين هذين المركبين (تاريخ المؤسسات وشخصية الملك يجعل من التحكيم ممارسة نشطة، يراجع :

- Le droit politique …… ibid. pp 569 - 570

[5] - Aubin (jules et jim) : le Maroc en suspens, A.A.N, 1964, p : 76.

[6] - يتعلق الأمر بالباحث عبد الرحيم المنار اسليمي في بحثه السابق :"التعايش السياسي والدستور قراءة ...."، ص: 199.

المجتمع القبلي التي تقوم على أساس التحكيم بين البنيات المنقسمة والمتصارعة باستمرار" واعتبر بذلك أن الدراسات الدستورية التقليدية التي تعتبر أن ممارسة التحكيم من طرف الملك هي ممارسة سياسية تستقي أسسها من التقاليد المغربية أصبحت متجاوزة لأربعة أسباب[1]، لذلك اقترح دراسة هذه الآلية انطلاقا من التحديث السياسي الذي يعرفه النظام السياسي المغربي واتساع رقعته انطلاقا من تعدد البنيات السياسية وتنوعها داخل النظام السياسي المغربي، فبالإضافة إلى الأحزاب السياسية والنقابات هناك الجمعيات بكل أنواعها، والمجتمع المدني ومكوناته. ومهما يكن من أمر، فالثابت أن الملك الدستوري يستقي ممارسته لوظيفة التحكيم من الملكية التقليدية (السلطان العصبوي، السلطان الشريفي)، إلا أن هذه الممارسة سوف تكون في بنية مجتمعية مغايرة لتلك التي مارس في إطارها السلطان العصبوي والشريفي هذه الوظيفة (ظهور بنيات سياسية واجتماعية جديدة؛ برلمان، حكومة، أحزاب سياسة..).

[1] - للوقوف على هذه الأسباب راجع: اسليمي (المنار)، نفسه، ص: 199-200.

الفقرة الثانية: التحكيم الملكي كأداة سياسية تقليدية

إن السلطان الشريف أثناء ممارسته لوظيفة التحكيم حرص على أن لا يتحالف مع أية مجموعة قبلية ضد مجموعة أخرى حتى يتمكن من ضمان التوازن وتحقيق نوع من التعايش بين تلك المجموعات القبلية، كما أن الملك الدستوري لكي يضمن لنفسه القيام بدور الحكم على الوجه الأكمل ووفق المتطلبات العصرية عليه أن يخضع سلوكه لبعض المبادئ البسيطة، بمعنى آخر إن صفة التحكيم تتوقف على قدرة الملك على ضبط أمور نجملها في الآتي[1]:

تمثيلية الأمة بصفة شاملة مع عدم ظهوره بالانحياز إلى طرف سياسي معين دون أطراف أخرى، لأن تمثيلية فئة معينة داخل المجتمع تقود إلى تجسيد الأزمة السياسة في رئيس الدولة لعدم قدرته على تجسيد نموذج الحكم.

وبالرجوع إلى الفصل 19 من الدساتير التي عرفها المغرب مند دستور 1970 (دستور 1972 و1992 و1996)، نجدها تضيف لمميزات جلالة الملك أنه «الممثل الأسمى للأمة»[2]، كما هو الشأن في الفصل 42 من دستور 2011 "ممثلها الأسمى".

فهذه الصفة الأخيرة لها دلالتها الخاصة، ذلك أنه إذا كان أعضاء مجلس النواب يمثلون الأمة وذلك بحكم انتخابهم من طرف ناخبي الدوائر الانتخابية، فان الملك يمتاز عن النائب الذي يقع انتخابه من طرف ناخبي دائرة انتخابية معينة، بكونه يمثل المواطنين ويدافع

---

[1]- تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى حرص الملك على مراعاة الأمور المحددة أعلاه، يتوجب توفره على الشروط التي حددها الفقه الإسلامي في المحكم السياسي.

[2]- إن الفصل 19 من الدستور المغربي أثار جدلا فقهيا بسبب إضافته في دستور 1970، عبارة"الممثل الأسمى للأمة" التي لم تكن واردة في دستور 14 دجنبر 1962، حيث ذهب جانب من الفقه إلى أن هذه العبارة قد نزعت عن مجلس النواب صبغة التمثيل المنفرد للأمة. انظر :

Dupont(J) : Constitution et consultation populaire au Maroc, in A.A.N, 1970, p : 178.

في حين ذهب جانب آخر من الفقه إلى أن دستور 10 مارس 1972، على غرار دستور 1970، لم يضف شيئا جديدا، وأن كل ما في الأمر أنه دون، بعبارة صريحة، ما كان يتمتع به العاهل المغربي من سلطات في السابق تفاديا للغموض والإبهام. انظر :

- Camau(M) : « De quelques aspects Juridiques de la dépendance », in le droit constitutionnel des États Maghrébins post-coloniaux », dans W.K. Ruf et al. Rapports de dépendance au Maghreb, Paris, Éditions du CNRS, 1976, p : 131et sui.

عن مصالح الأمة كلها دونما اعتبار لمصالح إقليمية أو محلية، فهو يعد في مرتبة عليا بالنسبة للنائب الذي وإن كان عضوا في البرلمان، ومن المفروض أن يدافع عن مصالح جميع المواطنين، فإن انتخابه يقتصر على ناخبي الدائرة التي رشح نفسه فيها ليصبح ممثلها..[1]

هذا وتجدر الإشارة، إلى أن الفصل 19 من دستور 1962 بالرغم من كونه لم يعتبر أمير المؤمنين "الممثل الأسمى للأمة"، فليس معنى ذلك أنه لم يكن كذلك في هذا الدستور لغياب النص لأن الملكية مارست تمثيل الأمة قبل وجود البرلمان والدستور، في هذا الإطار يقول الأستاذ عبد اللطيف المنوني وهي في الحقيقة " ... تركيز على الطابع التمثيلي والأولوي تاريخيا للملك، لأن الملكية كمؤسسة عريقة قد مارست دائما تمثيل الأمة حتى قبل مجيء البرلمان والاقتراع العام...»[2].

وتبعا لهذا المنظور، فالمشرع الدستوري عندما أضاف العبارة السابقة للفصل 19 من الدساتير المغربية أراد تبيان أن الملكية تمثل الأداة الشرعية والضرورة لتحقيق كل ما هو أساسي وحيوي لحياة الأمة، حيث أنه إذا كانت السيادة لهذه الأخيرة وإذا كان القانون هو التعبير الأسمى عن إرادتها فان الملك هو ممثلها الأسمى ورمز وحدتها، كما أن التمثيلية الأسمى التي هي صفة مشتركة بين كل رؤساء الدول توضحت أكثر حينما تبين أن رئيس الدولة هو الضامن لدوام الدولة واستمرارها، حيث يعتبر في الواقع شخصان فهو يمثل

---

[1]- هذه الهرمية تجعل البرلمان يحتل الصف الثاني بعد الملك في تمثيل المواطنين، لأن الملك يمثل أسمى تجسيد للأمة حيث ضمن ثمتيلها لعدة قرون،كما يعتبر رمزا لوحدتها وضامن استقلالها إنه يمثل الاستمرارية في مواجهة اليومي، البنية في مواجهة الظرفية، بينما ينتصر تمثيل العضو البرلماني على دائرة انتخابية محددة ولزمن محدد، وباختصار أن الملك يجسد سلطة الدولة والشرعية الوطنية، أما البرلمان فيمثل التعبير عن الحياة الديمقراطية. حول محدودية التمثيل البرلماني راجع: القادري (عبد الرحمان): "محاضرات قي القانون الدستوري والمؤسسات السياسية (الجزء الثاني) الأنظمة السياسة، 1979- 1980، ط/1، دار أكدال، ص:180.

- Menouni (A) : « Le recours à l’article 19, une nouvelle lecture de la constitution ? », R.J.P.E.M,, № 15, 1984, P :39.

- قلوش (مصطفى): "النظام الدستوري المغربي"، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة 1994، ص ص. 103 و104.

- معتصم (محمد): "النظام السياسي..."، م.س، ص: 80 و84.

[2] - Menouni (A) : «« Le recours à l’article 19… », Op.cit p :39.

الاستمرارية ويطبق سياسة معينة في نفس الآن، هذا في الوقت الذي يبقى فيه دور الأحزاب السياسية بمقتضى الدستور في هذا المجال دورا محدودا على اعتبار أن الملك مؤسسة دستورية يكون من اختصاصه تمثيل المصالح الدائمة في حين أن الأحزاب السياسة مؤسسة سياسية ممثلة مصالح ظرفية فقط.

وعموما، فالأولوية التمثيلية تجد تكريسها في التأكيد الملكي الدائم على سمو السيادة الملكية على التمثيل البرلماني والأحزاب السياسة[1].

كما أن الملك للقيام بدوره التحكيمي من المفروض عليه أن لا ينحاز لطائفة دون أخرى، وأن لا يرتبط بصورة نهائية بأية جماعة أو قوة مهما كان ولاؤها له، ومهما كان دوره في ظهورها إلى حيز الوجود[2]، كما يتوجب عليه أن لا يتبنى موقفا أو برنامج حزب معين. وبالفعل، فجلالة الملك المغفور له الحسن الثاني، لم يسبق له أن نوه بحزب سياسي على حساب حزب آخر أو أحزاب آخرين[3] كما لم يسبق له كذلك، أن تبنى موقف أو برنامج حزب معين وهذا ما عبر عنه جلالته بقوله «حزبه هي الأمة جمعاء»[4]، واستنتجه السيد أحمد

---

[1] - أكد المغفور له الحسن الثاني أن "الملكية المغربية" ظلت عبر تاريخها تمثل الجميع، فهي تمثل المغاربة جميعا ولا تمثل فريقا دون فريق، ف "الملكية المغربية" لم تعتمد قط لا على اليسار ولا على اليمين"، انظر:

- Sehimi (M) : « Citations de S.M. HASSAN II », Ed. S.M.E.R, 1981, p :50 .

وفي سنة 1963 خاطب جلالته أعضاء البرلمان: "سأمنحكم جزءا من سلطات الأسرة الحاكمة منذاثني عشر قرنا" انظر :

- Ouardighi (A) : «Le Maroc de la vie parlementaire à l'état d'exception 1965-1963 », Ed. Mancho ,Rabat ,1984 .

[2]- بالرغم من مساعدة العرش لجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية (FDIC) — أو الحركة الشعبية (P.M)، فهو لم يربط تحركه يهما ولم يتبن مواقفهما أو برامجها، وهذا الموقف من جانبه يعزز مكانته ألسياسية في كل الأحوال حيث أن كل قوة لأيد أن نمل باسمه لكسب مساندته أنظر :

-J .Waterbury : « Le commandeur des croyants ….. », op .cit, P 174.

[3] - قال جلالته: "أبقى سيد اللعبة مع العلم بأني محبوب من قبل شعبي، لا أستطيع شيئا إذا كان ذلك على حساب بعض الأحزاب السياسية، سوف أقول لكم شيئا، ففي كل مرة يعقد فيها كل حزب مؤتمره فلا أتحدث عن لجنة تنفيذية ولكن عن مؤتمر شعبي، وأتقدم إلى القاعة وأقول:اقترح نفسي ككاتب عام أو رئيس ، فسوف أنتخب بترحيب حملسي وبإجماع" أنظر نص الخطاب في:

-HASSAN II : « La mémoire d'un roi, entretiens avec Laurent », .Ed Plon 1993, P :101.

[4] – S.M HASSAN II : « Le défi », Ed ; Albin Michel, 1976 P: 81.

العلوي حينما قال "إن السلطة الملكية هي فوق الأغلبية والأقلية، فالحسن الثاني هو لكل المواطنين المغاربة"[1].

ولما كان من غير المتصور أن يكون الملك رئيسا لحزب من الأحزاب فهو إذن لا بد أن يكون فوق التحزب والأحزاب، وبخصوص هذه الوضعية، يقول جاك روبير بأن: الحسن الثاني حين اعتلى عرش المغرب لم يصبح ملك المغاربة، ولكن أيضا ملك الأحزاب السياسية[2].

وحتى يظهر الملك كذلك بمظهر الحكم، وكوسيط، وكقطب للإجماع الوطني[3] يتعين عليه عدم السماح لأية جماعة أن تنمو وتتقوى أكثر من اللازم، على نحو يسمح لها بأن تستوعب القوى الأخرى، وتفرض وجودها عليها، "أو تصبح بوحدتها وتماسكها توازن سلطة الملك[4]. وذلك بتشجيع كل المنافسات الممكنة للحيلولة ضد هيمنة واحدة منها، كما أنه لا يمكن قبول منع الحزب الوحيد وبقاء الملكية بمفردها لأن ذلك يعني أنها تشكل حزبا وهو ادعاء ينفيه المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني نفسه الذي لم يتوان في إبراز جملة من الحيثيات تبريرا لمنع الحزب الوحيد حيث يقول « كثيرا من الناس يقولون بأن منع الحزب الوحيد، راجع لمقولة فرق تسد... وأنا أقول العكس، حيث أنه إذا افترضنا أن هناك حزب وحيد فالأمر يقتضي أن أكون رئيسه... ولم نشهد قط أن ملكا ينتمي إلى حزب... إن الملك يجب أن يكون فوق الأحزاب»[5]، ولعل في ذلك تقليدا تاريخيا يمتد إلى عدة قرون في تاريخ الشعب المغربي حيث ارتبط ملوك المغرب بالشعب عن طريق البيعة.

لذلك فإن إقرار الفصل الثالث من الدستور بمبدأ التعددية الحزبية ومنع الحزب الوحيد، فليس في الواقع سوى وسيلة من أجل تمكين الملك من القيام بالدور التحكيمي بينها، كما كان سلفه حكما بين القبائل.

---

[1] - Le matin du Sahara 8 juin 1977, in chronique lectorales des élections législatives de juin 1977……par Mustafa Sehimi R.J.E.M N° 4 P : 169.

[2] - Robert (J) : « la monarchie marocaine …. », op cit P: 146.

[3] - Palazzoli(C) : « le Maroc politique … », op , cit P: 32.

[4] - Ridha (Mohammed Hammed) : « le pouvoir exécutif … », op cit P 20.

[5] - Camau(M) : « Notion de démocratie dans la pensé des dirigeants maghrébins... », op.cit., p : 226.

كما أن القيام بهذه الوظيفة تستوجب حرص الملك على عدم اختفاء أية قوة مهما كانت، بما في ذلك أحزاب المعارضة، إذ يمكنها أن تجند أو تعطل نشاطها مؤقتا، شريطة أن تحتفظ بشعلة من الحياة يمكن إحياؤها عند الضرورة، وأفضل وسيلة لذلك يتمثل في الاتصال المباشر بين الملك وقائد الحزب الذي يتكلف بمهمات سواء قي الداخل أو الخارج[1]، كما أن هذا الدور يتوقف على جعل كافة القوى تؤيد الملكية وتناصرها - وذلك من خلال التأكيد على مفهوم النخبة كعائلة تلتف حول العرش[2]، وعدم التعرض إليها بالنقد وهو ما أكده الفصل 23 من الدستور الذي ينص على أن شخص الملك ومؤسسة العرش لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تهاجم أو تتعرض للنقد بصورة مباشرة وعلنية، هذه القاعدة الدستورية ذهب البعض[3]، إلى اعتبارها "القاعدة الوحيدة من قواعد اللعبة السياسة، التي لا يشوبها أي غموض، ويؤدي خرقها إلى عقاب مباشر، هذا العقاب يمتد كذلك إلى كل من يقوم بالنبش فيالرموز المقدسة المحترمة، حتى وا ٍن لم تكن محددة بذاتها"، إذ يحدث أن يتم تأويل أبسط الانتقادات لسياسة جلالة الملك كمساس بالاحترام الواجب له، بالرغم من اعتبار هذا الأخير جهازا غير مسؤول سياسيا عن السياسة العامة للدولة[4].

كما أن الملك لكي يضمن لنفسه القيام بدور الحكم على الوجه الأكمل عليه أن يتسم بالسمو والحياد وهذا فعلا ما تتسم به المؤسسة الملكية من استقلالية وسمو واعتبارها دستورا فوق الصراعات السياسة، والنزاعات التي قد تثار بين المؤسسات الدستورية ذاتها وخاصة منها البرلمان والحكومة، وما يؤكد هذا الرجحان والتفوق هو تموقع السلطة السياسية العليا

---

[1] - Waterbury (J) : « Le commandeur... », op.cit., p: : 173.

[2] - انظر : "النظم السياسية العربية المعاصر"، عطا (محمد صالح) / فوزي (أحمد تيم)، م.س، ص؛ 464.

[3].- Waterbury (J), Ibid, p. 174.

[4] - في هذا السياق يمكن الاستشهاد بالنوازل التالية: في فبراير 1965 تعرضت جريد (La Nation Africaine) التابعة لحزب الاستقلال للمتابعة القضائية، حيث صدر في حقها التوقيف لمدة ستة أشهر وعلى مدير تحريرها ادريس فلاح بالسجن لمدة عشرة أشهر لنشرها نصا لجمال الدين الأفغاني يقول فيه: "يمكن للشعب أن يعيش بدون ملك، لكن الملك لا يمكنه أن يعيش بدون شعب"، وواجه نفس العقوبة لأسباب مماثلة عبد الرحمان اليوسفي ومحمد البصري في شتاء 1959—1960 بعدما نشر في جريدة التحرير مقالات يبدو أنها كانت تطعن في سيادة العرش، وفي أواخر السبعينات، مدير جريدة "الرأي" يتعرض للاعتقال بتهمة نشره بلاغا يتهم فيه "إدارة الجيش بالارتشاء، بهذا الشأن يراجع:

- Waterbury (J): Ibid, p. 173.

اتجاه السلطتين التنفيذية والتشريعية[1]، كما يمكننا فهم هذه المكانة المتميزة التي تحظى بها السلطة الملكية بنوعية المهمات التي يتقلدها الملك والتي تعد من ثلاثة أنواع ؛ مهمة دينية، مهمة وطنية، ومهمة سياسية[2].

فظاهرة سمو وأولوية السلطة الملكية تكرس في دستور 1962 كما في الدساتير اللاحقة، والتي لم تغير شيئا من المكانة والسمو التاريخي والديني والسياسي للمؤسسة الملكية، وا ٍنما أضافت عليها المشروعية الدستورية، على ما كانت تمارسه من اختصاصات، مضيفة إليها بعض التقنيات الدستورية، بيد أن الإقرار بهذا التصور المتعالي للسلطة الحاكمة، لا يجعل الحاكم "فوق الشعب" وخاضعا لإرادته، ولكنه يدين بمركزه لولاء الشعب باعتباره مصدر حكمه، فبواسطة عقد البيعة الذي يحدد الالتزامات المتبادلة للحكام والمحكومين، يتم إضفاء المشروعية على السلطة العليا القائمة، فإذا أخل الملك بمسؤوليته لم يكن له الحق بالطاعة أو المطالبة بها إلا بصفته شخصا عموميا، لا يمكنه أن يتصرف إلا حسب إرادة المجتمع المعبر عنها بواسطة البيعة، فإذا اتبع إرادته الخاصة ولم يعد يتصرف وفقا لشروط هذه البيعة وا ٍرادة الدولة، يصبح شخصا يمس بمشروعيته[3]. وبخصوص السمة الثانية المتمثلة في الحياد، فالملاحظ أن المؤسسة الملكية وكما سبق أن رأينا بقيت دائما خارج مختلف الخلافات والنزاعات المتعلقة بالأحزاب الموجودة "على رقعة الشطرنج السياسي الوطني"[4].

انطلاقا مما سبق، نستنتج أن الخصائص الواجب توافرها لكي تمارس المؤسسة الملكية وظيفة التحكيم هي كلها متوفرة لديها وهو ما أهلها لتمارس دورها كحكم ل « ضمان

---

[1] - بخصوص علاقة الملك بالسلطة التشريعية والحكومة أنظر:

-. Bendourou (O) : « Le pouvoir exécutif... », op.cit., pp : 92 et sui.

[2] - V.HASSAN II : « Le defi » , op , cit P : 154 .

[3] - حول سؤال لمجلة "جيوبوليتيك" الفرنسية يتعلق بإمكانية الطعن في البيعة عندما يعتبر الشعب أن الملك لم يلتزم بالحقوق المعنوية لرعاياه، أجاب العاهل الراحل على أنه: "كلما كانت القائمة طويلة كلما كانت محدودة،وإ ٍذا أردنا أن نعد الحالات التي أخل فيها الملك بمسؤوليته حيث يتعين فسخ عقد البيعة فسنكون مضطرين إلى وضع لائحة طويلة جدا (...) وفي هذه الحالة يكفي أن يقول الشعب كلمته وهذا أفضل، فستكون هناك حرية أكبر لدى الشعب" انظر: حديث جلالة الملك في جريدة العلم: العدد 17183، بتاريخ 15 ماي 1997، ص:3.

[4] - V. A. Ghazi : « Le champ politique marocain... », op.cit., pp : 69- 70.

التوازن داخل الهيكل المجتمعي الذي خلق كمجموعة منظمة من العلاقات، بحيث يتم التنظيم الداخلي بواسطة منظم (Régulateur) هو الذي يضمنه جلالة الملك - الحكم الحيوي- استناد للضرورة التي يقتضيها واجب التصويت والتصحيح الضروري بكل إرادة نحو التسيير الجيد للشأن العام والدمقرطة التدريجية بعيدا عن الساعات المكروهة أو المحرجة التي تهدد النشاط السياسي في العالم...»[1].

يقول المغفور له الحسن الثاني في إحدى ندواته الصحفية (دجنبر 1962): « إن الدستور جعل منا حكما...» [2] لكن "الحكم" الذي يجسده الملك ليس حكما سلبيا، بل إنه "حكم يتمتع بالسلطة الكافية التي تخوله طرد كل من لا يحترم قواعد اللعبة"[3]، هذه الوظيفة أكدها جلالته بعد مرور ثلاثة وثلاثين سنة من ندوته الصحفية الأولى (1962)، حيث قال بمناسبة عيد العرش (3 مارس 1995): «... وأنك حريص على أن تظل مؤسسة الملكية - كما كانت عبر التاريخ- الملجأ والملاذ والجالس على العرش القائد الذي لا ينتمي ولا يتحيز إلا للجميع والحكم الذي تهفو إليه القلوب في الملمات وترجع إليه في الصعوبات والأزمات ليدوم على بلادنا استمرارها ويترسخ على أرضية ثابتة استقرارها...»[4] .

يستشف من قول العاهل المغربي هذا، أن التصور الملكي للحكم يلتقي مع التصور الفرنسي والدوغولي خاصة من خلال خطاب "بايو" الشهير، حيث إن الحكم هو الذي يملك السلطة حقيقية لطرد كل من لا يحترم قواعد اللعبة وكل من يتجاوز الخطوط الحمراء. لكن يجب التنبيه إلى أن الدور التحكيمي للملك ليس محاولة محاكاة النظام السياسي المغربي للجمهورية الخامسة في فرسا كما وضعها الجنرال "دوغول"، بل إن هذا الدور هو جزء من

---

[1] - V. A. Ghazi : « Le champ politique marocain... », op.cit., pp : 68.

[2] - يقول الملك الحسن الثاني : "إن الدستور يجعل منا حكما، أنا موقن بأن الكثير يقولون: آه، إن سلطات الملك كبيرة!... ولنأخذ مثلا بسيطا: تصوروا فريقين لكرة القدم في ملعب، انزعوا الحكم سلطة الصفير وطرد اللاعبين والعبوا أيها السادة...» انظر نص هذا الخطاب عند:
عليوة (خالد) في مقاله "تحولات الصراع السياسي في المغرب"، المؤلف الجماعي، جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب، افريقيا الشرق، 1994، ص: 248.

[3] - Voir. M. Sehimi : « La prépondérance du pouvoir royal dans la constitution Marocaine », R.D.P.S.P, France et à l'étranger, Août-juillet, 1984, p : 976.

[4] - انظر نص هذا الخطاب في: المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة "نصوص ووثائق"- العدد1، ط1، 1997، ص: 12.

الممارسة التقليديةالمغربية التي عملت على التحكيم والموارنة بين الزوايا كفاعلين منافسين أو متعاونين مع السلطان[1].

ولما كانت المؤسسة الملكية تمارس وظيفة التحكيم،فإنها تمارسها بطريقتين على الأقل، طريقة مباشرة وتتمثل في استجابة المؤسسة الملكية للطلبات التحكيمية التي تتقدم بها القوى السياسة خاصة قوى المعارضة. و طريقة غير مباشرة، وتتجلى في مباشرة المؤسسة الملكية في عدم انحيازها لأي ثقافة سياسية قائمة، ويستدل الأستاذ محمد ضريف[2] على هذا بحرص المؤسسة الملكية على حفظ التوازن بين الإسلام "الشرعي" والإسلام "الشعبي"، ففي اللحظة التي يتم فيها تدعيم رموز الإسلام "الشرعي"، تعمل وسائل الإعلام بانتظام على الإعلان عن مواعد تنظيم مواسم الأولياء والصلحاء بحضور وفود رسمية وهدايا ملكية.

الفرع الثاني: التواصل الملكي في سياق وضع الدستور الجديد

لما كان الدستور يمثل أسمى وثيقة قانونية تعبر عن إرادة الأمة، فقد اهتدت المؤسسة الملكية إلى صيغة ديمقراطية تشاركية تجعل من انبثاق الدستور الجديد 2011 بطبعة مغربية وقيم كونية صيرورة ضمن مسار الاعتزاز بالشخصية المغربية. لذلك فإن توسيع حجم المشاركة في المشاورات همت مستويين، أعضاء اللجنة الاستشارية التي ضمت فقهاء قانون وخبراء ومختصين تتوفر فيهم شروط النزاهة الفكرية واستقلالية المواقف. ثم الآلية السياسية التي أمنت مشاركة زعماء الأحزاب السياسية والمركزيات النقابية ومساهمات شرائح من مكونات المجتمع المدني وفئات الشباب. كانت تلك أول تجربة من نوعها تخرج النقاش حول

---

[1] - في هذا الإطار حافظ القصر الملكي في عهد الملك الحسن الثاني على كل من الحاجب وقائد المشوار وطورهما بالخصوص من خلال إحداث وزارة القصور الملكية والتشريفات والأوسمة وكذلك الديوان الملكي، فهذا الجهاز يقوم بدور الوساطة بين الملك والوزراء كما يعتبر القناة الضرورية لطلب تحكيم ملكي أو اقتراح تعيين يجعل منها استمرارا للمهام التقليدية لحاجب السلطان، كما يقوم الديوان الملكي لدور لازال مستمرا حتى الآن ويتجسد قي مؤسسة ولاية المظالم المنوطة بأمير المؤمنين في الإسلام. - مونشيح (محمد): "مؤسسة رئيس الدولة..."، م .س، ص: 175.

[2] - "المغرب في مفترق الطرق قراءة في المشهد السياسي"، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، م. س، ص 92 و93.

المسألة الدستورية من داخل الغرف المغلقة إلى الفضاء الواسع، ليس من خلال دعوة الناخبين إلى الاستفتاء حوله فقط، ولكن قبل ذلك عند البدء بإعداد مسودته. وكي تتبين أهمية هذا التوجه الديمقراطي في إبداع دستور سلس، لابد من الالتفات إلى تجارب بعض دول ما يعرف بالربيع العربي التي أخفقت في تدبير المرحلة الانتقالية وفي إقرار دساتير مقبولة من دون تحفظ أو رفض من طرف فئات واسعة من الشارع.

لكن ما أضفى على عمل الآليتين معا طابع الحوار الشامل الذي لا يستثني أي فاعل ولا يقصي أي طرف إلا من اختار معاكسة التيار، أن المغاربة كانوا متأهبين لانتظار مبادرة جريئة تصدر عن ملك البلاد، الذي عودهم على ألا يمضي وقت قصير، إلا ويعاود إنعاش الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية بخطوة لافتة. وفيما كان البعض استسلم إلى فكرة نكوص الشباب وابتعادهم عن التعاطي والشأن السياسي جاء الإعلان عن إشراكهم إلى جانب كافة الفعاليات في وضع وا ٍقرار مسودة الدستور، ليؤكد أن الوثيقة الدستورية الأكثر قابلية للحياة والتفاعل مع المستجدات هي التي تضع في الاعتبار انتظارات وتطلعات الأجيال الجديدة.

لقد صدرت المبادرة من الملك محمد السادس، بعدما ستنفذ ملفات عديدة، بدأت من تكريس المفهوم الجديد للسلطة، وانصرفت إلى تحسين سجل المغرب في أوضاع حقوق الإنسان وا ٍقرار مدونة الأسرة إلى غيرها من الإنجازات التي تلتقي عند أهداف واحدة تخص تكريم الإنسان وصون عزة الوطن الموحد. وهكذا جاء الإعلان عن طرح دستور جديد على استفتاء شعبي تزامن والعام الثاني من العشرية الثانية لحكم جلالة الملك محمد السادس، أي أنه رغب في أن تبدأ هذه العشرية وفق روح ومنهجية جديدتين. فالدستور في حد ذاته ليس هدفا، ولكنه آليات تستند إلى القانون الأسمى في إقرار مرجعية ثابتة في وسائل الحكم القائم على الفصل بين السلطات وتوازنها.

في هذا السياق، جاء خطاب الملك محمد السادس لتاسع مارس ليشكل معالم المرحلة الجديدة، من خلال الحرص على استكمال بناء دولة الحق والقانون. فقد قال جلالته وهو يعرض التصور الأمثل لما يجب أن يتضمنه الإصلاح الدستوري.

"أخاطبك اليوم بشأن الشروع في المرحلة الموالية، من مسار الجهوية المتقدمة بما تنطوي عليه من تطوير لنموذجنا الديمقراطي التنموي المتميز، وما تقتضيه من مراجعة

دستورية عميقة، نعتبرها عماد لما نعتزم إطلاقه من إصلاحات جديدة شاملة في تجاوب دائم مع كل مكونات الأمة".

الإشارة هنا واضحة إلى أن أسباب نزول الإصلاحات الدستورية تعود إلى تفكير عميق، لم ينطلق مع ظرفية ما يعرف ب "الربيع العربي" ولكنه سبقه في البحث قبل فترة أطول عن سبل تطوير النموذج الديمقراطي. وبذلك فقد اندرج إقرار النظام الجهوي في إطار إصلاحات دستورية أشمل، حدد العاهل المغربي خطوطها العريضة.

وبهدف ترسيخ المقاربة التشاركية أعلن جلالة الملك عن تشكيل لجنة خاصة لمراجعة الدستور روعي في اختيار أعضائها، الكفاءة والتجرد والنزاهة، ودعا مكونات اللجنة إلى الإصغاء والتشاور مع المنظمات الحزبية والنقابية ومع الفعاليات الشبابية والجمعوية والفكرية والعلمية المؤهلة، وتلقي تصوراتها في هذا الشأن؛ كما أعلن جلالة الملك عن آلية سياسية. ودعا إلى إعمال الاجتهاد الخلاق، لاقتراح منظومة دستورية متقدمة لمغرب الحاضر والمستقبل.

صدق الرهان، فالأشهر الثلاثة التي حددها الملك محمد السادس سقفا زمنيا لإعداد مسودة الدستور كانت حافلة بالمشاورات التي انفتحت أبوابها أمام الجميع، الأحزاب السياسية في الأغلبية والمعارضة، المركزيات النقابية بشتى أطيافها، تنظيمات النساء والشباب ومكونات المجتمع المدني والفعاليات المهنية المختلفة، فقد تحولت تلك المشاورات التي كانت تروم الحوار حول الاقتراحات المطروحة من كل الأطراف إلى منتدى سياسي وقانوني[1].

إلى ذلك سيكون يوم السابع عشر من يونيو 2011 حاسما، فقد أعلن جلالة الملك عن الخطوط العريضة لدستور جديد قال إنه " يشكل تحولا تاريخيا حاسما، في مسار استكمال بناء دولة الحق والمؤسسات الديمقراطية وترسيخ مبادئ وآليات الحكامة الجيدة، وتوفير المواطنة الكريمة والعدالة الاجتماعية". ثم أضاف ضمن هذا التصور:

"تمكنا، بعد ثلاثة أشهر، من إطلاق مسار المراجعة الدستورية من بلورة ميثاق دستوري ديمقراطي جديد، يرتكز على الإطار المرجعي المتقدم لخطابنا التاريخي لتاسع مارس الأخير الذي حظي بالإجماع الوطني، والمقترحات الوجيهة للهيئات السياسية والنقابية

[1]- منشورات أوال ميديا: مملكة الشعب 1999-2013، مرجع سابق، ص: 18-22.

والجمعوية والشبابية، وكذا الاجتهاد الخلاق، للجنة الاستشارية، والعمل البناء للآلية السياسية اللتين أحدثناهما لهذه الغاية".

من أجل أن تكون المشاركة الشعبية موازية ومكملة لأشواط ذلك الحوار، أبى جلالة الملك إلا أن يطلع الشعب المغربي المدعو للتصويت على مسودة الدستور في صورة روحه ومضمونه بكل شفافية ووضوح، لذلك فقد عرض المحطات البارزة في المشروع التي تشتمل:

المحور الأول: "التكريس الدستوري للملكية المواطنة والملك المواطن؛ وذلك من خلال:

- التنصيص على أن شخص الملك لا تنتهك حرمته، وعلى الاحترام والتوقير الواجب له، كملك، أمير للمؤمنين، ورئيس للدولة.
- تحديد بلوغ الملك سن الرشد في 18 سنة عوض 16 سنة، أسوة بكافة إخوانه وأخواته المغاربة".

المحور الثاني: "دسترة الأمازيغية كلغة رسمية للمملكة إلى جانب اللغة العربية: فعلى أساس التلاحم بين مكونات الهوية الوطنية الموحدة، الغنية بتعدد روافدها، العربية-الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الإفريقية، والأندلسية والعبرية والمتوسطية؛ فإن مشروع الدستور يكرس اللغة العربية لغة رسمية للمملكة وينص على تعهد الدولة بحمايتها والنهوض بها.

كما ينص على دسترة الأمازيغية كلغة رسمية أيضا، ضمن مبادرة رائدة، تعد تتويجا لمسار إعادة الاعتبار للأمازيغية، كرصيد لجميع المغاربة".

المحور الثالث: "دسترة كافة حقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها عالميا، بكل آليات حمايتها وضمان ممارستها. وهو ما سيجعل من الدستور المغربي، دستورا لحقوق الإنسان، وميثاقا لحقوق وواجبات المواطنة".

المحور الرابع: "الانبثاق الديمقراطي للسلطة التنفيذية، بقيادة رئيس الحكومة: وفي هذا الصدد، سيتم الارتقاء بالمكانة الدستورية "للوزير الأول" إلى "رئيس الحكومة" وللجهاز التنفيذي، الذي يتم تعيينه من الحزب الذي تصدر انتخابات مجلس النواب؛ تجسيدا لانبثاق الحكومة عن الاقتراع المباشر".

المحور الخامس: "قيام سلطة برلمانية، تمارس اختصاصات تشريعية ورقابية واسعة؛ إذ يكرس مشروع الدستور سمو مكانة مجلس النواب، بتخويله الكلمة الفصل في المصادقة على النصوص التشريعية، وتعزيز اختصاصاته في مراقبة الحكومة، ولا سيما بتكريس مسؤولية الحكومة الحصرية أمامه، كما تم حكر سلطة التشريع، وسن كل القوانين على البرلمان، وتوسيع مجال القانون، ليرتفع من 30 مجالا حاليا، إلى أكثر من 60 في الدستور المقترح".

المحور السادس: "تخويل المعارضة البرلمانية نظاما خاصا وآليات ناجعة، تعزيزا لدورها ومكانتها في إثراء العمل البرلماني، تشريعا ومراقبة".

المحور السابع: "ترسيخ سلطة قضائية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، تكريسا لاستقلال القضاء".

المحور الثامن: "دسترة بعض المؤسسات الأساسية، مع ترك المجال مفتوحا لإحداث هيئات وآليات أخرى، لتعزيز المواطنة والمشاركة الديمقراطية، بنصوص تشريعية أو تنظيمية".

المحور التاسع: "تعزيز آليات الحكامة الجيدة، وتخليق الحياة العامة، ومحاربة الفساد، بإحداث منظومة مؤسسية وطنية منسجمة ومتناسقة في هذا الشأن".

المحور العاشر: "المتمثل في التكريس الدستوري للمغرب الموحد للجهات. مغرب يقوم على لامركزية واسعة، ذات جوهر ديمقراطي، في خدمة التنمية المندمجة، البشرية والمستدامة، وذلك في نطاق وحدة الدولة والوطن والتراب، ومبادئ التوازن، والتضامن الوطني والجهوي".

لقد كان الملك محمد السادس أكثر إدراكا إذن لحدس شعبه لذلك فإنه حين قال إنه سيصوت لفائدة الدستور الجديد لدى تقديم خطوطه العريضة كان يكرس مفهوم الملكية المواطنة، وتصرف بوعي المواطن المغربي الذي قرأ مضمون الدستور واستوعبه. ولم يكن

مفاجئا في غضون ذلك أن تكون الاستجابة واسعة النطاق تدفع في اتجاه تعزيز خيار المشاركة الذي يبقى مقياسا في الحكم على التجارب السياسية[1].

في توصيف نظام الحكم، يعرض مشروع الدستور إلى الملكية بوصفها دستورية وبرلمانية ومواطنة، تضطلع بمهام دينية وسياسية، في إشارة إلى مرجعية الملك كأمير للمؤمنين وكقائد أعلى للقوات المسلحة الملكية. لكن اللافت في الفصول ذات الصلة، أنها ألغت صفة القداسة عن الملك واستبدلتها بصيغة "واجب الوقار والاحترام"، وفي الوقت ذاته يؤكد الدستور على أن سلطة التشريع تظل من اختصاص البرلمان. فيما أن الجهاز التنفيذي ينبثق من البرلمان، من خلال تعيين رئيس الحكومة من الحزب الذي حاز على صدارة نتائج الاستحقاقات التشريعية.

من خلال ما سبق، ألا يمكن القول أن الدستور الجديد جاء استجابة لمطالب الشارع المغربي، وفي إطار التواصل بين الملك وشعبه؟ أم أنه جاء في إطار ما سمي بالربيع العربي من أجل احتواء الغضب الشعبي؟

يبدو أن فكرة مراجعة الدستور طرحت نفسها بقوة منذ عام 2006 وتحديدا عندما طرح المغرب خطة الحكم الذاتي لإنهاء نزاع الصحراء. وذهبت اجتهادات إلى أن هذا الطرح يحتاج إلى سند دستوري، وتحديدا من خلال النص صراحة على إمكان تخويل الأقاليم الصحراوية وغيرها من الأقاليم حكما ذاتيا موسعا. وزادت أهمية الطرح عندما أقر الملك محمد السادس إقامة نظام الجهوية المتقدمة، وبالتالي فإن مرجعية التعديل كانت واردة.

كما أنه كان بإمكان الملك محمد السادس أن يطيح سلطة رئيس الحكومة المنتهية ولايتها، ويعلق البرلمان ويدعو إلى انتخابات سابقة لأوانها، فهذا أسلوب قد يجد صداه في الشارع الملتهب، على خلفية الانتفاضات في دول عربية عدة. إلا أنه اختار بدل ذلك طرح دستور عهد إلى خبراء مغاربة وزعامات سياسية ونقابية من مختلف المشارب، إضافة إلى مكونات المجتمع المدني وتنظيمات الشباب.

[1]- منشورات أوال ميديا: مملكة الشعب 1999-2013، مرجع سابق، ص:25-26.

إن الأهم في هذه الصيرورة الهادئة التي تعتمد منطق التواصل القائم على الإقناع والاقتناع أن صفحة جديدة فتحت في كتاب التجربة المغربية، ولا شك في أن الناخبين الذين توجهوا إلى صناديق الاقتراع كانوا مقتنعين بخيارهم في إنجاح التجربة المغربية الفريدة، التي لا تنحصر بين دفتي الوثيقة الدستورية، ولكن في مجموعة من الإصلاحات التي نادى بها الجميع.

وقد تعززت المشروعية الدستورية من خلال مبادرة جلالة الملك تنفيذا للوثيقة الدستورية في تعيين الأمين العام لحزب العدالة والتنمية رئيسا للحكومة، دون مشاورة أو تردد، وفي ذلك مصداقية لنص الخطاب الملكي الخاص بالدستور الجديد الذي وجهه جلالته للأمة، "... وستجدني، شعبي الوفي، في طليعة العاملين على التفعيل الأمثل لهذا المشروع الدستوري المتقدم، الذي يوطد دعائم نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية، بعد إقراره، بعون الله وتوفيقه، بالاستفتاء الشعبي، ليوم فاتح يوليوز القادم"[1].

لقد شكلت وظيفة التحكيم الملكي آلية من آليات الممارسة السياسية التي يحظى بها الملك كصفة متأصلة ومتجددة باستمرار يتم اللجوء إليه كلما دعت الضرورة إلى ذلك، خاصة في حالات بعض الأزمات السياسية بين بعض المؤسسات الدستورية أو السياسية، كما سمح النقاش العمومي الذي أعقب وضع دستور 2011، للمؤسسة الملكية بترسيخ منطق جديد في التواصل مع المتلقين، منطق يقوم على الجرأة والمكاشفة في الخطاب السياسي، بعيدا عن البراغماتية السياسية. هذه المظاهر التواصلية التي تسمح بها المشروعية الدستورية تبقى محدودة بالنظر لأهمية التواصل الذي أصبح معيارا من المعايير التي تتطلبها الديمقراطية ومن المؤشرات على انفتاح النظام السياسي باتجاه المواطنين، من خلال تشجيع المشاركة السياسية، وتكريس مبادئ الحكامة السياسية.

من هذا المنطلق يحق لنا أن نتساءل عن ما هي الأسباب والدواعي التي دفعت بالمؤسسة الملكية في المغرب أن تراهن على تحديث ممارستها السياسية بناء على المشرعية الحداثية والمشروعية الإنجازية؟؟

[1]- الخطاب الملكي ليوم الجمعة 17 يونيو 2011.

الفصل الثاني:

دواعي تحديث المؤسسة الملكية لممارستها السياسية

إذا كانت الوثيقة الدستورية قد جعلت المؤسسة الملكية في المغرب هي الضامن والمجسد لوحدة الأمة، والخيط الرابط بين تعبيراتها الروحية/ الدينية، والإثنية/ الاجتماعية، فإن هذه الوثيقة لم تقف عند هذا الحد، بل عملت على جعل المشروعيات تتظافر وتتقاطع مع المشروعية الوطنية (la légitimité nationale)، وهذا طالما أن الملك هو "الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الترابية".

إن جوهر المسألة في تقييم السيادة الملكية، لا يقتصر عند حدود البحث عن موقع المؤسسة الملكية كسلطة مزدوجة الأصول في المتن الدستوري، أو عن درجة سموها في التسلسل الهرمي للقوانين، ولا حتى عن كيفية امتدادات جانبها الإماراتي في الدستور، بقدر ما يرتبط بواقع سياسي أشمل يجعل من الملك المراقب لسير المؤسسات، هذا الواقع أدى إلى قراءة ملكية جديدة تتلاءم مع مستجدات الحياة السياسية والاجتماعية، وتتماشى مع الواقع المجتمعي والظرفية السياسية الراهنة.

هذه القراءة الجديدة من طرف المؤسسة الملكية ورؤيتها الإصلاحية للواقع السياسي والإجتماعي المغربي، انطلقت من إدراك هذه المؤسسة بأن عليها أن تسود بطريقة أخرى، وأن تقبل نقلة نوعية تمكنها من الاستمرارية باكتساب مشروعية جديدة، تكون بمثابة تمثل جديد حول شخصها.

ولعل هذا التصور الجديد للمؤسسة الملكية انطلق من تشخيص للواقع الذي حكمته عوامل مؤسساتية وسوسيوسياسية تزامنت مع انتقال العرش، عوامل جعلت من المؤسسة الملكية تعيد النظر في إستراتيجيتها التواصلية التي ستمكنها من ولوج عهد جديد يتسم بممارسة سياسية حديثة.

إذن فما هي هذه العوامل المؤسساتية والسوسوسياسية؟؟

المبحث الأول:

العوامل المؤسساتية

ترتبط العوامل المؤسساتية تحديدا بالمؤسسة الملكية؛ خاصة بعد انتقال العرش من الملك الحسن الثاني إلى الملك محمد السادس، وما أعقب هذا الانتقال من انتظارات سياسية ومجتمعية حول كيفية اشتغال المؤسسة الملكية، هل سيتم العمل وفق نفس المنهجية السابقة، أي في ظل استمرار نفس الإستراتيجية السياسية؟، أم أن انتقال العرش يعني بداية عهد جديد، خاصة مع ملك سلمت له مقاليد الحكم في ظل ما اصطلح عليه بالعذرية السياسية؟

المطلب الأول:

انتقال العرش وسؤال الانتقال الديمقراطي

تقدم الكتابات السياسية حول تاريخ المغرب " الاستخلاف" كمرحلة تاريخية تتميز بفوضى الصراع من أجل العرش، وهي مرحلة ظهر فيها استعمال كل الآليات الكفيلة للمرشح بأن يصل إلى كرسي العرش بما في ذلك المال وتقديم الوعود المختلفة، فالاستخلاف لم يكن شأن الملك وحده أو العائلة الملكية بل يهم كل مكونات المخزن كالجيش ورجال السلطة[1]، وقد استطاعت المؤسسة الملكية تجاوز ذلك الوضع بمأسسة الاستخلاف عن طريق دسترة ولاية العهد[2]، حيث نص الفصل 20 من دستور 1996 على أن "عرش المغرب وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة إلى الولد ثم إلى ابنه الأكبر سنا وهكذا ما تعاقبوا، إذا عين الملك قيد حياته خلفا له ولدا آخر من أبنائه غير الولد الأكبر سنا، فإذا لم يعين وله ذكر من

---

[1] - Laaroui (A) : « les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830 - 1912) » , thèse de doctorat d'Etat , Paris, Sorbonne, lettre et civilisation 1976 pp : 83-90.

[2] - يذكر أن السلاطين قبل ذلك يعمدون لتلافي خطر الفوضى إلى إشراك أحد أبنائهم في ممارسة السلطة إلى أبعد حد ممكن، لتمكين الاعتقاد عند الشعب بأنه يحمل بركة أبيه ودعوته، وإذا ظهر أن تلك البركة غير كافية، فإن ولي العهد المعين يتوفر على قوات مسلحة مستعدة للقضاء على المنافسين بمجرد الإعلان عن وفاة السلطان.
واتربوري (جون): "الملكية والنخبة السياسية بالمغرب"، بيروت دار الوحدة، الطبعة الأولى، 1982، ص: 25-26.

ذرية الملك، فالملك ينتقل إلى أقرب أقربائه من جهة الذكور تم ابنه طبق الترتيب والشروط السابقة الذكر".

لذلك ظهرت قراءات تحاول أكثر التركيز على استخلاف محمد السادس لوالده الراحل الحسن الثاني كمحطة أساسية ضمن سيرورة دمقراطة النظام السياسي، هكذا ربطته بمقولات التحديث، الانتقال الديمقراطي ....

لكن هل تجوز قراءة حدث الاستخلاف بالمغرب بثنائية انتقال العرش / انتقال ديمقراطي؟؟

يقتضي فهم حدث الاستخلاف بالمغرب استحضار معطيين أساسيين:

الأول: يتعلق بالإحاطة بالمناخ السياسي الذي هيكل الحدث والذي تميز أساسا بالتوافق حول سمو المؤسسة الملكية، فحين طلب الحسن الثاني سنة 1961 مبايعة العلماء بوصفه الملك الجديد لم يكن السياق السياسي واضحا بما فيه الكفاية ليسمح بجعل هذا الحفل فعلا مؤسسا لذلك مرت البيعة بشكل غير ملحوظ تقريبا.[1]

لكن وبخلاف ذلك نجد أن انتظارات الفاعلين السياسيين في مرحلة انتقال العرش من الحسن الثاني إلى محمد السادس ارتبطت أكثر بالدور المنتظر من الملك الجديد، حيث تبلورت لدى الطبقة السياسية بمختلف مشاربها قناعة أساسية مفادها أن مستقبل مسلسل الإصلاحات السياسية الذي انخرط فيه المغرب منذ بداية عقد التسعينات كان محكوما ولا زال بإرادة فاعل رئيسي هو الملك. وما لا يجب أن ننساه كذلك هو أن البيعة كانت قد جاءت مسبوقة بالتناوب وبسلسلة توافقات وبقبول الدستور (1996)، كما أن "الفراغ السياسي" الذي خلفه مرض الملك الراحل في السنوات الأخيرة من حكمه و عجز حكومة التناوب بعد سنة من تنصيبها، كلها عوامل أعطت عمقا أكبر لحدث الاستخلاف، لذلك لم يكن مفاجئا ترتيب الاستخلاف بتلك السلاسة التي تتم عن الإعداد الجيد له.[2]

---

[1]- الطوزي (محمد): "الإصلاحات السياسية والانتقال الديمقراطي"، مساهمة في مؤلف جماعي: "التحولات الاجتماعية بالمغرب"، معهد طارق بن زياد، 2000، ص: 142.

[2]- الطوزي محمد في مائدة مستديرة في موضوع "إشكالية انتقال الملك في المغرب: قضايا وأسئلة"، وجهة نظر، عدد مزدوج 9/8، السنة الثالثة، 2000، ص: 12.

الثاني: يتعلق بالرصيد الرمزي للملك الجديد، فالحسن الثاني أهدى لابنه "عذرية سياسية (virginité politique) تسمح له باتخاذ قرارات مناقضة لتلك التي يأخذها أبوه، ويستجيب للانتظارت القوية للانفتاح، عكس محمد الخامس الذي كلف مولاي الحسن حين كان وليا للعهد بمهام حكومية وعسكرية[1]، كما أن الملك الجديد عرف بمواقف المساندة لمطالب الانفتاح حين كان وليا للعهد[2] لذلك - وتحت تأثير هذين المعطيين - سيهتم الملاحظين بالسلوك الشخصي للملك الجديد وبتحركاته واختياراته الخاصة والتي ترمز في نظر البعض إلى اتجاه الملك الجديد نحو خلق مجال خاص مستقل عن مجال أبيه[3]، ونحو تحديث هذا المجال عبر التأسيس لفكرة جديدة عن شخص الملك كمواطن عادي بعيدا عن البروتوكولات المخزنية، أو عبر تأنيث هيئة المستشارين، فضلا عن إلغاء أحد أعتق التقاليد الملكية بإخراج حفل الزواج الملكي من فضاء البلاط إلى الفضاء العمومي.

كما أعطت الأوساط السياسية والإعلامية على حد سواء صورة إيجابية عن طريقة معالجته لبعض الملفات، وسجلت بالخصوص اهتمامه بالملف الاجتماعي، إذ لأول مرة تسجل مسألة الفقر داخل أجندة الدولة كقضية وطنية، وتراوحت بين تبشير الصحافة الرسمية والحكومية" بالثورة الملكية[4] واعتراف أشد المعارضين للنظام السياسي للملك بصفته ملكا للفقراء وبنيته الحسنة في الإصلاح[5].

لكن، في مقابل هذا التصور لانتقال العرش وربطه بالانتقال الديمقراطي، نجد اتجاها آخر يرى بأنه إذا كان اعتلاء الملك محمد السادس للعرش لخلاف والده الراحل الملك

---

[1] - Cubertafond (B) : la vie politique au Maroc ; Paris, l'harmattan 2001, P : 54.

[2] - فبمناسبة ندوة دولية حول "الانتقالات الديمقراطية في العالم" المنظمة في يناير 1997 بالرباط صرح ولي العهد آنذاك المدعو إلى الندوة أنه يجب فتح " مزيد من المجالات لممارسة الحريات الفردية والجماعية".

- Bruno callies de salies : « le Maghreb en mutation : entre tradition et modernité » ; Crec saint gyr, Maisonneuve la rose, 1999, P :204.

[3] - Dalle (I) : « le Maroc attend le grand changement » , le Monde Diplomatique ,02 juin 2003.

[4] - Ben othmane (Mohamed larbi) : « Maroc : stratégie de continuité et recherche d'un projet de société » Prologue 22/23 été/ Aut. 2001, P : 136.

[5] - نقصد الشيخ عبد السلام ياسين زعيم جماعة العدل والإحسان الإسلامية –قيد حياته-، في رسالته المعنونة "إلى من يهمه الأمر".

الحسن الثاني يشكل بالفعل مرحلة انتقالية، فإنه لا يعني بالضرورة دخول المغرب بمرحلة الانتقال إلى الديمقراطية بشكل أوتوماتيكي فموت فرانكو في اسبانيا لم يكن يعني آنذاك أن هذه الأخيرة انتقلت من حكم سلطوي إلى الديمقراطية مباشرة، بل على العكس من ذلك كانت كل الاحتمالات ورادة بما فيها العودة إلى الحرب الأهلية.

بل إن مسألة الاستخلاف بالمغرب لا تحيل إلى التغيير والانتقال بقدر ما تحيل إلى الاستمرارية أي استمرار الدولة المغربية في أصولها التاريخية، كما عكس ذلك زيارة الملك لضريح مولاي إدريس الأكبر بعد شهر فقط من توليته يوم الجمعة 3 شتنبر 1999.[1]– وفي شكل حكمها كملكية دستورية، وما ضم أعضاء حكومة التناوب للتوقيع على عقد البيعة تم تزكية تجربة التناوب في أول خطاب للعرش سو ى تجسيدا عمليا لهذه الاستمرارية.[2]

و ستأخذ الاستمرارية أبعادها الحقيقية كطرف نقيض للانتقال والتغيير في تحولها إلى مبدأ و أولوية في طريقة الحكم التي ير يدها الملك لنفسه، فخلف مؤشرات التحديث التي أطلقها الملك الجديد، لم تتوارى صور ته التاريخية كأمير للمؤمنين، إذ تم الحفاظ على كل المناسبات (زيارة الأماكن الدينية التي تحمل دلالات تاريخية للسلالة الحاكمة، برمجة أداء الصلاة في كل المدن التي يزورها، ترأس الدروس الدينية الرمضانية)، وتتجسد الاستمرارية كقيمة أساسية في المنظور الملكي نفسه لمستقبل النظام السياسي، في تقديم الخطب الملكية النظام الديمقراطي كمكتسب موروث عن المرحلة السابقة، إذ لا يبقى سوى الاستمرار في تقويته و تحصينه ضد أي تهديد، بالمقابل لم يتحدث الملك عن "الانتقال الديمقراطي" منذ وصوله إلى الحكم حتى سنة 2003 في خطاب عيد العرش بعد المس بأمن الدولة واستقرارها في أحداث 16 ماي، حيث كانت هذه الأحداث سببا للدفاع عن منظور مختلف لمشروع الانتقال الديمقراطي مفاده أن تحقيق هذا المشروع يمر أساسا عبر تحقيق مطلب "الدولة القوية" حيث قال الملك: " ... ولأن الانتقال الديمقراطي شاق وطويل، فإن أول شرط هو ... الدولة القوية

---

[1] - EL mossadeq (R) : « les labyrinthes de la transition démocratique », Casa imp Najah el Jadida ; 2001 , P :29.

[2] - قبل ذلك التاريخ بيو م واحد (أي في 2 شتنبر) بعث الملك بحاجبه إلى "تازروالت" ليقدم الهدية السنوية لذرية سيدي احماد أو موسى، انظر: الطوزي (محمد): الملكية والإسلام السياسي بالمغرب، نشر الفنك مطبعة النجاح الجديدة، مارس 2001، ص: 292.

بسيادة القانون"[1]، كما سيعود الملك لإثارة مفهوم الانتقال إلى الديمقراطية داخل سياقات جديدة.[2] وبغض النظر عن خلفية هذا التحديث، فقد أكسب الخطاب الملكي نوعا من الواقعية بوضع مسألة الديمقراطية موضوع الهدف الذي يجب تحقيقه بدل النظر إليه كمكسب يكفي الحرص على تقويته والحفاظ عليه.

وإذا كانت الخطب الملكية ترصد حاضر البلاد بنظرة نقدية يعكسها إعلان الملك عن عزمه على "التغيير والتجديد" في كثير من المجالات الحيوية، فإن التغيرات المطلوبة كما يستشف منها لا يمكن أن تتم إلا في إطار نفس المفهوم القديم لنظام الملكية الدستورية الذي يقدمه كضمانة للتغيير[3]، وليس كموضوع محتمل له[4]. الواقع أن منظور الملك محمد السادس للإصلاح السياسي عموما تحكمه نفس المقاربة القديمة القائمة على طرح "الانتهاء من الحلقة السياسية" كما أسس له خطاب 9 يوليوز 1996[5]، فكل الخطب الملكية الجديدة لن تخرج عن التذكير بأن الأولوية يجب أن تعطى للتحديث الاقتصادي والاجتماعي، وبالفعل فالعديد من قرارات الملك الجديد من قبيل السماح بعودة السرفاتي شتنبر 1999و عائلة بن بركة و إنهاء الإقامة الجبرية لعبد السلام ياسين في ماي 2000، ووضع حد لزمن وزير الداخلية إدريس البصري، والاهتمام بملف المرأة، وإنشاء لجنة مستقلة للتحكيم تتكلف بتعويض ضحايا الاعتقال التعسفي وعائلات المختفين، ثم تعيين "لجنة الإنصاف

---

[1]- هذه المقاربة لا تطرح إشكالا في حد ذاتها، لأن الانتقال الديمقراطي لا يتعارض مع وجود " دولة قوية" بل إن هذه الأخيرة هي شرط أساسي ما دامت الدولة نفسها هي التي تقود مسلسل التحولات كما حدث في أوربا الشرقية و أمريكا اللاتينية.

[2]- فبمناسبة الحديث عن قانون الأحزاب في خطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة 8 أكتوبر 2004 حيث قال: ".... إن هذا المشروع الذي نعتبره لبنة أساسية للسير قدما بالانتقال الديمقراطي إلى الأمام يقتضي تأهيل العمل النيابي..."

[3]- يقول الملك في خطاب ثورة الملك والشعب 20 غشت 2002: "ويضل خير ضمان لممارستك شعبي العزيز لهذه الاستحقاقات هو نظامك الملكي الدستوري الديمقراطي."

[4]- ففي أول استجواب له مع مجلة " Time " الأمريكية قال الملك أن نظام الملكية الديمقراطي في اسبانيا يصلح لإسبانيا فقط، فممارسة الديمقراطية في المغرب لها خصوصيات يجب أن نحافظ عليها.

[5]- يقول الملك الحسن الثاني في الخطاب المشار إليه: "أعتقد شخصيا أنه من الناحية السياسية قد اكتملت الحلقة والحمد لله لكن الناحية التي ما تزال تحتاج إلى دراسة ميدانية هي معاناة شعبنا و شبابنا من المشاكل الاجتماعية..."

والمصالحة" و إخراج المفهوم الجديد للسطلة ... الخ، فكل هذه المبادرات والإشارات ليست إلا تعميقا لمسلسل اللبرلة الذي بدأه المغرب منذ أواسط التسعينات وهي بالمقابل لا تغير شيئا في جسم السلطة السياسية وتوزيعها، لذلك يتحدث الباحثين بصيغة "التغيير من أجل الاستمرارية" لوصف الوضع الذي انبثق عن "انتقال العرش"[1].

الملاحظ من خلال ما سبق، أن عملية الانتقال من وجهة النظر القانونية و التاريخية هي ترسيخ للنظام القائم واستمرار للمؤسسة الرئيسية التي تقوم عليها دعائمها و امتداد وراثي للسلطة التي يمثلها ويرمز لها شخص الملك الذي تمت تربيته وتكوينه للاضطلاع بهذه المهمة ولضمان استمرار النظام، لكن تبقى عملية انتقال الملك لجلالة الملك[2] محمد السادس بعد رحيل الملك الحسن الثاني بتاريخ 23 يوليوز 1999، من وجهة نظر سياسية لا تعتبر امتدادا للمرحلة السابقة أو استمرارا للنظام على شكله القائم، و إنما هي تأسيس جديد لمرحلة جديدة ولملك جديد يتماشى ويتناغم مع المرحلة الحالية والمقبلة[3]، وذلك نظرا لارتباط هذا الانتقال بمرحلة تاريخية دقيقة وتغيرات دولية عميقة وجد مؤثرة[4] فالملك محمد السادس يؤمن

---

[1] - Ba Mohamed (Najib) : « sur le développement politique au maroc » in : l'avenir de la démocratie dans les pays du sud ; prologue, n° 22/23 ,2001, pM 132.

للمزيد من التفصيل أنظر: بيروك (عيسى): "الانتخابات بالمغرب محاولة بحث في فرضية الانتقال الديمقراطي"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في العلوم السياسية، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش2005 -2006، ص: 88 -92.

[2] - يقول الأستاذ عبد اللطيف حسني: " ... ورغم ثراء وغنى اللحظة التي مر منها المغرب، فإن إشكالية انتقال الملك في المغرب، وما تثيره هذه الإشكالية من قضايا و أسئلة، ظلت مبعدة عن النقاشات التي جرت ولا تزال تجري.

وكأن الأمر يتعلق بلحظة عادية في تاريخ المغرب،لا بلحظة استثنائية عايشناها منذ أخريات القرن 19 وطوال القرن 20 مع ثلاثة ملوك هم على التوالي، المولى عبد العزيز والحسن الثاني، وجلالة محمد السادس، ولربما هو الأرجح أن قضية الاستخلاف نظر إليها باعتبارها من القضايا المندرجة في عداد الطابوهات المحرم الاقتراب منها أو فتح نقاش بصددها، هكذا غابت عن المساءلة قضايا مسطرة انتقال الملك في المغرب توابعها من مؤسسة ولاية العهد إلى تقليد البيعة، .... "انظر افتتاحية مجلة وجهة نظر العدد 8-9 السنة الثالثة 2000، ص:3.

[3] - بكور (عبد اللطيف): "دور المؤسسة الملكية في إحلال التوازن السياسي في المغرب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، جامعة محمد الخامس، اكدال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، 2001-2002، ص:393.

[4] - Douad (Zakya) et kader abderahim : « le Maroc change – t- il vraiment? ", le Monde Diplomatique, février 2000,P:14.

بفكر حديث يرى كأهم شرط لفعالية النظام السياسي المغربي و أكثره ضرورة في الوقت الراهن هو إصلاح مؤسساته وتحديث أنساق وموارد مشروعيته بما يستجيب ويواكب متغيرات ومستجدات العصر الحالي.[1]

ذلك أن بناء أي ممارسة سياسية جديدة تقتضي إعادة النظر في مؤسسات الدولة لقائمة، وا ٍعداد المجال السياسي وتهيئته، ليستطيع استقبالها و تحملها لتتمكن بدورها من مواكبة الرهانات ورفع التحديات، وطرح بالتالي كل الإشكاليات السياسية على بساط المناقشة، بغية إحداث تحولات نوعية في بنية النظام السياسي المغربي.[2]

المطلب الثاني:

انتقال العرش وهاجس التحديث السياسي

يبدو أن هناك مدخلا جديد ا نحو إرساء أسس ممارسة سياسية جديدة تَنَلَّ - إضافة إلى ما سبق- في اتجاه جلالة الملك محمد السادس منذ توليه الملك في إعطاء البرهان تلو البرهان على أنه ملك قام باختيارات إستراتيجية نحو الحداثة والتوافق وبناء دولة ديمقراطية وعصرية تقوم على تجاوز ملفات الماضي السلبية، فما هي المبادرات والاختيارات التي قامت بها المؤسسة الملكية لتوسيع مجال الشرعية الديمقراطية والتحديث السياسي؟ وهل يمكن اعتبار الإشارات والمبادرات التي قام بها العاهل المغربي كدلالات لبداية التحول الديمقراطي؟ وا ٍلى أي حد تساهم هذه المبادرات في الحفاظ على توازن المجتمع المغربي والحفاظ على استقراره السياسي والاجتماعي؟.

---

[1]- بوجداد (أحمد): "الملكية والتناوب: مقاربة لإستراتيجية تحديث الدولة و إعادة إنتاج النظام السياسي بالمغرب"، م. س. ذ، ص: 34.

[2]- مزراري (عبد الهادي): "الحسن الثاني رجل إشكاليات القرن"، تقديم فضيلة الدكتور عبد الهادي التازي، للطبعة الأولى، 1995، منشورات دار الأفاق الجديدة، المغرب، ص: 53.

ورد عند: الرمزي (عبد الإله): المؤسسة الملكية في المغرب: "من القيم التقليدية نحو العصرنة" – دراسة سوسيو- قانونية"، جامعة عبد المالك السعدي، شعبة العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة، رسالة لنيل د.م.ق.ع.م، 2007-2008، ص: 84.

إن العهد الجديد البالغ "الحساسية" والذي يضع التوازنات نصب عينه لأجل الاستمرارية والتحديث لأجل العصرنة، إدراكا منه للطريقة التي تم بها التناوب وللشروط التي قادت إليه (عزوف جماهيري، انتخابات مطعون فيها ...) والتي لا تمثل المدخل الصحيح والمناسب لعهد التغير السياسي الحق، ولا صلة لها بمقتضيات ومستحقات الانتقال الديمقراطي كما هو متعارف عليه، أبى إلا أن يسير باتجاه جعل التداول على السلطة منطلقا للديمقراطية، كما أكد عليه خطاب العرش الأول (1999)، بعد أن كان مجرد تطور في المسار السياسي المغربي يعبر عن الارتقاء بدرجة ومستوى الإدماج السياسي للنخبة، بل وتوظيفها لخدمة مصالح الشرائح السائدة، وتبعا لهذا تكون الملكية المغربية قد أدخلت "التداول على السلطة" كإحدى أركانها بجعلها منه محطة من محطات الانتقال الديمقراطي، فكما كانت البيعة مكتوبة يكون قانون اللعبة الديمقراطية قد وصل إلى مثل هذه المرتبة، فلم يعد مرحلة أو شرطا بل قانونا بذاته للعبة المغربية، وهذا تطور بذاته ليكون الإجماع الوطني موازيا للإجماع على الديمقراطية.[1]

وانطلاقا من إدراكها للاختلالات الحاصلة في التوازنات الاجتماعية والتناقضات البينية في البنية الاجتماعية بين من هم مالكون لثورة طائلة وهم أقلية، وبين أغلبية تعيش في فقر، أبدت الملكية اهتماما بالغا بالفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا، لأن العاهل الحالي يرى في محاربة الفقر "الشغل الشاغل والاستراتيجي لإبعاد الانفجار الاجتماعي ومحاصرة البؤر الممكنة للتوترالتي تساهم في إنتاج الأصوليين أو التطرف، فالمقاربة البر غماتية للفقر هو العنوان المركز ي للمرحلة، ويظهر كإجراء دولة في هذا الخصوص، هكذا تناول أول خطاب عرش قدمه الملك محمد السادس مشاكل الفقر وتعهد بالحد من تفاقمه و أكد على دور مؤسسة محمد الخامس للتضامن في هذا السياق، فالاهتمام بالقضايا المجتمعية التي تهم مختلف الفئات: الفقراء، العالم القروي، الشباب المؤهل والمعطل، النساء عكسه أيضا الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب (20 غشت 1999)، إنه الانفتاح المباشر للملكية على هموم المجتمع مع ما يعني ذلك من تأسيس لعلاقة جديدة بين هذه المؤسسة والمجتمع في غياب مناقشة فعلية من باقي الفاعلين، إنها أيضا إعطاء نفس جديد

[1]- بكور (عبد اللطيف): "دور المؤسسة الملكية في إحلال التوازن..."، م.س.ذ، ص: 400.

لشرعية التواجد والاستمرارية بالاستناد إلى الحضور المباشر داخل الحقل الاجتماعي، ففي ذلك تجديد القاعدة الاجتماعية للملكية واستثمار متجدد لمشروعيتها الاجتماعية أساسا[1]، وترسيخا لفضاء تواصلي جديد.

إن الملكية وهي تقدم رهاناتها الجديدة عبر الخطابات، تفصح عن قدراتها المتجددة في الاستمرار، محتوية بذلك أحدث الرهانات السياسية لتحديث الحقل السياسي إنه رهان المأسسة، لتؤكد في نفس الخطاب عن أملها في "أن يسير المغرب في عهدنا على طريق التطور والحداثة"، إنه خيار الحداثة والذي سيتم تأكيده كذلك في خطاب العرش الثاني (30 يوليوز 2000) من خلال دعوة الملكية إلى بناء مجتمع حداثي قوامه ترسيخ دولة الحق والقانون وتجديد وعقلنة وتحديث أساليب إدارتها"، ما دام أن الإصلاح الشامل يعد المرتكز الأساسي للمرحلة، لأن التغيير أصبح مادة إستراتيجية.

إن جلالة الملك محمد السادس حدد كذلك في خطاب العرش 2001 محاور المشروع المجتمعي الديمقراطي، وهي محاور تهم الجوانب السياسية والحقوقية والجوانب الثقافية والاقتصادية، وجوانب الإصلاح الإداري و الوحدة الترابية والإعلام وغيرها من الجوانب ذات العلاقة ببناء الدولة العصرية بمؤسساتها التمثيلية ومضمونها الإنساني وعمقها الاجتماعي وتنوعها الثقافي، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الديمقراطية أضحت من "الأمن الاستراتيجي" للملكية المغربية منذ نجاحها في الظرف الدقيق ودون زمن طويل بين الحدث الأول (التناوب) والثاني (وفاة الحسن الثاني) وعليه يجد الملك الحالي أن الاستمرارية ضرورة لأنها أضحت تعني الإصلاح والتغيير والدمقرطة... وهكذا تتحول الدولة الوطنية إلى المضمون الديمقراطي من كل اتجاهاتها، ويجتمع المطلب الحكومي والملكي والمدني في نفس خط الانطلاق، خاصة وأن العهد الجديد يريد سرعة في بعض الملفات و إبداء مرونة أكبر في الأوارش المفتوحة، والإجراءات تلاحظ كثافتها لإثبات جدية الانتقال والدفع به إلى

[1]- المرجع نفسه، ص: 401.

أن يكون قانونا للعبة وللمؤسسات معا لتيسير التداول على السلطة، وتيسير الانتقال في المؤسسة الأولى[1].

يبدو من خلال ما سبق، أن للمؤسسة الملكية إستراتيجية جديدة لتدبير المرحلة التي أعقبت تولي العرش، مرحلة اختير لها بأن تكون مطبوعة بالتحديث في سلوك وممارسة المؤسسة الملكية على جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بل حتى على المستوى السوسيو ثقافي المرتبط بخصوصية المؤسسة الملكية.

المبحث الثاني:

العوامل السوسيوسياسية

لقد اتسمت الفترة التي انتقل فيه العرش إلى الملك محمد السادس بظرفية صعبة نسبيا على مجموعة من المستويات حيث جاءت في سياق داخلي كان يعرف تراجعا في الوضع الاجتماعي والاقتصادي، سجلت فيه مجموعة من الإخفاقات في البرامج الاجتماعية، وتنامي مظاهر العجز الاجتماعي في العديد من المجالات، بالإضافة إلى تراجع في النمو الاقتصادي الناتج عن ضعف السياسات الاقتصادية في إيجاد الحلول الكفيلة لتجاوز مجموعة من العوائق السوسيواقتصادية، وعدم قدرة هذه السياسات الاقتصادية على خلق نوع من التكامل مع السياسات الاجتماعية وخدمتها. هذا مع غياب استراتيجية متكاملة توفر نوعا من الالتقائية في البرامج بين مختلف القطاعات. فهل يمكننا أن نتساءل - إلى جانب هذه الوضعية السابقة - عن وجود أسباب سياسية كان لها دورها كذلك في التأكيد على حاجة المؤسسة الملكية إلى تحديث ممارستها السياسية؟ هل الوضع السياسي كان يتطلب فعلا خطابا تنمويا تحديثيا يروم التأسيس لمشروعية تنموية، خاصة إذا كانت مختلف المشروعيات التي يعتمد عليها الفاعلين السياسيين قد بدأت تتآكل نسبيا؟

[1]- بكور (عبد اللطيف): "دور المؤسسة الملكية..."، مرجع سابق، ص: 403.

إن طرحنا لهذه الفرضية يجد أساسه في إستراتيجية المؤسسة الملكية التي سوف تنتظم على تبني مجموعة من المقومات لتحديث خطابها وممارستها السياسية[1]. لذلك فإن فتح هذا المدخل المتمثل في المشاركة السياسية للنقاش كمكون مفترض لتطوير الممارسة السياسية، يجد تفسيره في هذا الاتجاه، كما أن إعادة إنعاش المشاركة السياسية، تبدأ أولا من عملية تفعيل التواصل من خلال الإشراك الفعلي للمواطن في تدبير شؤونه عن قرب، وفي صناعة تنميته المحلية، لأنها المدخل الحقيقي لإعادة الثقة في الفاعل السياسي الذي تبين من خلال الممارسات المتتالية أنه يفكر وينفذ في منأى عن من فوض له الحق في اتخاذ القرار باسمه. أخذا بعين الاعتبار بأن المواطن ينال حظا كبيرا في تفسير أزمة المشاركة السياسية، وذلك من خلال السلوك السلبي الذي بات يسيطر على مفهوم المواطنة وواقعها والذي يعزى بشكل كبير لضعف التواصل.

ومن هذا المنطلق، فإننا سنحاول معالجة الأسباب السياسية والسوسيولوجية التي ساهمت بشكل أو بآخر في بلورة الخطاب التنموي الذي شكل أداة تواصل جديدة في يد المؤسسة الملكية في ظل العهد الجديد، خاصة إذا علمنا أن الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين أصبحوا يفتقدون للمصداقية وللفعالية المطلوبة التي تجعل المواطن مشاركا وملزما بقيمة المواطنة في تدبير الشأن العام. لقد وجدت المؤسسة الملكية نفسها مطالبة بملأ الفراغ الذي تركه الفاعلين الآخرين حتى لا تتآكل المشرعيات التي تساهم بشكل كبير في الاستقرار السياسي والاجتماعي. من هذا المنطلق سنحاول مقاربة إشكالية المشاركة السياسية (المطلب الأول)، على أن نعالج ما يمكن تسميته بأزمة الدعامة المجتمعية التي تتطلب إعادة تقوية سلوك المواطنة في (المطلب الثاني).

[1]- سيتم تحليل هذه المقومات في القسم الثاني من هذه الأطروحة.

المطلب الأول:

إشكالية المشاركة السياسية

إن مقاربتنا لواقع المشاركة السياسية بالمغرب الذي كان يعرف العديد من الإشكاليات، يأتي من انعكاساته السلبية التي أصبحت تؤثر على مشروعية الأحزاب السياسية المغربية، والتي لم تعد قادرة على تعبئة المواطنين وا ٍقناعهم بالذهاب إلى صناديق الاقتراع من أجل الإدلاء بأصواتهم، وهو ما عبرت عنه مختلف النتائج الانتخابية المتعاقبة التي تم فيها تسجيل نسب متدنية للمشاركة السياسية، بل إن إشكالية المشاركة السياسية أصبحت تلقي بضلالها على جميع تدخلات الفاعلين السياسيين وتفقدها المصداقية، لكونها لا تحظى برضى وقبول المواطن الذي يعتبر نفسه غير شريك في اتخاذ القرار، هذا الوضع كان يؤثر بشكل غير مباشر حتى على النظام السياسي ككل وعلى مشروعيته التي كان يعمل على تقويتها، من أجل ذلك كانت إعادة النظر في المشاركة السياسية للمتلقي تشكل إحدى أولويات المؤسسة الملكية على اعتبار أن المشاركة السياسية هي إحدى أدوات التحديث السياسي.

الفرع الأول: مسارات المشاركة السياسية وطبيعتها

يتمحور مضمون المشاركة السياسية حول اهتمامالمواطن بالعمل السياسي و انخراطه في الحياة العامة بكل مؤسساتها وتنظيماتها من حكومة وأحزاب سياسية ر سمية وغير رسمية وجماعات فاعلة و غيرها، وأساليب المشاركة السياسية في الحكم تختلف حسب طبيعة الأنظمة والأنساق السياسية و حسب درجة الوعي السياسي لدى الجمهور[1].

و ترتبط المشاركة السياسية أشد الارتباط بمفهوم الديمقراطية، "فمثلما تعد المشاركة السياسية معيارا لنمو النظام السياسي الديمقراطي فهي مؤشر على ديمقراطيته. وهي بتشجيعها على تعزيز دور المواطن في إطار النظام السياسي، بضمان مساهمته في عملية صنع السياسات العمة والقرارات السياسية أو التأثير فيها و اختيار القادة السياسيين، تغدوا

[1]- الرشيدي (عبد الجبار): "المشاركة السياسية للرأي العام : حالة التناوب السياسي"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الإعلام والاتصال، المعهد العالي للإعلام والاتصال، يونيو 1997، ص: 33.

المظهر الرئيسي للديمقراطية. وعلى هذا الأساس يجري وصف النظام الديمقراطي على أنه النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة هادفة من جانب المواطنين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية صنع القرارات السياسية و اختيار القادة السياسيين"[1].

وعندما تؤدي المشاركة إلى تغيرات مهمة في بيئة المشاركين، فإنهم يتحمسون لاستخدامها. بينما تنخفض معدلات المشاركة عن طريق الانتخاب حينما تكون قناة المشاركة غير واضحة ولا تحظى بالمصداقية[2]، مما يعطي لأقسام واسعة من المواطنين الإحساس بأن مشاركتهم ليست موضع ترحيب، مما يؤدي إلى سيادة اتجاه عام يشجع على عدم المشاركة. كما أن تدني مستوى المشاركة مرتبط أيضا بعزوف المواطن عن المشاركة في السياسة بصفة عامة، وعدم إيمانه بأن سلوكه الانتخابي أو اختياره مؤثر فعلا[3].

وتوفر المؤسسات السياسية القنوات التي تمكن المواطنين من المشاركة السياسية. ولا تقف أهميتها عند ذلك، بل "لكونها تشكل إطارا للعملية السياسية وأداة للمحافظة على الاستقرار السياسي، وانطلاقا من ذلك يربط "هانتغتون" بينها وبين الاستقرار السياسي ويرى أن ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي يتطلب بناء المؤسسات السياسية التي تنظم المشاركة السياسية وتحول دون انعدام الاستقرار"[4].

وفي هذا السياق، فالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية مثلا جاءت -بالإضافة لدورها التنموي- كذلك، لإعادة نوع من الاستقرار للوضع الاجتماعي و الأمني الذي بات مهددا بعد الأحداث الإرهابية ل 16 مايو 2003، التي هزت مدينة الدار البيضاء، والتي استغل فيها أشخاص ينحدرون من أحياء هامشية تعاني من الفقر والهشاشة. بحيث بات السؤال الذي يطرح بإلحاح هو أين دور المؤسسات الوسيطة التي تقُوِّم سلوك المواطن، وتدمجه في بوتقة المشاركة السياسية؟ وأين دورها في التأطير والتواصل؟

---

[1]- تامر (محمد): إشكاليتا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، عدد 251، سنة 2000، ص:119.

[2] - Huntington (Samuel) : Under standing political develepement, Boston 1987,p : 103 .

[3] - Bernoussi (Nadia Amal) : « le contrôle de la constitutionnalité au Maghreb », thèse d'Etat, FSJES, Rabat 1998,p : 60.

[4]- تامر (محمد): إشكاليتا الشرعية و المشاركة...."، م.س.ذ، الصفحة: 119.

وا ٍذا كانت المشاركة السياسية لها أهمية خاصة في ضمان استمرار الدولة ودمقرطتها واستقرارها وقد تم ترسيخها في البلدان الغربية على هذا الأساس، فإن العقود الأخيرة من القرن الماضي شهدت ما أطلق عليه الدارسون بمرحلة "أزمة المشاركة السياسية".

بينما اعتبر آخرون أن الأمر يتعلق بتحول المشاركة السياسية من الأشكال التقليدية أو التعاقدية إلى أشكال جديدة غير تعاقدية. وذهب صنف ثالث من الدارسين إلى أن الأمر يتعلق باتجاه نحو البحث عن "السعادة الخاصة". فبحكم تعبهم من الاستثمار في الشأن العام و صدمتهم من نتائجه فإن المواطنين قد اتجهوا خلال سنوات الثمانينيات نحو البحث عن أولوية "سعادتهم الخاصة" كما يقول ألبير هيرشمان[1].

لقد ارتبط الحديث عن هذه الأزمة بتلك الصورة الباهتة التي أصبحت تسوقها الأحزاب السياسية باعتبارها الآليات الرئيسية للمشاركة السياسية، وتراجع نسب المشاركة الانتخابية، وتفشي ظاهرة انعدام الثقة بين المواطنين و الأحزاب.

لقد ميز دارسو علم السياسة، خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن 20، عند محاولتهم تفسير أزمة المشاركة السياسة، بين مفاهيم: الآليات "التقليدية للمشاركة السياسة" و الآليات الحديثة. وهناك من تحدث عن مفهوم "المشاركة التعاقدية" و"المشاركة غير التعاقدية"[2]. وهذه الآليات تحيل بصفة خاصة على الأحزاب السياسية و الانتخابات وكل ما ينبثق عن هذه الأخيرة من مؤسسات.

كذلك فإن دراسة المشاركةالسياسية لا تقتصر على السلوك السياسي الفردي وا ٍنما تمتد أيضا إلى العمل الجماعي.وا ٍذا كان السلوك الفردي متنوع الأشكال يتراوح مابين التصويت إلى الاتصال الشخصي بصانعي السياسة، أو القرار، فإن السلوك الجماعي هو متنوع الأشكال بحسب من يقوم به، فقد يشمل الاحتجاجات الجماعية، مسيرات ومظاهرات وا ٍضرابات، فهي صورة من صور المشاركة السياسية، لأنها تسعى إلى التأثير على صانعي

1- HIRSHMAN (ALBERT) : «le bonheur privé» 1983 .cité dans .Graiwtz Madline et leca (j) «Traité de science politique», P:154.

2- يمكن الإحالة بخصوص هذا الموضوع بصفة خاصة على كتاب:

Mayer (nonna) et Perrineau (Pascal) : « les comportements politiques », Armand colin, Paris 1992.

السياسة العامة لدفعهم لاتخاذ قرارات معينة أو الامتناع عن اتخاذ قرارات أخرى. بل هناك من اعتبرها تمتد لتصل لدراسة أعمال المعارضة في مواجهتها أحيانا للقوات العمومية[1].

ولقد تصاعدت موجة الاحتجاجات الجماعية خاصة ذات الطابع الاجتماعي في العديد من المناطق بالمغرب، التي باتت تفسر وجود هذا النوع من المشاركة السياسية الذي بدأ ينحو في الاتجاه المعاكس، اتجاه ساهم في التفكير الجدي في وضع مبادرة تنموية تحاول الاستجابة للفئات الهشة والفقيرة، من أجل احتواء هذه الموجة من الصور الجديدة للمشاركة والتي فكت الارتباط مع الأشكال التقليدية للمشاركة السياسية المتمثلة في العمل السياسي والحزبي واللحظي المرتبط بالانتخابات.

لقد ارتبط هذا التمييز بين السلوك الشخصي والسلوك الجماعي للمشاركة السياسية بصفة خاصة بمحاولة دارسي علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي تقديم تفسيرات لما أصبح يعرف بأزمة المشاركة السياسية. وهذا التمييز كانت الخلفية المتحكمة فيه تتوخى القول بأن الأمر لا يتعلق بأزمة للمشاركةالسياسية وإنما بانتقال من أشكال أصبحت عاجزة لوحدها - ولم تصبح متجاوزة مطلقا - عن تقديم "العرض" المناسب لمطالب جديدة ومستجدة.

فمع "نهاية سنوات السبعينيات وبداية الثمانينيات، فإن نظرة علم السياسة دخلت إلى عصر ثالث، ذلك المتعلق بإعادة اكتشاف الالتزام السياسي ولكنه التزام سياسي مختلف عن سابقه، عصر تميز ببروز نماذج جديدة للمشاركة وبموت نماذج أخرى أو على الأقل تهميشها. إنه عصر لتراجع المشاركة السياسية وفي نفس الوقت عصر لتحولها[2]".

في هذه السياسة الجديدة، وفي هذا الالتزام السياسي الجديد الذي ترتسم معالمه "يحدث مسلسلان عميقان: الأول يتعلق بالتوسع الهام لوعاء وأشكال الالتزام السياسي للمواطنين، والثاني يتمثل في كون أن الالتزام السياسي يعمل، انطلاقا من مسلسل عميق للفردانية والشخصنة. بحيث أن الالتزامات التقليدية (الحزبية) تتقلص، في مقابل ذلك، فإن

[1]- السيد (كمال): "حقيقة التعددية السياسية في مصر، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة"، مؤلف جماعي، 1996، ص: 12-13.

[2]- Perrineau (Pascal): «L'engagement politique, Déclin ou mutation»P.F.S.P 1994, p: 16.

أزمة الالتزام تعكس، كما تقول بذلك صوفي دو شرين:(Sofi ducherene) عدم تكييف بنيات المشاركة الموجودة مع الاتجاه المتنامي نحو الفردانية "[1].

و هذه الأزمة لا تهم السلوك الانتخابي، الذي يتجه نحو التقويم أكثر وإنما تتخذ نوعا من "اللاجتماعية السياسية"، كما يسميها بيير روزنفلان[2] التي أصبحت تشكل ظاهرة عامة. ذلك "أن الروابط القديمة بين الأحزاب و الطبقات الاجتماعية انقطعت، كما أن الارتباط المتبادل بين التصويت و الانتماء لفئة سوسيو مهنية هي بالتأكيد أبعد ما تكون مطلقة. كما أن العامل الديني مازال يشكل على سبيل المثال، أهمية مستقلة وإن كان البعد السوسيولوجي للتصويت لم يعد مع ذلك أقل أهمية[3].

ويبدو أن المشاركة السياسية تقيم وزنا كبيرا لاعتبارات الدخل والتعليم ونوع المهنة. كما تتوقف مستويات المشاركة السياسية للمواطن على جماعته المرجعية أي تلك الجماعة التي ينتمي إليها ويسترشد بها في سلوكه السياسي[4].

إذا كان الإقرار بوجود أزمة في المشاركة السياسة في السياق المغربي لا يثير أدنى خلاف، فإن السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه يتعلق بتحديد توقيت هذه الأزمة وطبيعتها.

بمعنى أخر، هل كان المغرب في فترة معينة لا يعيش أزمة على هذا المستوى؟ وبالنسبة لبعض الباحثين، فإن الحالة المغربية "تطرح شيئا من هذا النقاش حول التمييز بين أشكال المشاركة السياسية من جهة، واعتبار أن ظهور أشكال جديدة للمشاركة السياسية يعد عنوانا لأزمة الأشكال التقليدية من جهة أخرى.

فعند محاولته تفسير "أزمة السياسة" وهو عنوان مقالته، تساءل أحد الباحثين المغاربة حول "ما هو الشكل العصري للعمل النضالي في الوقت الحاضر؟ في حزب سياسي، في

---

[1]- Perrineau (Pascal) : même ouvrage, P :19.

[2]- Rosanvallon (Pierre) : «le peuple introuvable» Gallimard, 1998, P :327.

[3]- Rosanvallon (Pierre) : Même ouvrage, P :327.

[4]- بنجدي (خالد): "طبيعة المشاركة السياسية من خلال الانتخابات الأخيرة بالمغرب، اقتراع الرابع عشر من نونبر 97"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال-الرباط، 2002-2003، ص: 6.

نقابة، في جمعية غير حكومية وفي القطاع الجمعوي، أليست هناك أزمة تمثيلية؟ ألسنا في مواجهة رد فعل دائم حيال جميع المؤسسات؟[1]

وفي إجابته عن الأسئلة المطروحة اعتبر الباحث "أن الدينامية التي تظهر تميز بعض الحركات الاجتماعية في المغرب وفي الخارج تؤكد هذا الواقع – يقصد واقع الأزمة- فهي تؤشر على نهاية نوع من السياسة بشفراتها بطقوسها و هياكلها وبنياتها، وظهور مسلسل جديد منتج خلاق للسلوكات والممارسات وللقيم الدالة على العلاقات الاجتماعية الجديدة"[2].

وبالنسبة للباحث المذكور، فإن "هذه النزاعات العميقة و الدائمة على هذا المستوى التي اخترقت وضعنا السياسي وتؤثر على الفعل فيه، و التي تمثلت في ظاهرة الهروب من كل ما هو عمل أو تأطير أو انخراط في السياسة و العمل السياسي (....) إذا كانت لا تتنافى مع الإقرار بوجود الجيوب و الفضاءات التي تتحرك فيها الطبقة السياسية المحترفة والدوائر القادرة على تفعيل وتنشيط هذه الطبقة السياسية المحترفة أو التقاطع أو التعامل معها، علاوة على وجود المناضلين و المناطقين مع الأحزاب والتنظيمات والتيارات و الحركات السياسية، فإن هذه الفضاءات، رغم اتساعها، بقيت محدودة مع دائرة اللاتسييس التي ما انفكت تتسع رقعتها يمينا و يسارا"[3].

لكن وجود هذا النقاش وسيادة هذا التمييز، يعكس استيرادا للمفاهيم أكثر ما يعكس حقيقة واقع المشاركة السياسية في المغرب. ذلك أن هذه الأخيرة ظلت في سياقها التاريخي منحصرة في نطاق ضيق لا يمس عموم الجماهير، ولنقل أنها ظلت تعيش أزمة، كما سيتضح ذلك من خلال الحديث عن طبيعة المشاركة السياسية في المغرب .

فما هي طبيعة المشاركة السياسية؟ وكيف تطورت في السياق المغربي؟

في المغرب يمكن القول "أن مفهوم المشاركة السياسية ارتبط قبل الحماية بمفاهيم الشورى السواد الأعظم،أهل الحل و العقد، المخزن، والبلاط السلطاني، والزوايا، وتعد هذه

---

[1] - Shemi (Mustapha): « crise de la politique », Maroc hebdo international, de 8 avril 2000

3-المرجع نفسه.

[3] - المرجع نفسه.

المؤسسات بمثابة ميكانيزمات أساسية في صناعة قرار سياسي لا ينفتح مباشرة على الشعب بل اقتصر في غالب الأحيان على ممثليه أي أهل الحل و العقد"[1].

ففي هذه المرحلة "فإن المشاركة السياسية في الحقل السياسي المغربي طرحت بعض الملاحظات تتجلى في:

1. أن تداخل الحقل السياسي و الديني ولد رأيا عاما ذا مرجعية دينية و سلوكا سياسيا و دينيا في نفس الوقت يصعب الفصل بينهما مما يعطي الانطباع بأن الرأي العام في هذه الفترة كان رأيا عاما دينيا تحركه الاعتبارات السياسية.
2. أن المشاركة السياسية للرأي العام تميزت بالطابع التقليدي، و لهذا ما يبرره، اعتبارا للميكانيزمات و طبيعة النظام الانتقالي السائد بالإضافة إلى كونها في الغالب مشاركة نخبوية.
3. إن الرأي العام الذي تحركه النخبة المثقفة كان هو قائد الرأي في نفس الوقت، حيث عرف النشاط السياسي عند "أهل الحل والعقد" دينامية كبيرة وقد كانوا حلقة وصل بين السلطان و العامة. يساهمون مباشرة في صناعة القرار السياسي، ولهم نفوذ ديني على الجماهير و تأثير سياسي على الحكم.
4. اتسمت المشاركة السياسية سواء داخل القبيلة أو في إطار نظام الجماعة بنهج السلوك الانتخابي و هو من المظاهر الراقية للمشاركة السياسية خصوصا مبدأ التناوب داخل هرم رئاسة القبيلة"[2].

بعد فترة الحماية "كانت حالة الاستثناء بمثابة إعلان عن تجديد الرأي العام و تجديد المشاركة السياسية "[3].

و لقد تميز الوضع بالمغرب منذ إعلان حالة الاستثناء إلى حدود إجراء الانتخابات التشريعية 1977بالاضطراب وتأزم العلاقة بين الحاكمين و المحكومين من جهة وبين الحركة

---

[1]- الرشيدي (عبد الجبار): "المشاركة السياسية للرأي العام...."، مرجع سابق، ص: 205.

[2]- نفس المرجع، ص: 72-73.

[3]- نفس المرجع، ص 90.

الوطنية و القصو من جهة ثانية، وقد أدى ذلك إلى انغلاق المشاركة السياسية المنظمة وانحصارها. ولهذا فقد "تميزت المشاركة خلال هذه المرحلة بمجموعة من الخصائص تمثلت في انتقال المشاركة من الطابع التقليدي إلى الطابع العقلاني المنظم، دسترة المشاركة السياسية، بروز شكل جديد من المشاركة السياسية في حياة المغرب والمتعلقة بالسلوك لانتخابي كما ينص عليه الدستور و القوانين الانتخابية، توسيع دائرة المشاركة السياسية إذ لم تعد تقتصر على النخب السياسية التقليدية بل تجاوزت ذلك إلى عموم الجماهير، و بروز الظاهرة الحزبية في المغرب، جعل الرأي العام يبتعد عن المفهوم "الديني" لممارسة المشاركة السياسية".

لقد شهدت كل هذه المراحل بروز بعض مظاهر المشاركة السياسية و اختفاء أخرى. فقد "شكلالظهير البربري وقراءة اللطيف وحركة العرائض و المظاهرات المختلفة، فضلا عن خطب المساجد مظهرا من مظاهر المشاركة السياسية التي كانت تشكل تجسيدا للتواصل السياسي الشخصي و مكانا للتكوين"[1].

وا ذا كانت هذه أهم مظاهر المشاركة في مرحلة الحماية، فإن المرحلة التي تلت ذلك وا لى حدود وضع أول دستور مغربي، عرفت وضع آليات مؤسساتية وقانونية تحدد الإطار العام لإمكانية خلق مشاركة سياسية مؤسساتية، كما تجلى ذلك من خلال "إحداث المجلس الوطني الاستشاري والمعهد الملكي وظهير الحريات العامة وقانون الانتخابات في سنة 1959، فضلا عن الانتخابات الجماعية لسنة 1960"[2].

وخلال المرحلة التي تلت ذلك "لم تعد المشاركة السياسية للمواطن مقننة بمقتضى قوانين عادية فقط، بل تمت دسترتها و ضمانها بمقتضى الدستور، وهو ما يعني الرقي بها من المجال العرفي و القانوني إلى المجال الدستوري، حيث أصبحت الحقوق السياسية والمدنية بما فيها حق التصويت و الترشح مضمونة بمقتضى الدستور، فالسيادة للأمة تعني فسح

[1]- نفس المرجع، ص: 79-80-81.

[2]- نفس المرجع، ص: 79-80-81.

المجال أمام جميع المواطنين للتعبير والاختيار السياسي الطوعي و الحر عبر آلية التصويت أو التقرير بواسطة الاستفتاءات الشعبية"[1].

لقد كانت هذه الحقبة منطلقا لخوض تجربة انتخابية عرفت في بعض اللحظات تقطعا، كما أن عدد الأحزاب السياسية تضاعف، أضف إلى هذا أن مظاهر المشاركة السياسية تعددت، وبصفة خاصة انطلاقا من سنة 1976، لكن ذلك لم يكن يعني أزمة المشاركة السياسية في المغرب بحيث أن هذه الأخيرة ظلت، دائما تعاني من عراقيل كانت تبعدها عن المفهوم الغربي لها.

صحيح أنها من الناحية الشكلية كانت تعتمد نفس الآليات (أحزاب سياسية، انتخابات، استشارات شعبية...)، ولكنها من حيث الجوهر كانت بعيدة عن لعب نفس الوظائف التي تلعبها في البلدان الديمقر اطية، بشكل جعلها في السياق المغربي في أزمة دائمة تعددت أسبابها ولكنها ترجع في جوانب كثيرة منها، من جهة إلى "حداثة المرور إلى السياسة في بلادنا"[2]. ومن جهة أخرى إلىطبيعة النظام السياسي المغربي و المنظور الذي يعطيه للمشاركة السياسية بل "إن البحث في مسألة المشاركة السياسية في المغرب هو بالأساس بحث في طبيعة النظام السياسي للدولة"[3].

ذلك أن "الشكل الذي يتخذه النظام السياسي يؤثر بالضرورة على مستوى المشاركة السياسية: طبيعة المؤسسات، نموذج وتنوع آليات ووسائل التعبير الشعبي بواسطة القانون، وطبيعة النظام الحزبي، كلها عناصر يمكنها أن تشجع أو تعيق الالتزام السياسي"[4].

---

[1] - نفس المرجع، ص: 87.

[2] - ساعف (عبد الله): "لماذا تصلح السياسة اليوم؟"، دفاتر سياسية، العدد 14، نوفمبر 2000.

[3] - قرنفل (حسن): النخبة السياسية و السلطة: أسئلة التوافق"، منشورات إفريقيا الشرق 1997.

[4] - Mayer (N) et Pascal (P) : « Les comportements politique ». Armand colin, P:36.

الفرع الثاني : تجليات أزمة المشاركة السياسية بالمغرب

يشكل اللاتسييس، أو العزوف عن السياسة، الظاهرة الأكثر تعبيرا عن أزمة المشاركة السياسية، وهيوا ٍن كانت تعد ظاهرة عامة تخترق العديد من الأنظمة السياسية، فإن تأثيرها في النسق السياسي المغربي واضح وكبير، حتى أن هناك من الباحثين من تحدث عن "ظاهرة اللاتسييس البنيوي التي تطبع واقعنا"[1].

و"هذا اللاتسييس، هذا الإقصاء الطوعي، يكتسي مضمونا متغيرا. وقد حصل بقوة في المغرب في عهد التقويم الهيكلي مستندا تارة على الاستهزاء و تارة على تبني موقف المتفرج على تبادل الضربات بين الفاعلين في الحقل السليسي وتارة أخرى على اللامبالاة و عدم الاهتمام"[2].

كما أنه يتخذ في الحقل السياسي المغربي أشكالا متعددة. فهو يتجلى في نسب المشاركة الضعيفة المسجلة في الاستحقاقات الانتخابية، و التي بلغت مداها خلال انتخابات 27 شتنبر 2002، إذ حددت نسبة المشاركة رسميا في 52.5% من مجموع المسجلين في القوائم الانتخابية، لكنها تقل عن ذلك بكثير إذ أخذنا بعين الاعتبار نسبة 15% من الأصوات الملغاة المعلن عنها رسميا، وأيضا نسبة الذين يبلغون سن الرشد الانتخابي ولكنهم لم يسجلوا في اللوائح الانتخابية إما طوعا وا ٍما لأنه تم حرمانهم من ذلك، كما هو الأمر بالنسبة للمهاجرين المغاربة بالخارج، أو سكان بعض دور الصفيح بمدينة الدار البيضاء الذين حرموا هم الآخرون من التسجيل بدعوى أن ليس لهم سكن قار، لكن "إحصائيات الامتناع عن المشاركة في الاستشارات الانتخابية الكبرى رغم دلالتها، لا يمكنها أن تبرز لوحدها مدى هذا اللاتسييس ذو الطابع الاجتماعي العميق"[3].

---

[1]- ساعف (عبد الله): "لماذا تصلح السياسة"، مرجع سبق ذكره.

[2]- ساعف (عبد الله): الإدماج و الإقصاء في الحقل السياسي المغربي"، مجلة فكر ونقد، العدد2، أكتوبر 1997، ص: 33.

[3]- ساعف (عبد الله): النخبة المغربية الحالية وا ٍشكالية الإصلاح"، كتاب "الوساطة والمشاركة في النظام السياسي المغربي"، كتاب تكريمي للأستاذ عبد الرحمان القادري، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، 1997، ص:71.

ومن هذا المنطلق فإن اللاتسييس يجد تعبيراته في مظاهر أخرى، منها ضعف حركة الانتساب في الحياة الحزبية، وإن كانت الأحزاب إما أنها عادة ما تحيط حجم العضوية داخلها بنوع من السرية، وهذا ما لاحظه أحد الباحثين عندما أشار إلى "أن عدد الأشخاص المنخرطين في الأحزاب المغربية فهذا ما لا يمكن معرفته لعدم إفصاح الأحزاب عن عدد أعضائها"[1].

وإما أنها تلجأ إلى تضخيم هذا الحجم، وهو ما جعل الباحث الأمريكي **أشفورد،** لدى استجوابه قادة الأحزاب المغربية في نهاية الخمسينيات حول عدد أعضاء أحزابهم وتوصله إلى أرقام خيالية لا علاقة لها بالواقع، يعلق على ذلك ساخرا بالقول: بأنه لو أخذنا الأرقام التي تعطيها الأحزاب عن عدد أعضائها لاكتشفنا أن كل سكان المغرب أعضاء في الأحزاب المغربية، وهذا أمر لافت للنظر لأن نصف سكان المغرب وقتذاك كانوا يبلغون أقل من عشرين سنة"[2].

ويمكن أن نضيف إلى ذلك مظاهر أخرى عادة ما يتم إدخالها كمعايير لقياس أهمية المشاركة في الحياة السياسية، من ذلك درجة الاهتمام بشؤون الأحزاب السياسية وبالسياسة أيضا، وفي هذا الإطار فقد أظهر استطلاع للرأي أهم عينة من ألف مستجوب أن شخصا واحدا فقط من ضمن عشرة أشخاص أعلنوا أنهم يهتمون بالشأن السياسي[3]، وكذلك نسبة تتبع البرامج السياسية والاطلاع على صحافة الأحزاب والمشاركة في تظاهراتها و منتدياتها المختلفة، وعلى كل هذه المستويات يظل اهتمام المواطن المغربي محدودا.

فارتباطا بظاهرة العزوف عن السياسية، جرى الحديث عن اعتبار تنامي عدد الجمعيات واتجاهها نحو مزيد من التخصص والابتعاد عن الاهتمام بالقضايا السياسة

---

[1] - قرنفل (حسن): النخبة السياسية و السلطة: أسئلة التوافق"، منشورات لإفريقيا الشرق، أكتوبر 1997، ص: 208.

[2] - المرجع نفسه، ص: 208.

[3] - يتعلق الأمر باستطلاع للرأي أجراه معهد CSA /TMO –Maroc : لفائدة أسبوعية la vie économique " وإذاعة Midi 1 بتعاون مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد. أنظر نتائج الاستطلاع بجريدة la vie économique بتاريخ 23 إلى 30 مارس 2001.

المباشرة بأنه تجاوز للعمل الحزبي والسياسي وأيضا نوع من رفض "المجتمع السياسي" ورد فعل ضده.

فإذا كان في السابق قد نظر إلى المجتمع المدني بأنه يضم أحزاب "الحركة الوطنية"و الجمعيات التي تشكل امتدادات لها في مواجهة "المجتمع السياسي"، الذي كان يعني "الدولة" والأحزاب والجمعيات التي كانت تقاسمها اختياراتها، فقد جرى في وقت لاحق التخلي عن هذا التقسيم لصالح تقسيم جديد أصبح يتحدث عن المجتمع المدني كنوع من رد الفعل – ايجابي أو سلبي- ضد "المجتمع السياسي" الذي توسع وعؤ ه ليضم إلى جانب "الدولة" كل الأحزاب.

وهذا التقسيم الجديد ما هو إلا "استعارة" لتطور طبيعي حدث في الغرب ، كما يؤكد ذلك أحد الباحثين الأجانب عندما يشير إلى "أن ارتفاع نسبة نشوء الجمعيات سنويا، والانتماء الفردي خلال العشرين سنة الماضية صاحبه تغيير أساسي في التمثيل الأيديولوجي في هذا المجال: فهذا الأخير جعل من الحياة الجمعوية رهانا لتجديد أشكال المشاركة والتحديث السياسي في المجتمع الفرنسي"[1].

وبصفة خاصة عندما يضيف أنه وانطلاقا من تشكله أو تمحورها حول مفهوم المجتمع المدني، فإن الأيديولوجية الجمعوية توخت العمل على جعل المشاركة في الجمعيات التعبير المحوري للحركات الاجتماعية للمجتمعات ما بعد صناعية ونتاجا لهجر الأشكال التقليدية للمشاركة المتمركزة حول الوصول إلى السلطة،إن لم نقل رمز ا لرفض السياسة لصالح اليومي"[2].

لكن إذا كان الحقل الجمعوي قد استعمل فعلا كملاذ لمناضلين في الأحزاب آثروا اعتزال العمل الحزبي أو لعلهم أصبحوا يرفضونه، كما أن بعض الجمعيات لم تعد تخفي توجهها الرافض للعمل السياسي والحزبي، فـ "إن تتبع تطور مسارات حقل العمل السياسي

---

[1]- PERRINEAU (Pascal): «l'engagement politique: déclin ou mutation». Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1994. p : 87.

[2] - Idem, p : 87.

والعمل المدني يسمح بالقول بأن لا تناقص بين هذين الحقلين (...) وإذا كان ما يجمع بينهما هو التكامل و الامتداد والتفاعل، فإن ذلك لا يعني بأن مكونات المجتمع المدني لا يمكن أن تتواجد إلا في الأحزاب والتنظيمات السياسية[1]" و"منهجية أخرى، فان مواكبة ومراقبة الحياة السياسة المغربية منذ الاستقلال تسمح بالتأكيد بأن السياسي لم يصل بعد إلى نهاية آفاقه، وأن علاقة المجتمع المغربي بالسياسة مازالت غير مستقرة، ومسارها معقد، تحتل مقدمة المسرح أحيانا وتراجع تارة أخرى فيبدو المدني بشكل أقوى، وخاصة في المراحل التي تصطدم فيها السياسة بمشاكل وإشكاليات معقدة[2].

ويتبين من خلال تتبع مجريات الواقع المغربي الراهن أن من خاصيات الحقل المدني وخاصة منها الجانب الجمعوي (....) استمرار تأثير الشبكات الجمعوية ذات الموقع الإيديولوجي و السياسي، إضافة إلى الحضور القوي السياسي من خلال استمرار جيل جمعيات الخمسينات و الستينات و تأثيره على الجمعيات المحدثة قبل وقت قريب"[3].

غير أن ذلك "لم يمنع ظهور استقلالية –عضوية أو منظمة – بالنسبة للشبكة التي كانت هذه المجموعة تندرج في إطارها بشكل فردي (...) وبموازاة استمرارية المجموعات ذات الاهتمامات المتعددة، والتي سادت في وقت سابق، بزغ إلى الوجود نزوع متنامي إلى تعمق التخصص لدى عدد من الجمعيات، و هي سيرورة تتحرك بارتباط مع حركة تهتم بالجمعيات التي بدأت منذ مدة غير قصيرة وكانت وراء تغير شروط اشتغال العديد من المجموعات"[4].

وإذا كانت هناك نزعة نحو الاشتغال على أساس المنطلق القطاعي، فإن ذلك لم يقض على منطق الارتباط بكوكبة الجمعيات التي تشكل مرجعا، ومما يكتسي دلالة كبيرة في هذا المجال أن العديد من الجمعيات تسعى إلى إحداث فروع تابعة لها، وتستفيق بعد ذلك على أن هذه الفروع تعمل في عديد من الحالات على انتزاع استقلاليتها تجاه المركز، وذلك

---

[1]- ساعف (عبد الله) : "المجتمع المدني والمجتمع السياسي"، دفاتر سياسة، العدد الخامس، يناير 2000.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع.

[4]- نفس المرجع.

أيضا لا يلغي حضور السياسي في المدني"[1]. صحيح "أن طغيان صيغ التنسيق ما بين الشبكات الجمعوية وداخل الجمعيات يعطي ملامح تنظيمية جديدة تبحث عن الفعالية، وتبتعد عن القواعدالتنظيمية التقليدية للأحزاب، والتي أبانت عن محدوديتها. كما بدأت تتراجع تلك النظرة التي كانت تفكر في الفعالية من خلال أعداد المنخرطين وترتبط المشروعية بأرقام المنضوين، وذلك لصالح نمو مقياس الحياة الفعلية للجمعيات وعطائها النوعي، لكن هذه الأجواء لا تختلف كثيرا عن أجواء الحياة السياسية ببلادنا و خاصة في ظل المبادرات و الاقتراحات التي أصبحت تخترق هذا المجال"[2].

في نفس السياق، فإذا كان "المناضل الجمعوي الجديد مناضل يتحرك عبر مهام مختلفة، وتجده متعدد الانتماءات الجمعوية في العديد من الأحيان، وهي ملامح لا تختلف عن ملامح المناضل السياسي الحالي في المرحلة الراهنة ببلادنا، بل ليس من النادر أن نجد الفاضل يتحرك في الحقلين السياسي والمدني دون أن يشعر بتناقض أو تعارض بين المجالين"[3].

هذه الخاصيات "لا شك أن الملاحظ سيتبين من خلالها مدى قوة حضور السياسي في المدني في السياق المغربي الحالي، كما أن هذه الخاصيات تبرز بشكل جلي أن ما يجمع بين الحقلين ليس هوالتناقض والتضارب بل التشابه والتفاعل والتكامل و امتداد الواحد داخل الأخر، وأكثر من ذلك، فإن المجتمع السياسي يقوى بفضاءاته و امتداداته المدنية، كما أن المجتمع المدني يقوى ويتعزز بفضاءاته وتفاعلاته و ارتباطاته السياسية"[4].

فواقع تداخل المجتمع السياسي مع المجتمع المدني، وتكميل الفعل الجمعوي للفعل السياسي في المغرب، هو ما يفسر أن الخطاب الاجتماعي للمؤسسة الملكية إن كانت أهم مضامينه ذات أبعاد اجتماعية وتنموية، فإنها كذلك تروم تصحيح الإخفاقات السياسية التي أفرزتها مجموعة من السياسات العمومية، كما ستخلق مضمونا جديدا للفاعلين السياسيين

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع.

[4]- نفس المرجع.

سيتهافتون على استثماره في برامجهم السياسية والانتخابية، من أجل تقويم واقع المشاركة السياسية.

غير أن نزعة اللاتسييس التي تخترق الحقل السياسي المغربي تتجاوز هذه" الأعراض "التي تعكس معطيات كمية، ذلك أنه إذا لم يكن هناك أي شك في "أن عدم المشاركة التي يسجلها الملاحظ بين الفينة و الأخرى، وخاصة خلال الاستحقاقات الانتخابية تشكل ظاهرة بنيوية لحقلنا المجتمعي"[1]، فإن "التسييس لا يجب أن يقارن بحجم العدد فقط، إذ أننا بعيدون عن إشكالية عزوف الشباب و الكهول عن الشأن السياسي، فالسياسة ليست مسألة اقتراب أو ابتعاد عن هذا الشأن، كما أنها لا ترتبط بالعدد كبر حجمه أو صغر، ولا تنحصر في توسع المجال السياسي و البرلماني، بل و حتى دمقرطته، إذ أن كل هذه العناصر متفرقة أو مجتمعة لا تتحكم في مسألة التسييس ودرجته وكثافته وعمقه (....)، إنه بالإضافة إلى العدد والعمق والكثافة وكل ما سبق، اكتساب حد أدنى من المعرفة السياسية النظرية والعلمية، إنه ثقافة وسلوكات ومحيط ومناخ وتجارب ومرجعيات..."[2].

ولكن السؤال الذي يطرح يتعلق بأسباب هذا اللاتسييس؟ في تحليله لأسباب هذه الظاهرة حدد أحد الباحثين[3] سبعة عوامل تتعلق "بتأثير تنشئة سياسية تلقاها الفرد و عززت لديه فضيلة الابتعاد عن السياسة و همومها وترك الأمور السياسية لأهلها" والخوف من السياسة والسلطة، ومن تبعاتهما وهو أمر إما ناتج عن ضعف شخصيته وا ٍحساسه بعدم القدرة على تحمل المسؤولية، ولو على مستوى إبداء الرأي و الإحساس بعدم الجدوى وبعبثية المشاركة السياسية، وهذا الإحساس يتولد عادة في الدول التي تسود فيها ديمقراطية شكلية و انتخابات غير نزيهة، حيث يشعر المواطنون أن الأمور محددة مسبقا، والمناصب و المواقع لها أصحابها من النخبة السياسية، و أن الانتخابات ما هي إلا لعبة لإضفاء الشرعية على

---

[1]- ساعف (عبد الله): "لماذا تصلح السياسة"، مرجع سبق ذكره.

[2]- نفس المرجع.

[3]- يتعلق الأمر بأبراش (إبراهيم) في مطبوعه المعد لطلبة السلك الثالث لفترة تدريسه بكلية الحقوق بجامعة محمد الخامس أكدال– الرباط، سنة 2003، ص: 214 .

الوضع القائم، وأن الأحزاب السياسية هي جزء من هذه اللعبة السياسة و أن نتائج صناديق الانتخابات ليست هي النتائج المعلن عنها رسميا".

هذا فضلا عن "الجهل والأمية"، و"عدم الرضى عن النسق السياسي القائم برمته"، وتقدير بعض الأفراد و منهم مؤطرين في قوى سياسية معارضة (....) بأن مشاركتهم في الحياة السياسية ضمن قنوات العمل السياسي المحددة من طرف النظام السياسي، تعتبر تزكية للوضع القائم وتمنحه مزيدا من المشروعية" وضعف الحس الوطني و غياب الإحساس بالمسؤولية لدى شرائح المجتمع".

وظاهرة الاستنكاف من المشاركة السياسية قد تحدث في الدول الديمقراطية المتقدمة و المستقرة سياسيا حيث "يشعر الأفراد بالاطمئنان إلى النظام السياسي القائم وعلى مؤسساته و آليات عمله (...) فتقتصر مشاركتهم السياسية إذا طلب منهم الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات، وحتى في هذه الحالة لا تكون المشاركة قوية".

إن هذه العوامل التي تفسر أسباب ضعف المشاركة السياسية على المستوى النظري تعكس في جزء كبير منها حقيقة الواقع المغربي، كما يوضح ذلك باحث أخر[1] لدى تحليله لأسباب ضعف المشاركة السياسية في السياق المغربي .

فهي تعود في نظره إلى:أن غياب معالجة حقيقية للمشاكل الكبر ى التي يعرفها البلد من قبل الحكومات المتعاقبة من شأنه أن يولد لدى المواطن إحساسا بفشل الدولة وعجزها عن إيجاد الحلول الملائمة العامة، كما أن الحملات الانتخابية تعتمد في كثير منها على إنزال الأموال والرشوة وشراء الضمائر وتسخير سماسرة الانتخابات، والضغط على المواطنين (...) هذا الوضع ولد لدى المواطن إحساسا بالعبث السياسي، وبعدم الثقة في المؤسسات السياسية، وبعدم جدوى المشاركة السياسية مادام أن صناعة الخريطة السياسية تتجاهل إرادة المواطنين، لأن المشاركة السياسية لابد أن تكون نتاج اختيار طوعي و حر للمواطن.

[1]- يتعلق الأمر بالرشدي (عبد الجبار) في أطروحته المشار إليها سابقا: "المشاركة السياسية للرأي العام...."، مرجع سابق.

ويضيف نفس الباحث إلى هذه العوامل عوامل أخرى؛ عندما يشير إلى أنه "يمكن أن نرجع ضعف المشاركة السياسية إلى عامل الأمية حيث تصل في المغرب إلى 60%، وعدم قيام الأحزاب السياسية بالدور التأطيري للمواطنين إلا في حالات ظرفية، هذا بالإضافة إلى ضعف المردودية السياسية في الممارسة السياسية بالمغرب، حيث يلاحظ على المستوى العام ازدياد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية و غياب معالجة شجاعة لهذه الأزمات[1]".

لكن موقف اللاتسييس لدى المغاربة "يمكن أن يعود إلى النظرة السائدة حول السياسة التي يعتقد أنها نظام واسع من التسويات والمبادلات و المصالح المتبادلة، فالسياسة تبدو لأغلب المغاربة كأداة لخدمة الذين يمارسونها و ليس كعمل جماعي مشترك يهدف إلى تحقيق أهداف وطنية متفق عليها"[2].

و إذا كانت "الدولة" قد أظهرت في العقود الأخيرة نوعا من الاستعداد لفتح "اللعبة السياسية" عبر تبنيها لما عرف بسياسة الإدماج في مقابل سياسة الإقصاء "فإن الإدماج لا يعني دائما ضمان مشاركة واسعة ولا حتى الدمقرطة"[3]؛ و هذا ما يعكسه التوجس الذي ظلت تبديه "الدولة" حيال الموضوع، كما أظهرت ذلك انتخابات 27 شتنبر 2002 .

ذلك أن "الدولة" إذاكانت قد قدمت بعض العناصر التي تصب في اتجاه تعز يز المشاركة السياسية، من ذلك تعميم البطاقة الوطنية للتعريف الضرورية في التصويت، وخوض حملة توعية المواطنين بأهمية التسجيل في القوائم الانتخابية، وتوظيف كثيف لوسائل الإعلام العمومية في سبيل شرح مسطرة التصويت و حث الناخبين على ذلك، وسن نظام اللائحة الوطنية لتشجيع مشاركة النساء وتقديم تسهيلات للأحزاب المشاركة في الانتخابات (تسبيقات مالية، أماكن عمومية....) وترك الحرية، لأول مرة للأحزاب المقاطعة للانتخابات لشرح مواقفها علانية، وحرية الاقتراع يوم التصويت....، فإن ذلك لم يمنع من و جود عناصر مناقضة لهذا التوجه، فهي وضعت شروطا تكاد تجعل مشاركة اللامنتمين مستحيلة، كما أن حرمان الجالية المغربية بالخارج من التصويت – سيتم فسح المجال فيما

---

[1]- المرجع نفسه، ص: 174.

[2]- ساعف (عبد الله): "النخبة المغربية الحالية و إشكاليات الإصلاح ....."، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

[3]- ساعف (عبد الله): "الاندماج و الإقصاء ....."، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

بعد لمشاركة أفراد الجالية المغربي في الانتخابات التشريعية 2011-، ورفض تسجيل سكان بعض أحياء الصفيح بالبيضاء (سكان الهراويين....) وعدم تخفيض سن البلوغ الانتخابي آنذاك إلى 18 سنة، قلص من نسبة المشاركين، وفرض نوعا من الإقصاء الاضطراري على تلك الفئات.

وكذلك التراجع عن ما تم تدشينه انطلاقا من انتخابات 14 نونبر 1997، بتعيين وزير أول من الحزب المتصدر لنتائج الانتخابات وتعيين وزير أول لا منتمي سياسيا.

طرحت التساؤل حول جدوى إجراء الانتخابات، وبصفة خاصة حول جدوى اعتبار "الحزبية"شرطا أساسيا للتقدم لها، وجعل الإحساس بالتغيير يتوارى أكثر لصالح الإحساس بالاستمرارية.

فقد تكون نسبة الأمية المرتفعة وسط الهيئة الناخبة مبررا جاهزا لتفسير ارتفاع نسب الامتناع عن التصويت خاصة وأن إجراءات التصويت الجديدة تفترض أن يجيد الناخب القراءة والكتابة، غير أن العجز الثقافي للناخبين لا يمكن أن يبرر لوحده سلوك المقاطعة، ويكفي للتدليل على ذلك استحضار تطور عدد الأصوات الملغاة والتي استمرت في الارتفاع منذ 1977 علما أن نسبة الأمية في تناقص مستمر[1]، ولا حاجة للتذكير كذلك أن المقاطعة هو سلوك يخترق كذلك مجتمعات متعلمة.

إن البحث عن أسباب المقاطعة الانتخابية ينتهي إلى خلاصة أساسية وهي؛ أن المقاطعين لا يشكلون أبدا كتلة موحدة سياسيا وسوسيولوجيا، وهو ما يفسر تعدد المقاربات النظرية للظاهرة، فالمقاطعة يمكن أن تكون تعبيرا عن الاندماج الاجتماعي وهو طرح (lancelot)[2] أو كجواب عقلاني على مناخ إجراء الانتخابات، بل وعلى شكل النظام السياسي نفسه[3] وإذا كانت الحالتين السابقتين سلوكا مقصودا واختياريا، فإنه لا ننسى أن المقاطعة قد

[1]- بلغت نسبة البطائق الملغاة سنة 1977، 6.03% في حين وصلت سنة 1984 إلى 11.3% وستعرف سنة 1993 نسبة 13%.

[2] - Lancelot (A) : « L'abstentionnisme électoral en France », PFNSP, 1968, p : 216.

[3] - Rouquié (A) : « Changement politique et transformation des régimes », in traite de science politique, sous dir de : Grawitz(M), et leca (j), tome 2, PUF, 1985.

تكون مفروضة (abstentionnisme forcé) وذلك حين يحول عائق مادي دون وصول الناخب إلى مكتب التصويت رغم رغبته في ذلك[1].

إن طرح مسالة المشاركة السياسية بما تعنيه هذه الأخيرة من "مجموعة المواقف والمعتقدات والمشاعر التي تمنح نظاما ومعنى للمسلسل السياسي والتي تهيئ القواعد والقناعات المتحكمة في السلوك السياسي داخل النسق السياسي"[2] .

ما يهمنا هنا أكثر ليس هو حجم المشاركة السياسية، بل التطلعات والمطالب التي تشكل وتكون سيرورة أو مسلسل مشاركة الجماهير أو مقاطعتهم، فالمشاركة المكثفة ليست شرطا لوجود النظام الديمقراطي كما أن ضعفها لا ينزع عن نظام ما صفته الديمقراطية.

من هذا المنطلق تفرض النسب الكبيرة للمقاطعة والبطائق الملغاة الاعتراف بوجود قسم كبير من الناخبين خارج التصور الذي أرادت الطبقة السياسية تسريبه حول الانتخابات كلحظة إنقاذ سياسي واجتماعي واقتصادي.

إن المقاطعة إذن هي نتيجة طبيعية لفشل مجهود التأهيل السياسي والاجتماعي للمواطن المغربي ولضعف التواصل السياسي معه.

سياسيا يكاد يسلم الجميع بانتشار تمثل نسبي حول السياسة وبأن النتائج الانتخابية لا تعكس سوى اللاتسييس الذي بات يسيطر على المجتمع المدني. وزاد من حدته غياب التعبئة السياسية والأيديولوجية لنسبة كبيرة من المواطنين وانحصارها في أحسن الأحوال على المواسم الانتخابية وهو ما يؤكد أنها لا تسعى إلى التربية السياسية للمواطن[3]. وحتى دعاية الأحزاب والدولة معا من أجل المشاركة في الانتخابات بقيت دعاية تقنية محضة انحصرت في شرح إجراءات التصويت وتبسيطها، ولم تترك إلا هامشا ضيقا للسياسة حيث لم تحاول مثلا أن تخاطب التوجه الذي قاطع الانتخابات لأسباب سياسية.

---

[1]- Lancelot (A) : « L'abstentionnisme électoral en France », op.cit, p : 249.

[2]- دايموند (لاري) (معد): "مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة ؟؟"، دار الساقي، ط 1، 1994، ص: 16.

[3]- Zaki (Abdellatif) : « Aspects de la communication politique au Maroc », Rabat , éd OKAD, Nov 2002.

وهذا يعني أن دلالة المقاطعة تتعلق في المقام الأول بموقف سياسي أو على الأقل بموقف مصاغ تجاه السياسة عموما سواء تم التعبير عنه بفقدان الثقة في نزاهة الانتخابات أو بالصورة السلبية التي يحملها الناخبين عن "السياسي" وافتقاد المرشحين إلى المصداقية أو أنها عكست خلل في فهم المواطن لهويات الأحزاب وعدم استيعاب الفروق بين عروضها السياسية.وا ٍلا كيف نفسر مقاطعة الفئات الأكثر تعلما للمسلسل الانتخابي برمته، فأصحاب التكوين العالي لا يتجاوز عددهم 954159 داخل الجسم الانتخابي في حين أن الجامعات تخرج سنويا 150 ألف طالب تقريبا وهذا يبين أن قطاعا كبيرا من هذه الفئة الأكثر قدرة على استيعاب الرهانات السياسية مازال يفضل التموقع خارج العملية السياسية.

وتبدو خلاصة (Lancelot) هنا ذات مصداقية معتبرة، فمواجهة المقاطعة لا تحتاج إلى وصفة جاهزة كالتنصيص على إجبارية التصويت، بل إلى تطور مجتمعي، إلى تصحيح علاقة بعض الفئات الاجتماعية بالسياسة وتطوير التواصل السياسي.

فإذا كان الرأي العام قد فقد الثقة في الطبقة السياسية، فإن المهم أن يستمر في الاعتقاد أن التصويت هو الآلية الكفيلة بإحداث التغيير المطلوب، فمأسسة النظام الديمقراطي تكون ممكنة عند ما يميز الناخبين بين دعمهم للمسلسل الديمقراطي ودعم الأشخاص الذين تفرزهم انتخابات ديمقراطية[1].

اجتماعيا، ومهما كان تقديرنا لعمق الأزمة فإننا نلاحظ أن الإحساس بثقل الأزمة انغرس بشكل كبير في المجتمع وخاصة داخل فئاته المهمشة (النساء، الشباب، الفقراء...). فالفارق يزداد اتساعا على الأقل في مخيلة المواطن بين وضعه المعيشي الفعلي وانتظاراته في المستقبل القريب. ويكمن جانب الخطورة في هذا الوضع من أن المواطن لم يعد يربط بين التصويت لصالح "القوى الديمقراطية" وحل أزمته الاجتماعية خاصة مع إحباط الآمال التي أحيتها حكومة التناوب نهاية التسعينيات.

ونكتفي بالإشارة هنا إلى أن عدد الفقراء الذين يعيشون تحت عتبة الفقر قد انتقل من 3,5 مليون بداية التسعينات إلى 5,3 مليون بداية الألفية الثالثة وهو التوجه الذي لم تستطع

[1] - Hintington (S) : « La troisième vague : les démocratisations de la fin du 20 ème siècle », Nouveau Horizon, 1996, p : 259.

حكومة التناوب توقيفه، وا ٍذا أضفنا إلى هذا العدد الفئات الاجتماعية التي لا يسمح لها دخلها بالاحتماء من الفقر، نجد أن 55,4 % من السكان القرويين يعانون من الفقر والحاجة مقابل 33,4% من السكان الحضريين حسب مديرية الإحصاء[1].

وتبدو نسب الاستفادة من خدمات التطبيب جانبا مهما من هذا الوضع الاجتماعي المتأزم؛ ذلك أن نسبة المرضى التي تزور عيادة طبية خاصة لا تتعدى في الوسط القروي 19,4% بالنسبة للفئة الأكثر احتياجا، كما أن 60,5 % من المرضى في العالم القروي عليهم قطع أكثر من 10 كيلومترات لكي يتلقوا العلاج مقابل 10,4% في العالم الحضري[2].

أضف إلى هذا أن 48% من السكان حسب الإحصاء الرسمي مازالوا يعانون من الأمية، و67% من النساء لا يعرفون لا القراءة ولا الكتابة وحوالي 70% من الفتيات هن أمهات في الوسط القروي[3].

إن التقويم البنيوي الحقيقي الذي يحتاجه المجتمع المغربي هو تحويل الفقراء والأميين إلى طبقة أقل فقرا وأكثر تعليما، فبدون تنمية اقتصادية ومحاربة الفقر والأمية وا ٍصلاح نظام التعليم سيتعرض البناء الديمقراطي للانزلاق مهما كانت خطواته واضحة وبناءة.

فقد أثبتت تجربة العديد من دول العالم الثالث أن التحديث الاقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى تقوية التيارات الديمقراطية في الثقافة السياسية للجماهير. فتحسن مستوى الدخل والتعليم ووسائل الاتصال يفضي بالضرورة إلى تزايد ملحوظ في الفعالية والإدراك على الصعيد السياسي وا ٍلى ترسيخ الاعتقاد بأهمية الحرية السياسية[4]. وفي التجربة الاسبانية خير دليل على ذلك، ذلك أن نجاح تجربة الانتقال الديمقراطي باسبانيا يفسرها كذلك مستوى التحديث الاقتصادي والاجتماعي الذي تم تحقيقه قبل انطلاق مسلسل الانتقال، حيث كانت

---

[1] - La vie économique, 18 avril 2003, p : 18.

[2] - Idem, p : 18.

[3] - أنظر الأرقام التي نشرتها كتابة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية والتربية غير النظامية في ذلك الوقت.

La vie économique, 18 avril 2003, p : 7.

[4] - دايموند (لاري) (معد): "مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة؟؟"، دار الساقي، ط 1، 1994، ص: 23.

اسبانيا في أواسط السبعينيات القوة الصناعية العاشرة في العالم، كما عرفت نجاحا مهما على مستوى محاربة الأمية ومظاهر الإقصاء الاجتماعي[1].

يبدو أن أزمة المشاركة السياسية التي كان يعيشها المجتمع السياسي والمجتمع المدني بحكم امتداد بعضهما للآخر، وبحكم تداخلهما لا يمكن تفسيره فقط - كما أسلفنا -، في تدني نسب المشاركة في انتخابات 27 شتنبر 2002، ولا في ارتفاع نسب المقاطعة حتى داخل الفئات المتعلمة، لأن الأسباب ليست كامنة في تعقد أنماط الاقتراع...أو في بُعد مكاتب التصويت، بل تجد العديد من تفسيراتها في ارتفاع نسب الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وفي توالي فترات الإحساس بفقدان الثقة في القائمين على تدبير الشأن العمومي، وصانعي القرار السياسي، وفي غياب ثقافة المواطنة التي ينبغي تنشئة الأجيال عليها وعلى قيمها، والتي ساهمت بشكل كبير في فسح المجال للجماعات المتطرفة في ملأ هذا الفراغ من خلال استغلال العجز الاجتماعي والأخلاقي والديني والقيمي، للعديد من الأشخاص، والذي كان من أبشع نتائجه أحداث 16 مايو 2003 الإرهابية التي ذهب ضحيتها العديد من الأبرياء، والتي أدت إلى زعزعة استقرار البلاد.

هذه المحصلة التي كانت أزمة المشاركة السياسية سببا فيها ونتيجة لها في نفس الوقت، فتحت المجال واسعا للعديد من النقاشات العمومية، التي تساءلت عن دور التنظيماتالسياسية والجمعوية في التأطير والتنشئة الاجتماعية وا ٍدماج المواطنين في الحياة العامة، فكانت مرتكزا أساسيا للمؤسسة الملكية من أجل تحديث ممارستها السياسية وتطوير خطابها السياسي حتى يستوعب هذه الإشكاليات التي باتت تؤثر سلبا ليس فقط على الأحزاب السياسية والمشهد السياسي، بل على مشروعية النظام السياسي ككل، لذلك حاول الملك أن يؤسس خلال العهد الجديد لعلاقة جديدة مع المواطن من أجل إعادة الاعتبار لدور الفاعل السياسي ولتعزيز مناخ الثقة بين الأطراف الرسمية وغير الرسمية ولتقوية المشروعية المجتمعية.

[1] - Martinez (Carlos conde) : « la transition démocratique en Espagne », in : Alternance et transition démocratique au Maroc, p : 39.

المطلب الثاني:

الدعامة المجتمعية وسؤال المواطنة

تدور التبريرات المقدمة لتفسير المشاركة الضعيفة للساكنة أو ارتفاع نسب المقاطعة في مجملها حول مفهوم "الأزمة": أزمة أحزاب، أزمة تواصل.....

فهل يمكن الحديث عن أزمة مواطنة بالمغرب؟

نقصد بأزمة المواطنة مجموع الترددات والهزات التي تعترض الانتقال من نسق العلاقات التقليدية التي تحكم العالم السياسي والاجتماعي وتمنح لنشاطات الأفراد والجماعات معنى معين.

لكن ماذا تعني المواطنة؟ وما أهميتها بالنسبة للمشاركة السياسية؟ وأين موقعها في سياق تحديث الممارسة السياسية؟

تحيل المواطنة إلى وعي الفرد بالانتماء إلى جماعة سياسية[1] لكنها تتجاوز مستوى هذا الوعي، إذ ترتكز على منح هذا الحق بالاشتراك في تسيير المجتمع تسييرا مباشرا أو غير مباشر[2]، فهي الالتزام بعقد اجتماعي والانخراط في ممارسات تجعل الفرد يضع الصالح العام فوق مصالح العائلة والعشيرة والزبائن.

لذلك فالمواطنة لا تعني الوطنية/الجنسية، فهذه الأخيرة تدل فقط على انتماء المرء إلى دولة قومية والتوفر على بطاقة هوية وطنية، وتقترب في مفهومها (المواطنة) إلى كثير من المفاهيم المتداولة في علم السياسة وعلم الاجتماع خاصة مفهوم "الحس المدني" والذي سيتم التخلي عنه على اعتبار أنه يظهر وكأنه يحيل فقط إلى واجبات المواطن[3].

---

[1]- تورين (ألان): "ما هي الديمقراطية ؟؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية"، بيروت ط 2، دار الساقي، 2001، ص: 31.

[2]- نفس المرجع...، ص: 95.

[3]- MOSSUZ-LAVAU(Janine) : "Parité :la nouvelle exception française", In Maruani, M. (dir.), Femmes, genre et société. L'état des savoirs, La Découverte, Paris, 2005.

فالفكرة الأساسية في حالة المواطنة هي تحمل كل شخص لمسؤولية سياسية، من هذا المنطلق تبدو العلاقة بين المواطنة والانتخابات مثلا -إذا أخذنا الانتخابات كنموذج- بديهية ذلك أن التصويت هو أهم سلوك يسمح للفرد بإثبات ذاته بصفته مواطنا[1]، ولا معنى للاختيار الحر للناخبين إلا إذا كانوا يشعرون بالانتماء إلى مجتمع سياسي وليس مجرد عائلة أو قرية أو فئة مهنية أو مذهب ديني[2] .

بالمغرب، سيلج مفهوم "المواطنة" القاموس السياسي للطبقة السياسية بدلالات متعددة تجمع بين ما هو سياسي واجتماعي وقانوني وثقافي، هكذا تردد كثيرا في برامج الأحزاب وشعاراتها، كما تعرض المفهوم لاستعمال غير مسبوق في خطابات الملك محمد السادس بل إن الدولة ستباشر حملات تحسيسية بفكرة المواطن المسؤول وبدوره داخل المجتمع وهذا ينم عن انضمام الفاعلين السياسيين دولة وأحزابا إلى مكونات المجتمع المدني للبحث عن مواطنة أكثر فاعلية وآنية عبر توسيعها لتشمل مجالات ومؤسسات جديدة كما يعكس ذلك خطاب رئيس الدولة نفسه الذي طالب بتمديد قيم المواطنة إلى جسم البرلمان والمقاولة والنقابة وغيرها، وانتقد بالمقابل استمرار بعض القواعد والسلوكات التي تعوق بروز قيم مواطنة حقيقية داخل تلك المؤسسات.

ما نود التنبيه إليه أن الإخراج السياسي للمفهوم من إطاره العلمي إلى الحقل السياسي لم يخل من بعض الاختلالات، إذ لمسنا من خلال مجموعة من النقاشات السياسية العامة خلطا بين حقوق الإنسان والمواطنة حتى ارتبط الحديث عن الثانية بمشاكل الأولى حيث لا نجد مثلا داخل الجدل الذي أثير حول قضايا الفساد الإداري و المالي لبعض المؤسسات العمومية (القرض الفلاحي، الضمان الاجتماعي، القرض العقاري والسياحي...) أدنى إشارة إلى إشكالية المواطنة بالمغرب[3].

---

[1] - Garrigou (Alain) : « Le vote et la vertu, comment les français sont devenues électeurs ?? », Paris, PFNSP, 1992, p : 11.

[2] - تورين (ألان): "ماهي الديمقراطية....."، م.س. ص: 41.

[3] - التحول الديمقراطي بالمغرب، مرصد الانتقال الديمقراطي، التقرير السنوي 2003، منشورات منتدى المواطنة.

إذا كان الخطاب السياسي يعترف ضمنا بوجود أزمة مواطنة، فإن تجاوز هذه الأزمة لن يتم عبر تمديد المواطنة السياسية المضمونة أصلا إلى مجالات جديدة رغم أن هذا التوسيع للمواطنة هو أحد الرهانات المركزية لمسلسلات الدمقرطة[1]، بل عبر إصلاح بديل يزيل العراقيل الاجتماعية والاقتصادية التي تمنع تحقيق المواطنة السياسية نفسها.

لذلك يبدو سؤال المواطنة في قلب إشكالية بناء ثقافة المشاركة لدى المجموع وهو ما يكسب السؤال السابق عن أزمة المواطنة شرعية الطرح في سياق تحديث الممارسة السياسية.

وباستعارة عبارة جورج بوردو (Georges Burdeau) يمكن القول أننا نرى جيدا العملية الانتخابية، لكن أين المواطنين؟؟[2]

بداية، فالمواطنة لا تعني فقط الالتزام بعقد اجتماعي، بل الالتزام به بشكل فردي، والحال أنه ليس من السهل على المرء أن يصير فردا في مجتمع يأخذ فيه الانتماء للجماعة قيمة مؤثرة، فأسبقية "المجموع" هو واقع ثابت في تاريخ المغرب، وذلك أن المغربي يحدد وظيفته داخل "المجموع" حيث يفقد خارجه هويته وبتعبير آخر فالفرد في النسق الاجتماعي المغربي لا يوجد كفرد، بل كعضو داخل الجماعة[3].

هذه الأسبقية للمجموع ستطبع دلالة العمليات الانتخابية[4] بحمولات اجتماعية بعيدة عن أسسها الفكرية والفلسفية (الحرية، الفردانية...)، وحذا ذلك بمعظم الباحثين إلى تسجيل أن الجماعة هي من تصوت في المغرب، وأن سلوك الفرد هو سلوك لتزكية اختيار

---

[1] - Santucci (J.C) : « la démocratisation du Maghreb à l'épreuve, réflexions au tour ces récentes réformes politiques au Maroc », in : les reformes constitutionnelles et politiques au Maghreb, Actes du colloque de Marrakech, 26-28 oct 1999, imprimerie el Watanya, 2000, P : 32.

[2] - Purchel (ch), et Valentino (A) : « Sociologie électorale de l'Afrique du Nord, voir préface de G.Burdeau », Paris, PUF, 1966, P : 06.

[3] - Leveau (Rémy) : « Le fellah marocain, Défenseur du trône », Paris, PFNSP, 1985, P :197 .

[4] - قمنا بمناقشة إشكالية المواطنة من زاوية الانتخابات، لكون هذه الأخيرة تشكل الوعاء الملموس الذي يمكن من خلاله قياس درجة المواطنة.

الجماعة[1]، كما أن المرشح يقدم مقترحات تبتغي الاستقطاب السياسي لبنيات كلية بدءا من القبيلة ثم الحي والعائلة ولا يعطي للفرد أهمية كبيرة باستثناء ذوي النفوذ داخل هذه البنيات، وهو النمط التعبوي الذي مازال ساريا خاصة في العالم القروي[2].

فرغم التغييرات التي مست المجتمع المغربي، فإن الروح القبلية والعرقية كموروث سياسي واجتماعي مازالت فاعلة في المغرب المعاصر، وهي تهيكل سلوك الفرد خاصة في المناطق القروية مع امتدادات ملموسة في الوسط الحضري[3]. فغياب ثقافة المشاركة بهذه المناطق لا يعود إلى فشل الأحزاب في اقتحامها بقدر ما يرجع إلى تعامل خاص للجماعات مع المؤسسة الحزبية يفرغها من محتواها السياسي ويشحنها بحمولات عرقية وقبلية.

إن الديمقراطية حتى وا ٍن تحققت ستبقى لعبة نخبوية صرفة مادام المحكومين لم يتحرروا من وصاية الجماعة والقبيلة والعائلة التي تجعلهم مجرد أتباع عديمي القدرة على الفعل السياسي الشخصي في أبسط أشكاله، فكيف للشاب الذي لا دور له في اختيار مسار ه الدراسي وتوجهه المهني أو المرأة التي لا كلمة لها في زواجها وطلاقها أن يتحولوا فجائيا على صعيد الحقل السياسي إلى مواطنين فاعلين في الحياة الديمقراطية[4].

في هذا الصدد، تعمل داخل النسيج الاجتماعي تحولات مهمة ستؤثر بلا شك في الفعل الاجتماعي والسياسي للفرد وهي تحولات تمس طبيعة الأسر المغربية، كما تمس تغيير الأدوار داخلها، فالتركيبة الاجتماعية تسير نحو هيمنة نمط العائلة النووية التي أصبحت تمثل 57,8% من مجموع عدد الأسر المغربية البالغة عددها سنة 2000 حوالي 5 ملايين

---

[1]- ذلك مثلا شأن كل من محمد ضريف والباحثة رشيدة الشريفي: ضريف (محمد): "النسق السياسي المغربي المعاصر، مقاربة سوسيو سياسية"، مرجع سابق، ص: 66.

Cherfi (R) : « Le Makhzen politique au Maroc : Hier et aujourd'hui, Afrique orient », 1988, P : 56.

[2]- حبيبي (عبد الإله): "أنتروبولوجيا المشهد الانتخابي بالوسط القبلي"، جريدة الأحداث المغربية، 19 شتنبر 2002، عدد 1337، ص: 15.

[3]- حوار مع الأستاذ الهراس، دفاتر سياسية، عدد 28، 15/1 يناير 2002، ص: 12.

[4]- بردوزي (محمد): "التحول الديمقراطي سياسيا ومجتمعيا: تناغم أم تنافر، الديمقراطية والتحولات الاجتماعية في المغرب"، الرباط، منشورات كلية العلوم الإنسانية، 2000، ص: 116.

أسرة[1]، كما أن الأبوية القوية التي تنتج قيم الخضوع والطاعة داخل الأسرة تبدو متجاوزة، ذلك أن الآباء في الأسر المتوسطة والفقيرة أهانتهم إخفاقاتهم الاقتصادية والاجتماعية وأدى ذلك إلى تخفيف قبضة السيطرة الأبوية على أعضاء الأسرة[2].

غير أن هذا التحول سيفرز نتيجة عكسية بحيث أن استقلال الفرد سيستغل للتعبير عن يأسه وبأشكال مختلفة، لذلك يمكن القول أننا تحولنا إلى ما يمكن تسميته "بالفردانية السلبية"، أو ما يسميه "رولاند بنوك" (Ronald Penncok) "بالفردانية الراديكالية" حيث يحس الفرد بوجوده وأن مصيره شأن خاص به. فهذه الفردانية لا تستطيع تدعيم الديمقراطية إذا لم تتم موازنتها مع "روحية عامة" تتمسك بالصالح العام و"بإحساس موحد" كالإحساس القروي[3].

وبعد، فالمواطنة تهدف إلى إزالة الفوارق التي من شأنها المساس بوحدة الجسم السياسي والمساواة بين مكوناته، في هذا الصدد اختار الفاعلين العمل بمبدأ الكوطا لتجاوز عقبة التمثيل الاجتماعي حول قدرة المرأة وحدود دورها. والجدير بالذكر أن النقاش الذي دار حول مسألة الكوطا أفرز توجهين[4]: الأول يرى أنه من الواجب ترك التطور الاجتماعي يأخذ مجراه ليفرز أو لا يفرز وصول المرأة إلى المناصب الانتخابية، ففكرة الكوطا في نظر هذا الاتجاه تتعارض مع مبادئ الدستور (المادتين 8 و36 من دستور 1996)إ ٍلا وجب تأمين تمثيلية كل الفئات التي تعاني من العوائق الاقتصاديةوالاجتماعية كالمعوقين و الضعفاء والرحل والأشخاص بدون سكن لائق، أما الثاني فيرى أنه أمام المعيقات الاجتماعية

---

[1]- فقد كانت الأسرة الكبيرة هي القاعدة في المغرب إلى حدود السبعينات ليبدأ الوضع في الانقلاب بعد ذلك بفضل انخفاض معدل الخصوبة التي تراجعت من 8 أطفال سنة 1962 إلى 5,5 في 1982 و4,4 سنة 1987 و3,95 سنة 1989 و3,16 سنة 1995 لتصل إلى 1,9 سنة 2000.

La vie économique, du 9 au 15 nov 2001, P : 13.

[2]- حمودي (عبد الله): "الشيخ والمريد النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة"، الدار البيضاء، دار توبقال، 1999، ص: 18-19.

[3]- دايموند (لاري) (معد): "مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة"، دار الساقي، الطبعة الأولى 1994، ص: 23.

[4]- اليعقوبي (محمد): "المرأة المغربية بين حق التصويت وحق الترشيح"، مساهمة في ملف: الإطار السياسي والقانوني الجديد لانتخاب أعضاء مجلس النواب، سلسلة "مواضيع الساعة"، العدد: 38، 2002، ص: 146-148.

و السياسية يمكن اعتماد التنصيص القانوني لتحقيق ما لم يتحقق بفضل تطور السيرورة المجتمعية وذلك باعتماد قواعد تفضيلية كوسيلة استثنائية لإيصال عدد معين من النساء إلى البرلمان ليظهرن كفاءتهن ويتمكن بالتالي من إقناع الناخبين عبر التجربة على أن للمرأة نفس قدرات الرجل ومن تم ستتغير توجهات الناخبين وسيحصل التطور المرغوب.

إن الإشكال هنا ليس هو العمل بمبدأ الكوطا في حد ذاته، بل في كون هذا الإجراء لم يسبقه اقتناع حقيقي وسط النخبة بضرورة تأنيث الحياة السياسية والذي يعني أن تثبت المرأة جاهزيتها داخل العمل الحزبي، فبغض النظر عن رئاسة الحزب التي ظلت ذكورية بشكل كامل[1]، بقيت تمثيلية النساء، داخل الأجهزة التقريرية للأحزاب المغربية هزيلة حيث لم تتجاوز في أحسن حالاتها 20% -قبل دستور 2011-.

فالمرأة لم تأخذ مكانها كمواطن قادر على المشاركة الفعالة في جميع الميادين حين تتوفر له الظروف، بحيث مورست اتجاهها سلوكات غير ديمقراطية.

إذا كانت المواطنة تتعذر بدون تحسين الدور المنوط بالنساء داخل المجتمع، فإنها تبقى متعذرة أكثر بدون إعادة النظر في علاقة هذا المجتمع ككل مع الدولة ومؤسساتها والتي تحكمها قيم اللاتكافؤ والهيمنة. فدمقرطة المجتمع تفترض دولة تتجدد وتتطور بفضل الإنصات لانتظاراته بدل التعامل الدائم مع المجتمع بوصفه مستهلك سلبي.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل يمكن بناء مجتمع مواطنين بدون تدمير قيم الرعاية التي تحكم علاقة هذا المجتمع بمؤسساته السياسية؟؟

تحيل علاقة "الإرعاء" على الخضوع والإخلاص لأشخاص بذاتهم ولمميزاتهم كمالكي للسلطة، مقابل ضمان الحماية والرعاية، بحيث أن حقوق الإرعاء تتبني على الولاء للشخص[2] بدل الشعور بالواجب اتجاه المؤسسة، لإن "حقوق المواطنة" التي تتميز بطابعها

---

[1]- ظل الوضع على هذا الحال إلى غاية انتخاب السيدة أمينة منيب على رأس الحزب الاشتراكي الموحد بتاريخ 15 يناير 2012.

[2]- حمودي (عبد الله): "الشيخ والمريد النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة"،مرجع سابق، ص: 210.

الوطني والمؤسساتي تنبثق من "المؤسسة كتجريد". وتبقى السمة الغالبة في رابطة الارعاء" كونها عمودية لا يطبعها الحوار والديمقراطية والمساواة[1]. لقد تم تعظيم هذا النمط من العلاقة وتم نشره في كل أحزاب المجتمع وبين كل طبقاته ثم وقع بعد ذلك نقله إلى الحقل السياسي، فهذا النمط الذي يربط أعضاء الأسرة ويحدد العلاقة بين الأب وابنه وبين البكر والإخوة الأصغر منه وبين الرجال والنساء هو ذاته النمط الذي يربط بين الحاكم والمحكوم[2]. لذلك يمكن القول أن الأفراد في حالة "إرعاء مزدوج" تجاه الأسرة والعائلة من جهة وتجاه السلطة السياسية من جهة أخرى.

إن النسق المخزني المتجذر بعمق في الذاكرة الجماعية يؤثر أيضا في علاقات السلطة من خلال سلوكات الطاعة، الولاء والاعتراف بالفردية تجاه ممثلي سلطة الدولة في مختلف مستوياتها المركزية والمحلية[3]وا ٍذا كانت الدولة المخزنية قد انتهت كهيكل فهي لازالت ممتدة في الزمن كذهنية وكثقافة سياسية. الأمر الذي يجعل تأمين قيم الديمقراطية والكفاءة والمشاركة بدل قيم القرابة والزبونية والانتساب والولاءات أمرا معقدا. وهذا ما كان يحاول أن يؤسس له المفهوم الجديد للسلطة الذي جاء به الملك محمد السادس في أولى سنوات حكمه، بحيث نبه إلى ضرورة تصحيح علاقة السلطة بالمواطن من أجل تجاوز تلك الفكرة السلبية حول السلطة التي كانت تسيطر على الذاكرة الجماعية، وترسيخ سياسات القرب والإنصات والتواصل.

وا ٍذا كان الدستور المغربي لا ينطق إطلاقا بمفهوم "الرعية" ويعترف بالمقابل بمفهوم "المواطن"، فإن تحقيق المواطنة في شقها الدستوري – كما سبقت الإشارة إلى ذلك- يقتضي

---

[1]- العلام (عز الدين): "مسار مفهوم الرعية: من جمع الرعايا إلى مفرد المواطنة"، دفاتر سياسية، العدد الثامن، مايو 2000، ص: 12.

[2]- حمودي (عبد الله): "الشيخ والمريد..."، مرجع سابق، ص: 211.

[3] - Santucci (J-C) : « Etat et société au Maroc : ejeux et perspectives de changement », in : Santucci (J-C) (S.dir) : « le Maroc actuel », Paris, ed CNRS, 1992, P : 429.

إعادة التوازن للإنسان المغربي داخل المعادلة الدستورية بترقية المواطن إلى مستوى السلطة المشاركة لسلطة الدولة ومؤسساتها[1].

لكن هذه المآزق القيمية والثقافية هي في ارتباط وثيق بالوضع المادي الذي تعيش عليه الأفراد والمجموعات، فندرة الموارد المالية والخدمات تقوي حاجة الأفراد والمجموعات بعضها إلى بعض، وتشجع بالتالي انتشار الزبونية (le clientélisme)[2] التي تأخذ بعدها السياسي بسهولة حيث تندثر صفة "المواطن" وراء صفة "الزبون" وهو ما يفقد رابطة التمثيل مدلولها السياسي الحقيقي لتأخذ معنى "الحماية" أو "الوساطة" تجاه السلطات العمومية.

يبدو أن إشكالية المواطنة وإخفاق العديد من المتدخلين في إرساء دعائم تنشئة اجتماعية وسياسية قادرة على خلق ثقافة سياسية تحفز على ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع المغربي، ساهم بشكل كبير في تبني المؤسسة الملكية لمجموعة من الخيارات التي تعيد الاعتبار للمواطن، كتكريس المفهوم الجديد للسلطة والاهتمام بالمرأة، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، والاعتناء بشكل خاص بالملف الاجتماعي القائم على محاربة الفقر والتهميش، والذي برز بشكل كبير مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي سوف تشكل فضاء مواتيا لجعل التوطسل السياسي الملكي أكثر فعالية و أكثر قربا من المتلقي.

لقد جاء هذا الخيار من أجل المواطن البسيط الذي يعاني من الفقر والهشاشة والإقصاء، والذي كان ضحية السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي أخطأت الطريق باتجاهه، هذا التحدي الملكي الذي عبره سيتم تصحيح مفهوم المواطنة وترسيخه من خلال

---

[1]- من هذا المنطلق جاء دستور 2011 ليحدث مؤسسة الوسيط التي حلت محل ديوان المظالم، لمواكبة الإصلاح المؤسسي العميق الذي يعرفه المغرب، عبر تحديث هذه المؤسسة وتوطيد المكتسبات التي حققتها وتأهيلها للنهوض بمهام موسعة وهيكلة جديدة، وكذا تحقيق التكامل المنشود مع الدور الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان. لذلك اعتبرها الدستور الجديد مؤسسة وطنية مستقلة ومتخصصة، تتولى – في نطاق العلاقة بين الإدارة والمرتفقين- مهمة: الدفاع عن الحقوق – الإسهام في ترسيخ سيادة القانون- إشاعة مبادئ العدل والإنصاف- العمل على نشر قيم التخليق والشفافية في تدبير المرافق العمومية- تنمية التواصل بين الأشخاص وبين الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية...

- راجع الفصل 162 من دستور 2011.

[2]- لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع انظر:

Medard (J-f) : « le rapport de clientèle », RFSP, février 1976.

تشجيع الشباب والنساء في خلق مشاريع مدرة للدخل، وتكوين ذواتهم والتخلص من الاتكالية على الأسرة والعائلة مقابل الانفتاح على المجتمع، والقطيعة مع علاقة الزبونية والاستهلاكية السلبية التي كانت تربطه مع الدولة، لجعله في صلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.ولعل أولى المداخل الأساسية لتصحيح هذا الوضع وإعادة الاعتبار لمفهوم المواطنة ستبدأ مع عملية التحديث السياسي من خلال التأسيس لخطاب تنموي حديث بين المؤسسة الملكية والمواطن الذي ينصهر في إطار مجتمع متباين الثقافات والبنيات والمستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

خاتمة القسم الأول

يمكن القول من خلال ما سبق، أن المؤسسة الملكية بالمغرب استطاعت أن تؤسس ولمدة طويلة لممارسة سياسية يمكن نعتها "بالتقليدية"، وذلك لكونها تعتمد على مقومات المشروعية التقليدية التي تتلخص سماتها في النسب الشريف، وإمارة المؤمنين، والبيعة الشرعية، بالإضافة إلى المشروعية التاريخية التي تستمد من عمق الملكية بالمغرب التي تجعلها أكثر رسوخا وتجذرا في التاريخ المغربي، وتمنحها الاستمرارية في الزمن لتؤهلها بحق لتبوُّئِ المكانة السامقة التي تحظى بها.

فلقد شكل المعطى الديني والرأسمال التاريخي إلى جانب المظاهر الاحتفالية، قنوات تتم من خلالها الممارسة السياسية للمؤسسة الملكية، حيث نجد أن صفة أمير المؤمنين تسمح للملك بالقيام بمجموعة من الأدوار والتدخل في الكثير من القضايا التي يكون لها الوقع الكبير في نفسية المتلقين. فلا يمكن تصور خطاب سياسي مرسل من المؤسسة الملكية يخلو من مضامين تحيل على المرجعية الدينية، وتذكر بخصوصيتها التي تسمو بها عن باقي الفاعلين. ويمكن الإشارة في هذا السياق - على سبيل المثال-، أن البيعة الشرعية مثلث لحظة تواصلية بامتياز سواء من خلال عقدها وما يتضمنه من استدلال محكم، وحجاج إقناعي، أو من خلال تنظيم حفل الولاء الذي يعكس ذلك التواصل المباشر الذي يتجدد باستمرار.

يبدو أن المؤسسة الملكية التي تعتز بمشروعيتها التقليدية، والتي ما زالت تحظى بالأهمية لكونها تشكل مرجعا قويا يتميز بالغنى والتعدد، كانت في حاجة إلى تدعيم هذه المشروعية القائمة على الموروث الديني والتاريخي، من خلال التأسيس للمشروعية الدستورية/القانونية أو المشروعية العقلانية خاصة في العقود الموالية للاستقلال، وذلك عن طريق دسترة هذا الرأسمال الرمزي واللامادي بهدف تأمين وتأكيد سمو مشروعية المؤسسة الملكية، لكن بإضافة مقومات حداثية تراعي التطور والتغيير.

ولقد لعبت المشروعية الدستورية هي الأخرى دورا محوريا في ضبط قواعد اللعبة السياسية على أرض الواقع، وساهمت في ترسيخ مكانة وديناميةالمؤسسة الملكية كفاعل

مركزي في الحياة السياسية المغربية، هذه المكانة سوف تفسح المجال واسعا من أجل تواصل فعال سواء مع باقي المؤسسات السياسية أو مع جموع المتلقين الذي يمتد ليشمل أحيانا الأمة المغربية - من خلال الخطابات الموجهة إلى الأمة-. حيث شكلت وظيفة التحكيم الملكي آلية من آليات التواصل التي تستخدمها المؤسسة الملكية كلما دعت الضرورة إلى ذلك، خاصة في حالات بعض الأزمات السياسية...

لكن الملاحظ أنه بالرغم من الدور الأساسي الذي تلعبه هذه المشروعيات التقليدية وما تتيحه من أسانيد مرجعية قوية إلى حدود الآن، تبقى غير كافية بالنظر لمجموعة من الأسباب التي تتنوع بين ما هو مؤسساتي وسياسي واجتماعي، وكذا لأهمية التواصل والتحديث السياسي الذي أصبح محددا أساسيا وشرطا ضروريا لخلق أي فضاء ديمقراطي، ومؤشرا من مؤشرات انفتاح النظام السياسي باتجاه المواطنين، عن طريق تدعيم المشاركة السياسية و ترسيخ مبادئ الحكامة السياسية.

لأجل ذلك، ترسخت القناعة لدى المؤسسة الملكية خاصة بعد انتقال العرش إلى الملك محمد السادس، بضرورة تجديد أنساق وموارد المشروعية لكي تصبح ملائمة للحس المشترك للمجتمع ومواكبة للمتغيرات والمستجدات. هذه القناعة جعلت المؤسسة الملكية تراهن على المشروعية التنموية (la légitimité développementale) أو ما يصطلح عليه بمشروعية الإنجاز، التي سوف تؤسس لممارسة سياسية جديدة تقوم على الخطاب التنموي الحديث[1].

إذن فماهي أهم عناصر الخطاب التنموي الجديد؟ وا لى أي حد ساهمت في تحديث الممارسة السياسية للمؤسسة الملكية؟

[1]- تشكل مشروعية الإنجاز أهم أنماط المشروعيات الحديثة التي تخلق الاعتقاد بمدى فعالية النظام السياسي، ذلك أن الفعالية الاقتصادية تنعكس بصفة عامة على الفعالية السياسية، وذلك من خلال خلق أوضاع نفسية عامة تفضي إلى اعتقاد المحكومين في كفاءة السلطة السياسية وقدرتها على حل المشاكل التي تعترض المجتمع السياسي.
انظر في هذا الصدد، غسان (سلامة): "نحو عقد اجتماعي عربي جديد"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى- بيروت، 1987.

القسم الثاني:
العهد الجديد وأداة سياسية جديدة:
الخطاب التنموي الحديث

لما كانت الممارسة السياسية للمؤسسة الملكية تقوم في جانب مهم منها على مضامين تجد أسسها في المشروعيات التقليدية، التي لازالت تحافظ على راهنيتها وخصوصيتها في الخطاب السياسي الملكي، فإن ما اصطلح عليه "بالعهد الجديد" سيحاول تبني استراتيجية سياسية تنسجم مع المتغيرات والرهانات الجديدة التي بات يعرفها المجتمع المغربي وتعرفها الدولة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

هكذا بدأ يتبدى أن هناك تواترا نسقيا ينحو باتجاه تبني المؤسسة الملكية لمجموعة من القضايا كوجه جديد لتدعيم مشروعيتها وتوطيد خياراتها، بشكل أضحت معه تشكل عناصر جديدة للتواصل الملكي، وقد تمحورت هذه القضايا أساسا حول تكريس الخيار الديمقراطي الحداثي، من خلال الإعلان عن مفهوم جديد للسلطة، والاهتمام بالمسألة النسائية، وا ٍقرار المصالحة بين الدولة والمجتمع (الفصل الأول)، كما سيشكل الخطاب الاجتماعي المرتكز أساسا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المحدد الرئيسي لجل مبادرات المؤسسة الملكية، وذلك تماشيا وانسجاما مع طبيعة الإكراهات النوعية، التي أصبحت مطروحة على الدولة بإلحاح مع مطلع الألفية الثالثة، في مجال تدارك إخفاقات السياسات المتبعة منذ الاستقلال، وانعكاساتها الاجتماعية والمجالية، لذلك ستشكل التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر والتهميش خاصة مع الإعلان عن "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" فضاء مواتيا لتحديث الممارسة السياسية للمؤسسة الملكية والذي سيتم تفعيله وترسيخه عبر مشروعية الإنجاز (الفصل الثاني).

الفصل الأول:

عناصر الخطاب التنموي الحديث ورهان التغيير

مثل الخطاب التنموي الحديث المدخل الأساسي للمؤسسة الملكية الذي دشنت به عهدها الجديد، والذي أضحى يشكل مشروعا متكاملا ومشرو عية تنموية جديدة تقوم عليها الممارسة السياسية، إلى جانب المشروعيات التقليدية المتمثلة في الدينية والتاريخية والدستورية، حيث لا حظنا انتظاما نسقيا في تداول مجموعة من عناصر الخطاب التنموي الحديث، ابتدأت من إعلان المؤسسة الملكية للمفهوم الجديد للسلطة الذي اعتبر نقطة تحول جوهرية في الخطاب السياسي الملكي، وفي النسق السياسي المغربي ككل.

ومن أجل تعزيز المشروعية الديمقراطية وتأكيد استراتيجية المؤسسة الملكية المتمثلة في المشروع الديمقراطي الحداثي الاجتماعي، كان لا بد من المرور عبر قناة الاهتمام بالانتخابات التي تشكل المحك الحقيقي لأي مسلسل ديمقراطي، حيث أولت المؤسسة الملكية عناية خاصة للانتخابات التي كانت محط انتقادات واسعة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، من خلال خطب ملكية شددت على ضرورة احترام الإرادة الشعبية وضمان النزاهة الانتخابية وحرية التنافس بين الأحزاب السياسية ومرشحيها، والتأكيد على الحياد الإيجابي للإدارة تجاه العملية الانتخابية، ومحاربة الفساد والريع الانتخابين. كما حملت المسؤولية للناخبين في اختيار ممثليهم دونما الاتكال على الآخر وافتراض نظرية المؤامرة، في خطابات أسست لتواصل جديد قائم على الصراحة والجرأة.

هذه العناصر سنحاول معالجتها ووضعها في سياقها من خلال (المبحث الأول)، على أن نقارب في (مبحث ثاني) لعنصرين أساسين ارتبطا بإرادة المؤسسة الملكية وعزمها في النهوض بهما لدرجة أصبحا ملفين يندرجان ضمن الاهتمام الخاص للمؤسسة الملكية، ويتعلق الأمر بالمسألة النسائية التي عرفت الكثير من السجالات السياسية والثقافية والمجتمعية، أدت إلى حد انقسام الشارع المغربي بين مؤيد للإصلاح وبين محافظ على الوضع القائم، حتى تدخلت المؤسسة الملكية من خلال مدونة الأسرة التي حسمت الخلاف وأعلنت بداية جديدة في مسار قضية المرأة.

كما توج الخطاب السياسي التنموي الحديث بإعادة الاعتبار للمجتمع وترسيخ ثقافة المصالحة التي تجسدت في العدالة الانتقالية، هذا الملف الذي جعل المغرب يقطع أشواطا مهمة في درب المصالحة مع ماضيه ليحظى باهتمام دولي نوه بالتجربة المغربية في الشأن الحقوقي. ولم تكن هذه الخيارات لتجد الخلاص لولا حرص المؤسسة الملكية الخاص على نجاح هذه التجارب التي شكلت مقومات أساسية لممارستها السياسية، والتي ساهمت في تقوية المشروعية الحداثية للمؤسسة الملكية.

المبحث الأول:

المفهوم الجديد للسلطة وتكريس الخيار الديمقراطي

لم تكن لتوصف تجربة الملك محمد السادس بالعهد الجديد لولا الجرأة التي طبعت خياراته الإستراتيجية والتي بدأت مع إعلان لحظة التغيير وا ٍعلان القطيعة مع عقلية الماضي من خلال إطلاق المفهوم الجديد للسلطة بمقوماته وأسسه وفق منظور ملكي (المطلب الأول)، لترسخ عبر تعزيز المشروعية الديمقراطية من خلال الحرص على ضمان تنظيم انتخابات حرة ونزيهة شاء لها أن تكون بداية تحول في المسلسل الانتخابي شكلا ومضمونا (المطلب الثاني).

المطلب الأول:

المفهوم الجديد للسلطة وا ٍعلان لحظة التغيير

لقد كان من الحكمة السياسية أن تعلن المؤسسة الملكية بالمغرب لمفهوم جديد للسلطة، حتى تعطي لخياراتها الإستراتيجية الواقعية المطلوبة وتضعها في سياقها الحقيقي، فلا يمكن تصور بأي شكل من الأشكال تبني خيار دولة الحق والقانون وتعميق الديمقراطية والانفتاح، دون إحداث قطيعة مع عقلية الماضي، خاصة ما كان يلتصق بفكرة المخزن ونظرة المجتمع للسلطة.

فالمفهوم الجديد للسلطة يتميز بطابعه الإصلاحي، لأنه يرمي إلى معالجة وضعية شاذة مترتبة على استفحال معضلة البيروقراطية بالإضافة إلى تأثير مخلفات الإرث التاريخي الذي تمثله إدارة المخزن من جهة، والإدارة العصرية من جهة أخرى، والتي ارتبط تأسيسها خصوصا بالمستعمر، الشيء الذي عزز طابعها السلطوي في الوقت الذي كان من المفروض أن تكون فيه الإدارة أداة لتنفيذ السياسة العامة للحكومة ومنتجة لخدمات لفائدة المتعاملين معها، وهكذا فإن المفهوم الجديد للسلطة يغلب عليه البعد الوظيفي، إذ أن الطابع الخدماتي للإدارة هو الذي يبرر وجودها أساسا ومن ثمة تكريس مفهوم التدبير العمومي(management public)[1] .

و تأسيسا على ذلك فإن السلطة وفق المفهوم الجديد للسلطة يجب أن تتجه صوب: "رعاية المصالح العمومية والشؤون المحلية، رعاية الحريات الفردية والجماعية، السهر على الأمن والاستقرار، تدبير الشأن العام المحلي والحفاظ على السلم الاجتماعي"[2] والانفتاح على المواطنين في احتكاك مباشر بهم و إشراكهم في هذه المعالجة[3].

و انطلاقا مما سبق، وبناء على كون المفهوم الجديد للسلطة يطال المجال السياسي والاجتماعي والتنموي، ألا يحق لنا أن نطرح الاستفهامات التالية؟

ألا يحيل طرح المفهوم الجديد للسلطة على وجود إشكالية في السلطة ومن تم الإحالة على ضرورة تجاوز المفهوم القديم للسلطة؟

لكن بداية ألا يجدر تشخيص العلاقة التي كانت تربط المواطن بالسلطة؟

و انسجاما مع إشكالية البحث، إلى أي حد يمكن اعتبار المفهوم الجديد للسلطة تفعيلا حقيقيا للمشروعية الحداثية في الممارسة السياسية للمؤسسة الملكية؟

---

[1]- الصبتي (سالم): "المفهوم الجديد للسلطة: الإطار والأبعاد"، سلسلة مواضيع الساعة، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، والعدد 25، 2001، ص: 27.

[2]- الخطاب المؤسس للمفهوم الجديد للسلطة بتاريخ 12 أكتوبر 1999.

[3]- من خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2000.

ومن أجل مقاربة هذه الإشكالات، سنحاول الإحاطة بها من خلال عرضها وفق فرعين أساسيين.

الفرع الأول: مقاربة المفهوم الجديد للسلطة وفق المنظور الملكي

يخص المفهوم الجديد للسلطة قضية ميدانية تتجلى في تصحيح العلاقة بين المواطن والسلطة، وذلك ما تأكد في جل الخطابات الملكية بخصوص المفهوم الجديد الذي يرمي إلى "مصالحة المواطن مع السلطة والجهاز الإداري"[1] فهذا المفهوم من منظور ملكي هو تلك الضمانات العملية الضرورية[2] لتفعيل مفهوم المواطنة الأساسي في دولة الحق والقانون.

وللتفعيل الحقيقي لمفهوم المواطنة، على القانون أن يعامل ويعزز معاملة كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاء في المجتمع، على قدم المساواة بصرف النظر عن انتماءاتهم أو عرقهم أو ثقافتهم أو أي وجه من أوجه التنوع بين الأفراد والجماعات.وعلى القانون أن يحمي ويعزز كرامة واستقلال واحترام الأفراد، وأن يقدم الضمانات القانونية لمنع أي مساس بالحقوق المدنية والسياسية، وعليه أيضا توفير الشروط الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الإنصاف كما أن على القانون أن يمكن الأفراد من أن يشاركوا بفعالية في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، وأن يمكنهم من المشاركة الفعالة في عمليات اتخاذ القرارات السياسية في المجتمعات التي ينتسبون إليها[3] فالديمقراطية هي في حاجة لمواطنين فاعلين، كشرط أساسي لعملها[4].

لعل من الأسباب التي دفعت بإخراج المفهوم الجديد للسلطة هو تلك العلاقة التي كانت تربط المواطن بالسلطة، فكما أشار الملك الراحل الحسن الثاني في خطابه التاريخي ل 8 ماي 1990والذي اعتبر فيه أنه نظرا لالتزامات الدولة من الناحية الاجتماعية

---

[1]- من خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2000.

[2]- العدوان (ياسر): " دور الإدارة في تحديد نمط علاقتها مع المواطنين وأثرها على الاستجابة الإدارية"، مجلة الشؤون الإدارية، عدد 7، 1987، ص: 21.

[3]- الكوراي (علي خليفة): "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية"، ملف المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي، عدد: 264، فبراير 2001، ص: 118-119.

[4] -Wolfgang Graf(Vitzchum) : « l'action civique dans l'état démocratique » ; in revue française de droit constitutionnel, N° 43 novembre 2000 PUF, P :463-464.

والاقتصادية، تضطر هذه الأخيرة أن تدوس أحيانا على الملك الخاص، ولا يرى المغفور له بأسا في ذلك، لكن شريطه مراعاة حق المواطن، وعلى هذا الأساس فعلى الدولة إذن أن تضع حدا لتصرفاتها، ويركز على أن المشكل يكمن في السلطة التي يتم تجاوزها أو تحريفها والسير بها عن غير الهدف الذي وضعت لأجله.

ويشير كمثال على ذلك إلى قضية نزع الملكية التي يؤاخذ فيها على الإدارة المغربية عدم احترامها للقانون بهذا الخصوص[1].

فالعلاقة كما شخصها المغفور له علاقة غير متكافئة، ترجح فيها كفة الدولة على كفة المواطن عموما و المرتفق خصوصا، فالمطلوب تقويمها بهدف تغيير سلوك الإدارة تجاه مصالح المواطنين و شؤونهم اليومية[2].

وعلاقة بنفس الموضوع، فقد ساد الاعتقاد بأن السلطة الإدارية الترابية هي المعنية بالخطاب المؤسس للمفهوم الجديد للسلطة بتاريخ 12 أكتوبر 1999 بالدار البيضاء، ما دام ألقي أمام المسؤولين[3] عن الجهات والولايات والأقاليم والمنتخبين المحليين.

و هذا ما سار في اتجاهه آنذاك الوزير الأول، بحيث أنه في المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 28 أكتوبر 1999 - ركز في كلمته على تحميل مسؤولية الانخراط في هذا المشروع الوطني للإدارة الترابية وكأنها هي الوحيدة المعنية بهذا المفهوم[4].

---

[1]- من الخطاب الملكي بتاريخ 08 ماي 1990 الخاص بتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، تهييئ مشروع القانون الخاص بالمحاكم الإدارية.

[2]- لمزيد من التفصيل انظر: سحبان (عبد الحميد): "المفهوم الجديد للسلطة: محاولة للتجديد"، ماي 2001، دروس بمدرسة استكمال تكوين الأطر بوزارة الداخلية سنة: 2006، ص: 03.

[3]- ابتدأ جلالته الخطاب المؤسس للمفهوم الجديد للسلطة بتاريخ 12 أكتوبر 1999 بعد الحمد لله و الصلاة والسلام على الرسول (ص) وصحبه بقوله: "خدامنا الأوفياء و رعيانا المخلصين ولاة وعمال ورؤساء مجالس وسائر المنتخبين المحليين"، وهو بذلك يخاطب رجال الإدارة الترابية في شقيها عدم التركيز واللامركزية.

[4]- انظر نص الكلمة في "المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية" سلسلة مواضيع الساعة "المفهوم الجديد للسلطة"، عدد: 25، سنة 2001، ص:63.

لكن جلالة الملك محمد السادس، ورفعا لكل التباس تدارك الأمر ليعلن مشددا أن المفهوم الجديد للسلطة لا يخص فقط السلطة الإدارية الترابية بل "ينطبق على كل من أوكلت إليه سلطة معينة"[1].

يبدو أن المفهوم الجديد للسلطة يعني الجهاز الإداري بجميع موظفيه صغارا وكبارا، فالسلطة بوجهها الإيجابي وبوجهها السلبي موجودة داخل كل وزارة وكل مؤسسة، وداخل كل مواطن قد يتوفر على شيء من السلطة إنها متضمنة في السلطة الأبوية لرب الأسرة وموجودة عند المدرس والأستاذ كما عند المدير والعميد، موجودة عند الشرطي الذي يقف عند مفترق الطرق كما هي موجودة عند مسؤول كبير في إدارة مركزية، موجودة عند القاضي والمحامي كما هي موجودة عند الوكيل العام للملك أو وزير العدل، السلطة موجودة عند الموظف الصغير الذي يعود له أمر منح شهادة ميلاد، أو عند الصحفي الذي يكتب مقالا، كما هي موجودة عند الوزير الذي بيده صلاحية توقيع صفقات بملايين الدولارات[2].

فالالتباس الذي يطال المفهوم الجديد للسلطة هو حضور كلمة السلطة فيه، فيما المقصود بالسلطة فيه، فبعد التأمل في تعريف جلالة الملك محمد السادس "للسلطة" نجده يؤكد الصفة المتجددة للمفهوم، الذي يعتبر من المفاهيم المتطورة والمتغيرة حسب ما يطر أ على الحياة السياسية من تحول وتغير وتقلب وهكذا فالسلطة ليس لها معنى و احد بمعنى ممارسة القيادة، للسلطة تطال كذلك التقنيات و التصرفات المستعملة من طرف الإدارة لتدبير الأنشطة الاقتصادية[3].

ومن زاوية أخرى فالمفهوم الجديد للسلطة الذي أعلن عنه محمد السادس، يخص الجانب العادي في العلاقة بين المواطن والإدارة و التي إن تحسنت فستكون مفتاحا لتحقيق مواطنة حقيقية وفعلية، وبالتالي ستساهم في التخفيف من النظر إلى الإدارة كمتحكمة

---

[1] - من خطاب العرش 30 يوليوز 2000.

[2] - أبراش (ابراهيم): "الكل ينتقد السلطة، ولكن ما هي السلطة؟ و عن أية سلطة نتحدث؟"، مقال في الاتحاد الاشتراكي، العدد 6040، الأربعاء 23 فبراير 2000.

[3] - اليعقوبي (محمد): "المفهوم الجديد للسلطة"، سلسلة مواضيع الساعة، المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية، عدد 25،سنة 2011، ص: 24-25.

والمواطن كخاضع خانع، ومن ثمة تجاوزهَ م المواطن في مجابهة السلطة كما نعتها صاحب الجلالة محمد السادس بعلاقة المواجهة[1]، بحيث لم يعد من المستساغ النظر إلى المواطن كخصم في مواجهة السلطة[2].

وفي نفس السياق، فالمفهوم الجديد للسلطة، يطرح مباشرة إشكالية التوفيق بين النظام العام والحرية، ويتعلق الأمر بجدلية الحفاظ على الحريات الفردية وصيانة النظام العام و الأمن.

لبطبع فممارسة الحريات الفردية و الجماعية تفترض قبل كل شيء إطارا تتم فيه المحافظة على الأمن والنظام العام ومن المفروض أنلا يتعارض مفهوم النظام العام و الأمن مع القانون. بل هما على العكس يجب أن يكونا متكاملين فإذا كان المفهوم الجديد للسلطة يعني دولة الحق والقانون و احترام القوانين فانه يعني كذلك المعاقبة القانونية على المساس بالنظام العام والأمن. ف "هو مفهوم يتسم بالشمول والتكامل وكل لا يتجزأ وبنيان مرصوص يشد بعضه بعضا فلا حرية بدون أمن واستقرار و لا تنمية بدون احتكاك يومي بالمواطن وا إشراكه في معالجتها"[3].

فلقد ركز جلالته حين تحديده للمفهوم الجديد للسلطة على ضرورة الحفاظ على الأمن الاستقرار، و السهر على حماية الحريات الفردية والجماعية، والانفتاح الإدارة بجميع تشكيلاتها على المواطنين في احتكاك مباشر معهم ومعاجة ميدانية لمشاكلهم.[4]

و انسجاما مع ما سبق فإن تصور المؤسسة الملكية للمفهوم الجديد للسلطة جاء من أجل خلق قطيعة مع جميع المظاهر السلبية التي ظلت راسخة في المخيلة الشعبية[1]، وذلك

---

[1]- انظر نص الكلمة السامية التي ألقاها جلالته يوم الاربعاء 15 دجنبر 1999 بقاعة العرش في افتتاح أشغال المجلس الأعلى للقضاء بالرباط .

[2]- قهوي (حميد): "التطلعات العامة إلى تجديد مفهوم السلطة"، المجلة المغربية للإدارةالمحلية و التنمية، سلسلة مواضيع الساعة "المفهوم الجديد للسلطة"، عدد 25، سنة 2011، هامش رقم 3، ص: 29.

[3]- من خطاب العرش، بتاريخ 30 يوليوز 2000.

[4]- لمزيد من التفصيل أنظر: سحبان (عبد الحميد): "المفهوم الجديد للسلطة: محاولة للتحديد، ماي 2001 ..."، مرجع سابق، ص: 5-11.

من خلال جعل الإدارةقاطرة للتنمية وعامل استقرار وأمن و آلية للتواصل مع المواطن، بدل الصورة النمطية التي كانت تشكل مصدر خوف وقلق خصوصا في ظل التز امات المغرب الدولية التي تفرض عليه تحديث الإدارة وتأهيلها من أجل رفع التحديات التي تروم محاربة الفقر والهشاشة وتسهيل اندماج المواطن في المجتمع.

الفرع الثاني:مقومات و أسس المفهوم الجديد للسلطة

سنحاول أن نميز في هذا الإطار بين مقومين أساسيين للمفهوم الجديد للسلطة، حيث سنركز من جهة أولى على الأساس الإداري المعاملاتي، ومن جهة ثانية على أساس تنموي تتجلى فيه الغاية النبيلة من تبني هذا المفهوم الجديد.

أولا: الأساس الإداري المعاملاتي:

إذا كان المفهوم الجديد للسلطة هو ذلك الضمان الضروري لتفعيل المؤسسات التي وضعت قصد تصحيح العلاقة التي تربط المواطنبالسلطة، وإذ كان الملك محمد السادس يعني بالسلطة الجهاز الإداري برمته، فإن مقومات وأسس المفهوم الجديد للسلطة يمكن تحديدها في جانبها الإداري المعاملاتيفي أنسنة السلطة، وإعادة الاعتبار لمبدأ الخدمة العامة[2].

أ- أنسنة السلطة:

تتم أنسنة السلطة عن طريق إشاعة ثقافة بديلة مبنية على اتصاف السلطة والجهاز الإداري باللباقة والاستقامة والنزاهة، قوامها التمسك بالمبادئ الأخلاقية لإعطاء صورة مشرفة و مختلفة عما هو معروف عنها وعن المصالح العمومية، مما يساعد على تهييئ الإصلاحات المرتقبة بغية الرفع من الأداء الإداري عن طريق:

- **دعم الأخلاقيات بالسلطة والجهاز الإداري:**

---

[1] -GALLAOUI (Mohamed) : « le Maroc politique à l'aube du troisième millénaire (1990-2006) », 2 ème édition 2007 imprimerie Najah el Jadida-Casablanca ; p :111 et suivant.

[2] - سحبان (عبد الحميد): "المفهوم الجديد للسلطة..."، مرجع سابق، ص: 13 وما بعدها.

لقد كانت من أهم توصيات الملك محمد السادس في رسالته الموجهة لأشغال الندوة الوطنية "دعم الأخلاقيات بالمرفق العمومي"[1] إعطاء السلطة والجهاز الإداري مكانتهما وأهميتهما بالشكل الذي يجعل رعايتهما تضمن حقوق الفرد والجماعة، وتكفل للناس عيشة راضية كريمة، ولا يتأثر ذلك إلا بسمو الأخلاق واستقامتها، وتقويم ما قد يطرأ من انحراف عليها. فالأخلاق أساس من أسس الدولة، تقوم بقيامها، وتنهار بانهيارها[2].

ويضيف جلالته مؤكدا بأنه عاقد العزم على توجيه – الإدارة – وجهة جديدة وا إصلاحها"[3] وذلك ل" خدمة الناس على أساس أخلاقي سليم.

- **تدعيم مفهوم إدارة القرب: (l'administration de proximité)**

إن أغلب المصالح الإدارية لا تجيد التواصل مع المواطنين أو المقاولات، ولا تخصهم بالتالي باستقبال يليق بهم كمتعاملين معها، لكون المرتفقين أساس وجود هذه المصالح، و هكذا تكون علاقة الإدارة بالمواطنين علاقة يطبعها النفور و انعدام الثقة[4].

ولكي تنهض الإدارة بكامل مسؤوليتها لا بد لها "أن تكون مفتوحة في وجه المواطنين و(...) تتطلب احتكاكا مباشرا بهم وملامسة ميدانية لمشاكلهم في عين المكان وإشراكهم في إيجاد الحلول المناسبة والملائمة"[5] و يتكرر تأكيد جلالته على انفتاح السلطة و الجهاز الإداري على المواطنين في الخطاب الملكي لعيد العرش، حيث يرى أن من واجب الإدارة أن "تنفتح على المواطنين في احتكاك مباشر بهم ومعالجة ميدانية لمشاكلهم وإشراكهم في هذه المعالجة"[6].

---

[1]- أشغال الندوة الوطنية المنظمة يومي 29 و30 أكتوبر 1999 من طرف وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.

[2]- من نص الرسالة الملكية الموجهة لأشغال الندوة الوطنية " دعم الأخلاقيات بالمرفق العام" يومي 29 و30 أكتوبر 1999، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة "المفهوم الجديد للسلطة"، عدد 25 ص: 69 إلى 71.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- بنيحيى (محمد): "المفهوم الجديد للسلطة الدلالة والأبعاد"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، مواضيع الساعة، عدد: 25، ص:22.

[5]- خطاب جلالة الملك بتاريخ 12 أكتوبر 1999.

[6]- خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2000.

ب-الأخذ بمبدأ الخدمة:

ففي هذا الإطار تعتبر الدولة بمثابة مقاولة و المواطنون زبناؤها أو دولة الخدمات التي أخذت على عاتقها دور الوصي على حياة أفضل لمواطنيها،[1] بالإضافة إلى ذلك فالمرفق العام - السلطة والجهاز الإداري - يدخل في إطار مبدأ خدمة المواطن بكل تفان وتضحية تبعا للقيم الجديدة التي يجب أن يقوم عليها تدبير الشأن العام، بمعنى الانتقال من إدارة بيروقراطية إلى إدارة خدماتية[2]، تأخذ بعين الاعتبار الإنسان كمحرك للتنمية وكمحور تدور حوله خدمات الإدارة على أساس كونه غاية[3] وليس وسيلة ومن أجل تطبيق فعلي لإدارة خدماتية تروم تحقيق المصلحة العامة، ينبغي مراعاة توفر مجموعة من المبادئ تتمثل أهمها في شرطي الشفافية والفعالية، فالشفافية ترمي إلى تحويل الإدارة إلى منزل زجاجي من جهة وبالتحمل الحقيقي لمسؤولية الشأن العام وذلك من خلال إقرار مبدأ التشارك والانفتاح على مشاكل المواطنين، كما تهدف إلى تعزيز روابط الثقة بين الإدارة والمجتمع لبلورة التغيير على مستوى تدبير الشأن العام.[4]

أما الفعالية فهي تمثل الوجه الثاني من عملة الخدمة، فهي تشير إلى السرعة والجودة في الأداء والبساطة في الإجراء.

ثانيا: الأساس التنموي للمفهوم الجديد للسلطة

يذهب الكثيرون إلى أن توفير الظروف الملائمة للاستثمارات قد تغني عن القوانين الاستثمارية[5]، بل إن البيئة الصالحة للاستثمار تعتبر في حد ذاتها تحفيزا من نوع ممتاز، ولن نتمكن من خلق هذا المناخ دون إصلاح للإدارة والقضاء في إطار الالتزام الشمولي

---

[1]- العدوان (ياسر): "دور الإدارة في تحديد نمط علاقتها مع المواطنين..."، مرجع سابق، ص: 23.

[2]- الصبتي (محمد سالم): "المفهوم الجيد للسلطة الإطار..."، مرجع سابق، ص: 28.

[3]- المساوي (عبد السلام): "دولة الحق والقانون بين الشعار والواقع"، جريدة الأحداث المغربية، بتاريخ الأربعاء 22 نونبر 2000.

[4]- سحبان (عبد الحميد): "المفهوم الجديد للسلطة ..."، مرجع سابق، ص:17.

[5]- جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 4437، أكتوبر 1995.

بضوابط دولة القانون - وتهذيبهما، وفي حالة التوفر على إدارة جيدة وقضاء نزيه فقد لا نحتاج إلى قوانين استثمارية.

ويرى جلالة الملك محمد السادس أن المناخ السليم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لن يكون خارج " إدارة شفافة وقضاء نزيه[1] ولقد تكررت فكرة تفعيل الإدارة الشفافة بقوة في نصوص تشريعية وتنظيمية في طور الانجاز، منها على الخصوص ميثاق حسن التدبير، ومشروع القانون المتعلق بتعليل القرارات الإدارية وتحسين العلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها. كما أن جلالته على وعي تام بدور مؤسسة القضاء لما تتيحه من "فرص التطور الاقتصادي" والنمو الاجتماعي"[2].

لقد حظيت معضلة التنمية الاقتصادية بعناية كبيرة من طرف جلالة الملك محمد السادس، فكانت الإشارة إلى لفظة الاستثمار باعتبارها من أهم مرتكزات التنمية الشاملة[3]، واعتبر أن من أهم معوقات التنمية الاقتصادية هي الحواجز الإدارية، لذلك عمل على التصدي للمعضلة الإدارية ما دام من الممكن التغلب عليها ومعالجتها في أسرع وقت ممكن، لذلك أعلن جلالته عن نهاية هذا الواقع وإزالة العوائق الموضوعية التي كان القطاع الخاص يعتبرها سببا في عدم اضطلاعه بدور فاعل في الإقلاع الاقتصادي القوي الذي يتوقف على كسبنا لمعركة التشغيل ومحاربة البطالة التي تشكل محور ما دعونا إليه"[4].

ووعيا من جلالته بدور السلطة والجهاز الإداري وأثره الكبير في العملية التنموية، قرر في خطابه التأسيسي للمفهوم الجديد للسلطة" إنشاء لجنة خبراء تحت رئاسته تطبعها قواعد العقلانية تهدف إلى معرفة مواقع الخلل واقتراح الوسائل الكفيلة بتبسيط الإجراءات وإزالة كل الحواجز التي تعيق التجاوب بين المستثمر والإدارة تفاديا لإزعاج المعنيين ونزع الثقة منهم، الشيء الذي يجعلهم يترددون فيما يودون القيام به وربما يتخلون عنه[5]، ثم يتوجه جلالته

---

[1]- خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2000.

[2]- الكلمة السامية لجلالته حين ترأس افتتاح أشغال المجلس الأعلى للقضاء بتاريخ 16 دجنبر 1999.

[3]- مجلة شؤون مغربية العدد الأول، أكتوبر 1995، ص: 21.

[4]- كلمة الملك محمد السادس بمناسبة تدشينه بالجرف الأصفر لعدة منشآت طاقية، الاثنين 25 شتنبر 2000.

[5]- الخطاب التأسيسي للمفهوم الجديد للسلطة 12 أكتوبر 1999.

للإدارة بجميع مكوناتها ليعلن لها أنها في خدمة هذه الرافعة القوية للتنمية" وذلك قصد "إيجاد مناخ ميسر للاستثمار ومحفز عليه".[1]

وفي إطار البحث عن تبسيط الشكليات الإدارية والتراخيص والوثائق التي تشكل أسس مسيرة المستثمر منذ وضع أول تصور للمشروع إلى غاية بدء النشاط" ولهذه الغاية تعين إحداث شباك وحيد للاستثمار جهويا لدى كل وال وإقليميا لدى كل عامل مع تحديد أجل معقول وسريع للبت في ملفات مشاريع الاستثمار (...).

وفي نفس السياق الرامي إلى حفز الاستثمار وتسهيله فإن الشباك الوحيد الفعال المخاطب للمستثمر ليس بالضرورة هو الشباك الوطني الأوحد بل هو الشباك الموحد على صعيد كل جهة وإقليم نظرا لتعامله المباشر مع عمليات الاستثمار[2].

المطلب الثاني:

الانتخابات كلحظة تعزيز المشروعية الديمقراطية

سنحاول خلال هذا المطلب أن نتناول موقع الانتخابات في الخطاب الملكي على اعتبار أن الغالب الأعم من الاستحقاقات الانتخابية تؤطر سياسيا بخطب ملكية (الفرع الأول)، على أن نتطرق لضمانات النزاهة الانتخابية سواء من الناحية السياسية أو القانونية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الانتخابات في الخطاب الملكي

تتجلى أهمية دراسة الخطابات الملكية في ملاحظة أساسية مفادها أن كل الانتخابات بالمغرب تؤطرها زمنيا خطابات ملكية تتطرق للمسألة الانتخابية، بداية من تلك التي تحدد

---

[1]- خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2000.

[2]- خطاب جلالته الافتتاحي للدورة الأولى للسنة التشريعية الرابعة، الجمعة 13 أكتوبر 2000
ورد في سحبان (عبد الحميد): "المفهوم الجديد للسلطة..."، مرجع سابق، ص: 27-28.

تاريخ الاقتراع مرورا بخطب تلقى قبل انطلاق الحملة الانتخابية أو قبل يوم التصويت ووصولا إلى خطابات لاستخلاص الدروس والعبر بعد إعلان النتائج، ويكفي لملامسة ذلك أن نشير إلى أنه لم يسبق قبل 2002 أن مرت حملة انتخابية ويوم اقتراع بدون أن يسبق أحدهما خطاب ملكي في الموضوع، باستثناء انتخابات 1984 التشريعية.

دستوريا، يؤكد الملك على نزاهة تدخلاته في الصراع الانتخابي، فالملك لا يعتبر نفسه فاعلا انتخابيا حيث لا يطرح برنامجا انتخابيا كما أنه لا يصوت، بالمقابل يبرر "النصح" و"التوجيه" الانتخابيين الذي يمارسه تجاه الفاعلين الانتخابيين بإعلان صفته الدستورية "كضامن للمصالح العليا للوطن والمواطنين" في إحالة واضحة إلى الفصل 19[1] (الذي أصبح هو الفصل 42 من دستور 2011)، على أن الملك هنا لا يؤكد سوى على تأويل سابق يمنح للملك دور الضامن لأخلاقية المنافسة الانتخابية استنادا إلى الفصل 19.[2]

لكن إلقاء خطاب ملكي قرب كل منافسة انتخابية ليس سلوكا مجانيا، فالخطاب إذ يحدد صراحة أو ضمنا انتظارات رأس النظام السياسي من تنظيم العمليات الانتخابية، فهو يرسم من خلال المفردات والمفاهيم السياسية التي يستعملها علاقة سياسية معينة مع الظاهرة الانتخابية.

وإذا تجاوزنا مسألة تحديد زمن الانتخابات، فإن رمزية توجيه خطاب ملكي قبل منافسة الانتخابية أو لحظتها تفرض نفسها، فهذا السلوك يحيل إلى رفض الملك للوساطة السياسية بينه وبين الشعب، لذلك كان دائما الملك الراحل يشد على فكرة أنه فوق الصراعات الانتخابية وعلى أن الانتخابات البرلمانية لا تجري لانتخاب سلطة مقابلة لسلطة الملك، لسلطة تشريعية مقابلة لسلطة تنفيذية[3] وهو ما ينتج عنه الوسطاء أنفسهم (الأحزاب

---

[1]- خطاب افتتاح دورة أكتوبر 2001.

[2]- انظر خطاب 8 يوليوز 1984 حيث قال الملك: "إنني لن أغفو أبدا باسمك في المدة التي هي من اليوم وحتى يوم الانتخابات كل من حاول أن يضللك أو يكذب عليك متعمدا... لأن من واجباتي الدستورية ضمان الحريات للأفراد والجماعات والسهر على حقوقهم". انبعاث امة، الجزء 29، مطبوعات القصر الملكي، ص:248-249.

[3]- انظر خطاب 22 ماي 1977: انبعاث أمة، الجزء الثاني والعشرون، 1977، مطبوعات القصر الملكي، ص: 151.

ومرشحيهم) يتحولون إلى التموقع مقام واحد مع الناخبين والإدارة، مقام المستقبل لتوجيهات الملك وانتظاراته من العملية الانتخابية.

هكذا حافظ الخطاب الملكي في موضوع الانتخابات دائما وحتى الآن على تعدد المخاطبين، فالملك إذ يؤكد على أن الانتظارات المعبر عنها هي انتظارات الشعب المغربي، فهو في نفس الوقت يتوجه إلى الناخب كطرف في اللعبة الانتخابية لإطلاعه من جهة على " الدروس والعبر التي تحفل بها الاستحقاقات المنتظرة وما تحمله من وعود وتفتحه من آفاق وعلى انتظاراته منه من جهة آخرى[1].

بالمقابل لاحظنا أن الملك محمد السادس لم يتوجه إلى الناخبين لحثهم على المشاركة بكثافة كما كان يفعل الملك الراحل عبر خطاب يلقيه آخر أيام الحملة الانتخابية[2]، رغم ما أبدته أغلب خطابات الملك الجديد من اهتمام بالغ بمسألة المشاركة[3].

إلى جانب الناخب، يتوجه الملك إلى الأحزاب، إذ حذرها بداية من "الزج بالبلاد في حملة انتخابوية ضيقة (...) تشيع البلبلة وتسمم الأجواء السياسية وتصرف الناس عن المشاكل الحقيقية للبلاد..."[4]، كما طالبها بلعب دورها كاملا في "التعبئة من أجل المشاركة المكثفة الواعية والنوعية الجيدة للمرشحين والمنافسة الشريفة"[5]، بل وكذلك في تحمل

---

[1]- يقول جلالة الملك في خطاب 20 غشت 2002: "إني انتظر من الناخبين أن يقوموا بدورهم في اختيار أحسن العناصر لتكون المؤسسات النيابية سندا قويا للأجهزة التنفيذية داعيا كل المواطنين لجعل لحظة الانتخابات لحظة قوية لإبراز تشبع المغاربة بقيم الديمقراطية والحرية والاعتدال والتسامح واحترام القانون..."

[2]- في ذلك مثلا قوله في خطاب 15 أكتوبر 1992 يوم فقط قبل موعد الاقتراع الجماعي: " ... فتدخلي اليوم تدخل نزيه، بل تدخل وطني لأقول شارك ثم شارك غدا إن شاء الله بإيمان وحماس وكثافة، وكما جندت نفسك للاستفتاء وأدليت برأيك أريد وأطلب منك أن تكون غدا حاضرا في مكاتب التصويت لتقول كلمتك ولتختار منتخبك، ولكن بكثافة وكثرة تكون الإجماع، انبعاث أمة، ج 37، مطبوعات القصر الملكي، 1992، ص: 372 -373.

[3]- من ذلك مثلا ما جاء في خطاب افتتاح دورة أكتوبر 2000: " إن إنجاز التنمية الديمقراطية والتحديث يتطلب (...) توسيع المشاركة على كل المستويات المحلية والجهوية والوطنية" وكذلك في خطاب افتتاح دورة أكتوبر 2001:" ينتظر منها (الأحزاب) التعبئة من أجل المشاركة المكثفة الواعية."

[4]- خطاب افتتاح دورة أكتوبر 2001.

[5]- خطاب 20 غشت 2002.

مسؤوليتها في ضمان نزاهة الاقتراع[1]، وشددت معظم الخطابات الملكية بشكل خاص على ضرورة ربط الأحزاب بمشروع مجتمعي واضح والدخول إلى المنافسة الانتخابية" ببرامج حكومية واقعية وقابلة للانجاز محددة في وسائل تمويلها ومدة تحقيقها وتتضمن حلولا للقضايا الأساسية للأمة وللانشغالات اليومية للمواطن..."[2]، كما سيعود بعد الاقتراع لنقد أدائها الانتخابي والطريقة التي أدارت بها التنافس الانتخابي[3].

يحيل هذا الربط المتكرر بين الأحزاب والانتخابات داخل كل الخطابات الملكية الجديدة التي تناولت موضوع الانتخابات على فكرة جديدة ترى في الأحزاب السياسية الرّافد الأساسي للعملية الانتخابية"[4]. لذلك يشدد الملك على فكرة إصلاح الأحزاب والنظام الحزبي باعتباره القاعدة الخلفية الضرورية لتأهيل الفعل الانتخابي والعمل السياسي ككل، والمطلوب حسب الملك هي "منظمات وهيئات مبنية على الديمقراطية الداخلية، واحترام حق الاختلاف والكفاءة والحداثة والفعالية العقلانية، والتي يتم تدبيرها كمقاولات سياسية قادرة على إنتاج نخبة كفأة ومتشبعة بقيم الفعالية والاقتصادية والتآزر الاجتماعي وتخليق الحياة العامة وا ٍشادة التربية السياسية الصالحة وابتكار الحلول وطرح المشاريع المجتمعية"[5].

لكن إذا كان هذا المنظور الملكي إيجابيا من حيث أنه يرسم للأحزاب السياسية أدوارا تجاوز لحظة الانتخابات، فإنه سيحصرها في حدودها الدنيا الممكنة: التمثيل والتأطير

---

[1]- يقول الملك في خطاب افتتاح دورة أكتوبر 2001: "ومهما تكن أهمية التدابير المتخذة وحرص أجهزة الدولة فإن ضمان نزاهة الاقتراع يظل رهينا بمدى فعالية الأحزاب السياسية.."

[2]- انظر خطاب عيد العرش لسنة 2002، نفس الإصرار على مسألة البرنامج نلمسه في الخطابات الملكية بقرب الانتخابات الجماعية فقد جاء في خطاب عيد العرش لسنة 2003: " .. إن أمام أحزابنا فرصة مواتية لتجسيد المسؤولية الوطنية (...) الشعب المغربي لم يعد يقبل ركوب بعض الهيئات في المواسم الانتخابية لمواضيع أو شعارات لا تسمن ولا تغني من جوع وليس مستعدا لرهن التحديات الحقيقية الحاضرة ومستقبله بشعارات ماض دفين".

[3]- من ذلك مثلا انتقاد الملك لتحفظ الأحزاب عن ترشيح النساء إلى الانتخابات الجماعية وهو ما يفهم من السؤال الاستنكاري: "إلى متى سنستمر في اللجوء إلى التمييز الإيجابي القانوني لضمان مشاركة واسعة للمرأة في المؤسسات"، خطاب 10 أكتوبر 2003.

[4]- خطاب افتتاح دورة أكتوبر 2001.

[5]- خطاب افتتاح دورة أكتوبر 2000.

والتربية السياسية للمواطنين، ويغظ الطرف بالمقابل عن هدفها من المنافسة الانتخابية أي الوصول إلى السلطة حيث تفادت الخطابات الملكية أية إشارة إلى رهان هذه الانتخابات: إفراز أغلبية للحكم كما سبق وأن شدد على ذلك الملك الراحل[1].

بعد الناخبين والأحزاب السياسية، يبدو طبيعيا أن يتوجه الملك بصفته الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية إلي السلطات العمومية لتحميلها مسؤولية السهر عل نزاهة الاقتراعات[2] .

تكشف الخطابات الملكية عن قدرة الملك على تعبئة كل من القاموس السياسي العصري والتقليدي، بل والانتقال بين القاموسين لبناء معنى خاص عن ظاهرة سياسية حديثة مثل الانتخابات، وا ٍذا كان هذا المعنى قد بدا متأثرا بالتوظيف المتزايد لمفاهيم سياسية حديثة تفيد رغبة رئيس الدولة في التغيير من قبيل: "التحديث"، "الديمقراطية"، "الإصلاح الجدري"، "العقلانية، الفعالية"...، فإن الخطاب الملكي ما زال يحتفظ بحمولة تقليدانية عن الظاهرة الانتخابية، يعكس ذلك استعمال مصطلحات ذات عمق ديني من قبيل "الفتنة الانتخابية" أو مخاطبة الناخبين المواطنين بصفتهم "رعية"، لكن هذه المصطلحات لا تؤثر على جدية الخيار التحديثي الذي ما فتئ يؤكد عليه عاهل البلاد.

هكذا، يمتد الخطاب الملكي إلى محتوى المنافسة الانتخابية للتأثير فيها و توجيهها بطريقة وقائية باحتلال عدة مجالات ومنعها من أي محتل محتمل[3]، وبطريقة دفاعية بتشجيع الأحزاب على إعطاء الأهمية للدفاع عن المكتسبات (إنشاء صندوق الحسن الثاني، المراكز

---

[1]- ارجع إلى استجواب للملك الراحل مع جريدة "ليبراسيون" Libération الفرنسية يوم 07 يوليوز 1992 حيث قال الملك: "ما الفائدة من الانتخابات إذا لم تكن تعيين أغلبية لتتولى الحكم..."، انبعاث أمة، الجزء السابع والثلاثون (37)، مطبوعات القصر الملكي، 1992، ص:216.

[2]- يقول جلالة الملك في خطاب 20 غشت 2002: " ... أما السلطات العمومية القائمة بمسؤوليتها في السهر عل نزاهة الاقتراع فإننا لا ننتظر منها مجرد الحياد سلبيا كان أو ايجابيا، بل لالتزام الصارم بتطبيق القانون وتحصين نزاهة الانتخاب الذي حرصنا في إطار تخليق العملية الانتخابية على توفير الضمانات القانونية والقضائية والإدارية لها.."

[3]- نقصد هنا المجال الديني ومجال العمل الاجتماعي، إذ يمكن فهم تأكيد الملك على صفته كأمير للمؤمنين المتحدث الوحيد باسم الإسلام، ثم اهتمامه الملفت بالمسألة الاجتماعية على أنها تسابق نحو احتلال المجالات التي يستغلها التيار الإسلامي للامتداد واختراق المجتمع.

الجهوية للاستثمار، تنصيب المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية...) أكثر من بلورة مشاريع واهتمامات جديدة، وبحصر النزاعات داخل إطارات محدودة وضيقة حيث يتم توجيهها نحو الزمن الحاضر وفي مواضيع سوسيو - اقتصادية.

فالدولة ليست هنا فقط المشتري الوحيد في سوق المعروضات السياسية[1]، بل كذلك عارضا أساسيا ومفروضا على الأحزاب السياسية ببرنامجه واختياراته.

فالانتخابات في نظر الملك لا تعني فقط تغييرا للسياسية العامة للدولة في الاتجاه الصحيح بل تجديدا كذلك للنخب[2]، والأكثر من ذلك أنها ليست عقابا ولا امتحانا مما يعني أن الملك يعتبرها لحظة اختيار حر ونزيه وواجب وطني[3]، وهي تبعا لذلك كله لا تؤجل ولا تعطل الاختيارات الإستراتيجية للدولة ولا ترهنها بها، كما ترجمت ذلك بوضوح خطابات ملكية سابقة[4]و أكدت عليه من جديد خطابات محمد السادس خاصة خطاب عيد العرش لسنة 2003 حيث قال الملك: " ... هل سنستمر في تأجيل البت في القضايا المهمة للأمة إلى ما بعد إجراء الانتخاب أو تعليق إنجاز مشاريع الإصلاح الكبرى بدعوى قرب الاقتراع ... إنني

---

[1] - Schmitter(Ph.C) : « Portée et signification des élections dans le Portugal Autoritaire (1933 -1974) RESP », VOL 27, N°01 Fev 1977, P :121.

[2] - لذلك شددت الخطابات الملكية أكثر خاصة في عهد الملك الراحل على دور الانتخابات في تجديد النخب ومد الدولة بالأطر السياسية الجديدة، حيث اعتبر الحسن الثاني في خطاب 14 نونبر 1976 الانتخابات البرلمانية مثبتا لإيجاد أطر سياسية تغذي جسم الدولة بدم جديد، كما سيؤكد في خطاب افتتاح دورة أكتوبر 1984 على دور مجلس النواب في إيجاد جيل جديد من الأطر السياسية.

كما عبر عن ذلك في تصريح لشبكة التلفزيون الفرنسي رقم 1 يوم 19 أكتوبر 1976 حيث قال: "إن الانتخابات بالنسبة إلي هي قبل كل شيء إمكانية إنعاش وتجديد لإطارات الدولة واكتشاف من سيعوضها". انظر: انبعاث أمة، الجزء الحادي والعشرون، 1976، مطبوعات القصر الملكي، ص:105.

[3] - ارجع إلى استجواب للملك محمد السادس مع " le Figaro " الفرنسية بتاريخ 08 شتنبر 2001 حيث ورد فيه قول جلالة الملك: " pour moi les élections ne sont ni un test ni une sanction"

[4] - يقول الملك الراحل في خطاب 22 ماي 1977: "نعم هناك مسائل كنا قررناها نحن وما زلنا مصممين على أن تنفذ وعلى أن يشرع في تنفيذها في أقر ب وقت ممكن كيفما كانت الأحوال كانت انتخابات أو لم تكن انتخابات فهذه المسائل وهذه المقررات هي مثلا تحسين أحوال الفلاحين... تعميم الضمان الاجتماعي للشغالين، الفلاحين..."

لن أقبل تأخير إنجاز أي إصلاح وطني بدعوى انتظار إجراء الانتخابات أو ترضية فئة أو هيئة خارجة عن الإجماع أو التوافق أو الأغلبية".

وإذا كان الملك يقدم اللحظة الانتخابية كلحظة لحل الأزمة، فإن هذه الانتظارية لا تعني تنازلا عن المقاربة الاقتصادية والاجتماعية لصالح مقاربة سياسية بديلة، فالفاعل الرئيسي لا يرى في الانتخابات القناة السياسية المناسبة للخروج من الأزمة إلا بالقدر الذي ستفرز فيه هذه الانتخابات "نخبة متشبعة بخدمة الصالح العام وقادرة على جعل المؤسسات المنتخبة رافعة قوية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي"[1]، وقد عبر عن ذلك بشكل صريح منذ خطاب افتتاح دورة أكتوبر 2000[2]، كما سيعود للتأكيد على تلك المقاربة في خطابات لاحقة خاصة خطاب عيد العرش لسنة 2002[3]، وخطاب 20 غشت 2002[4].

لذلك نجد أن الملك يدفع بالمسألة الاقتصادية والاجتماعية لتحتل واجهة الصراع الانتخابي إذ يعتبر البرلمان والجماعات كفضاءات للتدبير الاقتصادي وللتنمية المرجوة، بل نلمس اهتماما أكبر بالانتخابات الجماعية لأن المنتخبين المحليين سيتحملون مسؤوليات ملموسة ذات صلة بالحياة اليومية للمواطنين (السكن، الماء، الكهرباء ...)[5].

---

[1]- انظر استجواب الملك مع أربع مجلات لبنانية في 21 مارس 2002.

[2]- جاء في هذا الخطاب: "إن الحمولة السياسية القوية لمشروعي إصلاح مدونة الجماعات المحلية وقانونها الانتخابي وكذا مشاريع إصلاح قوانين الحريات العامة والاستحقاقات السياسية والانتخابية والحزبية التي تلوح في الأفق القريب والمدى المتوسط يجب ألا تطغى عليها الحسابات السياسوية لدرجة حجب ما يواجهنا من تحديات اقتصادية واجتماعية هائلة، إن على طبقتنا السياسية بجميع مشاربها أن تعتبر هذه الاستحقاقات لحظات قوية للتعبئة والانخراط في الجهاد الاقتصادي والاجتماعي".

[3]- جاء فيه: "إن التأهيل السياسي للمغرب يقتضي التعامل النبيل مع الانتخابات باعتبارها استثمارا سياسيا كفيلا بما يضيفه من مصداقية وفعالية على المؤسسات بأن يعود بالنفع على جلب الاستثمار الاقتصادي .."

[4]- ومما جاء فيه: "إن هدفنا الأسمى هو تكريس مصداقية المؤسسات بشكل يمكن من ترسيخ ديمقراطيتنا وجعلها أداة فعالة لكسب رهانات التنمية.."

[5]- لا ننسى أن الملك الراحل الحسن الثاني قد سبق له وعبر عن ذلك بوضوح في خطاب 21 ماي 1983: "إنني اعتقد شخصيا أن الانتخابات التي أنت مقبل عليها في البلديات والمجالس القروية هي بالنسبة إلى وبالنسبة إليك – شعبي العزيز –أهم بكثير من الانتخابات العامة لأن المنتخب البلدي يمارس مسؤولية محسومة ومجسمة، يمارس مسؤولية ميزانية مدينة ويمارس مسؤولية السكنى والإنارة وجلب الماء..."
انبعاث أمة، الجزء الثاني والعشرون (22)، مطبوعات القصر الملكي، 1983.

الفرع الثاني: ضمانات النزاهة الانتخابية

تتوزع هذه الضمانات إلى ضمانات سياسية (الفقر ة الأولى) وأخرى قانونية (الفقرة الثانية). لكن هل أدى إجراء الانتخابات على ضوء هذه الضمانات إلى الحسم في إشكال "مشروعية النتائج" الذي لازم الانتخابات المغربية منذ الاستقلال؟؟ (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: الضمانات السياسية

ترتبط هذه الضمانات بالتزامات الأطراف المتدخلة في تدبير الشأن الانتخابي بالعمل على تجاوز مجمل الخروقات التي تعرضت لها العمليات الانتخابية في الماضي، لكن ما يهمنا في هذا الإطار هو دور المؤسسة الملكية في موضوع الانتخابات، فمنذ بداية التسعينيات لا يكاد يخلو أي خطاب ملكي حول موضوع الانتخابات من التنصيص على حرص الملك على تحقيق مطلب النزاهة وعلى تمتيع الانتخابات بالشفافية والمصداقية، ونلاحظ أن كل الخطب الملكية ربطت بين الاستجابة لمطلب المعارضة وبين هدف النزاهة.

ورغم أن هذه الخطب لا تستجيب لمطالب المعارضة كاملة، إلا أن هذه الأخيرة كانت دائما تقدم "الإرادة الملكية" كضمانة كبرى لتسييج أمالها في إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وقد ارتبطت وظيفة الخطاب هذه بالدور الذي أصبح الفاعلين يعترفون به للملك كحكم يسمو على الصراعات الحزبية، وهو ما سيدعم القوة الرمزية للخطاب الملكي في تنظيم المجال الانتخابي خاصة منذ انتخابات 1977/1976.

فأحزاب المعارضة منذ ذلك الحين، إذ تندد بتدخل الإدارة لتزوير نتائج الانتخابات، فهي لم تعد تطالب إلا بتطبيق للتصريحات الملكية[1]، بعد أن كانت ترى فيها تدخلا غير مشروع في المسلسل الانتخابي[2]، والواقع أن الاستنجاد بالخطب الملكية كان تكتيكا قديما لجأت إليه أحزاب الحركة الوطنية قبل ذلك الوقت ومنذ أول انتخابات في المغرب المستقل،

---

[1]- فالانتخابات الجماعية لسنة 1976 بالنسبة لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لم تجر في احترام تام لخطاب 8 يوليوز الذي حدد لها "الإطار، الهدف والمناهج" ... بتعبير بوعبيد، أنظر:

- EL Mossadeq (R) : « les forces politique face … », op. cit, P :346.

[2]- حصل ذلك قبيل انتخابات 1963 التشريعية بعد إلقاء الملك لخطاب 1 ماي 1963 رأت فيه المعارضة دعوة غير مباشرة من طرف الملك للناخبين لتصويت على الأحزاب الموالية للحكومة.

حيث طالب حزب الاستقلال آنذاك بإقالة حكومة عبد الله إبراهيم وأبدى تحفظه من إشرافها على انتخابات متهما إياها بالخروج عن الخطوط المرسومة في خطاب الملك محمد الخامس ل 24 دجنبر 1958 [1].

هكذا، ضلت الأحزاب تقدم خطب وتصريحات الملك كقاعدة مرجعية أسمى لشرعنة مطالبها الرامية إلى تخليق العملية الانتخابية، وقادها ذلك أحيانا إلى تهميش الوثيقة الدستورية نفسها، كما حصل في يونيو 1993 عندما وجهت أحزاب الكتلة رسالة إلى اللجنة الوطنية المكلفة بالانتخابات تدعو فيها إلى رفض ترشيح الوزراء وغير المنتمين سياسيا واعتبرت أن من شأن ترشيحهم أن يمس بمصداقية العملية الانتخابية [2].

بل إن حصول التوافق حول قواعد اللعبة الانتخابية سنة 1997 والتزام الأطراف صراحة باحترام حرية ونزاهة الانتخابية عبر ميثاق وقعته الأحزاب والحكومة، لم يمنع من تأطير ذلك التوافق بمرجعية الخطابي الملكي، حين تم الحرص على تضمين الميثاق مقتطفات من خطابات ملكية تطرقت لمشكل النزاهة خاصة خطاب افتتاح الدورة البرلمانية ليوم 12 أكتوبر 1996.

وا ٍذا كانت الأحزاب تتجه نحو المؤسسة الملكية التي تعتبرها الضمانة الأولى لحسن سير العمليات الانتخابية، فإنها وبمجرد الإعلان عن النتائج تغير وجهتها للاحتجاج لدى مؤسسات أخرى (الوزير الأول، وزير الداخلية..) وهو ما يدل ضمنيا على أنها تحمل مسؤولية فساد الانتخابات للمؤسسة التنفيذية التي لم تحترم الإرادة الملكية.

بالمقابل، فهذه الأحزاب ستقدم "النزاهة" كانجاز ملكي قبل أن يكون انجازا حكوميا، حيت شددت أغلب الأحزاب التي دافعت عن طرح "النزاهة" على أن الفضل في الوصول

---

[1] -EL Mossadeq (R) : « les forces politique face au problème… », op. cit, P:136.

[2] - فالأحزاب في دعوتها هذه لم تعتمد لا على الفصل 3 من الدستور الذي يحفظ للأحزاب تمثيلية المواطنين، ولا على ديباجة الدستور الذي يؤكد تشبث المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، بل اعتمدت على الخطاب الملكي ل 20 غشت 1984 الذي منع ترشيح غير المنتمين سياسيا للانتخابات التشريعية المباشرة.

إلى انتخابات حرة ونزيهة يرجع قبل كل شيء إلى الإرادة الملكية[1] التي شكلت نقلة نوعية في المسار الديمقراطي للمغرب[2].

الواقع أن الخطاب الملكي الجديد سيحمل تجديدا مهما في مقاربة مسألة النزاهة الانتخابية، وهو تجديد يمس في نظرنا ثلاثة مسائل أساسية:

الأولى: كنه النزاهة الانتخابية، حيت نلاحظ أن الخطاب الملكي ركز بالخصوص على المطالبة "بالنزاهة المسطرية" ولهول الأهمية ذاتها التي كان الخطاب الملكي السابق يعطيها ل "النزاهة الأخلاقية" (محاربة الكذب، السب..).

الثانية: لم يعد تحقيق النزاهة عبء الدولة وحدها، إذ لأول مرة يحمل الخطاب الملكي الأحزاب كذلك مسؤولية الحفاظ على السير السليم للاقتراع وهو ما يعني أن الدولة لم تعد المدعى عليه الوحيد في قضية الإخلال بنزاهة الاقتراع.

الثالثة: الخطاب الملكي أصبح أكثر وضوحا في تفسير أجرأة القوانين الخاصة بالضمانات الإدارية لتزكية مصداقية العملية الانتخابية، وتجلى ذلك أساسا في تجديد دور السلطات العمومية بدقة أكبر، إذ طالبها بالتدخل الايجابي لتحصين العملية الانتخابية بدل الاكتفاء "بالحياد السلبي".

الفقرة الثانية: الضمانات القانونية

نقصد بالضمانات القانونية مختلف الإجراءات والقواعد القانونية الموضوعة لتأمين السير السليم للعملية الانتخابية.

---

[1]- وخطاب 21 أبريل الذي حفز الشباب عل الانخراط في الأحزاب السياسية ثم خطاب 3 مارس 1993 الذي أكد على أن التعديل الحكومي يهدف إلى تمكين الوزراء المنتمين إلى أحزاب من القيام بحملاتهم دون تحفظ من جهة ووضع جميع الأحزاب السياسية على قدم المساواة من جهة أخرى:

El Mossadeq (R): " jeu de consensus et développement constitutionnel et électoral au Maroc", AA Annuaire de l'Afrique du Nord 1992 P:460.

[2]- ومن ذلك مثلا تأكيد البيان العام للمجلس الوطني لحزب الاستقلال على أن "انتخابات 27 شتنبر 2002 قادت نقلة نوعية في تصحيح المسار الديمقراطي للبلاد بفضل توجيهات جلالة الملك محمد السادس وحرصه على تخليق المسلسل الانتخابي لفرز مؤسسات ذات مصداقية"، في حين أكد الحزب الاشتراكي الديمقراطي على أن الانتخابات مرت وفق الإرادة الملكية والالتزام الحكومي الصريح في جو من الشفافية والنزاهة.

والجدير بالذكر أن النقاش حولها سيحتد أساسا حول دمج تقنيات انتخابية جديدة في القوانين التشريعية المتدخلة في تنظيم الانتخابات، وغيب بالمقابل مطلب إقرار النزاهة الانتخابية بمقتضى القانون الأساسي والذي كانت تعتبره، المعارضة السابقة الركيزة الأساسية للضمانات التشريعية.

فالهدف المنشود إذن أصبح يقتصر على ضمان النزاهة عبر تحيين القوانين المنظمة للانتخابات خاصة مدونة الانتخابية والقانون التنظيمي المتعلق بانتخاب مجلس النواب من أجل سد الثغرات القانونية من جهة وتخليق المنافسة الانتخابية بزجر كل السلوكات التي من شأنها الإخلال بمصداقية العملية الانتخابية من جهة أخرى.

أما على مستوى تقديم الترشيحات، وتسجيلها فإن أهم التجديدات التي تستحق الإشارة إليها تلك المتعلقة بأهلية الترشح، وذلك من حيث تحديد طبيعة المهام والوظائف التي تؤهل مزاوليها الترشح للانتخاب. في هذا الصدد نلاحظ أن القانون 02/29[1] سيحافظ على مكسب أساسي حمله القانون التنظيمي السابق (31/97) وذلك بتجديد تلك الوظائف والمهام فيما يلي: القضاة، وقضاة المجلس الأعلى للحسابات وقضاة المجالس الجهوية للحسابات، والعمال والكتاب العامون للعمالات أو الأقاليم والخلفاء الأولون للعمال والباشوات ورؤساء دواوين العمال ورؤساء المقاطعات والشيوخ والمقدمين ورؤساء النواحي العسكرية، وكذلك رؤساء المصالح الإقليمية للإدارة العامة للأمن الوطني وعمداء الشرطة.

يظهر إذن نص هذين القانونين التنظيميين مغايران ومجددان، ذلك أنهما استعملا مفهوم "القضاة" بدل "الهيئة القضائية" أو "رجال القضاء"، بل إنهما حصرا الأمر في قضاء المجلس الأعلى وكذلك قضاة المجالس الجهوية للحسابات كما استثنيا أيضا الخلفاء الأولون للعمال ورؤساء المقاطعات الحضرية و خلفاء المقاطعات وهي كلها أمور لم ترد في القوانين السابقة[2].

---

[1]- لقد ركزنا بشكل أساسي على هذا القانون التنظيمي لكونه نظم أول انتخابات تشريعية في عهد الملك محمد السادس.

[2]- دراسة مقارنة، مساهمة في ملف: الإطار السياسي والقانوني الجديد لانتخاب أعضاء مجلس النواب، م.س، ص 31.: الشرادي (إدريس): "القوانين التنظيمية المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس النواب من 1963 إلى 2002".

بل إن القانون التنظيمي رقم 29/02 سيزيد من توسيع حالات عدم الأهلية للترشح حيث أضاف فقرة ثانية للمادة السابعة (7) تنص على أنه "لا يؤهل للترشح للانتخابات في كل دائرة تقع داخل النفوذ الترابي الذي يزاولون فيه بالفعل مهلهم والذي ز اولوا فيه مهامهم منذ أقل من سنة من تاريخ الاقتراع رؤساء المصالح الخارجية للوزارات في الجهات والعمالات و الأقاليم ورؤساء المؤسسات العمومية ومسيرو شركات المساهمة المشار إليهم في المادة 13 من القانون التنظيمي التي تمتلك الدولة بصفة مباشرة أو غير مباشرة أكثر من 30 % من رأسمالها".

لكن إذا كانت هذه التجديدات ستساهم في الحد من استغلال النفوذ الإداري والسلطوي للضغط على الناخبين وتحتفظ في نفس الوقت على مبدأ المساواة بين المرشحين، فإن المشرع أغفل عملا بهذا الأساس عدم السماح بترشيح الوزراء، كما دعا إلى ذلك بعض النواب أثناء مناقشة المشروع داخل اللجنة المختصة بمجلس النواب[1].

وبخصوص إيداع الترشيحات، فقد أبقى القانون التنظيمي الجديد على اختصاص السلطات المحلية في تلقي الترشيحات وتسليم مقابل ذلك وصلا مؤقتا لكل مرشح فور إيداع ترشيحه، لكن مع إلزام العامل على غرار ما نص عليه القانون السابق بضرورة تعليل قرار رفض التصريح بالترشيح درءا لأي شطط وتوفيرا لأكبر حماية ممكنة لحقوق المواطنين الراغبين في الترشح.

وقد تحدد مبلغ ضمان التصريح بالترشح في خمسة (5) ألاف درهم بعد أن كان محددا في ألفين (2000) درهم فقط سنة 1997، الأمر الذي اعتبره البعض دعما لجدية التنافس الانتخابي.

ويجسد التأطير القانوني الجديد لزمن الحملة الانتخابية ترجمة واضحة لمبدأ "حياد الإدارة" حيث أكد قانون 23/02 على قرار 31/97 على منع قيام أي موظف عمومي أو مأمور من مأموري الإدارة أو جماعة محلية خلال الحملة الانتخابية وأثناء مز اولة مهامه الوظيفية بتوزيع منشورات المرشحين أو برامجهم أو غير ذلك من وثائقهم الانتخابية، كما

[1]- حضراني (أحمد): " حول القانون التنظيمي لمجلس النواب..."، م.س، ص 61.

منع المشرع تسخير الأدوات والوسائل المملوكة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة في الحملة الانتخابية للمرشح. ولا يدخل ضمن ذلك أماكن التجمعات التي تضعها الدولة والجماعات المحلية رهن إشارة المرشحين والأحزاب السياسية على قدم المساواة.

ولضمان احترام هذه المقتضيات يلاحظ أن الإجراءات الجديدة شددت العقوبات على الأعمال المخلة بها حيث انتقلت العقوبة من ستة (6) أشهر إلى سنة.

عوضا عن 6 أيام إلى شهر، وبغرامة من 5000 درهم إلى 10.000 درهم عوض 1.000 درهم إلى 5.000 درهم في حق كل شخص قام بتسخير الوسائل والأدوات التي هي في ملك الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية وشبه العمومية لغر ض انتخابي، كما تم تمديد هذه العقوبات لتشمل الأشخاص الذين توسطوا في هذه العملية.

بالوصول إلى عمليات التصويت (أي مجموع الإجراءات التي يقوم بها الناخب منذ دخوله مكتب التصويت إلى غاية مغادرته) نجد أن القانون التنظيمي الجديد تميز عن غيره بإقراره ولأول مرة بأهمية التصويت حيث نص من خلال المادة 65 على أن "التصويت حق وواجب وطني".

ووعيا من المشرع بخطورة الدور الذي يؤديه رئيس مكتب التصويت، فقد أضاف إلى ما سبق أن اشترطته القوانين السابقة (أن يحسن القراءة والكتابة، وأن يتم اختياره من بين الذين سبق وأن عهد إليهم برئاسة مكاتب التصويت) شرطا جديدا تمثل في التزامه الحياد والنزاهة، كما أقر تخفيض عدد أعضاء المكتب إلى ثلاثة (3) عوض أربعة (4) كما كان في السابق. وهو إجراء إيجابي في نظر البعض لأنه يجنب الغيابات المحتملة والإكراهات المادية[1]. واشترط كذلك في مساعدي الرئيس أن يكونوا من الناخبين غير المرشحين والعارفين للقراءة والكتابة وهو تجديد ينسجم مع متطلبات نمط الاقتراع الجديد الذي يقتضي الإلمام بالقراءة والكتابة وبعمليات الحساب.

[1]- حضراني (أحمد): حول القانون التنظيمي: "قراءة في السياق والنص النهائي"، مساهمة في ملف: الإطار القانوني والسياسي الجديد ...، مرجع سابق، ص:61.

وعن سير عملية الاقتراع نود التنبيه إلى مستجد مهم تمثل في سحب العامل تلك السلطة التي كانت مخولة له في السابق بشأن تمديد وقت التصويت إلا الثامنة مساءا، إذ حدد القانون الجديد فترة إجراء الاقتراع فيما بين الساعة الثامنة صباحا والسابعة مساء وهو ما سيحد بالتأكيد من الشك حول دواعي التمديد وخلفياته[1].

في الأخير وعلى مستوى فرز الأصوات والإعلان عن النتائج، سيعود القانون التنظيمي رقم 02|29 للعمل "باللجنة الوطنية للإحصاء" (المادة 79) التي تخلى عنها القانون السابق (31.97).

يتضح إذن أن القوانين الجديدة المنظمة للانتخابات ما زال يكتنفها بعض الجمود يحول دون نزع الإدارة دور المسير وليس فقط دور المنظم للمسلسل الانتخابي رغم الايجابيات العديدة التي يحملها لإجراء مبدأ "الحياد".

والواقع أنه مهما كان تقديرنا لقيمة هذه المستجدات في ضمان "حياد الإدارة"، فإنه ظل مطلب تسيير الانتخابات بأجهزة محايدة ومستقلة غير تابعة لأجهزة الدولة ولا للهيئات السياسية قائما بالنسبة لبعض الأحزاب السياسية إلى حدود وضع القوانين الانتخابية الخاصة بالانتخابات الجماعية شتنبر2015[2].

لكن، وكما أشرنا إلى ذلك فضمان السير الصحيح للعملية الانتخابية لا يقترن في نية المشرع بفرض الحياد على الأجهزة الإدارية، بل كذلك بالتصدي لكل أشكال المس بمصداقية الانتخابات من قبل المرشحين والناخبين أيضا من استعمال المال والرشوة والضغط والإغراء وغيره.

---

[1]- فقد كان من شأن إغلاق بعض مكاتب التصويت وتمديد أخر حتى الساعة الثامنة في انتخابات 1997 التشريعية بدائرة (عمالة سلا) مدعاة لإلغاء نتيجة الاقتراع من طرف المجلس الدستوري في قرار بتاريخ 9 فبراير 1999، ورد في:

حضراني (أحمد): "حول القانون التنظيمي لمجلس النو اب ..."، مرجع سابق، ص: 65.

[2]- ففي اسبانيا، نجد أن التشريع الاسباني أسند مهمة الإشراف على أول انتخابات ديمقراطية في البلاد سنة 1977 وتسييرها إلى إدارة خاصة بالانتخابات Administration électoral تتوفر على مبادئ الاستقلال والتدبير الذاتي والحياد وهي بالتالي غير خاضعة لأي جهاز من أجهزة الدولة.

انظر: زهير (جمال الدين)، بوعزاوي (بوجمعة): "العمليات الانتخابية..."، م.س، ص:17.

في هذا الصدد يبدو ومن خلال تحليل القانون التنظيمي 02|29 أنه يحمل عدة مستجدات مهمة وعلى مستويات عدة نوجزها فيما يلي:

فعلى مستوى الترشيحات، سيمنع هذا القانون من ترشيح الأشخاص الذين حوكم عليهم نهائيا بسبب جريمة انتخابية وذلك بصفة مؤقتة إلى لايتين انتخابيتين.

وبخصوص سير عملية التصويت نصت المادة 65 من هذا القانون على أن التصويت يتم "بواسطة ورقة فرية تتضمن جميع البيانات التي تساعد الناخب على التعرف على اللوائح والمرشحين المعروضين على اختياره..."، وقد أثارت طريقة التصويت الجديدة هذه (الورقة الفريدة) خلافا حادا في الأوساط السياسية بين أحزاب مؤيدة و أخر ى معارضة، وتراوحت حجج الطرفين بين الإمكانية التي يمنحها نظام "الورقة الفريدة" لوضع حد لعمليات شراء الأصوات وممارسة الضغط على الناخبين[1]، وبين خطر ارتفاع نسب البطائق الملغاة بفعل الأمية.

وا لى جانب تقنية "الورقة الفريدة" وضع القانون رقم 02|29 إجراء مسطريا أساسيا في الحفاظ على السير السليم لعملية الانتخاب يتعلق بوضع علامة بمداد غير قابل للمحو بسرعة على يد كل ناخب انته من التصويت، فقد تحول من إجراء اختياري يتمتع رئيس مكتب التصويت بالسلطة التقديرية الكاملة من أجل تطبيقه أو عدم تطبيقه إلى إجراء إلزامي، كما أصبح من الإلزام وضع إشارة أمام اسم كل مصوت في اللائحة تفاديا لإعادة تصويت المنتخبين لأكثر من مرة.

وسعيا نحو تخليق التنافس الانتخابي، شدد القانون العقوبات القديمة على المرشحين المتورطين في شراء الأصوات، إذ أصبح هؤلاء معرضين لعقوبة سنة إلى خمس سنوات بدلا من ستة أشهر إلا سنة، ولغرامة مالية تتراوح بين خمسين ألف درهم ومائة ألف درهم عوض عشرة آلاف درهم إلى عشرين ألف درهم كما كان في السابق، كما مددت هذه العقوبات إلى الوسطاء والمتعاونين.

[1] - فالنظام السابق يسمح للمرشحين بالضغط على الناخبين من أجل إخراج أوراق التصويت كدليل على وفائهم، في حين لم تعد لديهم أية إمكانية للضغط على الناخب الذي أصبح ملزما بوضع ورقة فريدة في صندوق الاقتراع.

الفقرة الثالثة: مشروعية الانتخابات بالمغرب

بعد أن لاحظنا أن النزاهة هي مطلب استراتيجي للدولة نفسها وبينا كيف تمت ترجمة هذا المطلب إلى بنود قانونية أكثر قدرة على حماية التنافس الانتخابي من خروقات الماضي، فإن السؤال الذي نطرحه هو: هل حسمت التجربة الانتخابية الأولى في عهد الملك محمد السادس في شكل مشروعية الانتخابات بالمغرب؟؟

بالرجوع إلى مجمل ردود الفعل التي وردت لتقييم الأجواء التي مرت فيها انتخابات شتنبر 2002، نسجل الملاحظات الآتية:

أولا: لأول مرة يخرج المجتمع المدني بمعناه الواسع عن صمته تجاه تقدير مشروعية النتائج الانتخابية، حيث أثار الانتباه تشكيل 179 جمعية مدنية لنسيج جهوي لرصد الانتخابات أغلبها جمعيات بعيدة عن المجال السياسي بعد أن كان ذلك يقتصر على الجمعيات الحقوقية.

والملاحظ أن كل فعاليات المجتمع المدني ستقدم قراءة نقدية لظروف إجراء هذه الانتخابات وركزت عموما على تسجيل الخروقات الآتية: حالات التلاعب ببطائق الناخبين، عدم تعميم المداد غير القابل للمحو عل جميع مكاتب التصويت، تسريب الورقة الفريدة للتصويت في العديد من الجهات، ضبط تلاعبات في الفرز والإحصاء، استمرار التأثير على الناخبين عبر كل الوسائل المادية والمعنوية (الوعود، المال، التهديد، العنف)، التأخير غير المبرر عن إعلان النتائج وانتظار إلى غاية تجميعها لإعلانها عوض إعلانها أول بأول كما تقتضي الأعراف الديمقراطية[1].

[1]- ارجع إلى: كل شيء عن اقتراع 27 شتنبر 2002، مرجع سابق، ص: 335 -363.
وكذلك إلى تقرير النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات المنشور في كتيب تحت عنوان: "من أجل ملاحظة غير متحزبة للانتخابات، اليستروغرافن 2003، 141 صفحة.

والجدير بالذكر أن بخلاف تقييم منظمات المجتمع المدني، ستسيطر على تقييم المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية نبرة تفاؤلية عكستها إشادة الصحافة الدولية بالتجربة الانتخابية الجديدة ونعتها ب "الاستثناء المغربي" أو "النموذج المغربي"[1].

ثانيا: لاحظنا تغييرا مهما في مواقف بعض الهيئات السياسية إما في الاتجاه نحو الاعتراف لأول مرة بنزاهة الانتخابات وشفافيتها، أو نحو التراجع عن مواقف الإشادة التي تأخذها عادة بعضها تجاه كل المناسبات الانتخابية.

بالنسبة للأولى فتضم بالأساس أحزاب المعارضة السابقة المشاركة في حكومة التناوب، وعلى رأسها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والذي اعتبر هذه الانتخابات "لحظة تاريخية في المسار السياسي للبلاد بإجراء أول انتخابات عامة حرة ونزيهة وشفافة"، كما علق حزب التقدم والاشتراكية بالقول: أن "الانتخابات المغربية قد مرت لأول مرة بالمغرب في جو تطبعه على العموم الشفافية والنزاهة"[2]. ونفس هذه الإشادة للنتائج ستسيطر على تقييم هذه الأحزاب للانتخابات الجماعية لشتنبر 2003. علما أن كل الأحزاب التي دافعت عن طرح النزاهة ستعترف في نفس الوقت برصد بعض الخروقات لحالات استعمال المال أو العنف وغيرهما.

أما بالنسبة للثانية فتضم الأحزاب الحكومية السابقة والتي دأبت على تثمين النتائج وعلى رأسها الحزب الوطني الديمقراطي الذي شكلت النتائج بالنسبة إليه "مفاجأة كبيرة" وأعرب عن شكوكه حول مصداقية ونزاهة الاقتراع، ثم الاتحاد الدستوري الذي ركز على عرض الاختلالات والخروقات التي سجلها على سير عملية الانتخاب وكذلك حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية الذي تلقى النتائج ب "اندهاش كبير" و"باستياء عميق"[3].

---

[1]- ورد ذلك على التوالي في جريدة لوموند " بتاريخ 2 أكتوبر 2002، وجريدة " لوفيغارو" بنفس التاريخ.
عن بعض التعاليق الواردة في أهم الصحف الدولية انظر: تقريرا خاصا في جريدة الأحداث المغربية عدد 1351، بتاريخ 3 أكتوبر 2002، ص: 3.

[2]- للإطلاع عل بيانات هذه الأحزاب، انظر: كل شيء عن اقتراع 27 شتنبر 2002، م.س، الصفحات على التوالي:332 -330 -328.

[3]- لمزيد من التفصيل بخصوص هذه المواقف، انظر بيانات هذه الأحزاب في:

= =

فهذه الأحزاب تتراجع إذن عن "الشفافية" و"النزاهة" التي حكمت بها على الانتخابات السابقة، لكننا نلاحظ أنه تراجع "حذر" لا يسحب المشروعية كاملة عن هذه النتائج وهو ما يعكسه توظيف تعابير من قبيل: "شكوك حول مصداقية الاقتراع" كما يورد ذلك بيان الحزب الوطني الديمقراطي، أو تحميل هذه الأحزاب لنمط الاقتراع الجديد جزء من المسؤولية في تواضع النتائج المحصل عليها[1].

ثالثا: أما الأحزاب الجديدة، فقد سلمت في مجملها بإيجابية الظروف التي أجريت فيها الانتخابات وسجلت هي الأخر ى استمرار بعض ممارسات الماضي المسيئة للسير السليم للاقتراع، باستثناء حزب المؤتمر الوطني الاتحادي الذي رأى في النتائج "اغتيالا للديمقراطية بشكل مفضوح" وأكد "رفضه القاطع لنتائج انتخاب أعضاء مجلس النواب" كما قرر الانسحاب من البرلمان احتجاجا عل التزوير الممنهج والشامل لانتخاب 27 شتنبر 2002"[2].

إن رصد بعض الخروقات لا يعني بشكل حتمي أن الانتخابات غير ديمقراطية، والسؤال الذي يجب الجواب عليه هو: متى تكون الخروقات المسجلة مانعا أمام نزاهة الاقتراع؟؟

فالعنف الانتخابي مثلا عندما يكون استمرار للعنف المعتاد لا يجب أن ير ى فيه مانعا ثقافيا أمام نزاهة الانتخابات وديمقراطيتها[3].

ولعل في معيار "الان روكي ALAIN ROUQUIE" ما يفيدنا كثيرا لقياس مدى نزاهة الانتخابات المغربية، فبالنسبة لهذا الأخير فالتزوير وغيره من مظاهر إفساد الانتخابات لا تحد من تحقيق قدر من الديمقراطية الانتخابية إلا إذا كانت تشكل عقبة أمام حصول التناوب السياسي[4].

= = _____

كل شيء عن اقتراع 27 شتنبر 2002، م.س الصفحات على التوالي: 351 - 322 - 333.

[1]- انظر تصريح للأمين العام للحركة الشعبية في جريدة الأحداث المغربية بتاريخ 1 أكتوبر 2002، ص: 5.

[2]- انظر بيان الحزب في: كل شيء عن اقتراع 27 شتنبر 2002، م.س، ص: 323 - 324.

[3] - Quantin (patrick): « pour une analyse comparative des élections africaines », Politique Africaine, N°69, mars 1998, P:24.

[4] - المرجع نفسه، ص:20.

فالخروقات المسجلة عقب الانتخابات الأولى في العهد الجديد، إذ تبقي إشكال النزاهة الانتخابية مفتوحا فهي لا تمنع من الحكم بوقوع تحول مهم وا ٍيجابي في ظروف التنافس التي أصبحت أكثر حرية و أكثر ديمقراطية.

دون أن ننسى أن النزاهة ليست بعد مكسبا نهائيا في الديمقراطية الغربية نفسها، وللاقتناع بذلك يكفي الرجوع إلى الكم الهائل للطعون المعروضة أمام القضاء، بل إنه بمناسبة الانتخابات البلدية لسنة 1983 أثارت الانتخابات الفرنسية جدلا كبيرا حول مدى نزاهتها[1]، وما زال النقاش معقودا بهذه الدول حول دور الدولة وغيره من النقط الحساسة بالنسبة إلى مشكل حرية الانتخابات[2].

يبدو من خلال ما سبق، أن المؤسسة الملكية كان لها دور أساسي في تحسين الشأن الانتخابي بالمغرب، وفي تغيير النظرة السلبية التي التصقت به منذ فترة طويلة، هذا التحول ساهم بلا شك في تحديث الممارسة السياسية للمؤسسة الملكية وأضاف إليها مكسبا مهما في رصيد مصداقيتها وخطابها حول المشروع الديمقراطي وتخليق الحياة السياسية.

المبحث الثاني:

المؤسسة الملكية بين تجسيد الخيار الحداثي وتفعيل خيار المصالحة

لقد عمل الملك محمد السادس منذ توليه العرش على تأكيد قناعته الراسخة بضرورة انخراط المغرب في ترسيخ الخيار الديمقراطي الحداثي، ولم يكن ليجعل هذه القناعة مجرد آمال وشعارات تؤثث خطبه، وتجعلها مضامين للتواصل من أجل الاستهلاك الخارجي، بل انخرط فعليا في فتح مجموعة من الملفات التي كانت إلى وقت قريب تلفها الخصوصية والتقليد والحساسية السياسية والحقوقية.

[1] - Idrissi (Fouad) : « sociologie électorale de la province de Marrakech », thèse de doctorat d'état en droit public, université de Montpellier I, janvier 1989, P: 15.

[2] -Philizot (François): « compagne électorale: quel rôle pour l'Etat?? », pouvoirs, N°63, 1992.

فقد كانت المسألة النسائية إحدى القضايا التي اجترت منذ الاستقلال ولم يجرأ أحد على إعطائها مكانتها التي تليق بها، فرغم أنها تشكل مؤشرا من مؤشرات تحولات المجتمعات نحو الحداثة والعصرنة، ومعيارا للتصنيف على درب الديمقراطية، إلا أنها حساسيتها داخل الأوساط الشعبية وحتى الرسمية، - بالنظر لارتباطها بالدين والتقاليد-، جعلها ترتقي ببطئ شديد على مراتب التغيير السياسي والاجتماعي.

ولعل لحظة الصراع والانفعال التي طبعت المجتمع المغربي و قسمته إلى صنفين غداة الإعلان عن خطة النهوض بأوضاع المرأة خير دليل على مركزية هذه القضية، بين مرجعية لا تريد بديلا عن استمرار التعاطي و قضايا المرأة من منظور تقليدي، وبين توجه يروم إدخال المرأة المغربية في درب الكرامة والحرية وإعطائها المكانة التي تليق بها وفق مستلزمات التحديث، جاءت مبادرة الملك محمد السادس المتمثلة في التحكيم الملكي.(المطلب الأول).

وفي نفس سياق تعميق الخيار الديمقراطي الحداثي، فلم يكن ليستقيم هذا الخيار في ظل وجود شرخ كبير بين الدولة والمجتمع، هذه الهوة التي اتسعت بفعل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو ما وصف بسنوات الرصاص وأعمال العنف.

فمسألة المصالحة بين الدولة و المجتمع احتلت مكانة مركزية في النقاش العمومي المغربي وخاصة داخل الأوساط السياسية والحقوقية والتي اعتبرت أنه لا يمكن تصور مغرب ديمقراطي وحداثي دون إقرار مصالحة مع الذات، مصالحة تحد من نظرة التهميش والإقصاء والغبن الذي طال شرائح كبيرة من المجتمع وطال حتى ترابها وجعله مستثنى من التنمية ومن الإدماج الثقافي و المجالي.

وفي خضم هذه السجالات، برزت المبادرة الملكية من أجل تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة، والتي لم تكن المحطة الأولى على درب المصالحة، بل إن تجربة الملك محمد السادس في الحكم، بلورت قبلها مفردات جديدة انطلقت مع المفهوم الجديد للسلطة، لتقطع مع كل الحمولات السيئة التي كانت تترسخ في ذاكرة المجتمع.

وانطلاقا من هذه المبادرة، فإن تركيز الاهتمام الملكي على هذا الملف شكل محطة تاريخية بارزة في تاريخ المغرب المعاصر، وعكس القناعة الراسخة لدى عاهل البلاد في الانتقال بالوضعية الحقوقية من طابعها الظرفي إلىجعلها منظومة ثقافية وإدارية وسياسية تكون فلسفة عامة للنظام السياسي المغربي أهم ضماناتها هي القطع النهائي مع انتهاكات الماضي لحقوق المجتمع (المطلب الثاني).

المطلب الأول:

الاهتمام بالمسألة النسائية

لقد شكلت المسألة النسائية بالمغرب نقطة تفرق بين مختلف خطابات الفاعلين داخل المشهد السياسي المغربي، اختلفت باختلاف الرهانات السياسية المحددة لكل اتجاه سياسي.[1] حيث يمكن التمييز من جهة أولى بين خطاب حزبي تطبعه البرغماتية السياسية، والتوظيف الانتخابي من أجل خلق مضامين توسع من وعاء المتعاطفين أثناء اللحظة الانتخابية، بشكل يعطي صورة عن التوجه الحداثي من خلال قضية المرأة. وقد ظل هذا الخطاب الحزبي عموما يشكل البداية الأولى والمبكرة مقارنة مع المؤسسة الملكية، ومن جهة ثانية، خطاب يعبر عن قناعة النسيج الجمعوي بضرورة الحد من التوظيف الحزبي والانتخابي للمرأة، ويدافع عن مطلب التحديث الحقيقي المرتبط بها، وخلق شروط الإدماج والتنمية المطلوبة، ورغم كون هذا الخطاب جاء متأخرا نسبيا إلا أنه شكل نواة أساسيا ودافعا قويا للمؤسسة الملكية في النسق السوسيو سياسي.

وتفاعلا مع هذا الطرح، بادرت المؤسسة الملكية استجابة لهذه الديناميكية الاجتماعية[2]، إلى إدخال بعض التعديلات في مدونة الأحوال الشخصية كخطوة منها نحو تدعيم حقوق الإنسان في المغرب نظرا لما تكتسيه دمقراطة العلاقات داخل الأسرة والمجتمع من أهمية في بناء الشكل الاجتماعي السليم من جهة، ونظرا كذلك لكون المسألة النسائية

---

[1]- الشافعي (ليلى): "الحركة النسائية والمجتمع المدني: ملاحظات أولية"، مجلة آفاق، عدد 1- 1993، ص: 107.

[2]- برجاوي (خالد): " إشكالية الأصالة و المعاصرة في تقنين الأحوال الشخصية بالمغرب –وضعية المرأة نموذجا " أطروحة لنيل دكتوراة في الحقوق ، جامعة محمد الخامس . أكدال، الرباط، 2000، ص:32.

تشكل مجالا سياسيا خصبا للمواجهة بين الفاعلين وبالضبط بين الاتجاهات المحافظة وتلك الداعية إلى الحداثة من جهة أخرى، مما يتطلب ضبط نطاقه، وحصر مجاله.[1]

لكن ما يهمنا في هذا السياق هو كيف تمكنت المؤسسة الملكية في ظل هذه التجاذبات والاحتقانات السياسية والفكرية و الاديولوجية، أن تؤسس لميثاق توافقي من خلال مدونة الأسرة تشكل مقوما أساسيا لتجديد مشروعيتها وخلق شروط ممارسة سياسية حديثة؟

لما كانت أوضاع المرأة في أي مجتمع تعكس بنياته وتقاليده وقيمه، فإنها تعني أن المجتمع تقدم على طريق استيعاب دينامية العصر والتطور والانفتاح، إذا كانت هذه الأوضاع منصفة و تتسم بالمساواة. أما إن كانت مشوشة يغلب عليها الاضطهاد والتمييز والتعالي، فإن ذلك دليل أخر على أن المجتمع لم يرسم ولم يستوعب طريقه إلى التقدم، بصرف النظر عن كل الحيثيات أو المبررات التي يلوذ إليها هذا الطرف أو ذاك.

المحصلة في النهاية تعني أن هناك مساواة أو عدم مساواة وبالتالي يبقى التعاطي وا ٍشكاليات نون النسوة من بين أهم المعايير التي تقاس بها تطورات المجتمعات الإنسانية، لذلك لم يكن غريبا أن الملك محمد السادس تساءل في أكثر من خطاب كيف يمكن الاطمئنان إلى سلامة المجتمع وا ٍنتاجيته وتفاعلاته، إذا كان نصفه أي النساء، يعاني من التهميش و التمييز والاستغلال، ولم يكتف بطرح الأسئلة، بل أوجد لها إجابات موضوعية تتماشى مع صيانة الثوابت والانفتاح على روح العصر وقيمه.

و الحقيقة أن التوغل في إشكاليات المسألة النسوية، يحسم قابلية المجتمع للتعايش في وفاق أو انسجام أو ممارسة ازدواجية بكون أكثر ما تخفيه هي النظرة المتعالية لأوضاع المرأة، بما يتسبب فيه من تناقضات تميل إلى إقصاء نصف المجتمع من أن يكون فاعلا ومؤثرا ومساهما بقوة في جهود التنمية والتطور والانفتاح[2].

---

[1]- الرمزي (عبد الإله): "المؤسسة الملكية في المغرب:" من القيم التقليدية نحو العصرنة" – دراسة سوسيو -قانونية، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام المعمق، جامعة عبد المالك السعدي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة، 2008-2007، ص: 96.

[2]- منشورات أوال ميديا: مملكة الشعب 1999-2013....، مرجع سابق، ص: 109.

فجلالة الملك محمد السادس تجسيدا لالتزامه بديمقراطية القرب والمشاركة، وتجاوبا مع التطلعات المشروعة للشعب المغربي، وتأكيدا للإرادة المشتركة التي تجمع كافة مكونات الأمة بقائدها، على درب الإصلاح الشامل والتقدم الحثيث، وتقوية الإشعاع الحضاري للمملكة، قد أبى إلا أن يجعل من الأسرة المغربية، القائمة على المسؤولية المشتركة، والمودة والمساواة والعدل، والمعاشرة بالمعروف و التنشئة السليمة للأطفال بنية جوهرية في دمقرطة المجتمع باعتبار الأسرة نواته الأساسية[1].

ما يميز هذه الرؤية ذات الأبعاد العميقة هو أن الملك محمد السادس من موقعه الروحي كأمير المؤمنين، والدستوري كحامي الأمة واستمراريتها، لم ينزع إلى معالجة إشكاليات أوضاع المرأة بمعزل عن المجتمع بل إنه حرص على بلورة إصلاحات ركزت على الخلية الأولى المحورية، أي الأسرة وبذلك جاءت مدونة الأسرة استخلاصا لتجارب وتصورات جد متقدمة تجاوزت المجال الضيق الذي كانت تنحشر فيه هذه الإشكاليات وكما في المنطلقات المنهجية السديدة، والمحكومة بتوافق الإجماع عهد إلى لجنة استشارية بدراسة الموضوع واستخلاص الأفكار المطروحة، وتمحيصها بمعايير موضوعية و علمية تضع في الاعتبار صيانة الموروث الحضاري والانفتاح على مظاهر الحداثة، وعدم ممارسة أي تمييز أو إقصاء، وجسد الحرص على أن تضم اللجنة الاستشارية للنظر في مراجعة مدونة الأحوال الشخصية[2] نساء مشهود لهن بالكفاءة ليجعل المرأة سيدة نفسها، بحيث لا تملي عليها الحلول والاقتراحات، وا ٍنماكمساهم من موقعها كمعنية أولا وأخيرا في اقتراح ما تراه مفيدا.

وكان من السمات البارزة لخطة الإصلاح مشاركة المرأة بدورها في إبداء الرأي حول القضايا التي تهمها، وقد دعا أمير المؤمنين أعضاء اللجنة إلى الالتزام بأحكام الشرع، ومقاصدالإسلام السمحة، وا ٍعمال الاجتهاد في استنباط الأحكام، مع الاستهداء بما يقتضيه روح العصر والتطور والتزام المملكة بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا.

[1]- الرمزي (عبد الإله): "المؤسسة الملكية في المغرب: "من القيم التقليدية نحو العصرنة..."، مرجع سابق، ص: 96.

[2]- منشورات أوال ميديا: مملكة الشعب 1999-2013...، مرجع سابق، ص: 109.

كان واضحا أن هذه التوجيهات التي ترسم سقف الإصلاحات المنتظرة، اعتبرت بمثابة خارطة طريق، سيما أنها اقترنت بمخاطبة ممثلي الأمة في البرلمان لتكريس سند الإجماع في استخلاص أفضل الحلول الممكنة لقضية كانت محور خلافات حادة، إلى ذلك اعتبر ممثلو الأمة الخلاصات التي تم التوصل إليها بمثابة تحول تاريخي كبير، لم يكتف بإصلاح مدونة الأحوال الشخصية بل أقر ميثاقا اجتماعيا رائدا في المناصفة والمساواة وتكريم النصف الآخر للمجتمع الذي ظل يتوق إلى هذه اللحظة العادلة والمؤثرة في حياة المجتمع ككل.

كان من نتائج هذا الحرص الملكي الإنجاز التاريخي لهذه المدونة التي جاءت بمقتضيات مهمة وصيغت بأسلوب قانوني فقهي حديث، متطابقة مع أحكام الإسلام السمحة ومقاصده المثلى، واضعة حلولا متوازنة ومنصفة وعملية، تنم عن الاجتهاد المستنير المنفتح وتنص على تكريس حقوق الإنسان، والمواطنة للمغاربة نساء ورجالا على حد سواء، في احترام للمرجعيات الدينية السماوية، نصا قانونيا مؤسسا للمجتمع الديمقراطي الحداثي.

وجاء في بيان تاريخي للمؤسسة التشريعية أن ممثلي الأمة بالبرلمان يثمنون عاليا المبادرة الديمقراطية لجلالة الملك، بإحالة مشروع مدونة الأسرة على مجلسيه للنظر فيه، إيمانا من جلالته، باعتباره أميرا للمؤمنين، والممثل الأسمى للأمة بالدور الحيوي الذي يضطلع به البرلمان في البناء الديمقراطي لدولة المؤسسات، وأكد البرلمان أنه يقدر الحرص المولوي السامي على إيجاد قضاء أسري متخصص، منصف ومؤهل، عصريوفعال و اختار في غضون ذلك اعتبار الخطاب التاريخي لجلالة الملك أفضل ديباجة لمدونة الأسرة، كونه يرتكز على المبادئ التالية[1]:

"أولا: تبني صياغة حديثة بجل المفاهيم التي تمس بكرامة و إنسانية المرأة وجعل مسؤولية الأسرة تحت رعاية الزوجين وذلك باعتبار "النساء شقائق للرجال في الأحكام" مصداقا لقول المصطفى عليه السلام: "وكما يروى: {لا يكرمهن إلا كريم ولا يهينهن إلا لئيم}.

[1]- منشورات أوال ميديا: مملكة الشعب 1999-2013...، مرجع سابق، ص: 110.

ثانيا: جعل الولاية حقا للمرأة الرشيدة تمارسها حسب اختيارها ومصلحتها، اعتمادا على أحد تفاسير الآية الكريمة القاضية بعدم إجبار المرأة على الزواج بغير من ارتضته بالمعروف وللمرأة بمحض إرادتها أن تفوض ذلك لأبيها أو أحد أقاربها.

ثالثا:مساواة المرأة بالرجل بالنسبة لسن الزواج، بتوحيده في ثمان عشرة سنة، عملا ببعض أحكام المذهب المالكي، مع تخويل القاضي إمكانية تخفيضه في الحالات المبررة، وكذلك مساواة البنت والولد المحضونين في بلوغ سن الخامسة عشرة لاختيار الحاضن.

رابعا: فيما يخص التعدد، فقد روعي في شأنه كما جاء في مرجعية الخطاب الملكي، الالتزام بمقاصد الإسلام السمحة في الحرص على العدل، الذي جعل الحق سبحانه يفيد إمكان التعدد بتوفيره، في قوله تعالى: ﴿ فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة...﴾،وحيث أنه تعالى نفى هذا العدل بقوله ﴿ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم﴾، فقد جعله شبه ممتنع شرعا، في ظل التشبع بحكمة الإسلام المتميزة، بالترخيص بزواج الرجل بامرأة ثانية، بصفة شرعية لضرورات قاهرة و ضوابط صارمة، وبإذن من القاضي، بدل اللجوء للتعدد الفعلي غير الشرعي، في حالة منع التعدد بصفة قطعية.

ومن هذا المنطلق فإن التعدد لا يجوز إلا وفق الحالات والشروط الشرعية التالية: لا يأذن القاضي بالتعدد إلا إذا تأكد من إمكانية الزوج في توفير العدل على قدم المساواة مع الزوجة الأولى وأبنائها في جميع جوانب الحياة، و إذا ثبت لديه المبرر الموضوعي الاستثنائي للتعدد.

للمرأة أن تشترط في العقد على زوجها عدم التزوج عليها باعتبار ذلك حقا لها، عملا بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: {مقاطع الحقوق عند الشروط}،وإذا لم يكن هنالك شرط وجب استدعا المرأة الأولى لأخذ موافقتها وإخبار ورضى الزوجة الثانية بأن الزوج متزوج بغيرها، وهذا مع إعطاء الحق للمرأة المتزوج عليها، في طلب التطليق للضرر.

خامسا: تجسيد الإرادة الملكية، في العناية بأحوال المواطنين المقيمين بالخارج، لرفع أشكال المعاناة عنهم، عند إبرام عقود زوجهم وذلك بتبسيط مسطرته، حتى أصبح الاكتفاء بتسجيل العقد بحضور شاهدين مسلمين، بشكل مقبول لدى موطن الإقامة، توثيق الزواج

بالمصالح القنصلية أو القضائية المغربية. عملا بحديث أشرف المرسلين {يسروا ولا تعسروا}.

سادسا: جعل الطلاق حلا لميثاق الزوجية يمارس من قبل الزوج والزوجة كل حسب شروطه الشرعية، وبمراقبة القضاء، وذلك بتقييد الممارسة التعسفية للرجل في الطلاق، بضوابط محددة تطبيقا لقوله عليه السلام: إن أبغض الحلال عند الله الطلاق" وبتعزيز آليات التوفيق والوساطة بتدخل الأسرة والقاضي.وإذا كان الطلاق بيد الزوج، فإنه يكون بيد الزوجة بالتمليك. وفي جميع الحالات، يراعى حق المرأة المطلقة في الحصول على كافة حقوقها قبل الإذن بالطلاق. وقد تم إقرار مسطرة جديدة للطلاق، تستوجب الإذن المسبق من طرف المحكمة وعدم تسجيله إلا بعد دفع المبالغ المستحقة للزوجة والأطفال على الزوج والتنصيص على أنه لا يقبل الطلاق الشفوي في الحالات غير العادية.

سابعا: توسيع حق المرأة في طلب التطليق لإخلال الزوج بشرط من شروط عقد الزواج أو للإضرار بالزوجة مثل عدم الإنفاق أو الهجر أو العنف، وغيرها من مظاهر الضرر أخذا بالقاعدة الفقهية العامة: لا ضرر و لا ضرار" وتعزيزا للمساواة والإنصاف بين الزوجين كما تم إقرار حق الطلاق الاتفاقي تحت مراقبة القاضي.

ثامنا: الحفاظ على حقوق الطفل بإدراج مقتضيات الاتفاقيات الدولية، التي صادق عليها المغرب في صلب المدونة مع اعتبار مصلحة الطفل في الحضانة من خلال الأم ثم لأم الأم فإن تعذر ذلك، فإن للقاضي يقرر إسناد الحضانة لأحد الأقارب الأكثر أهلية كما تم جعل توفير سكن لائق للمحضون واجبا مستقلا عن بقية عناصر النفقة، مع الإسراع بالبت في القضايا المتعلقة بالنفقة، في أجل أقصاه شهر واحد.

تاسعا: حماية حق الطفل، في حالة عدم توثيق عقد الزوجية لأسباب قاهرة، باعتماد المحكمة البيانات المقدمة في شأن إثبات البنوة مع فتح مدة زمنية في خمس سنوات لحل القضايا في هذا المجال، رفعا للمعاناة والحرمان عن الأطفال في مثل هذه الحالة.

عاشرا: تخويل الحفيدة والحفيد من جهة الأم على غرار أبناء الابن حقهم في حصتهم من تركة جدهم، عملا بالاجتهاد والعدل في الوصية الواجبة.

حادي عشر: أما في ما يخص مسألة تدبير الأموال المكتسبة، من لدن الزوجين خلال فترة الزواج: فمع الاحتفاظ بقاعدة استقلال الذمة المالية لكل منهما، تم إقرار مبدأ جواز الاتفاق بين الزوجين في وثيقة مستقلة عن عقد الزواج، على وضع إطار لتدبير أموالهم المكتسبة، خلال فترة الزواج، وفي حالة عدم الاتفاق يتم اللجوء إلى القواعد العامة للإثبات بتقدير القاضي لمساهمة كلا الزوجين في تنمية أموال الأسرة.

"يضيف أمير المؤمنين: إن الإصلاحات التي ذكرنا أهمها، لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها انتصار لفئة على أخرى، بل هي مكاسب للمغاربة أجمعين، وقد حرصنا على أن تستجيب للمبادئ والمرجعيات التالية:

- لا يمكنني بصفتي أميرا للمؤمنين أن أحل ما حرم الله و أحرم ما أحله".
- الأخذ بمقاصد الإسلام السمحة، في تكريم الإنسان والمساواة والمعاشرة بالمعروف، وبوحدة المذهب المالكي و الاجتهاد، الذي يجعل الإسلام صالحا لكل زمان ومكان، ولوضع مدونة عصرية للأسرة، منسجمة مع روح ديننا الحنيف "[1].

شكلت المسألة النسائية وإدماج المرأة في التنمية مجالا خصبا للمؤسسة الملكية، تمكنت من خلاله من تعزيز تواصلها مع فئة كبيرة من المجتمع المغربي، فئة بات الكل يراهن عليها في تحديث المؤسسات وتحديث الثقافة السياسية ككل، بل أضحت معيارا لقياس مدى انفتاح المجتمع من عدمه، ومؤشرا على التنمية البشرية التي لا تستقيم إلا بتعزيز مكانة المرأة وإعطائها الدور المناسب الذي يتوافق مع حركية المجتمع وتطور الدولة، وقد تعززت مكانة المرأة بشكل كبير مع مكتسبات الدستور الجديد الذي أقر بالمناصفة، ومنع التمييز بين الرجل والمرأة في كافة المجالات.

لقد أصبح الخطاب السياسي المغربي يستند في الكثير من مرجعياته على الخطب الملكية ومواقف المؤسسة الملكية المعززة لقضية المرأة، بحيث أضحت الجمعيات والفعاليات النسائية تستشهد باستمرار وتشيد بدور المؤسسة الملكية في المكانة التي باتت تحظى بها قضيتهم.

---

[1]- مقتطف من الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2003-2004، بتاريخ 10 أكتوبر 2003.

المطلب الثاني:

إعادة الاعتبار للمجتمع وترسيخ ثقافة المصالحة

شكلت بداية حكم الملك محمد السادس منعطفا جديدا في تاريخ النظام السياسي المغربي، حيث استطاع أن يؤسس لثقافة سياسية جديدة حول نظرة المجتمع للسلطة، من خلال إدخال مفاهيم جديدة إلى القاموس السياسي المتداول تمثلت أساسا في تكريس المفهوم الجديد للسلطة، وطرح مسألة المصالحة بين الدولة والمجتمع وفق أسس ومعايير حداثية تتساوق مع حجم التحديات الداخلية والخارجية التي كانت تواجه المغرب، وهي ما سيتم بلورتها في مسلسل الإنصاف والمصالحة. هذه الخطوة التي ستحدث رجة في الأوساط السياسية والحقوقية بشكل يجعل الجميع يشعر بعهد سياسي جديد بدأ يدشنه المغرب على يد عاهل البلاد.

لم يكن من السهل الاعتراف بماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بممارسات الاعتقالات التعسفية وبالأخطاء الصارخة لأصحاب المسؤوليات في حق التاريخ الذي لا ينسى، فقد كان المغرب قد قطع أبعد شوط في مصارحة الذات، لدى إقراره بأن فترات الصراع والاحتقان السياسي عرفت مواجهات و أعمال عنف.

ومن أجل خلق شروط المصالحة بين أصحاب الدولة وبين الشعب الذي يضم فئات تعاني من حالات الهشاشة الاجتماعية والحقوقية، برز الاهتمام الملكي ليقوم بإعادة تصحيح التاريخ الحديث من خلال إعلانه عن تغيير جوهر ي قد حدث من شأنه أن يعيد ترسيم العلاقة بين الحاكم و المحكومين، فانطلق من بلوره مفهوم جديد للسلطة - كما سبقت الإشارة إلى ذلك- كفلسفة إصلاحية وممارسة ميدانية تعيد الاعتبار للمواطن في علاقته بالسلطة، ليصل إلى تكريس نظرة حقوقية رفيعة ستجد مداها في تجربة الإنصاف والمصالحة التي ستشكل محطة بارزة في المجال الحقوقي والسياسي (الفرع الأول)، ليتم تعزيز هذا الخيار بممارسة ملكية تؤكد القناعة الراسخة بضرورة الاهتمام بالملف الحقوقي وتجسيدها من خلال مجموعة من المواقف على أرض الواقع كصور تعبر عن التحديث السياسي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: العدالة الانتقالية وتجسيد فكرة الإنصاف والمصالحة

لقد حملت مرحلة حكم الملك محمد السادس بعد سنة 1999 في طياتها دلالات سياسية وحقوقية ذات أهمية، ذلك لكونها ارتبطت بجواب سياسي ومؤسساتي على النقاش الذي دار والقائم منذ بداية التسعينات حول الطريقة الممكن إتباعها واعتمادها من أجل طي ملفات الماضي، ما أصبح يسمى في المغرب ب"سنوات الرصاص".

وهكذا سيتم إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة كمحاولة لإثراء الحوار في إطار ما سمي في القاموس السياسي المغربي بمفهوم "العدالة الانتقالية[1].

في الدلالة الرمزية لمفهوم الإنصاف والمصالحة التي خص بها الملك محمد السادس هيئة مستقلة، ذات اختصاصات واسعة في رصد كل نتوءات الانتهاكات التي أدمت الجسد المغربي عقودا عدة، أنه يحيل على تجربتين متداخلتين، الإنصاف الذي يروم إعادة الاعتبار إلى الضحايا وذويهم، جبر ما تعرضوا له من تعسف وا ذلال وا لغاء الحق في المحاكمات العادلة والتحقيقات النزيهة أكان ذلك من خلال تمكينهم من تعويضات جبر الضرر الذي يصعب قياسه بغير القناعة بأن ما حدث انتهى ولن يعود[2].

ثم هناك المصالحة التي لا تقتصر على كشف مناطق الظل إزاء ما كان يحيط بفترات التوتر والاحتقان وتصعيد مواجهات غير متكافئة. بل تتعداها نحو إشراك الرأي العام في الوقوف على الحقائق المذهلة التي ظلت مغيبة عن الذاكرة. لذلك فقد تأتى للتجربة أن تسير وفق النهج الذي رسم لها، خصوصا أنها جاءت في نطاق مقاربة جديدة لتطوير

---

[1]- يعرف الأستاذ محمد زين الدين العدالة الانتقالية بكونها: "جملة من الإستراتيجيات المتعددة والهادفة إلى تدبيرات انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، إلى جانب الاهتمام بالجانب التحليلي لهذه الاستراتيجيات وكذا مسألة تطبيقها عمليا، بغية خلق مجتمع أكثر عدالة وديمقراطية (...) إنها مفهوم يحيل على دلالات حديثة تنتمي إلى حقوق ومجالات متعددة كحقوق الإنسان والعدالة تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945، حيث ستبرز مع إقامة محاكمات حقوق الإنسان في اليونان خلال أواسط السبعينات، وكذا المتابعات ضد الحكم العسكري في الأرجنتين، وعمليات تقصي الحقائق في أمريكا اللاتينية خلال منتصف الثمانينات وبداية التسعينات لصالح انتهاكات حقوق الإنسان. لمزيد من التفاصيل، راجع: زين الدين (محمد): "العدالة الانتقالية بالمغرب: هيئة الإنصاف والمصالحة نموذجا"، مجلة مسالك، عدد 5- يونيو 2006، ص: 5 و6.

[2]- منشورات أوال ميديا: مملكة الشعب 1999-2013....، مرجع سابق، ص: 82.

منظومة الالتزامات الوطنية في الارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان، وانتقلت من المجلس الاستشاري إلى التركيز على دور هيئة الإنصاف والمصالحة.

كان حظ تجربة الإنصاف والمصالحة كثيرا من التأمل والتناول كونها جاءت في زخم تحولات عرفها المجتمع المغربي المتفاعل ومبادرات العهد الجديد.

كانت المبادرة جديدة بكل المعايير وأرخت لبداية كتابة جديدة للتاريخ إذ تسطره عيون وآلام الضحايا الذين عانوا من عذابات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وليس أكثر صدقا من الاعترافات التي لا تنتزع تحت التعذيب والتهديد، بل عن طواعية واقتناع، بأنها ستكون آخر اعترفات يطو ى بعدها الملف كاملا، إلى غير رجعة[1]. لم يكتف الملك محمد السادس بفتح أبواب المعتقلات وردم أسوارها التي كانت تحجب الحقائق عن الرأي العام، وا ٍنما زاد على ذلك، عبر إقرار منهجية قانونية للقطع مع الممارسات التي يتوالد عنها سلوكات مشينة تخدش كرامة الإنسان وتلطخ سجل البلدان. وكان طبيعيا أن يتوج هذا المسار التصالحي بإقرار قانون أسمى يجرم التعذيب ويحظر الاعتقال التعسفي ويجرم الممارسات الخارجة عن القانون. ففي أسبقيات الفترة الأولى بالنسبة للعهد الجديد حرص الملك محمد السادس على تأكيد التزامه قيام دولة الحق والقانون في مفهومها الشامل في أول خطاب للعرش وترجم ذلك عمليا عبر مبادرات عدة، فقد أمر بتشكيل لجنة مستقلة لدرس التعويضات التي ستدفعها الدولة لذوي المفقودين والمعتقلين السياسيين[2].

اهتدى المغرب إلى المصالحة مع ماضيه في سياق طي ملف ما يعرف بسنوات الجمر والاحتقان السياسي لكن من منطلق أن المصالحة لا تتوقف عند الاعتراف بالخطأ أو

---

[1]- المرجع نفسه، ص: 83.

[2]- لقد تم السماح للمعارض أبراهام السرفاتي المتحدر من أصول يهودية بالعودة إلى المغرب من منفاه في باريس، دون اللجوء إلى صيغة سابقة كانت ترهن ذلك بصدور حكم قضائي لجهة ثبوت حمله الجنسية المغربية بعد ترحيله من البلاد بدعوى أنه برازيلي. كما استفاد الشيخ عبد السلام ياسين زعيم جماعة العدل والإحسان المحظورة من رفع الإقامة الجبرية.

تقديم التعويضات عن الأضرار التي لحقت بالضحايا وذويهم، وا ٍنما في إقرار الآليات التي تحول دون تكرار ما حدث[1].

فالمبادرة ذات الخلفية الديمقراطية والنفس التصالحي، صدرت عن ملك، أي في ظل استمرارية ثوابت الدولة المغربية التي يأتي الإسلام والنظام الملكي والوحدة الترابية والنهج الديمقراطي في مقدمة أركانها.

صادف أن اختيار أعضاء هيئة الإنصاف و المصالحة، لم يأت من خارج فضاء المعاناة، ومن غير النشطاء الذين تعرضوا لأبشع أنواع الانتهاكات، كان أقدر على استقراء المرحلة، وهذه أيضا من العوامل التي ساعدت على تطوير أداء الهيئة التي كان رئيسها الراحل إدريس بن زكري يحظى بالمصداقية والتقدير. ومن تصريحاته عن هذه التجربة أنه قال بعد عرض تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة إن الملك محمد السادس قدم دعما خاصا لهذه التجربة. وفي غضون ذلك كشفت تقارير أن حالات الاختفاء القسري في المغرب تقلصت من 66 إلى 9 حالات فقط.

ولقد آلت التجربة أخيرا إلى إحداث مجلس وطني لحقوق الإنسان، نص الدستور الجديد على اعتباره مؤسسة دستورية. وعين الملك محمد السادس الناشط إدريس اليزمي رئيسا له، وتولى الحقوقي محمد الصبار مسؤولية الأمانة العامة، وحظيت الخطوة بترحيب دولي واسع النطاق، من طرف تنظيمات دولية مستقلة، كما أشاد بها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، واستطاع المجلس في ظرف وجيز إقامة فروع له في شتى أرجاء البلاد، وضمنها الأقاليم الصحراوية، إذ ينظر إليه كمحاور وطني ذو مصداقية في كافة القضايا المرتبطة بأوضاع حقوق الإنسان[2].

في أفق تنمية وا ٍثراء سلوك الحوار وا ٍرساء مقومات المصالحة دعما للتحول الديمقراطي الذي يشهده المغرب،وبناء دولة الحق والقانون، وا ٍشاعة قيم وثقافة المواطنة وحقوق الإنسان، اشتغلت الهيئة على الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1956 إلى نهاية سنة

[1]- المرجع نفسه، ص: 84.

[2]- المرجع نفسه، ص: 86.

1999 ومارست مهاما ترتبط بالتقييم والبحث والتحري والتحكيم والاقتراح، فيما يتعلق بالانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان التي حصلت في الفترة المذكورة أعلاه، والمتمثلة في الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، والتعذيب والاعتداء الجنسي والحرمان من الحق في الحياة، نتيجة للاستعمال المفرط وغير المتناسب للقوة العمومية والاغتراب الاضطراري.

وعليه، قامت الهيئة بإجراء تقييم شامل لمسلسل تسوية ملف الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي بعد مباشرة اتصالات مع السلطات العمومية وجمعيات المجتمع المدني والضحايا وعائلاتهم وممثليهم.

كما عملت على الكشف عن الحقيقة بخصوص الانتهاكات الجسمية من خلال إجراء التحريات وتلقي الإفادات والإطلاع على الأرشيفات الرسمية واستقاء المعلومات والمعطيات من مختلف المصادر بهدف:

- إثبات نوعية ومدى جسامة تلك الانتهاكات، في سياقاتها، وفي ضوء معايير وقيم حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية ودولة الحق والقانون.
- مو اصلة البحث بشأن حالات الاختفاء القسري التي لم يعرف مصيرها بعد، وبذل كل الجهود للتحري بشأن الوقائع التي يتم استجلاؤها، والكشف عن مصير المختفين، مع إيجاد الحلول الملائمة بالنسبة لمن ثبتت وفاتهم.
- الوقوف على مسؤوليات أجهزة الدولة أو غيرها في الانتهاكات والوقائع موضوع التحريات بكل أشكالها وأنواعها، وقد عرضتها الهيئة كالآتي:

نوع الانتهاك الذي تعرض له الشهود أو ذويهم أطول مدة حسب ما أثير في الجلسات العمومية السبع[1].

كما أوصت الهيئة بشكل خاص، بتحويل مراكز الاعتقال غير القانونية السابقة [تازمامرت، أكدز، درب مولاي الشريف بالدار البيضاء....] وقد تم مباشرة بدء إجراءات من أجل ذلك، حيث تم إخلاء الثكنة العسكرية الموجودة قرب تازمامرت من قبل القوات

[1]- المصدر: أنظر إحصائيات حول جلسات الاستماع العمومية المنظمة من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة بموقع هيئة الإنصاف والمصالحة www.ier.ma

المسلحة، كما تمت عملية إخلاء سكان العمارة التي كان يتواجد بطابقها السلفي مركز الاعتقال السابق بدرب مولاي الشريف وإعادة إسكانهم، كما تم تحديد مراكز الاحتجاز التي احتجز فيه الشهود، أو ذويهم والتي تم تصنيفها من طرف الهيئة كالتالي:

مراكز الاحتجاز التي احتجز فيها الشهود، أو ذويهم أطول مدة من خلال شهادات الجلسات العمومية السبع[1].

أما في مجال جبر الأضرار ومحاولة إنصاف الضحايا، فقد قامت الهيئة بالبت في الطلبات المعروضة عليها والمتعلقة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت الضحايا، كما قامت أيضا بتقديم المقترحات والتوصيات من أجل إيجاد حلول لقضايا التأهيل النفسي والصحي والإدماج الاجتماعي، واستكمال جل ما تبقى من المشاكل الإدارية والقانونية لبعض الضحايا والقضايا المتعلقة بنزع الممتلكات[2]، وذلك وفقا للمعطيات التالية:

حصيلة إجمالية الهيئة في مجال جبر الأضرار (تصنيف الملفات التي اتخذت بشأنها قرارات إيجابية)[3].

وانطلاقا مما وقفت عليه الهيئة من تضرر بعض الجماعات والمناطق، بشكل مباشر من آثار العنف السياسي والانتهاكات التي حدثت خلالها، أولت الهيئة اهتماما خاصا لجبر الضرر الجماعي من خلال:

- تنظيم والمساهمة في ندوات بمختلف المدن والمناطق [فكيك، الحسيمة، الراشدية، خنيفرة، مراكش...].
- تنظيم منتدى وطني حول جبر الضرر بمشاركة 200 جمعية وخمسين خبيرا وطنيا ودوليا.
- عقد لقاءات تشاورية مع السلطات العمومية وفاعلين في المجتمع المدني.

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- أنظر: الكراعي (محمد فاضل): النظام السياسي المغربي وإشكالية المشروعية الحداثية على ضوء التحولات الاجتماعية المعاصرة، مقاربة سوسيو – سياسية"، م. ذ.، ص: 316.

[3]- أنظر موجز مضامين التقرير الختامي على موقع هيئة الإنصاف والمصالحة www.ier.ma

وخلاصة القول، فإنه رغم الحديث عن ثقافة الإنصاف والمصالحة ضمن التحولات الاجتماعية الهامة التي عرفتها الساحة الحقوقية بالمغرب، إلا أنها لم تستطع تجاوز السمات التي ظلت تطبع النظام السوسيو – ثقافي المغربي بكل حمولاته التقليدية وتطلعاته التحديثية المحدودة.

وتجدر الإشارة أن خطوة تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة لم تخرج عن هذه المحددات وأهمها[1]:

- ردود الفعل التي أعقبت توصية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في أبريل 1999.
- اختزال هيئة التحكيم السابقة للإشكالية الحقوقية المغربية في مقاربة تعويضية بحثه.
- تأسيس المنتدى المغربي للحقيقة و الإنصاف في نونبر 1999.
- نضج مطالب الحركة الحقوقية في هذا الصدد بانعقاد المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب في نونبر 2001[2].

فهذه المحاولات تمثل مقاربة توفيقية تحاول استيعاب كل مطالب المنظمات الحقوقية المغربية[3]، بحيث عكست بالفعل تجربة لها خصوصياتها المرتبطة بطبيعة النظام السياسي المغربي والبناء السوسيو – ثقافي السائد، والتي تعد محطة تعكس قناعة أعلى سلطة في البلاد حول ضرورة الحسم في الملف الحقوقي بالمغرب.

---

[1]- الكراعي (محمد فاضل): النظام السياسي المغربي وإشكالية المشروعية الحداثية على ضوء التحولات الإجتماعية المعاصرة، مقاربة سوسيو – سياسية"، م. س. ذ، ص: 320.

[2]- راجع في هذا الصدد، محمد أحمد بنيس: "هيئة الإنصاف والمصالحة ورهان تدبير الحقيقة"، دفاتر سياسية، العدد 68 – فبراير 2005، ص: 24.

[3]- بحيث أن الهدف الأسمى من وراء إحداث مثل هذه الهيئات هو الرغبة في ضبط الحقل الحقوقي بما يفيد تحديث الدولة لمشروعيتها ولأساليب عملها من جهة، ولإنجاز انفتاح سياسي واجتماعي (انفراج سياسي، تصفية الأجواء طي صفحة الماضي).

أنظر: بوجداد (أحمد): "الملكية والتناوب: مقاربة لإستراتيجيةتحديث الدولة وإعادة إنتاج النظام السياسي بالمغرب"، م.س.ذ، ص: 56.

الفرع الثاني: التحديث السياسي عبر الصورة الحقوقية:

في إطار تجسيد نفس الخيار الحقوقي، والذي عبر عنه الملك محمد السادس من دون ضغط من أي جهة، بأنه لابد من قراءة صفحات التاريخ بمالها وما عليها قبل طيها أي عدم القفز على الحقائق، والإمعان في تقديمها على حقيقتها، خصوصا بالنسبة للأجيال التي فتحت عيونها على تطورات سياسية جديدة. وفي الوقت الذي لا تمانع فيه بعض الأطراف أو حتى الدول في تزييف بعض مراحل تاريخها، من أجل الظهور بمظهر البطولة أو إرضاء الشوفينية و الأنانية، على حساب الحقائق التاريخية، نزع المغرب إلى مكاشفة من نوع جديد، تجعله يعيش في انسجام مع واقعه والخيارات التي ارتضاها. دون أي إحساس بالنقص أو الخجل أو الاختفاء من وراء الستار.

بدا الملك محمد السادس شديد الحماسة لمواساة شرائح من المواطنين وفئات مغيبة عن واجهة الاهتمام في مآسيها ومحنها، فكان سلوكه جديدا إزاء استفزازات التهميش التي لم تسلم منها أي مدينة أو قرية. فلم يسبق للمغاربة على امتداد عقود مضت أن رأوا ملكهم يزور السجون والمعاهد الإصلاحية التي تؤوي القاصرين، بل إنهم لم يشاهد حتى من يدافعون عن حقوق الإنسان من شخصيات مرموقة ومسؤولين يدلفون السجون لتفقد أوضاعها، إلا استثناء وفي حالات التجاوب مع زيارات أجنبية بناء على تقارير حقوقية.

إن المفاجئة ستكون لافتة من خلال استطاعة سجناء شباب إكمال دراسات جامعية والحصول على شهادات مميزة، ساعدتهم على ذلك زيارات ميدانية قام بها الملك محمد السادس إلى السجون التي تؤويهم عدة مرات، من أجل تفقد أحوالهم ومواساتهم والحرص على ضمان حقوقهم التي يكفلها القانون. وقدر عدد السجناء الذين صدر العفو عنهم بعشرات الآلاف في فترة تولي محمد السادس مقاليد الحكم، ومنذ أصدر الملك عفوا عن عمال مضربين نتجت من تحركهم قلاقل في منطقة والماس شمال شرقي العاصمة الرباط في الأشهر الأولى لاعتلائه العرش، بدا أن تفهم دوافع المضربين مثل غيرهم من الضحايا

سيؤدي إلى إفراغ السجون من أكبر عدد ممكن من نزلائها، لكون الصفح الملكي توخّى تأمين فرص جديدة لأولئك السجناء بغية إدماجهم في الحياة العامة[1].

لقد أعادت الزيارات الملكية للسجون الاعتبار إلى هذه الفئات ودفعت السلطات إلى تأمين ظروف إقامة فضلى،بما في ذلك تسهيل الخلوة الشرعية للمتزوجين وا ٍقامة المزيد من ورشات التأهيل والدراسة وضمان علاج المرضى، فأصبحت نموذجا يمكن أن يحتذى به في مجال الإصلاحات التي تستفيد منها كل شرائح المجتمع من دون أي تمييز. فالأمر يتعلق بمعاودة إنتاج علاقات اجتماعية جديدة لا مكان فيها للإقصاء لأسباب قانونية وأخلاقية.

ليس مصادفة أن نزلاء أحد سجون الدار البيضاء اختاروا موضوع "التنمية البشرية" عنوانا لمسرحية كتبها سجناء وأخرجوها وأدوا الأدوار فيها للدلالة على البعد الإنساني للخطة التي يرعاها ملك البلاد، في إشارة موحية إلى استمرار التواصل مع المجتمع من داخل الأسوار المغلقة.

لقد أصبحت الصورة اليوم التي لم يكن تأملها واردا مكملة للمشهد على نطاق واسع، فالملك الذي يزور السجون والإصلاحيات في ضوء قرار فتح أسوارها المغلقة أمام الإعلام وزيارات النشطاء الحقوقيين وتنظيمات المجتمع المدني، هو نفسه الذي أحدث ثورة اجتماعية ونفسية من خلال إشعار المجتمع بوجود مئات الآلاف من المعاقين الذين حرموا سلامة الأجساد والعقول. كان التعاطي معهم داخل الأسرة أو في المدرسة والمجتمع ينطبع بقدر من التهميش واللامبالاة والصمت، لكنه بدا من خلال عودة وعي الظاهرة الإنسانية التي لا يسلم منها أي مجتمع أكثر ملامسة لهذا الواقع عبر اتساع نطاق الجمعيات والمؤسسات التربوية والرياضية التي باتت تخصهم بالرعاية.

إن إقدام الملك محمد السادس على معانقة المعاقين ومصافحتهم والاستماع إلى نبضهم في عدة تظاهرات، حرر المجتمع المغربي من قيود و همية مفروضة، وأصبح التوجه نحو إدماج المعاقين محور المبادرات والأعمال الاجتماعية والتربوية التي امتد مفعولها إلى

[1]- خير الله (خير الله): "المغرب في عهد محمد السادس ماذا تغير..."، دار الساقي، الطبعة الأولى 2007، بيروت-لبنان، ص: 258.

المدن والأرياف المغربية كلها. يبدو أن بعض الإشارات تكون أقوى أثرا حين تصدر عن قائد سياسي ليست له أهداف انتخابية من وراء مبادرات من هذا النوع، فالأعمال الإنسانية يكون لها عندئذ وقع خاص في النفوس. وحدث أن زيارة مفاجئة للعاهل المغربي إلى إحسانية "عين الشق" في الدار البيضاء كشفت عن هول المعاملة غير الإنسانية التي يلقاها النزلاء الذين كانوا يحرمون التغذية والنظافة والتعليم، ويعاقبون بأعمال شاقة برغم أنهم أطفال، وكان الدرس بليغا لجهة اكتشاف أن المسؤولين عن تلك الإحسانية كانوا يتاجرون في السوق السوداء بالمواد الغذائية لحسابهم الخاص، مما دفع إلى مقاضاتهم في سابقة مرتبطة بخيانة الأمانة وتحويل العمل الإحساني إلى وسيلة للإثراء غير المشروع.

ولقد انعكس هذا التدخل الملكي على مجموعة من الجمعيات الخيرية ودور الأيتام والعجزة وا ٍيواء الأطفال المشردين التي بدأت في تطبيق الشفافية في التسيير وا ٍعلان تقارير أنشطتها السنوية، وتسوية وضعيتها القانونية والإدارية. بل تم التأسيس لقواعد التدبير والحكامة الجيدة في تسيير العديد من المؤسسات الاجتماعية التي كانت خارج القانون.

لم يقف منطق التضامن عند هذا الحد، بل استمر ليشمل مشاركة الناس أحزانهم في بعض المآسي التي يتعرضون لها جراء حوادث السير أو الأمراض المستعصية التي تتطلب الدعم، فقد تمت مواساة ذوي الضحايا عبر التكفل بمعالجة المصابين من جراء حوادث جماعية والمساعدة على نقل جثامين الضحايا ودفنهم على نفقة الملك.

صورة أخرى تضاف إلى جملة التدخلات الإنسانية التي قام بها جلالة الملك محمد السادس، تلك التي ارتبطت باختياره الإقامة فترة طويلة تحت خيمة نصبت بمدينة الحسيمة لدى تعرضها للزلزال سنة 2004، بتفقد أحوال المواطنين ورعاية تقديم الإسعافات والخدمات الضرورية، ومشاركتهم أنواع المعاناة في مواجهة حدث أليم من هذا النوع. وقد عزز توجهه الإنساني في إعلانه انطلاقة مجموعة من المشاريع التنموية من أجل إعادة الإعمار وتأهيل المنطقة وفك العزلة عنها[1].

[1]- المرجع نفسه، ص: 262.

يمكن القول أن هذه الصور التي تشكل جزءا من مجموعة من الأفعال والمواقف التي تحسب للمؤسسة الملكية في إطار تواصلها مع مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية، أصبحت تؤسس لعلاقة قوية توثق لمشروعية اجتماعية بنيت من خلال الممارسة الميدانية والتواصل المستمر بين مرسل سياسي يعرف ويعي حاجيات متلقي ضمن منظومة قيم تتسع بشكل مضطرد.

وعليه، فإن إصرار المؤسسة الملكية على مواصلة سياسة التحديث السياسي في ظل العهد الجديد مع حكم الملك محمد السادس، خاصة مع تعميق وتطوير بعض السياسات العامة ذات الطابع الحقوقي التي دشنها الملك الراحل الحسن الثاني. وأمام تزايد حدة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وأمام الإيقاع المتصارع للدينامية السوسيو – ثقافية للنسق السياسي والاجتماعي للمملكة المغربية، فقد جعلت المؤسسة الملكية تتجه نحو تكريس وتعميق ما أصبح يعرف ب "مشروعية الإنجاز" أو "المشروعية التنموية"، وذلك من أجل تأهيل المشهد السوسيو –السياسي المغربي، ورد الاعتبار لفكرة المواطنة،و التخفيف من المآسي الاجتماعية، وملئ الفراغ الذي أحدثه تدبير المؤسسات الحكومية في الملفات الاجتماعية.

لكن ما يمكن إثارته في هذا الصدد ينطلق من طرح التساؤلات التالية:

- كيف أصبحت المسألة الاجتماعية رهانا جديدا من طرف المؤسسة الملكية خصوصا في ظل العهد الجديد؟
- هل يعني هذا أن مشكلة الاختلالات الاجتماعية قبل حكم الملك محمد السادس لم تكن محطة اهتمام الدولة وبقية الفاعلين السياسيين؟
- أم أن دوافع رهان المؤسسة الملكية على الملف الاجتماعي أصبح يفرض نفسه، لدرجة لم تعد تحتمل التناسي والتجاهل والتأجيل، لاسيما أمام ظهور فاعلين جدد[1]

[1]- وينبغي التذكير هنا، إلى أن غياب السلطة المغربية المتزايد في الميدان الاجتماعي منذ منتصف الثمانينات، ساهم وساعد في ظهور بعض القوى السياسية (الإسلاميين نموذجا)، الذين حاولوا ملئ الفراغ الذي تركته السلطة السياسية على المستوى الاجتماعي، وأن تستثمر ذلك لتغذية مشروعية تواجدها على حساب مشروعية السلطة.

= =

في المجال الاجتماعي خارج مراقبة الدولة وا ٍستراتيجية الفاعل المركزي فيها، والذي اقتضى تبني سياسة ضبط حجم ومجال المتدخلين ومراقبتهم؟

- وهل تشكل محورية المسألة الاجتماعية آلية من آليات تحديث الحكم في عهد الملك محمد السادس وأداة لتطوير الممارسة السياسية وجعلها أكثر ملائمة لمطالب المتلقي؟

كل هذه الإستفهامات وغيرها، سنحاول الإحاطة بمضامينها، ومقاربة كل التفسيرات حول دواعي اهتمام المؤسسة الملكية بالمسألة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، ضمن هذا الفصل الثاني من القسم الثاني لهذا البحث.

= = _____

راجع في هذا الإطار، ضريف (محمد): "الدين والسياسة في المغرب ضمن سؤال العلاقة إلى سؤال الاستتباع"، م. س. ذ، ص: 75.

الفصل الثاني:

الخطاب الاجتماعي وتجسيد الفعل التنموي:

"نموذج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"

الملاحظ أن الملك لم يعد ذلك الشخص المرتبط بالخطاب الرسمي، والمظهر الاحتفالي، والبعيد عن التدبير اليومي والميداني لشؤون البلاد، بل سيعمد الملك محمد السادس منذ توليه العرش، إلى الأخذ بالشروط الواقعية بعين الاعتبار، مكتسيا طابعا "حداثيا"، منتقلا من الاعتماد على الصورة الخارقة المبنية على المعتقدات إلى حقل الممارسة السياسية والواقع المعيش والتدبير اليومي، ذلك ما أكد عليه الملك محمد السادس في خطاب تسلمه لمقاليد السلطة بتاريخ 30 يوليوز 1999، على أهمية استمرارية نظام "الملكية الدستورية" وعلى ضرورة "بناء مجتمع حداثي قوامه ترسيخ دولة الحق والقانون"، كما سيتم تأكيد هذا الخيار من خلال خطاب العرش 30 يوليوز 2002 بقوله: "إن ديمقراطيتنا ستظل هشة، ما لم يتم تعزيزها بتنمية اقتصادية وتضامن اجتماعي".

لقد أصبحت هذه الإشارات الملكية تتضمن إعطاء صورة جديدة للمشروعية الإنجازية القائمة على الفعل والتواجد الميداني، بالارتكاز على التواجد الملكي المباشر بين ربوع المملكة و داخل الحقل الاجتماعي والتنموي.

من خلال هذه المعطيات، سنحاول خلال هذا الفصل القيام برصد الخطاب الاجتماعي لملاحظتنا بأنه أصبح يشكل إحدى الركائز الأساسية للممارسة السياسية للمؤسسة الملكية، خاصة مع ظهور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي سوف تشكل حجر الزاوية للمشروعية الاجتماعية/ التنموية منذ الإعلان عنها في الخطاب المؤسس لها بتاريخ 18 ماي 2005.

من أجل ذلك خصصنا لها حيزا مهما للدراسة والتحليل وذلك لكونها مثلت فضاء تواصليا بامتياز للمؤسسة الملكية، حيث سنتخذها كنموذج عملي لتطبيق منهج تحليل الخطاب الذي يستدعي معرفة السياق الذي جاء فيه خطاب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

(المبحث الأول)، على أن يتم تحليله كنص وكخطاب لإبراز مختلف المظاهر والصور التواصلية التي لفتها مضامينه. وكذا رصد الفعل التواصلي الذي رافق تنفيذ برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، متسائلين عن حدود التلقي بالنسبة للمتلقي المفترض كطرف أساسي في العملية التواصلية معتبرين العملية التواصلية هي عملية سياسية في العمق (المبحث الثاني).

المبحث الأول:

السياق العام للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

جاءت "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" التي أعلن عنها العاهل المغربي في خطابه السامي ب 18 مايو 2005 كخطوة متقدمة في المنظور السياسي من أجل إيجاد حل للمعضلة الاجتماعية التي يتخبط فيها المغرب، هذه المبادرة التي تعتبر في نظر العديد من المهتمين بمثابة خارطة طريق نحو الدفع بعجلة التنمية المستدامة الشاملة لكافة (أشكال العجز و الإقصاء والتهميش)وا رساء أسس الدولة الحكيمة، بإدماج كافة فعاليات المجتمع في المجهود التنموي. فقد انبثقت من قناعة راسخة مفادها أن الإنسان هو محور التنمية ورأسمالها الذي لا تستقيم إلا به.

فعلى المستوى السياسي، فإن حدث المبادرة أصبح البرنامج السياسي الرسمي المطلوب من الفاعل السياسي التعامل معه بإيجابية، لأنه يشكل المقياس الموضوعي للاهتمام بإشكالات المعضلة الاجتماعية بالمغرب، وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي فإن السياسات العمومية المعتمدة اتسمت بالمحدودية، وبتعدد الفاعلين العموميين خاصة في المجال الاجتماعي وغياب برنامج متكامل وشمولي يتسم بالالتقائية، وكذا تعدد أشكال التدخل والدعم مما أفضى إلى محدودية في النتائج وهدر للطاقات والموار د، كل هذا فرض إيجاد برنامج مجتمعي يتطلب الحكامة الرشيدة في التصور والإنجاز، ويقوم على مقاربات حديثة تروم معالجة المعضلات الاجتماعية كالفقر والبطالة والتهميش والإقصاء.

واعتبارا لكون المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إستراتيجية مجتمعية كما هو الشأن بباقي الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإن التطرق للسياق الخارجي والداخلي المحيط بها، من شأنه أن يعطي فكرة عن الملابسات والدوافع المحيطة بها، ذلك أن التنمية مرتبطة بسياقها الخارجي وبالتحولات العالمية المعاصرة، حيث أصبحت التنمية تحظى باهتمام دولي كبير وبالخصوص من طرف الأمم المتحدة، عن طريق الهيئات المتخصصة التابعة لها.

كما أن المعطى الداخلي وبالرغم من المجهودات المبذولة، كان يعكس مجموعة من النتائج سوسيواقتصادية وسياسية اتسمت بالعجز و المحدودية على جميع المستويات، شكلت مرجعا أساسيا استدلت عليه المبادرة من أجل مواجهة المعضلة الاجتماعية.

وانطلاقا من هذه المعطيات، وحتى يتسنى لنا دراسة موضوع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، من أجل سبر أغوارها وفهم دقيق للنسق الذي جاءت فيه، ولما كان النسق - بخلاف البنية- يتطلب تحليلا يقوم على ما هو داخلي وخارجي له، فإننا سنحاول سلك نفس النهج في مقاربة هذه الظاهرة، كون أن مختلف الظواهر السياسية الاقتصادية والاجتماعية رهينة بهذين المستويين، لأن مسألة الفصل بينهما أمر في غاية الصعوبة، لذلك فان المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي الأخر ى لا تخرج عن التأثير المتبادل بين كل من المعطى الخارجي والمعطى الداخلي، ولذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين بحيث سنخصص (المطلب الأول) للسياق الخارجي للمبادرة على أن نعالج في (مطلب ثاني) السياق الداخلي.

المطلب الأول:

السياق الخارجي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

لقد كان مفهوم التنمية البشرية إلى حدود سنة 1990 قاصرا على ما يحصل عليه الإنسان أو الفرد من خدمات مادية، ولكن مع سنة 1990، أصبح مفهوم التنمية البشرية مرتبطا بالإنسان كصانع للتنمية وهدفا لها، وقد تبنى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1990 مفهوم التنمية البشرية، حيث يقوم هذا المفهوم على "أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع اختيارات البشر"، فكما أن التنمية البشرية مرتبطة

بالوضع السياسي للإنسان المتمثل في الديمقراطية، فهي مرتبطة بوضعه الاقتصادي والاجتماعي كذلك.

ويذهب العالم (روس) إلى أن تنمية المجتمع تعني: "العملية التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجيات والأهداف حسب أهميتها، ثم إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات والأهداف، والوقوف على الموارد الداخلية والخارجية التي تتصل بهذه الحاجات والأهداف، وعن هذا الطريق تنمو روح التعاون والتضامن في المجتمع".[1]

وقد عرف مفهوم التنمية تطورا متدرجا من مفهوم التنمية إلى مفهوم التنمية المستدامة، الذي تبلور أثناء مؤتمر (ستوكهولم سنة 1972) الذي تركز حول البيئة وعلاقتها بالفقر وغياب التنمية في العالم، ثم جاءت بعدها حلقة (بلغراد عام 1975) التي دعت إلى تشجيع البحوث العلمية عن طريق التنمية المستدامة، ثم مؤتمر (تبليسي سنة 1977) الذي أكد على تطوير التعليم والتربية البيئية، ثم (قمة ريو ديجانيرو بالبرازيل).

وبالرغم من رفع شعار "التنمية المستدامة" والتأكيد على دور البحث العلمي والتعليم في تحقيقها، فإنه ظل قاصرا، إذ ظل معدل النمو الاقتصادي متذبذبا في مستويات متدنية، ولذلك فقد تمت بلورة مفهوم التنمية البشرية الذي ينطلق من العناية بالإنسان، وفق سياسات تنموية شاملة لجميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لتحقيق الرفاهية والكرامة لكل الناس في إطار التنمية والديمقراطية وتحقيق العدالة الشاملة المرتكزة على مفهوم حقوق الإنسان، وقد عرف تقرير التنمية البشرية في مطلع التسعينيات مفهوم التنمية البشرية بأنه:

1. عملية توسيع لخبرات الناس بزيادة القدرات البشرية .
2. عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية الناس.

[1] - Ross (Murray) : « community organization: theory principle and practices » . New York: Harper and brothers, 1955, p :3.

3. أن يعيش الناس حياة طويلة وصحية، وأن يكونوا مزودين بالمعرفة وأن يكون بإمكانهم الحصول على المواد اللازمة لمستوى معيشي لائق.

وقد جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في هذا السياق، لتعكس مدى حرص المغرب على الانخراط الفعلي في مسلسل التنمية الذي ينشده المجتمع الدولي، لكن هذه المرة وفق منهجية علمية مدروسة حاولت الاستفادة من مجموعة التجارب الوطنية السابقة والمبادرات الدولية التي أثبتت نجاعتها، لكن كذلك وفق منظور مغربي يراعي الخصوصية المحلية.

وبالنظر للتطور المضطرد الذي عرفه مفهوم التنمية والذي أصبح مفهوما عالميا يصطلح عليه بالتنمية البشرية، فقد وجد خطاب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فلسفته العامة من خطاب التنمية العالمي، والذي أصبح من بين المؤشرات الحقيقية التي تعكس مدى احترام حقوق الإنسان، بل ومدى الالتزام بتوصيات المؤسسات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة.

ومن أجل الاستدلال على هذه الرؤية، فقد حاولنا رصد انخراط خطاب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في البعد العالمي لمفهوم التنمية البشرية. (الفرع الأول)، على أن نتناول في (الفرع الثاني) تأكيد خطاب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مدى احترام المغرب لالتزاماته الدولية و تأهيله لمواجهة تحديات العولمة.

الفرع الأول: بروز مفهوم التنمية البشرية كخطاب عالمي

لقد أصبح موضوع التنمية البشرية يفرض نفسه كتوجه دولي، بحيث أصبح هاجسا لدى مجموعة من القوى الدولية الفاعلة، حيث صار من الضروري توافق الأهداف الوطنية مع القواعد والأهداف الدولية، في جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بل أصبح ذلك يشكل أيضا التزاما وطنيا لدى المنظمات الدولية، خصوصا على مستوى الأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية، مما سيجعل الوفاء بهذا الالتزام أمرا لابد منه.

وقد شكلت الإعلانات العالمية لحقوق الإنسان، مرجعا أساسيا للتنمية باعتبارها حقا للأفراد والجماعات والشعوب، المعنيين بممارسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والسياسية مما يسمح بالتالي بممارسة جميع الحقوق والحريات الإنسانية واحترامها.

الفقرة الأولى: مفهوم التنمية كحق من حقوق الإنسان

خضع مفهوم حقوق الإنسان خلال مسيرته التاريخية إلى تحولات دلالية ومفاهيمية عدة، استهدفت في النهاية بلورة معانيه وتعميق دلالاته، وهو ما أصبح يعرف بالأجيال الثلاثة لحقوق الإنسانفابتداء ً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر 1948، تشكل الجيل الأول من حقوق الإنسان من حيث تأكيده على الحقوق الفردية، إذ نص ّ على الحق في الحياة وسلامة الشخص والقضاء على التعذيب، والحق باللجوء إلى القضاء، وحق التنقل، وحرية الفكر والعبادة والرأي والتعبير. إن هذه الحقوق تشكل في مجموعها حقوقاً فردية، إذ لم ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كما لاحظ ذلك الكثيرون على حق الشعوب في تقرير المصير أو على الحقوق السياسية والاقتصادية للمجتمعات، لكن، جرى تدارك هذا لاحقاً في العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللذين أقر ّ ا عام 1969 ويمثلان الجيل الثاني من حقوق الإنسان.

شكل الإعلان منذ صدوره حـ َد َثاً، لذلك كان مثار جدل التيارات والاتجاهات الفكرية والأيديولوجية المختلفة، إذ لأول مرة يتم وضع نصٍ كوني أو عالمي يجعل الإنسان مرجعيةً مطلقة له، بغض النظر عن جنسه وا ٍقليمه ودينه وعرقه. وبالرغم من غياب الصفة الإلزامية لهذا الإعلان فإنه استمدَّ قوته من صبغته الأخلاقية وهو ما ترك أثره على الكثير من الدساتير الوطنية والقوانين الداخلية.واعتُبر الإعلان ومنذ صدوره بمثابة الأساس وليس كل البناء، وهو ما دعا الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الطلب بأن يعقب هذا الإعلان ميثاق أو اتفاقية تحدد تفصيلاً وبصورةٍ ملزمة الحدود التي يجب على الدول أن تتقيد بها في مجال تطبيق الحقوق والحريات، وا ٍنشاء نوعٍ من الإشراف الدولي أو الرقابة الدولية على هذا التطبيق، لكن هذا للأسف لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ وجرى الإعداد لاحقاً لاستصدار العهدين الدوليين وتمت تجزئتهما في شكل ميثاقين انطلاقاً من الاختلاف في طبيعة الحقوق،

فالحقوق المدنية والسياسية لصيقةٌ بالإنسان، بينما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ظهرت بعد ذلك استجابةً لمطالب الحركات العمالية والتيارات الاجتماعية، ودخل العهدان حيز التنفيذ عام 1976 وتعهدت الدول المنضمة إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية توفير حق العمل والضمان الاجتماعي لمواطنيها، كما قرر هذا العهد حق الشعب في استغلال ثرواته الطبيعية، وضمان الحق في الوقاية الصحية وفي تأليف النقابات أو الانضمام إليها، أما العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فتكفل الدول المنضمة إليه بموجبه لمواطنيها حق الحياة والحرية والأمان الشخصي والحق في محاكمة عادلة ومنع التوقيف الإداري الكيفي وحرية الفكر والمعتقد الديني والسياسي، وحق التجمع السلمي وتأسيس الجمعيات، والاحتفاظ بحق الهجرة إذا كان الإعلان العالمي الذي يمثل الجيل الأول من حقوق الإنسان يرتكز في مجمله على مبدأ الحرية، فإن حقوق الجيل الثاني تستند إلى مبدأ المساواة، لذلك جاءت المناداة بجيلٍ ثالث من الحقوق يستكمل النقص في الحقوق السابقة ويعتمد على العلاقات بين الشعوب والدول، بحيث يكون مبدأ التضامن هو المرتكز الرئيسي. وتستند المبررات الحقوقية والقانونية في ذلك إلى أن حقوق الإنسان لا يمكن تحقيقها في ظل ظروفٍ من التخلف والفقر وغياب أدنى مقومات العيش والحياة الكريمة. لذلك جرى التفكير في **الحق في التنمية**، بحيث جرى الربط بين التنمية وحقوق الإنسان، فالديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان أمورٌ مترابطة يعزز بعضها بعضاً، وهو ما تبلور في ما بعد في مؤتمر فيينا عام 1993 الذي دعا صراحةً إلى دعم البلدان الأقل نمواً والملتزمة بعملية إقامة الديمقراطية وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، لكنه أكد أيضاً أن انعدام التنمية لا يجوز اتخاذه ذريعةً لتبرير الانتقاص من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً . وبذلك انتهى المؤتمر إلى تعريف التنمية على أنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان، والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عن التنمية، وبالتالي أصبحت حقوق الإنسان هي الحقوق والمطالب التي لا يمكن تحقيقها إلا في مجتمع يعيش مخاض عملية تنموية شاملة، وهكذا انتهى التصور الدولي إلى خلاصةٍ مؤداها أن التنمية في عمقها هي تحقيق حقوق الإنسان، وأن هذه الأخيرة لا يمكن تحقيقها إلا في مجتمع مندرج في سياق عملية تنموية شاملة، وبذلك يكتمل الدور، حقوق شاملة

وتنمية شاملة، وعلى هذا يمكن اعتبار الجيل الثالث من حقوق الإنسان بأنه يمثل الحق في التنمية.

يمكن النظر إذاً إلى حقوق الإنسان على أنها عملية استكمال ضمن صيرورة تاريخية مستمرة، بحيث تجعل من الإنسان غايةً في ذاته من أجل ضمان حقوقه وصيانتها، إنه الجهد الإنساني المشترك الذي يطمح إلى ترسيخ القيم الإنسانية العليا ذات المعاني النبيلة والسامية التي تتطلع كل الشعوب والمجتمعات إلى تمثيلها والامتثال لها، وأصبح مفهوم حقوق الإنسان ضمن المقاييس الإنسانية يؤشر على تقدم المجتمعات وتأخرها، وهو بمثابة المؤشر الكلي الذي يختزل كلّ الأرقام التنموية والإحصائية فيه، لا سيما بعد أن أصبحت التنمية في عمقها سبيلاً إلى تحقيق حقوق الإنسان، مما جعل هذا المفهوم يأخذ شكل هيمنة أخلاقية عالمية بالرغم من الإساءات المتكررة التي لحقت به من قبل بعض مدعيه، أو من بعض السياسات الغربية التي تتبناه قولاً وتخالفه في الكثير من ممارساتها، عندما تصر على التعامل بمكيالين وفقاً لمصالحها التي ما زالت أولويةً لها على حساب حقوق الشعوب والمجتمعات، لكن هذا الاستثمار السيئ لا يُلحق الضرر بالمفهوم ولا يُنقص من نبله وقيمته العليا، بل إنّه يُشكل رادعاً أخلاقياً مهماً من أجل نقد هذه السياسات وتعريتها وإذا كان الاستثمار السيئ بَقي جزئياً وغير مبرر.[1]

إن المعضلة تكمن في واقع أن اللامساواة التي تعاني منه الفئات الضعيفة في المجتمع، أي الفقراء والأميون والمهمشون...، تمتد إلى مجال الحقوق المرتبطة بالمشاركة، فنكون في حالة لا مساواة أمام القدرة على ممارسة هذه الحقوق ومن تم على التمتع بحقوق جديدة.

إن الفقر والتفاوت الهائل في الثروات والدخول يشكل عقبة حقيقية أمام ديمقراطية صلبة وأمام تنمية ديمقراطية، فالتنمية الحقيقية هي التي تكفل معاملة بالمساواة ومشاركة

[1]- جريدة الحياة اللندنية: "في ذكرى الإعلان العالمي (10/12/1948) ... نحو رؤية جديدة لحقوق الإنسان تتجه إلى شيء من الإلزام"، بتاريخ 09-12-2006.

بالمساواة دون تهميش أو إقصاء للفئات الفقيرة والمهمشة، ودون مصادرة حقها في المساهمة في جميع العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل حتى الثقافية.

لقد أبرز فقهاء مناضلون[1] أن الفقر المدقع يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان ويمنع أي مشاركة ذات مغزى، ولكسر هذه الحلقة المفرغة يتعين إرساء حقوق لهذه الفئات الضعيفة إزاء المجموعة الوطنية والدولية التي ينتمون إليها، حقوق تمكنهم من الوصول إلى حد أدنى من تكافؤ الفرص، وهي حقوق تصنف أساسا في خانة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية- كالحق في التعليم والحق في الشغل وتطويره والحق في مستوى معيشي لائق وهي حقوق تحتاج اليوم إلى تدقيق أكبر.

إن هذه الحقوق الثلاثة من شأن إعمالها توفير أرضية صلبة للحق في التنمية، فهي من جهة تتفاعل جدلا مع الحقوق المرتبطة بالمشاركة، لأن مواطنين متعلمين ومساهمين في النشاط الاقتصادي ومتوفرين على حد أدنى من ضرورات الوجود يعدون أكثر قدوة وكفاءة، وأكثر تحفزاً على المشاركة في الحياة العامة، والمساهمة في عملية التنمية بكل أبعادها، وهذه الحقوق تتفاعل فيما بينها أيضا، ذلك أن ممارسة سليمة للحق في التعليم والتكوين، هي أفضل معبر لممارسة سليمة للحق في العمل، وهذا الأخير يعد أفضل وسيلة للتمتع بالحق في مستوى معيشي لائق.

وتبدو أهمية **الحق في التعليم** لأنه في قلب عملية التنمية يوجه الإنسان، وحيثما كان هناك مسلسل حقيقي للتنمية وجدنا الإنسان المتعلم صاحب الخبرة والمهارات يلعب دورا محركا.

فالتعليم يؤهل للمشاركة كما يؤهل للتمتع بحقوق الإنسان من خلالها، فهو يساهم في تنمية الإنسان لنفسه كما يسهم في عملية التنمية، ذلك أن المجتمعات التي تتوفر على أكثر المؤشرات الدالة على التنمية هي التي تتكون أساسا من مواطنين متعلمين، وكما يقول

[1]-Wresinski (Joseph): « grande pauvreté et précarité économique et sociale », rapport présenté du conseil économique et social (France) publié au JORF- du 28 février 1987- voir compte rendu dans : Hommes et Libertés- Revue de la ligue du droit de l'homme n° 50- 1988 pp.16-22.

François Perroux في مؤلفه "من أجل فلسفة لتنمية جديدة"[1] (...) يصبح للموارد البشرية فرص للمزيد من الفعالية ومن النوعية ضمن بنى متطورة، وحيث تصبح الآلة الاقتصادية أقوى وأكثر تعقيدا فإنها تعطي منتوجات اقتصادية وثقافية أكثر وأكبر جودة، وللتوفر عليها نحتاج لأشخاص أكثر قدرة وخبرة، ويصبح المستهلك أكثر تطلبا (Exigeant) كما وكيفا، ويقود ذلك إلى تطوير الإنسان بواسطة الآلة، وتطوير الآلة بواسطة الإنسان، في مسلسل تراكمي".

وبخصوص **الحق في العمل** تبدو أهميته الاستثنائية مما جاء في ختام المؤتمر العالمي للعمل عام 1979 في إحدى التوصيات: "في الثلاثي المتكون من النمو والعمل وا إشباع الحاجات الأساسية يعد العمل رابطا أساسيا، إنه يؤدي إلى الإنتاج، ويوفر دخلا للشخص المشتغل ويعطي لكل واحد إحساسا باحترام الذات وبالكرامة وبأنه عنصر مفيد في المجتمع[2].

إن الحق في العمل، إذا مورس ضمن الشروط التي يتطلبها القانون الدولي لحقوق الإنسان، يساهم في إعمال الحق في التنمية، فهو يشكل ضرورة لتنمية الفرد والمجتمع وتوفير الشروط لمشاركة ذات مغزى للفرد في الحياة العامة، وفي التمتع بكافة حقوق الإنسان. وقد لاحظ أحد الباحثين: "تواجد علاقة بين عدم التسجيل في اللوائح الانتخابية والبطالة، وهكذا فأشد الناس حاجة للتصويت هم أقل الناس حظوظا لاستعماله"[3].

وبالنسبة **للحق في مستوى معيشي لائق**، لا يوجد حق يفوق أهميته باستثناء الحق في الحياة من منظور الاستمرارية - بل إن غاية كل الحقوق بما فيها الحق في التنمية، هي ضمان الحق في مستوى معيشي لائق بكرامة الإنسان، كما أن الحق في الحياة نفسه يفقد كثيرا من معناه وفائدته إذا لم يتمتع الإنسان بالحق في حياة كريمة.

---

[1] - Perroux (François) : « Pour une philosophie du nouveau développement » : Aubier Unesco, Paris 1981, p:51.

[2]- Rapport Directeur Général de L'organisation Internationale du Travail : Les droits de l'homme, une responsabilité commune B.I.T- Genève, 1988, p, 32-33.

[3]- Vernon (Bogdanor): "broadening participation in the electoral process- council of Europe": Parliament Democracy report- Human Rights law vol n° 4-1988, p: 396.

وتبدو أهمية هذا الحق كغاية وكوسيلة، فهو هدف كل إنسان سوي، وهو أيضا وسيلة لمشاركة ذات مغزى في الشؤون العامة، وفي إنجاز التنمية الفردية والجماعية- فالفقر المدقع وعدم التوفر على الحد الأدنى من شروط العيش الكريم لا يسمح بمشاركة فعلية[1].

الملاحظ أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تستجيب بشكل كلي لهذه المعادلة التي تفترض أن احترام وتطبيق حقوق الإنسان يتطلب أولا تحقيق التنمية البشرية، فعندما تضمنت في أهدافها محاربة الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وخلق فرص الشغل، وتشجيع المشاريع المدرة للدخل، كانت تكرس وبالملموس للحق في التعليم وللحق في العمل، بل وتؤسس لإرساء دعائم ومقومات الحياة والعيش الكريمين.

الفقرة الثانية: تدويل مفهوم التنمية البشرية من طرف الأمم المتحدة

لقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1986 الحق في التنمية، وجعلت الإنسان محورا وهدفا لها، وهذا ما نصت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث ورد ما يلي:

- **المادة الأولى**: الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما...

- **المادة الثانية**: الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المشارك النشيط في الحق في التنمية والمستفيد منها... ويتحمل البشر المسؤولية عن التنمية فرديا وجماعيا... ومن حق الدول ومن واجبها وضع سياسيات إنمائية وطنية ملائمة تهدف إلى تحسين رفاهية جميع السكان وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم النشيطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها[2].

---

[1]- النويضي(عبد العزيز): "الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان والشعوب"، ورد في:
http://www.arabhumanrights.org/dalil/ch_5.htm

[2]- إعلان الحق في التنمية، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم 41/128، المؤرخ في شتنبر 1986.

إن العلاقات الدولية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية كانت تتسم بعدم التكافؤ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الغنية والسائرة في طريق النمو، وهذا التفاوت تزداد حدته بتزايد التوسع الرأسمالي واندماج المجتمعات فيها، فاتساع الهوة في مجال التنمية بين دول الشمال والجنوب، أصبح بعد الحرب العالمية الثانية يحظى بالانشغال الدولي بسبب ما يمكن أن يخلفه هذا التفاوت من خطورة على تهديد السلم والأمن بالعالم، إما عن طريق (الهجرة الدولية، والأمراض الخطيرة، والإرهاب...)، فظهرت فكرة مساعدة دول العالم الثالث بعد حصولها على الاستقلال وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة بتدخلها الميداني عن طريق مختلف المنظمات (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، منظمة التغذية العالمية، منظمة اليونيسيف، المنظمة العالمية للصحة...).

إلا أن فكرة المساعدة على التنمية بدأت تتخذ مقاربات مختلفة بسبب تعقد وتداخل عدة عوامل في مفهوم التنمية مع مرور الزمن، فظهر مفهوم آخر للتنمية وهو التنمية الإنسانية منذ بداية التسعينيات في ظل انهيار النظام الاشتراكي، فأصبح الاهتمام بمشكل الفقر من أولويات التنمية الاجتماعية[1].

موازاة مع ذلك فإن اهتمام كبير من طرف منظمة الأمم المتحدة ركز وبإلحاح خلال السنين الأخيرة على أوليات التحديث، وديمقراطية الدولة في علاقاتها مع الاقتصاد والمجتمع والمنظمات في إطار تعميق مسلسل اللامركزية والتنمية الجهوية والمحلية، وفي تصور جديد للشركاء الاستر اتيجيين بين الفاعلين العموميين والخواص والجمعيات في مجال التنمية.

وفي نفس الإطار فإن التنمية والحكامة الدولية أصبحت في قلب الكثير من النقاشات بين مختلف التيارات النظرية والمذهبية وبين المؤسسات المالية الدولية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة في مجال التنمية البشرية وحقوق الإنسان والبيئة[2].

---

[2] - Tamim (Samir) : « la contribution du P.N.U.D dans l'opération du concept du développement humain durable au Maroc », D.E.S.S, faculté S.J.E.S, Rabat- Agdal, 2005-2006, p : 5.

[2] - Zriouli (Mhamed) : « Monde arabe gouvernance démocratique et développement social durable », imprimerie des éditions OKAD Rabat, 2003, p : 14.

فقد ظل السعي المستميت نحو الوصول إلى الاعتراف بالحق في التنمية يخضع للكثير من التجاذبات والتأثيرات الأيديولوجية والسياسية إلى غاية سنة 1993، حينما انعقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بفيينا عاصمة النمسا، حيث تم الإعلان رسميا في نهاية الأشغال بواسطة البيان الختامي للمؤتمرين، أن التنمية حق من حقوق الإنسان، فقد قضى رجل القانون السينغالي الشهير «كيبا أمباي» ردحا من حياته يناضل من أجل إثبات هذا الحق في أجهزة الأمم المتحدة، فكان يجد تمنعا وتصديا صريحين من قبل بعض الحقوقيين المنحدرين من دول الشمال المتقدم، وخير ما يبرهن على ذلك هو تحفظ دولة أمريكا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وحتى المثقفين بدورهم، فإنهم طالما تساءلوا عن العلاقة التي يمكن أن تربط بين حقوق الإنسان والتنمية، وعن أيهما أسبق، الحرية أم الخبز؟، فحسم الجواب رجل الاقتصاد الهندي «أمارتياصن» الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، وأحد مبلوري فكرة التنمية البشرية في بداية التسعينيات من القرن الماضي بقوله: "التنمية حرية".

في إفريقيا، القارة السمراء التي تعاني الكثير من شعوبها تحت وطأة الجوع والفقر، ظل حقوقيوها يرددون باستمرار أنه لا وجود لحقوق الإنسان سواء كمنظومة فلسفية أو ممارسة ميدانية بدون تأسيس الحق في التنمية، مما جعلهم يقومون سنة1981 بصياغة الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي دافع بوضوح من خلال مواده عن الحق في التنمية والبيئة السليمة التي غيبتها الاتفاقيات ذات الطابع الإقليمي في أوروبا، وعليه فإنه لم يكن من الغرابة بمكان أن يتم التساؤل حول ما إذا كان، حتى من حق الإنسان الإفريقي الأسود أن يستفيد بدوره من مضامين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948.

وغير بعيد عن هذا المو اطن الغارق في أتون التردي والفاقة، وبالضبط سنة 1998 طالبت بلاد الهند الفقيرة، والتي تعتبر من أحد أكبر التجمعات الديمقراطية في العالم، في إطار الاحتفال بمناسبة الذكرى الخمسينية لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بإدراج الحق في التنمية ضمن مكونات الشرعية الدولية لحقوق الإنسان إلى جانب كل من العهدين الدوليين الصادرين سنة 1966، وذلك من أجل حمل المنتظم الدولي على التعاون والتضامن واحترام حق الشعوب في التنمية والرخاء والتقدم. ومن هنا فإن الحديث عن حقوق الإنسان

يبقى فارغا وبدون جدوى إذا كان الإنسان في هذه المناطق مازال يتطلع بنهم ورغبة عارمين إلى الحصول على ما يسد به خصاصه في المأكل والمشرب[1].

إن الخطاب الدولي حول حقوق الإنسان استطاع أن ينتج العدالة الانتقالية التي من بين ما تهدف إليه إحداث تنمية محلية وجهوية حقيقية من خلال المعالجة الشاملة والمتعددة الأبعاد لبعض المناطق التي عانت من الحيف والعزلة في فترات سابقة (نموذج تجربة الإنصاف والمصالحة بالمغرب).

فالمنظومة الحقوقية تقوم على مرتكزين أساسيين، وهما: التنمية والديمقراطية، فالتنمية هي العمود الذي تقف عليه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بينما الديمقراطية هي العمود الذي تقف عليه الحقوق المدنية والسياسية، وحسب ما صرح به أحد رجال الدين المسيحيين عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن التنمية هي الاسم الجديد «للسلام والاستقرار الاجتماعي»، وهو المعطى الفعلي الذي تضعه المنظومة الحقوقية ضمن أولوياتها البرنامجية الدائمة[2].

وانطلاقا مما سبق، فقد حرص المغرب منذ انضمامه إلى منظمة الأمم المتحدة على ترسيخ علاقات قوية ووطيدة مع العديد من الدول بما فيها دول الجنوب. وقد كان هذا الحرص ولازال يشكل أحد الثوابت الأساسية في سياسة المغرب الخارجية ويحتل الصدارة في سلم أولويات عمله الدبلوماسي. حيث يعتبر أن التعاون بين دول الجنوب آلية أساسية من أجل تحقيق تنمية فعلية في هذه الدول، كما يدرك أيضا أن مثل هذا التعاون يمكن أن يتم في إطار شراكة حقيقية بين الشمال والجنوب قائمة على الحوار والتعاون.

ووفاء لهذا الالتزام، أقدم المغرب أثناء رئاسته للمجموعة 77 سنة 2003 وبتشاور مع الأعضاء الآخرين، على اتخاذ الترتيبات اللازمة لتحسيس المجتمع الدولي بالانشغالات الكبرى لدول الجنوب وبضرورة التعجيل بتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها لفائدتها على

[1]- وفي هذا السياق صرح الزعيم والرئيس السابق لجمهورية تنزانيا السيد جوليوس نيريري بقوله: « كثير من مواطنينا يشكون من سوء التغذية بصفة مستمرة، ومن كل الأمراض والأوبئة الجسدية والعقلية التي تصاحبهما، ففقرهم وجهلهم يجعلان من كل خطاب حول الحرية والحقوق الإنسانية خطابا عقيما دون جدوى».

[2]- لمرابطي (محمد):"التنمية وحقوق الإنسان: إشكالية العلاقة"، جريدة الأحداث المغربية، 12 أكتوبر 2013.

الصعيد الدولي. كما واصل المغرب، بالموازاة مع ذلك، العمل من أجل تنشيط العلاقات بين الدول النامية في جميع الميادين الممكنة والسير بمجهود المجموعة 77 نحو أهداف محددة تستجيب لمنظور وروح التعاون جنوب- جنوب.

وبصفته رئيسا للمجموعة 77 زائد الصين، نظم المغرب حدثين كبيرين هما: المؤتمر الوزاري الاستثنائي للبلدان الأقل نموا المنعقد بالرباط في يونيو 2003، والندوة الرفيعة المستوى حول التعاون جنوب-جنوب المنعقدة بمراكش في دجنبر من نفس السنة.

وقد شكل المؤتمر الوزاري الاستثنائي للدول الأقل نموا، مناسبة لتدارس الوضعية الاقتصادية والاجتماعية المقلقة لهذه الدول والتذكير بضرورة التعجيل بتنفيذ التزامات المجتمع

الدولي تجاه هذا المكون الهش لمجموعة 77 خاصة منها تلك الواردة في برنامج عمل بروكسيل[1].

وتأتي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تجسيدا لهذه الرؤية التنموية التي مافتئت منظمة الأمم المتحدة تحفز الدول خاصة الجنوب منها من أجل تبني استراتيجيات تنموية تروم محاربة الفقر والإقصاء، وتحقق العدالة الاجتماعية بين مكونات المجتمع، وتشجع روح المبادرة والإدماج الاجتماعي، حيث أكد المغرب من خلال هذه المبادرة على انخراطه الحقيقي والفعلي في توصيات منظمة الأمم المتحد التي ترعى جهود التنمية البشرية في العالم.

الفرع الثاني: التزامات المغرب الدولية وتحديات العولمة

لقد كان المغرب يعتمد في جانب كبير على أسلوب التمويل الخارجي للتنمية الوطنية والمساهمة في الاستقرار السياسي[2]، عبر اللجوء إلى سياسة القروض الخارجية، وتوظيف العلاقات الخارجية في جلب الهبات والمساعدات الاقتصادية المشروطة من المؤسسات الدولية وبعض الدول الغربية[3] وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوربا مثل

---

[1] - http://www.diplomatie.ma/arab/LeMarocpayssolidaire.

[2] - Leveau (Remy) : « stabilité du pouvoir monarchique et financement de la dette », Maghreb Machrek, n :118, 1987, pp : 5-19.

[3] - Idem, pp : 5-19.

فرنسا: الشريك الاقتصادي التقليدي الأول للمغرب، والإتحاد الأوربي، وقد استمرت هذه السياسة موازاة مع أوراش النهوض الاقتصادية التي يقودها المغرب، إذ استمرت المساعدات الاقتصادية الأمريكية والأوربية في شكل برامج للتعاون الثنائي، استنادا إلى مجموعة من المبررات من قبيل تنمية الضفة الشمالية للمتوسط ومواجهة المشاكل الناتجة عن الهجرة السرية و"الإرهاب" وتهريب المخدرات. وقد تجسدت تلك المساعدات في العديد من البرامج الإنمائية مثل برنامج (MEDA) 1و2، والبرامج التي تصوغها الوكالة الأمريكية للمساعدة على التنمية (USAID).

وبالنظر لموجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل المتزايدة (l'interdépendance) التي بات يفرضها المنتظم الدولي، فإلى أي حد استطاع المغرب الحد من معضلته التنموية في إطار الوفاء بالتزاماته الدولية؟ وهل يمكن اعتبار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مدخلا من مداخل مواجهة تحديات وتأثيرات العولمة؟. سنحاول الإجابة على هذين التساؤلين من خلال طرح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كاستجابة نوعية لالتزامات المغرب الدولية (الفقرة الأولى)، وكصمام أمان في مواجهة تحديات العولمة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومطلب الالتزام الدولي

إن المغرب نهج خيار الانفتاح على العالم وهو خيار لا رجعة فيه، بالرغم من الإكراهات والتحديات التي ستواجهه، حيث اعتبر الملك محمد السادس هذا الانفتاح أحد مرتكزات المبادرة "... فهو خيار الانفتاح الذي اعتمدناه بكل مسؤولية، للانخراط في عالم يعرف تحولات متسارعة وتغيرات عميقة، ويفرض بالتالي إكراهات وتحديات، تعرض تماسك الروابط الاجتماعية للهشاشة..." ويضيف جلالته: "... لذلك فإن تحصين....."[1].

والمغرب كذلك بفضل انفتاحه على العالم الخارجي، وتطلعه للانخراط في مصاف الدول المتقدمة، من خلال تمتين علاقاته مع الدول الأجنبية، حيث يشهد المغرب انتقالات مرتبطة بعلاقاته مع الاتحاد الأوربي. إن المغرب إذ يهيئ نفسه للمتطلبات والآجال التي تفرضها اتفاقية الشراكة، سيعمل على اغتنام الإمكانيات التي تتيحها السياسة الجديدة للمغرب

[1]- مقتطف من خطاب الملك حول انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، 18 مايو 2005.

في أوربا، ذلك أن العديد من أوراش الإصلاح التي توجد حاليا في المغرب، تتجه نحو أفق جديد من الطموح الأوربي للمغرب، وأصبحت اليوم مجتمعة في إطار عمل المغرب الذي سيتطور بدوره نحو اتفاق حقيقي للجوار، وتتمثل المنهجية العامة المعتمدة لهذه الغاية في الارتباط التدريجي بالمكسب الاتحادي، فالشراكة مع أوربا تستمر وتتأكد من حيث كونها اختيار أساسي للمغرب، وموازاة مع هذا النهج الثنائي الذي يسير فيه المغرب، تستمر المملكة في إيلاء اهتمام خاص للمسار الأورومتوسطي، بتوجيهه الجهوي والذي سيتطور في المستقبل.

ومن ناحية أخرى، تتعزز الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد توقيع المغرب على اتفاقية التبادل الحر والتي يفتح آفاقا جديدة ومهمة، كما سيطرح تحديات جديدة، ويعتبر بروز قوى دولية جديدة، ومنها على الخصوص الأسيوية والأمريكية، بمثابة معطى جديد سيواجهه المغرب[1].

ولعل أهم التوصيات التي التزم بها المغرب، هو ما صدر من توصيات، تحت إشراف الأمم المتحدة، من خلال مؤتمر الألفية الثالثة والمذكرة 21.

أولا: الوفاء بالبرنامج الإنمائي للألفية

إن المغرب كغيره من الدول يسعى إلى تحسين وضعه الاقتصادي والاجتماعي، قد انخرط في الإصلاحات التنموية التي تبناها مؤتمر الألفية لهيئة الأمم المتحدة حول التنمية في شتنبر 2000، حيث أشار إلى ضرورة توفير الأمن للإنسان، وعدم الاقتصار على الأمن الحدودي ولكن يجب أن يتعداه إلى الأمن الشخصي المتمثل في الحرية والعيش في مأمن من الخوف والحاجة، وهذا يعتبر أساس السلم والتنمية المستدامة.

1- تقرير الخمسينية، "إخفاقات الماضي ورهانات المستقبل"، منشور على الموقع الالكتروني: www.ndh.50ma بتاريخ 6 يناير 2006.ص: 225.

والسلم يعتبر أساسي، لتحقيق أهداف الألفية، من أجل تنمية قدرات الإنسان، في جميع إمكانياته[1]، والدفاع على مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف وحماية الرجال والنساء والأطفال من الفقر الذي أصبح يهدد أكثر من مليار من البشر.

فالمغرب كباقي الدول ملزم بتحقيق الأهداف الإنمائية، المعلنة خلال قمة الأمم المتحدة للألفية لسنة 2000، والتي من المقرر بلوغها بحلول عام 2015.

وتتمثل في ثمانية أهداف وهي:

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع.
2. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
3. المساواة بين الجنسين.
4. تخفيض معدل وفيات الطفل.
5. تحسين صحة الأم.
6. مكافحة فيروس نقص المناعة الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض.
7. كفالة الاستدامة البيئية.
8. إقامة شراكة عالمية.

وانسجاما مع ما سبق، فإن اعتبار احترام حقوق الإنسان إطار عمل ضروري لإنجاح أي سياسية تنموية، هو مبدأ متوافق حوله بشكل واسع منذ إعلان الأهداف الإنمائية للألفية الذي اعتمدته الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في شتنبر 2000. ذلك أن الفقرة الخامسة من هذا الإعلان تحمل عنوان "حقوق الإنسان، الديمقراطية والحكم الرشيد"، بينما تعزز فقرته الثالثة الإعلان حول "الحق في التنمية" المصادق عليه في 4 دجنبر 1986.

لقد أسهمت الروابط الوثيقة القائمة بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان، في تيسير إقامة شراكة بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، إذ يولي

[1] - SI ALI (Nabila) : « Les agences comme acteurs du développement social local cas de l'agence pour la promotion et le développement économique et social des provinces et préfectures du Nord du Royaume », mémoire D.E.S.S en droit public sociale faculté de droit, Agdal-Rabat, 2007, p :11.

المجلس اهتماما خاصا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث جعل منها محور توجهه الجديد. أما برنامج الأمم المتحدة للتنمية فيركز على أهمية الروابط القائمة بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأهداف الإنمائية للألفية، التي يضطلع بتتبعها وإنجازها.

إن المرجعيات التي ينطلق منها الطرفان، تنطوي على مبادئ أفقية بينها ترابط وثيق، فإذا كانت الأهداف الإنمائية للألفية تنص على النهوض بالتنمية وتهتم بمقاربة النوع، فإن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ينص على الحق في العيش الكريم وعدم التعرض للتمييز. وقد تعزز هذا الترابط بين المنظورين، بالنظر لتشديد العهد على التزام- على الأقل على المستوى الأخلاقي- الدول الموقعة بإعمال الحقوق الواردة في العهد من جهة، وكذا بالنظر لما تمثله الأهداف الإنمائية للألفية من خارطة طريق لتحقيق مكاسب ملموسة، من جهة أخرى.

على مستوى الواقع، تعرف الساحة العمومية بالمغرب تنامي مستوى المطالب ذات الطبيعة السوسيو اجتماعية (الشغل، الصحة، الخدمات الأساسية، التربية إلخ) وذلك راجع لجهود التعبئة التي يقوم بها المجتمع المدني، وهي جهود لا يفتأ معها هذا النوع من المطالب يتسع ويبشر بمستقبل يمكن أن يشكل فيه الحق في التنمية، بمفهومه الواسع، التحدي الأساسي للنقاش العمومي بالمغرب.

وبموازاة مع ذلك، لم يعد ثمة تعتيم عن الفقر والإقصاء اللذين يطالا جزءا من الساكنة المغربية. بل إن استراتيجية المحاربة التدريجية للظاهرتين أضحت معالمها تتشكل، يترجمها المجهود الواضح المبذول على مستوى النسبة المخصصة للقطاعات الاجتماعية في الميزانية (53 في المائة سنة 2009 مقابل 39 في المائة سنة 1993) وإحداث وكالات التنمية وإطلاق العديد من البرامج (البرنامج الاجتماعي الاستعجالي، برنامج دعم الحكامة..إلخ)[1]، لتبقى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الإستراتيجية الأكثر تجسيدا وتجاوبا للأهداف الإنمائية

[1] - http://www.ccdh.org.ma/spip.php?article 3256.

للألفية والتي حظيت بتنويه ليس إقليمي فقط بل حتى على المستوى الدولي وخاصة من طرف المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية.

ثانيا: تبني المبادئ المعلنة بالمذكرة 21 (Agenda)

تعتبر المذكرة 21 مخطط عمل يهدف إلى تطبيق التنمية المستدامة خلال القرن 21، وقد تم تبنيه أثناء انعقاد قمة الأرض بريو ديجانيرو بالبرازيل سنة 1992، بحضور 173 رئيس دولة، حيث تضمنت هذه المذكرة أربعين فصلا يحدد القطاعات التي يجب أن تشملها التنمية المستدامة في إطار الجماعات الترابية، وقد تمخضت عن هذه المذكرة مجموعة من التوصيات في مجالات مختلفة منها: الفقر، الصحة، السكن، التلوث، تدبير الموارد المائية والتطهير...، وانطلاقا من هذه التوصيات فإن كل جماعة ترابية مطالبة بأن تضع مخطط خاص بها يعمل على الالتزام بمبادئ التنمية المستدامة حسب خصوصية كل منها على أساس تشاوري مع الساكنة المعنية، وا ٍشراك فعلي لها في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي.

إن المذكرة 21 تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية انطلاقا من آليات تدبير وتسيير منهجية توضح أدوار مختلف الفاعلين في المجتمع.

إن الهدف من مصادقة الدول على هذه المذكرة (21) هو تغيير طرق التنمية ونهج أسلوب المستدامة التي تمكن من الاستجابة لحاجيات الشعوب الحالية بدون التقليل من إمكانية الأجيال القادمة، لتلبية حاجياتهم الخاصة، وترتكز على المبادئ التالية:

1. حماية البيئة (الموارد الطبيعية، جودة الهواء، الطاقة والمواد الأولية والتقليص من التلوث).
2. التنمية البشرية (تحسين النظام الإيكولوجي للإنسان، السكن، الصحة، التعليم، التربية).
3. التضامن بين الدول الغنية والدول النامية.
4. المشاركة والمواطنة: إن التغيير في طرق التنمية لا يمكن أن يتم إلا بمشاركة وا ٍدماج واسع للرجال والنساء الذين يعيشون على هذا الكون، وينبغي على كل

فاعل في هذا المجتمع والدولة والجماعات المحلية والمنتجين (الصناع والفلاحين)، الجمعيات، أن يعملوا من أجل التنمية المستدامة، وتقر المذكرة 21، مشاركة عدد أكبر من المستفيدين في القرارات وتسيير المصالح، وهي تعني الجميع في جميع مجالات التدخلات العمومية، وهذا يعتبر من مقومات الحكامة، والمغرب جعل هذه المبادئ الواردة في هذه المذكرة، من أهم مرتكزات برامج المبادرة.

وللإشارة، فإنه رغم إدراج البعد الإيكولوجي في التنمية، ورفع شعار التنمية المستدامة، والتأكيد على دور البحث العلمي، والتعليم في تحقيقها، فإن مفهوم التنمية المستدامة ظل قاصرا، إذ ظل معدل النمو الاقتصادي متذبذبا في مستوياتمتدنية، وا ذا ما حقق ارتفاعا ملحوظا فإنه يأتي على حساب العدالة الاجتماعية محققا بذلك مزيدا من الشرخ الاجتماعي بين فئات المجتمع، فشكل ذلك مأزقا حقيقيا لأصحاب القرار، ولمنظري التنمية في هذه البلدان، ولعل ذلك كان سبب التركيز على السياسيات الماكرو اقتصادية ومؤشراتها، كالناتج الداخلي الخام ومستوى الدخل القومي، وحجم الاستثمار الأجنبي والتركيز على القطاع العام، وعلى المقاولات الكبرى[1].

وبالإضافة لما سبق، فقد ساهمت كذلك التزامات المغرب بعدة اتفاقيات دولية ومصادقته عليها في تعميق قناعته بدور التنمية البشرية في إحلالالاستقرار وا رساء دعائم الدولةالحديثة و المتقدمة، والأكيد أن ما رسخ هذه القناعة هو صدور تقرير البنك الدولي سنة 2003 عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و حثه على إعمال مفهوم الحكامة الجيدة لاعتباره أن "الحكم الجيد الذي تعمل المؤسسات العامة فيه بصورة شفافة هو أساس التقليص من معدلات الفقر و حفز النمو، وقد أظهرت دراسات عديدة أن الحكم الرديء يؤدي إلى تباطؤ النمو، وا لى خدمات قليلة الفعالية وا لى تفويت الفرص للتنمية البشرية بسبب مشاركة المو اطنين المحدودة في صنع مستقبلهم. كما أن إنشاء منتدى المستقبل . الذي عقد

[1]- جعفري (سعيد)- لخيار (زهير)- فخار (خالد)- الماضي (عبد الرحمان)- الحجاجي (منير)- البحديدي (عبد العالي): "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: السياق العام، الأسس والآليات، القدرات والمهارات المطلوبة"، مطبعة التيسير سطات، 2006، ص: 10.

مؤتمره الأول بالمغرب . من أبرز شعاراته"من أجل تنمية مستدامة و عادلة بمنطقة الشرق الأوسط الكبير" وهو مشروع يهدف إلى ضخ دم التنمية بشر ايين البلدان التي تندرج ضمن هذا الأخير، عن طريق تشجيع الاستثمارات و المنافسة الاقتصادية و توطيد دور فعاليات المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية.

والملاحظ أن كل هذه العوامل والالتزامات ساهمت في التعجيل بالوقوف على الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية التي كان يعرفها المغرب، فأفرزت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتكون أرضية خصبة تزرع فيها عوامل تحسين شروط التنمية البشرية بمعايير عالمية قادرة على مواجهة التحديات وبلوغ الرهانات.

الفقرة الثانية:التنمية البشرية وا إكراهات العولمة

إذا كان المغرب قد قطع أشواطا هامة خلال السنوات الأخيرة، من أجل وضع أسس مغرب قوي، إلا أن هناك تحديات ورهانات أقوى، ورفع هذه التحديات وربح هذه الرهانات، يتطلب ثلاثة عناصر أساسية؛ الوعي بطبيعة المناخ الوطني والدولي، الذي يترعرع داخله الاقتصاد المغربي وبلورة مقاربة جديدة للمسألة الاقتصادية ورسم استراتيجية تنموية في مستوى هذه التحديات. وبلورة أي استراتيجية تتطلب حتما إدراكا للواقع الاقتصادي المغربي وللسياسيات الاقتصادية المتبعة لحد الآن والملامح الأساسية التي تطبعها[1].

لقد فرضت العولمة كظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد توجهاتها على الدول، فإما أن تنخرط في قاطرتها، بغض النظر عن إيجابياتها وسلبياتها، رافعة بذلك التحدي الذي تفرضه، وا إما أن تقف متفرجة حول تصارع الأحداث وتطور المجتمعات، والمغرب باعتباره من الدول النامية أصبح مجبرا على التعامل مع هذا المعطى بنوع من الذكاء والإيجابية، تعاون يمزج بين الانخراط الإيجابي الذي يحقق له نوع من التنافسية، وبين التحفظ الذي لا يفصله عن مسايرة التطور العالمي.

[1]- زهرو (رضوان): "رهانات وتحديات"، السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية بالمغرب، مجلة مسالك الفكر والسياسة والاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، عدد مزدوج 13-14 2010، ص: 4.

لقد قام المغرب بالتوقيع على اتفاقيات للتبادل الحر، - نذكر منها على سبيل المثال: اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية التي ستلغي الحواجز الجمركية المقيدة للنشاط الاقتصادي والتجاري بين البلدين[1]- مسرعا بذلك وثيرة اندماج اقتصاده في المحيط الإقليمي و العالمي. ويمكن لهذا الاختيار أن يكون صائبا. باعتبار أن توقيعه تم مع شركاء اقتصاديين لهم وزنهم على الصعيد الاقتصادي العالمي، لكن كما أن الانفتاح يمكن أن يخلق دينامية جديدة ويحرر المبادرات ويخلق الفرص الجديدة للإنتاج والأعمال، فإنه يؤدي كذلك في الوقت نفسه إلى الاصطدام بجمود البنيات وخلق صعوبات لقطاعات إنتاجية مهمة ويكون سببا في تفاقم البطالة وتفشي الفقر والهشاشة.

وتعتبر العولمة من الإكراهات التي يواجهها المغرب لرفع التحدي من أجل التنمية، هذه الإكراهات تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إن القرن الواحد والعشرين دخل في عهد ما بعد التصنيع، عهد العالمية، حيث يأخذ العنصر البشري كغاية وفي نفس الوقت كعامل لضمان كيان المجتمع الذي يتطور فيه ويرقى. فالعنصر البشري هو في نفس الوقت عامل مؤسساتي، ثقافي، اقتصادي لتنمية مجتمعه. فالعولمة تراهن على الذكاء والكفاءة الإنسانية. كذلك فإن مجتمع العولمة يمكن اعتباره كمجتمع المعرفة المنتجة لاقتصاد عالمي، فهو يوصف باقتصاد المعرفة والعلم.

والعولمة كذلك، مناسبة الذين يقبلون فكرة الاستثمار في التغيير، والدخول في هذا التغيير يتطلب أولا، الاستثمار في الإنسان. وبعيدا عن المجادلة في التعريف بالعولمة فإنها تظهر كآلة تسحق كل من وجدت في طريقها، ولا يوقفها إلا الذكاء الذي يتجلى في الميدان الاقتصادي والإداري والتربوي[2].

والمغرب كغيره من الدول، يسعى في إطار هذا السياق تبني هذا التوجه الأممي من خلال تبني مجموعة من البرامج التنموية، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تعتبر برنامجا يسعى لتحقيق التنمية في بعدها الشمولي، ويكرس هذا التوجه.كما أن منطق العولمة و آلياتها

---

[1]- جعفري (سعيد) وآخرون: مرجع سابق، ص: 12.

[2] - FIKRI (Moustapha) « la bonne gouvernance administratrice au Maroc mission possible », librairie nationale MOHAMADIA, 2005, p : 4-5.

التي أصبحت تتحكم في تسيير دواليب العالم على كافة مستوياته، أصبح يدعو أكثر من أي وقت مضى إلى بناء دول ذي مقومات وثوابت حديثة ومتينة، سياسيا و اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، حتى يتسنى لها أن تكون فاعلة بدورها في هذه المنظومة الكونية التي لا ترحم أحدا من المتخلفين عن قوانينها .

كل هذه العوامل فرضت توجها جديدا على الدولة. فإذا كانت العولمة قد أفرزت التنافسية، كضرورة ملحة، فإنها أفرزت كذلك دورا جديدا للدولة إزاءها، دور اقتصادي يتمثل في الحكامة الجيدة والتدبير العقلاني للاقتصاد، وذلك بتوفير الشروط الاقتصادية والمالية والإدارية والمؤسساتية الملائمة والتي تساهم في الرفع من القدرة التنافسية للمقاولات، وخاصة الصغرى منها والمتوسطة، وعدم اختزال هذا الدور في الاستمرار في مساندة هذه المقاولات ودعمها القوي، وذلك من خلال التحفيزات والإعفاءات والتخفيضات الضريبية المختلفة، والتي تبقى امتيازات بدون أي تأثير اقتصادي أو اجتماعي حقيقي وملموس. في حين تمس بمبادئ الحياد والمساواة. لذلك جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من أجل تدعيم الاقتصاد الاجتماعي عبر سياسة لإعادة التوزيع وتحقيق تنمية مستدامة وتضامنية، يكون من بين مرتكزاتها، محاربة الفقر والهشاشة وترسيخ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وخلق توازن بين جميع شرائح المجتمع[1].

يبدو أن السياق الخارجي الذي جاءت فيه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، شكل إطارا مرجعيا أساسيا لمجموعة من مضامينها ومبادئها بل حتى لبعض أهدافها، فلقد حرصت هذه المبادرة على الاستفادة من التجارب العالمية التي أثبتت فعاليتها، واستطاعت أن تواكب التطورات التي عرفها مفهوم التنمية البشرية، من طرف المنتظم الدولي، وخاصة لدى مجموعة من المؤسسات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة القائدة الفعلية والمستلهمة للعديد من البرامج التنموية. ليبقى لنا أن نتساءل عن ما هو السياق الداخلي المغربي الذي عجل بإفراز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟

[1]- زهرو (رضوان): "رهانات وتحديات"، مرجع سابق، ص: 4.

المطلب الثاني:

السياق الداخلي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

لقد أدت مجموعة من السياسات والاستراتيجيات والبرامج الاجتماعية التي تبناها المغرب في السنوات الفارطة، والتي كانت تركز على التوازنات الماكرو اقتصادية، و التخفيف من عجز الميزانية العامة، وأداء الميزان التجاري، إلى ضعف الاهتمام بالتنمية البشرية، التي سجلت معدلات دنيا في مؤشراتها، فهاجس تحسين مستوى النمو الاقتصادي، قد أثر سلبا على النهوض بمقومات التنمية البشرية؛ التي تروم الحفاظ على التوازن الاجتماعي والاندماج المجتمعي على جميع الأصعدة، بهدف تقليص الفوارق الاجتماعية، ورأب الهوة بين الفئات الغنية والفئات التي تعاني من الفقر و الهشاشة والإقصاء. وعلاوة على ما سبق فقد جاء الخطاب الملكي المعلن عن "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" في مناخ وطني يعرف العديد من التطورات والتغيرات تبرز أهم مميزاتها وتجلياتها في مرور سنتين على أحداث 16 ماي الإرهابية التي هزت مدينة الدار البيضاء مخلفة وراءها العديد من الضحايا والأبرياء.و التي كشفت من بين ما كشفت عليه في العمق، مدى العجز الكبير الحاصل على المستوى الاجتماعي، خصوصا و أن جل المنفذين لتلك العمليات الشنيعة ينحدرون من إحدى دور الصفيح المهمشة (حي سيدي مومن).

الفرع الأول: تفاقم مظاهر العجز الاجتماعي

لقد شكل صدور مجموعة من التقارير التي صنفت المغرب في مرتبة متدنية على مستوى التنمية البشرية إشارات قوية جعلت الجميع يتساءل عن جدوى السياسات العمومية التي يتبناها المغرب، حيث صدر التقرير السنوي للبرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة المتعلق بالتنمية البشرية لسنة 2005 واضعا المغرب في الرتبة 124 من بين 177 دولة شملها التصنيف المتعلق بالتنمية البشرية، وهي رتبة لا تشرف بلدا تواقا إلى إرساء قوائم وقواعد الدولة الحديثة والديمقراطية،خصوصا و أن التصنيف يضع البلاد في خانة الثلث الأخير من دول العالم في التنمية البشرية، ولم يشذ تقرير التنمية الإنسانية العربية الذي صدر سنة 2004 عن التقرير السابق في تشخيص الهشاشة الاجتماعية بالمغرب. والذي

وصف الدول العربية ومن بينها المغرب "بالثقب الأسود"، في إحالة على الثقب الأسود الموجود في الفضاء. وحتى تتأكد الوضعية غير المتوازنة التي كان يعرفها المغرب، فقد عبر تقرير مكتب الدراسات الأمريكي "ماكنزي" عن وجود عدة عراقيل مازالت تحول دون تطور النشط الصناعي في المغرب بصفة خاصة و التطور الاقتصادي بصفة عامة"، حيث يحتل المغرب حسب التقرير على مستوى التنافسية مراتب جد متدنية مقارنة مع الدول التي لها نفس إمكانيات المغرب الاقتصادية مثل تونس والأردن والسنغال، ليقر في الأخير أن على المغرب أن يعمل على تجاوز هذه العراقيل حتى لا يتجه نحو الإفلاس الكامل .

غير أن ما زاد من قتامة الصورة التي أضحى عليها الوضع بالمغرب وهو البلد الذي كان يتميز بالاستقرار الأمني والسياسي، صدور تقرير لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم البر يطاني في مطلع شهر أبريل 2005 و الذي اعتبر المغرب مرتعا للإرهاب نتيجة تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. وفي نفس السياق صدر التقرير الأمريكي هو الآخر في متم شهر أبريل 2005حيث حذر من تأثير عوامل الفقر و البطالة في انتشار ظاهرة العزوف السياسي و تأثيرها على استحقاقات 2007. والذي توافق مع تحذيرات البنك الدولي المتتالية من حدوث توترات اجتماعية بسبب الفقر والتهميش، في حالة عدم تسريع النمو الاقتصادي و خلق مناصب شغل في غضون العشرية القادمة، كما أشاد التقرير على أن خلق مناصب الشغل للشباب والساكنة النشيطة يستدعي تسريع النمو الاقتصادي وتكثيف المجهودات من أجل تسهيل وصول الفقراء و المهمشين إلى الخدمات والفرص المتاحة. كما كشف التقرير على أن 15% من مجموع عدد السكان تعتبر من فئة الفقراء، مشيرا على أن الثلث منها يقبع بالعالم القروي، ومؤكدا على أن عدد الفقراء في تزايد مستمر، قد يصل مع متم 2011 إلى ضعف ما هو عليه آنذاك. ولعل ما زاد من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هو توالي بعض سنوات الجفاف الذي أصاب معظم مناطق المغرب، والذي أصبح ينذر بأزمة اقتصادية، وكنتيجة للوضع الاقتصادي المتردي، ارتفع عدد الاحتجاجات ضد نقص الخدمات الاجتماعية، والتي أعقبتها مجموعة من الأحداث المتفرقة، كأحداث سيدي إفني، وأحداث طاطا....، بالإضافة إلى تزايد أعداد الخريجين العاطلين عن العمل.

يبدو أن المعضلة الاجتماعية بالمغرب كانت الهاجس الأساسي لجميع المتدخلين في المجال الاجتماعي، بحيث حاولوا من خلال العديد من البرامج والسياسات العمومية الحد من تفاقم مظاهر العجز والبطالة والفقر والإقصاء الاجتماعي، غير أنها ظلت محدودة وغير قادرة على رفع مؤشرات التنمية الاجتماعية. كما طبع هذه البرامج نوع من القصور في التخطيط والانجاز بشكل شكل حاجزا أمام تحقيق الأهداف المسطرة، وقد تمثلت هذه المحدودية في كون القطاعات المعنية كانت تتبنى البرامج الاجتماعية بصورة منعزلة وغير متناسقة، هذه الوضعية أثارت مجموعة من الإشكاليات يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- عدم القيام بتشخيص دقيق للبرامج المنجزة وذلك بالاستشارة مع الفئات المستهدفة لما لهذه الأخيرة من روابط متينة ورؤية خاصة للبرامج التي تهمهم، مما يجعل هذه البرامج لا تمس الساكنة المستهدفة.
- تشتيت الجهود بين القطاعات المعنية، بالقطاع الاجتماعي، لعدم وجود تنسيق، حيث تتكرر نفس المشاريع في نفس المجال الترابي.
- عدم إشراك المجتمع المدني من طرف السلطات العمومية من جمعيات وخواص في معالجة بعض الظواهر الاجتماعية من أجل تجنب العراقيل التي يمكن أن يصادفها المشروع.

يبدو أن هذه السياسات المتبعة في المجال التنموي وبالخصوص في مجال التنمية البشرية لم تتمكن من معالجة جوهر الاختلالات، ولم تستطع أن تطوق المشاكل التي يعرفها المغرب، من تعليم، صحة، وشغل، وسكن، ومشاكل العالم القروي، وتطور النمو الديموغرافي، بحث أن هذه المشاكل تمخض عنها عجز اجتماعي، تجلى على جميع المستويات وأثر سلبا على التنمية البشرية، فما هي إذن مظاهر العجز الاجتماعي؟

يعرف المغرب حالة تأخر طبعت مجموعة من الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، ولقد أشارت تقارير التنمية البشرية، منذ بداية صدورها في التسعينات إلى هذا الوضع المتدني من خلال تصنيف المغرب في المراتب المتأخرة من حيث سلم التنمية البشرية، ويؤكد هذا الوضع خطور ة الوضع الاجتماعي في المغرب والذي لا يبشر بالكثير

[1]- جفري (سعيد) وآخرون: مرجع سابق، ص :35-36.

من التفاؤل على المستوى المستقبلي، وخصوصا وأن البنية البشرية غير مؤهلة للرفع من مؤشرات التنمية البشرية، في ظل المعضلة الاجتماعية، التي تجلت على جميع المستويات الاجتماعية.

أولا: على مستوى المعرفة:

إن مطلب محو الأمية لا يعتبر أولوية فقط، بل تحديا غير قابل للانتظار، لأن الحداثة والمعرفة تعرف دينامية سريعة ولا تتوقف، وا ٍن محو الأمية هو أحد الروافد الأساسية للتنمية والتنمية الشاملة.

إن الإحصاءات المتوفرة إلى غاية صدور التحليلات الذي يخضع له الإحصاء الوطني لسنة 2004، تفيد بأن الأمية في المغرب تصل إلى 55 % موزعة على الشكل التالي:

- تمثل الإناث 67 ,5% من مجموع عدد الأمين في المملكة.
- يمثل الذكور % 23,5.

أما توزيع الأمية على الوسط القروي والحضري، فهو كالتالي:

- 75,4% من مجموع الأميين المغاربة موجودون بالوسط القروي.
- و 24,6 % بالوسط الحضري.
- 89 % تتشكل من النساء مقارنة مع مجموع الأمين بالمدارات القروية.
- و 11 % من الرجال.

وأخيرا فإن نسبة الأميين بالمقارنة مع مجموع ساكنة الوسط القروي تتوزع على الشكل التالي:

- 48,6 % من الإناث.
- و 51,4 % من الذكور.

إن استمرار ظاهرة الأمية ترجع أساسا إلى الهدر المدرسي والانقطاع عن الدراسة، أي عدم نجاعة المنظومة التربوية وتردي مردوديتها[1].

إن هذه الأرقام تتطلب إرادة سياسية راسخة في القضاء على الأمية وجعل التنمية القروية من الأوليات كما عبرت عن ذلك الإرادة الملكية، وأكدت عليها الحكومات المتعاقبة ومؤسسات المجتمع المدني، ولكن بقيت هذه الطموحات مجرد مشاريع خطابية لا ترقى إلى بلورتها على المستوى التطبيقي.

وا ٍذا كانت التنمية الشاملة مسعى إنسانيا ووطنيا لكونها تستهدف الوضعيات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي لا تساير متطلبات هذا العصر، فإنها ينبغي أن تركز أساسا على محو الأمية وتعليم الكبار، كوسيلة ضرورية لتجاوز هذه المعضلة.

وفي حالة عدم القضاء على هذه الآفة، فإنه سيكون من العسير بل من العبث احترام القانونومحاربة الرشوة والفساد والمحسوبية وا ٍنتاج الأفكار النافعة في مجتمع لا يزال عدد من أفراده يجهلون القراءة والكتابة والحساب، كما سيكون من الصعب في هذا النوع من المجتمعات إشراك الجميع في أي صنف من أصناف التنمية التي تجعل من الإنسان محورا لها، وتستهدف إدماجه في كل مراحل النمو، بما فيها صنع القرار وتنفيذه وا ٍزالة كل العراقيل أمامه للانخراط في الإنتاج والإبداع والابتكار بحسب إمكانياته وطاقاته الذاتية.

ثانيا: على المستوى الصحي

رغم التقدم الذي عرفه المغرب في الميدان الصحي، أصبح معدل الحياة عند الولادة حسب تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2004 يصل إلى 68,5 % وحسب تقرير اليونيسيف حول الأطفال في العالم، فإن المغرب يحتل المرتبة 77 عالميا فيما يخص وفيات الأطفال دون سن الخامسة، حيث يصل هذا المعدل إلى 43 وفاة في كل ألف ولادة.

أي أن المغرب سجل وفاة 31% من الأطفال دون سن الخامسة، سنة 2004. أما فيما يخص وفيات الأمهات، فإنه في كل 100 ألف ولادة، هناك معدل 230 حالة وفاة.

---

[1]- بكار (أحمد): "جودة التربية والتكوين مدخل حاسم للتنمية البشرية"، مقال منشور بجريدة النهار المغربية، عدد 1135 بتاريخ 27-26 يناير 2008، ص 10.

وعن النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون مصادر جيدة للشرب، فإنها تصل في المغرب سنة 2002 إلى 80 %، منها 99 % على المستوى الحضري، و65 % على المستوى القروي.

أما فيما يخص استخدام مرافق الصرف الصحي الكافية، فإن نسبة السكان المغاربة الذين يستفيدون منها تصل إلى 61 % فقط. منها 83 % على المستوى الحضري، و13% على المستوى القروي، الشيء الذي يبين مدى الخصاص الكبير للعالم القروي على مستوى هذه التجهيزات.

وعلى مستوى آخر، فإن المغرب لا يتوفر على أطر طبية لمجموع التراب الوطني إذ يسجل أن كل 100.000 فرد لا يتوفر إلا على 46 طبيبا، هذا ناهيك عن تمركز هؤلاء الأطباء في المدن الكبرى، ونسبتهم 44%، ولا تغطي إلا عشرة في المائة من الساكنة، بالإضافة إلى ضعف مداخيل قطاع الصحة التي تصل إلى 1,2 % من النتائج الداخلي الخام[1].

إن هذا الوضع يشكل عوائق للمواطنين الذين يقطنون في المناطق البعيدة، فالملاحظة أن تلقي العلاجات بمراكز الصحة العمومية محدود جدا، وبالخصوص في الوسط القروي، ذلك أن نسبة 75,5 % من الساكنة القروية تقضي أكثر من ساعة لزيارة مركز صحي، في حين أن 15,5 % من الأسر الحضرية لا تتجاوز أكثر من نصف ساعة لزيارة مركز مماثل.

وعلى سبيل المثال، يوجد بجهة الرباط- سلا- زمور زعير، طبيب واحد لكل 600 ساكن، بالمقابل نجد بجهة تاونات الحسيمة طبيبا واحدا لكل 4361، حسب إحصائيات سنة 2003[2].

أما بالنسبة للميزانية المخصصة لوزارة الصحة في إطار الميزانية العامة للدولة، فإنها لا تتجاوز 5,4 %، أي أنها لا تتجاوز 200 درهم لكل مواطن. فقد ارتفعت من 6,2 مليار

[1]- Stratégie Sanitaire 2008-2012 Article publié dans le journal l'opinion N°15-458 du 8 Janvier 2008.

[2] - Système de santé et de qualité de vie, Rapport thématique- 50 ans de développement Humain.

درهم برسم ميزانية 2006 إلى 8,14 مليار درهم برسم ميزانية 2008، وشكلت زيادة 10,4 % بالمقارنة مع سنة 2007. فالجانب الصحي يعتبر من أهم المؤشرات التي تستعمل في حساب دليل التنمية البشرية والذي بواسطته تصنف الدول ضمن مراتب معينة. لذلك، فإنه إذا أراد المغرب أن يرقى بدوره إلى مستوى الدول المتقدمة على مستوى تحسين مؤشرات التنمية، أن يولي العناية اللازمة لهذا القطاع الصحي، وذلك بتوفير إمكانيات مالية وتقنية وبشرية متخصصة على جميع المستويات وموزعة على جميع المناطق الترابية موازاة مع القيام بمجهودات كبيرة في مجال التوعية الصحية.

ثالثا: على مستوى نسبة الفقر

وصلت نسبة الفقر إلى 14,2 % سنة 2004، و22 % في الوسط القروي و7,9 % في الوسط الحضري.

والملاحظ أن عدد الفقراء لم يتراجع في واقع الأمر بنسبة مطلقة، إذ يناهز عددهم خمسة ملايين فردا، وحسب نتائج البحث الأخير حول مستوى عيش الأسر، فإن أربعة ملايين من المغاربة يعيشون تحت عتبة الفقر النسبي[1].

وفي هذا السياق كشفت المعطيات أن أعلى معدلات الفقر مسجلة في جهة مكناس-تافيلالت، وجهة الغرب الشراردة بني حسن، كما صنفت الجماعة القروية لسيدي علي (إقليم الراشيدية، بجهة مكناس تافيلالت في آخر مرتبة من حيث الفقر)[2].

وبالرغم من أن نسبة الفقر عرفت انخفاضا في السنوات الأخيرة، إلا أن النسب الحالية لا تخلو من كونها تؤثر على الوضع الاجتماعي، فالفقر باعتباره هاجسا للتنمية، يؤثر بالضرورة على المجالات الأخرى، فالإنسان الفقير الذي لا يتوفر على دخل كافي لمعيشته، ولا يتمتع بتعليم جيد، ولا بسكن لائق، ولا بتغطية صحية، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون فعالا في مجال التنمية. كما أن الفقر في المغرب يعتبر في العمق ظاهرة قروية، وهذا ما تؤكده البحوث والخريطة الأولى للفقر التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط والبنك

[1]- المغرب الممكن، تقرير الخمسينية، ص 128-127.

[2]- موجز من تقرير الفقر والتنمية بالمغرب، المعد من طرف المندوبية السامية للتخطيط، أنظر الموقع الإلكتروني www.hcp.ma

الدولي. فمن مجموع 1200 جماعة قروية تعرف 50 % منها نسبة من الفقر أعلى من20%. كما أن نسبة الفقر بالبوادي تعادل 3 مرات نسبته بالتجمعات الحضرية.

وهذا الترتيب كان يصل إلى 1,4 % سنة 1960 و2% سنة 1985، ثم إن الفقر ظاهرة تخص أساسا النساء والأطفال والشباب والفئات ذات الاحتياجات الخاصة، وتبقى مظاهر التفاوت بين مستويات عيش الأفراد كبيرة، حيث يصرف الأفراد الأكثر غنى ونسبتهم 10 % ما يعادل 12 ما ينفقه 10%الأكثر فقر ا، وهم لا يحققون إلا 2,5% من الإنفاق الوطني العام للأسر، ويشكل استمرار هذا التفاوت غير المقبول تهديدا للتماسك الاجتماعي[1].

وبالنظر لهذه المعطيات التي تعكس بالواضح تنامي مظاهر العجز الاجتماعي، وضعف مؤشرات التنمية البشرية، فقد حاول المغرب منذ بداية الألفية الثالثة، تبني مقاربة جديدة للمسألة الاجتماعية، جاءت في خضم انتقال العرش إلى جلالة الملك محمد السادس، وبروز مستجدات على الساحة الدولية، عرفت إجماعا دوليا على ضرورة الالتفات إلى ظاهرة الفقر المنتشر على نطاق واسع، وكان من نتيجة ذلك عقد مؤتمر كوبنهاكن سنة 1995، ثم مؤتمر الأمم المتحدة للألفية، تمخض عنه التزام الدول ال 147 المشاركة بأهداف سميت بأهداف الألفية للتنمية في أفق تحقيقها سنة 2015. وكان على المغرب رفع هذا الرهان، والدخول في السباق الدولي لتحقيق الأهداف الثمانية، والغايات الثامنة عشر، والتي تحتل فيها المسألة الاجتماعية أولوية أساسية، وقد رافق كل هذه المستجدات تحول نظرة الدول إلى الإنفاق الاجتماعي باعتباره استثمارا بشريا يعود بالنفع على الاقتصاد، عكس ما كان عليه الأمر من قبل من اعتبار الجانب الاجتماعي قطاعا غير منتج في الاقتصاد، وفي هذا السياق ومع بداية سنة 1999 تم إنشاء وكالة وطنية للتنمية الاجتماعية، كآلية لتدبير البرامج الاجتماعية وا ٍعداد مشاريع القرب، لذا تم خلق 16 تنسيقية جهوية، تعمل وفق أولويات يتم تسطيرها في مخططات هذه المؤسسة، والهدف منها تقليص الخصاص الاجتماعي، عن طريق تقوية قدرات الفاعلين الاجتماعيين الآخرين في النسيج الجمعوي، ودعم الأنشطة المدرة للدخل لدى الفئات الهشة من المجتمع، ودعم البنية التحتية الأساسية، ودعم التنمية الاجتماعية بالمدار الحضري. وبالموازاة مع عمل هذه المؤسسة، تم إحداث "مؤسسة محمد

[1]- المغرب الممكن، تقرير الخمسينية، مرجع سابق، ص: 128.

الخامس للتضامن" حصلت على صفة النفع العام، وتعمل وفق حملات وطنية لجمع التبرعات عن طريق المؤسسات الحكومية، ويتم تصريف مواردها في برامج مختلفة لدعم الساكنة في وضعية صعبة، والتدخل الإنساني في الكوارث الطبيعية، ودعم الجمعيات، والمساهمة في التنمية المستدامة عن طريق بناء وتجهيز المؤسسات الإجتماعية، والبنيات التحتية.

وفي نفس السياق، يعتبر تقرير الخمسينية وآفاق 2025، أحد المرجعيات الأساسية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فما هي إذن أهم مضامين هذا التقرير؟

يتمحور تقرير التنمية البشرية وآفاق 2025، حول مفهوم الإمكان البشري، الذي يعد في الوقت ذاته محرك التنمية البشرية وغايتها. فقد قام بتقييم ما حققته البلاد والمجتمع من تقدم مع ما اعتراها من نقائص وذلك من خلال خمسة محاور إستراتيجية لمسار المغرب.

1. تطور الإمكان البشري للمغرب، كشعب: الديموغرافية، والساكنة، والمجتمع، والتراث الجماعي، المكون الطبيعي والثقافي.
2. تحرير الإمكان البشري للبلاد كدولة، المسار المؤسساتي البناء الديموقراطي، الحكامة.
3. تثمين الإمكان البشري باعتباره حياة وتجليات: الصحة، التربية، ولوج الخدمات الأساسية، الحماية الاجتماعية، محاربة الفقر.
4. تعبئة الإمكان البشري، من حيث قوة العمل وا ٍنتاج للثروات الاقتصاد والشغل.
5. الإمكان المادي والطبيعي، بوصفه إطارا وموردا للتنمية البشرية: تدبير الموروث الطبيعي والمادي، المجالات الترابية والبنيات التحتية[1].

ويقترح التقرير وصفا مجملا لحالة المغرب خلال سنة 2005، مثيرا في ذلك التساؤلات الكبرى المطروحة عليه، والمعبر عنها في التقرير ب "بؤر المستقبل"، التي تحمل العديد من الإشكالات الكبرى، وتستدعي انعطافات حاسمة، وبعد ذلك يعرض التقرير،

[1]- المرجع نفسه.

رؤيتين للمغرب في أفق 2025، ويقدم بعض مسالك ومحاور التجاوز الممكنة التي تصب في أجندة 2025.

والجدير بالذكر أن التقرير يكتسي بعدا استراتيجيا، بالنظر إلى حجم ونوع المشاركين في صياغته، وكذلك بالنظر إلى انفتاحه على مختلف القطاعات المجتمعية للمغرب دراسة واستشرافا من خلال مستويين في التحليل.

مستوى أول، تم خلاله تركيب الحصيلة الشاملة لعقود الاستقلال، وتقييم أداء الدولة ومسار المجتمع خلالها، في مختلف القطاعات المجتمعية، انطلاقا من مؤشرات قطاعية محددة.

ومستوى ثان، ينفتح على الآفاق الذي يجب أن ينفتح عليها المغرب لربح رهان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1].

فالتقرير الخمسيني، أكد على إرساء مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، الذي أضحى اليوم ضرورة قصوى في إطار المنافسة الدولية، والانفتاح الاقتصادي، وعولمة التبادلات، كما نادى التقرير بتدارك القصور في مجال المعرفة وولوجها ونشرها، انطلاقا من التربية والتكوين ومحو الأمية، إلى الانفتاح الثقافي ونشر المعارف، والبحث العلمي والابتكار، وأقر التقرير بشكل واضح على أن الاقتصاد المغربي حقق على مدى الخمسة عقود الفارطة نتائج باهتة، حيث تم بناء أسس اقتصاد عصري في إطار تحكم تدريجي في التوازنات الماكرو اقتصادية، والتضخم في المقابل، وبالتالي فإن تواضع نسب النمو وعدم استقراره أعاق بشكل كبير التنمية البشرية للبلاد. ورغم ما وجه لهذا التقرير من انتقادات إلا أنه يبقى خطوة مهمة في تشخيص الواقع، ورؤية المستقبل[2].

---

[1]- تقرير الخمسينية، "إخفاقات الماضي ورهانات المستقبل"، منشور على الموقع الالكتروني: www.ndh.50ma بتاريخ 6 يناير 2006.

[2]- البقالي (آمال): "التنمية البشرية والتنمية المجالية"، المحددات والآفاق، نموذج جهة طنجة تطوان، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية الحقوق طنجة، 2007-2006، ص:59.

الملاحظ أنه بالرغم من هذه المحاولات الجادة من أجل النهوض بالجانب الاجتماعي، ظل الوضع الاقتصادي يشكل كذلك؛ معوقا كبيرا لمعالجة المعضلة الاجتماعية، حيث توالت العديد من الأزمات الاقتصادية التي أدت إلى ارتفاع البطالة، وتزايد الفوارق بين الوسطين القروي والحضري وانخفاض المؤشرات الاجتماعية، وضعية كادت أن توصل الاقتصاد الوطني إلى السكتة القلبية، وفسحت المجال لتدخل بعض المؤسسات الدولية من أجل القيام بإصلاحات تهم الاقتصاد والإدارة والقضاء.

الفرع الثاني: الوضع الاقتصادي بين الأزمة والاختلال البنيوي

لقد تبنى المغرب العديد من السياسات الاقتصادية التي كانت تختلف باختلاف الوضعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لأنه لا يمكن عزل الاقتصادي عن السياسي والاجتماعي، فالعلاقة بينهم جدلية، لذلك حاول المغرب انتهاج سياسات اقتصادية تروم تحقيق التوازن والتنمية (الفقرة الأولى)، غير أنها في العديد من المحطات أنتجت آثارا سلبية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: السياسات الاقتصادية بين مطلب التوازن ورهان التنمية

يعد الاقتصاد عصبا رئيسيا للدورة الاقتصادية، الأمر الذي لا يمكن فصله عن المعيش اليومي للمواطنين، لا لشيء إلا لأنه يعد المحرك الأساسي لتطلعات المواطن وذلك بمده بكل احتياجاته مما ينعكس على مستواه الاجتماعي. والمغرب حاول منذ الاستقلال تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تتوافق مع إمكانياته الواقعية ومع موقعه داخل منظومة الدول النامية، التي وجدت نفسها محكومة بإرث تاريخي فرض أنماطا محددة من الإنتاج، ومطالبة باستمرار بالوفاء بالتوجيهات الدولية، التي لم تكن في الغالب الأعم من الحالات تخدم السياسات الاجتماعية التي تمس بشكل مباشر الوضع اليومي للمواطن المغربي.

فما هي أهم سياسات المغرب الاقتصادية؟ وما هو تأثيرها على التنمية الاقتصادية؟

كانت البنية الاقتصادية زمن الحماية تقوم وفق متطلبات المستوطنين الأجانب، على أساس الاقتصاد التكميلي للدولة المستعمرة وا ٍبقاء المغاربة في بنيتهم الاقتصادية والاجتماعية العتيقة. ومع مطلع الستينيات، ظهرت ملامح إيجابية لبناء مغرب قوي ولإحداث القطيعة مع المرحلة الاستعمارية، حيث تم وضع أول مخطط خماسي للبلاد 1960-1964، رمت إستراتيجيته إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي وا ٍقرار الإصلاحات الأولية، من خلال مباشرة الإصلاح الزراعي والعمل على تصنيع المغرب وجعل الصناعة الثقيلة النواة والمحرك الأساسي لباقي القطاعات وا ٍنشاء صناعات أولية تحويلية، إضافة إلى إقرار نظام جمركي جديد، فك الارتباط بين الفرنك الفرنسي والفرنك المغربي، كما تم تأسيس مكتب الصرف، للتحكم في تحويلات الفرنسيين، الذين أصبحوا يهربون أموالهم إلى الخارج بكثرة.

وما إن كانت سنة 1965، حتى عرف المغرب مخططا ثلاثيا، هو مخطط 1965-1967، الذي اختار الاتجاه الليبرالي وحاول وضع برنامج لمحاربة التضخم وأعطى الأسبقية إلى تطوير الفلاحة وتشجيع السياحة، باعتبارها قطاعا حيويا، يوفر العملات الصعبة. إلا أن هذه التجربة لم تنجح في الاستمرار، نظرا لأنها تطلبت موارد مالية كبيرة من جهة، وكذلك لأن الظروف السياسية، التي عاشها المغرب ابتداء من منتصف الستينيات، وخاصة بعد إعلان حالة الاستثناء لم تكن ملائمة[1].

فلقد كانت الصفة الملازمة للاقتصاد المغربي خلال فترتي 1951-1953 و 1961-1963 هي الانخفاض المستمر في الإنتاج، حيث إن نسبة الإنتاج لكل فرد تقلصت من 100 نقطة سنة 1951 إلى 90 نقطة سنة 1961، التي تمثل السنة الثانية للتصميم الخماسي (1960-1964). وفي القطاع الفلاحي يلاحظ استمرار التضاد بين ركود منتوجات الحبوب التي تعيش منها أغلبية الفلاحين المغاربة، وبين التوسع المستمر لزراعة الخضر والحوامض لفائدة المعمرين الأجانب الذين يريدون من وراء ذلك إنتاج الخمور. إن لوحة الوضع الاقتصادي في المغرب آنذاك تبين أن هناك ركودا في القوى المنتجة عوض

[1]- زهرو (رضوان): "رهانات وتحديات...."، مرجع سابق، ص:08.

تقدمها؛ وا ٍذا تحقق شيء من التقدم في الإنتاج فذلك لا يعني سوى الفرع الاستعماري من الاقتصاد؛ أي الزراعة التصديرية، والمناجم، وبحظ قليل صناعات التحويل.

أما المخطط الخماسي الثاني 1972-1968 فيعتبر أول مخطط عملي عرفه المغرب، لعبت ميزانية الدولة دورا مهما في تمويل مشاريعه، كما تجاوزت إنجازاته كل التقديرات، حيث حقق زيادة في الإنتاج الداخلي الإجمالي، بلغت 28% في فترة السنوات الخمس للمخطط. كذلك عرفت بداية السبعينيات، انطلاقة جديدة للاقتصاد الوطني، بمخطط 1977-1973، بمشروع المغربة وتثمين المعادن المغربية، كما تم تبني مشاريع اقتصادية واجتماعية طموحة، تم تمويلها أساسا بمداخيل الفوسفاط. وقد احتفظ هذا المخطط بالأولويات الثلاثة للمخطط الخماسي الثاني، وهي الفلاحة والسياحة وتكوين الأطر، أضيف إليها أولوية رابعة، هي تنمية القطاع الصناعي، ولاسيما الصناعات التصديرية، التي استفادت من تشجيع الدولة لها، إضافة إلى تعبئة كل الطاقات الإنتاجية، بغية تحقيق أعلى معدل نمو. كما أصبح للتنمية الجهوية معنى واسعا وشاملا وغنيا، حيث قسم المغرب إلى سبع جهات اقتصادية، وما إن وضع هذا المخطط موضع التنفيذ حتى اتسمت الوضعية الاقتصادية والمالية الدولية باختلال بالغ، فالنمو المتزايد للبلاد المصنعة صاحبته موجات حادة من التضخم، الذي اقترن باضطرابات خطيرة طرأت على العلاقات النقدية الدولية، ثم أعقبه غلاء أثمان المواد الأولية، وفي طليعتها البترول والمواد الغذائية، إضافة إلى المواد المصنعة التي تستوردها البلاد النامية. لكن انخفاض الأسعار سنة 1975، أدخل المغرب في دوامة المديونية، التي وصلت سنة 1983 إلى 124% من الناتج الداخلي الخام. حيث أنه ابتداء من سنة 1976 عرفت مؤشرات العجز الداخلي للمغرب ارتفاعا كبيرا ومهولا إلى درجة جعلت الملك الراحل الحسن الثاني يلتجئ من جديد إلى البنك الدولي الذي أصدر تقريراً جديداً سنة 1978 تضمن تعليمات صارمة لتجاوز الأزمة الجديدة، وتتمثل في مراجعة الضرائب وسن سياسة تقشفية. هذه الإجراءات أدت إلى توترات اجتماعية سنتي 1980

و1981 حيث إنها سببت غلاء المعيشة و ازدياد حدة الفقر والبطالة. ومن تم، ارتبكت من جديد خطوات البلاد بين الوفاء للإملاءات الخارجية والاستجابة للالتزامات الداخلية[1].

وأمام هذه الوضعية لم يكن في وسع المغرب سوى الخضوع لتعاليم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، مما سيكرس سياسة الانفتاح الخارجي للمغرب، عن طريق تبنيه لبرامج وسياسات التقويم الهيكلي[2].

إن سياسة التقويم الهيكلي هذه عبارة عن مجموعة إجراءات اقتصادية ومالية، تهدف إلى القضاء على الأسباب العميقة، للاختلال الاقتصادي، وذلك على المدى المتوسط والطويل. وهي لا توظف فقط الوسائل ذات الطابع الاقتصادي، بل تلجأ إلى مقتضيات وتدابير ذات طبيعة سياسية أو اجتماعية أو ثقافية... وهي كثيرا ما تحل محل السياسة الاقتصادية الوطنية، بل تحد من استقلالية البلد على مستوى اتخاذ القرارات، من طرف صندوق النقد الدولي[3].

وفي هذه الفترة، لم تكن المفاوضات مع البنك الدولي قد وصلت إلى نتيجة تذكر، كما أن السلطات المغربية لم تكن مستعدة لتنفيذ التوصيات التي قد تمليها عليها هذه المؤسسة. ولا شك في أن الدولة كانت تنتظر أن تعطي الاستثمارات التي سبق أن قامت بها ثمارها، لكن دون جدوى. وفي ظل الأجواء المرتبطة بتدويل مسألة مديونية العالم الثالث، ارتأى أصحاب القرار السياسي في المغرب ضرورة تأجيل تنفيذ سياسة التقويم، أو حصرها على المستوى القطاعي دون أن تشمل المستوى العام وا إلى حدود سنة 1980، كان صندوق النقد الدولي المؤسسة المالية الرئيسة التي تتدخل في المغرب. وقد بلغ هذا التدخل مستوى أكبر بعد سنة 1980. أما ابتداء من سنة 1983 فقد أظهر البنك الدولي دوره في مشهد الاقتصاد المغربي، إذ أنه وجه أصابع النقد ضد سياسة السلطات العمومية[4].

---

[1]- الرماني (عبد العزيز): مجلة الإنسان الجديد، عدد8، ماي 2006.

[2]- زهرو (رضوان): "رهانات وتحديات....، مرجع سابق، ص: 8.

[3]- المرجع نفسه، ص: 9.

[4]- ساعف (عبد الله): "الإدماج والإقصاء في الحقل السياسي المغربي"، مجلة فكر ونقد، عدد 2، أكتوبر 1997، ص: 24.

وللخروج من وضعية الاختناق الاقتصادي، فرض صندوق النقد الدولي على المغرب مجموعة من التدابير، تتبني على ضرورة القيام بإصلاحات ومراجعات، بهدف إدخال تغييرات على البنيات والاختيارات، التي تقف وراء مظاهر الاختلال الاقتصادي والمالي والرفع من الموارد المالية للدولة، حتى تتمكن من أداء ما عليها من ديون، وذلك عن طريق التخفيف التدريجي من عجز الأداءات، بالتحكم في النمو السريع للطلب الإجمالي (تخفيض الاستيراد) وبتشجيع وتطوير العرض (الرفع من التصدير)، وترشيد القطاع العام وتحديث القطاع المالي والبنكي والنظام الضريبي[1]، ومراجعة اللوائح، وفرض الضرائب، بما فيها الضريبة على القيمة المضافة[2].إضافة إلى تحرير التجارة الخارجية وا ٍلغاء لائحة المواد الممنوعة من الاستيراد وتخفيض معدلات الرسوم الجمركية من 400% سنة 1984 إلى 35% سنة 1993 إلى 25% سنة 1998، وتخفيض قيمة الدرهم مقابل العملات الأخرى، والمرونة فيما يخص تحويل الدرهم، وذلك بإلغاء رخصة مكتب الصرف وا ٍلغاء رخصة التصدير، فيما يخص تصدير المواد الفلاحية. وتخفيض الإعانات العمومية للمقاولات والتقليص من عدد العمال والموظفين. وذلك من أجل تحسين توازن الميزانية عن طريق الرفع من المداخيل وتقليص النفقات وخاصة نفقات الاستثمار.

ولعل أهم إجراء تم في هذا الصدد، هو سياسة الخوصصة، أي تخلي الدولة عن بعض القطاعات الاقتصادية لصالح القطاع الخاص، حيث أعلن الملك الحسن الثاني أمام البرلمان سنة 1988 اعتمادها، كاختيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية وحدد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لذلك، فالتزم المغرب ببرنامج الخوصصة، منذ 1993 وتم تقديمه على أنه الحل لما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية من تراجع خطير للقدرة الشرائية، لدى الطبقة المتوسطة في المغرب وعشرات الآلاف من العاطلين، وهو ما جعل الدولة تسرع لبيع مؤسساتها إلى القطاع الخاص عساها تنعش خزينة الدولة وتحل أزمة التشغيل، وهو ما لم يتأت رغم تنازل الدولة على قطاعات حيوية كبيرة.

---

[1]- زهرو (رضوان): "رهانات وتحديات...."، مرجع سابق، ص: 9.

[2]- ساعف (عبد الله): الإدماج والإقصاء..."، مرجع سابق، ص: 25-24.

الفقرة الثانية: السياسات الاقتصادية وانعكاساتها السلبية

بالرغم من السياسات الاقتصادية التي تبناها المغرب والتي كان يطمح من خلالها إلى تحسين الوضع الاقتصادي، فقد ظلت هذه التعديلات غير كافية، حيث راح الاقتصاد المغربي يسجل نتائج غير مرضية. فإذا كان معدل النمو السنوي، الذي تحقق في الفترة الممتدة بين 1980-1990، هو 4.1% في الميدان الصناعي، فإنه لم يحقق سوى 2.6 % بين 1998- 1990. كما تعرض الاقتصاد الوطني ذو البنية الهشة لصدمات خارجية كالتضخم وارتفاع الأسعار وا لغاء الدعم المقدم للمواد الأساسية وارتفاع أثمان المنتجات المستوردة. إضافة إلى إضعاف دور الدولة وتعميق عدم التكافؤ في توزيع المداخل وارتفاع معدلات البطالة وضعف النمو لامتصاص السكان النشيطين المتزايدين والاعتماد الكبير على الفلاحة، التي يرتبط بها عيش السكان وضعف النمو الزراعي وغياب التنويع وجمود الصادرات الصناعية وغياب أو بطء التصنيع، وكذلك غياب تام لإستراتيجية تنموية واضحة في برامج الحكومات وعدم فعالية القطاع العام وعدم ملاءمته للسياق الاقتصادي الجديد وتأثر الاقتصاد الوطني بالظروف الطبيعية وبأحوال الطقس وبالتحولات في سوق المجموعة الأوربية.

هذا الوضع الاقتصادي نتج عنه اجتماعيا فقر لدى أوساط عديدة في المجتمع؛ ارتفاع البطالة وتزايد الفوارق بين الوسطين القروي والحضري وانخفاض المؤشرات الاجتماعية (الصحة، التعليم، السكن اللائق...)[1]. هذه الوضعية جعلت الملك الراحل الحسن الثاني يعلن سنة 1995 من قبة البرلمان المغربي أن لاقتصاد المغربي قد يُصاب بسكتة قلبية ما لم يتم اتخاذ إصلاحات حقيقية تهم الإدارة والقضاء والاقتصاد بشكل مستعجل، وأشار إلى أن البنك الدولي أصدر تقريرا مفصلا بطلب منه يضم أهم التوجيهات لإصلاح هذه الاختلالات. وبعد ذلك عمت الصحافة تقارير وتحاليل حول هذا التقرير، وعقدت ندوات كثيرة ونقاشات برلمانية وفكرية واقتصادية حوله أيضا. هكذا بدا الأمر في اللحظات الموالية

[1]- زهرو (رضوان): "رهانات وتحديات...."، مرجع سابق، ص:11-10.

للخطاب الملكي، لكن مع مرور الوقت خبا نجم هذا التقرير الجديد، فطويت صفحته نهائيا، حتى إن المرء يكاد ينسى أن يوما ما اهتز المغرب لتقرير يحذر المغرب من السكتة القلبية[1].

وبناء على هذا التقرير، اقترح صندوق النقد الدولي على الحكومة المغربية إجراء "إصلاحات" جديدة شاملة ترتكز أساسا على إصلاح الضريبة على القيمة المضافة. وهكذا بدل أن يتمحور الإصلاح حول الإعفاءات والامتيازات الضريبية الممنوحة للشركات وأصحاب الثروات والمضاربات المالية والعقارية، سيتمحور الإصلاح حول الضريبة على الاستهلاك من المواد والخدمات الأساسية. وهو ما يعني تحميل الطبقات الشعبية ثمن الإعفاءات والامتيازات الممنوحة للطبقات الرأسمالية وتعميق التفاوتات بين مختلف القطاعات، وهو ما دفع بكل قطاع إلى المطالبة بالمزيد من الامتيازات الضريبية لمنافسة باقي القطاعات، لتكون النتيجة هي تقليص وتفكيك الوعاء الضريبي وبالتالي تجفيف تدريجي لمنابع الضريبة على الشركات[2].

لقد خلفت هذه السياسات الاقتصادية العديد من المشاكل القطاعية وأثرت على النمو الاقتصادي، والسياسات الاجتماعيةالتي تر تبط بشكل جدلي بالسياسات الاقتصادية، فقد أصبح تفاقم الأزمة البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني تتجلى في:

- التبعية لمراكز الرأسمالية الخارجية الأوربية و الفرنسية خصوصا، سواء على مستوى التزويد و التسويق، أو على مستوى المنظومات الإنتاجيةو التكنولوجية.
- تكون النظام الاقتصادي المغربي من بنيات وقطاعات غير متجانسة تكنولوجيا و غير مندمجة مما لا يساهم في استيعاب القيمة المضافة في هذا القطاع أو ذاك، و لا في مضاعفة الآثار الايجابية الاستثمار أو التنمية الإنتاجية أو للتطورات الممكنة على المستوى التكنولوجي، رغم التفاوتات الممكنة بينها على هذا المستوى.

[1]- الرماني (عبد العزيز): مجلة الإنسان الجديد، عدد8، ماي 2006.

[2]- زهرو (رضوان): "رهانات وتحديات...."، مرجع سابق، ص: 11.

- محدودية النظام المأجور و انحصاره في دوائر ضيقة وتنامي العمل المأجور غير القار واستشراء القطاع غير المنظم أو غير المهيكل والحرف غير القارة و البطالة المقنعة.
- استمرار تقلص الفضاء الاقتصادي العصري إنتاجا وتسويقا نظرا لضعف القدرة الشرائيةلأوسع المواطنين ودور التهريب و الغش.

الملاحظ بأن السياسة الاقتصادية قد أخفقت في إيجاد مقومات نمو اقتصادي قوي ومستديم من شأنه التصدي للمطالب الاجتماعية المتنامية.

إذن فما هو مآل هذه السياسة الاقتصادية في علاقتها بتنامي الاكراهات و الرهانات في ذات الآن؟

لم يتمكن الاقتصاد الوطني، من تحقيق شروط النمو الاقتصادي الذي تراهن عليه السلطة السياسية للاستجابة للانتظارات ذات الطابع الاقتصادي، ذلك أن معدل النمو الاقتصادي خلال سنة 2004 لم يتجاوز 3 في المائة، في حين أن المعدل الذي كان يفترض فيه امتصاص العجز الاجتماعي يتراوح ما بين 5 و6 في المائة.و النتيجة هي أن المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية 2000-2004 لم يحقق كل توقعاته خاصة بالنسبة لمؤشرات النمو الاقتصادي، مما جعل السياسة الاقتصادية ظلت حبيسة الانعكاسات السلبية للظرفية الاقتصادية الدولية.

وتبدو تجليات تبعية الاقتصاد الوطني من خلال الدور المحوري للتقلبات المناخية التي تعزز حضور القطاع الفلاحي في الحصيلة النهائية للنشاط الاقتصادي. وتأتي عائدات الخوصصة لتلقي بظلالها على ميزانية سنة 2004، إذ أن حصة هذه الأخيرة من مدا خيل ولوج شركة "اتصالات المغرب" لبورصة القيم بالدار البيضاء و المقدرة بتسعة ملايير درهم انقدت قانون مالية السنة.

إن المثير للانتباه، أن معدل النمو الاقتصادي الذي تم تحقيقه لاسيما في ظل المخطط للخماسي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية 2000-2004، لم تكن له تداعيات فعلية على الصعيد الاجتماعي و هو ما دفع بالمركز المغربي للظرفية بأن يصف النمو بالعقيم على اعتبار أنه لا يترجم خلق فرص شغل تستوجب التدفق المتزايد للشباب على سوق الشغل.

إن الوضع الاقتصادي بالمغرب آنذاك كان يعاني من غياب أفق واضح لحل معضلاته البنيوية، واستمر تأثير التغيرات المناخية على معدل النمو الذي ينتقل من السلب إلى الإيجاب حسب المحصول الزراعي للسنة، واستمر ثقل ميزانية التسيير وأداء مستحقات الدين وخدمته طاغيا على حساب ميزانية الاستثمار، وقد أثر هذا سلبا على إنجاز البنيات التحتية الضرورية لإعطاء دفعة قوية للاستثمار، ولإنجاز المرافق الاجتماعية التي تلبي الحاجيات الأساسية للمواطنين. إن تفاقم الأزمة الاجتماعية وتفاقم الشروخ الاجتماعية والجغرافية والقطاعية كجزء من الأزمة البنيوية الشاملة وعجز النظام الاقتصادي المغربي عن توفير الحد الأدنى من الدخل والخدمات الاجتماعية وتخلي الدولة تدريجيا عن أدوارها الاجتماعية والتوزيعية، عرض المغرب لسلسلة من الاحتجاجات الاجتماعية التي تهدد مقومات الاستقرار السليم[1].

من خلال استعراض مختلف البرامج والمبادرات التي قام بها المغرب في مجال التدخلات الاجتماعية، نستخلص مجموعة من الملاحظات والتي تعزز توجه ضرورة إعادة التفكير في مجمل هذه المبادرات، فنلاحظ مثلا أنه بدلا من أن تكون السياسة الاجتماعية في صلب الخطة الوطنية، فإنها تركز على معالجة النتائج. فهي تستخدم أساسا وسيلة مخصصة لمعالجة النتائج الاجتماعية الناجمة عن إخفاقات الأسواق ومنها البطالة وانخفاض الدخل، أو لمعالجة مشاكل بعض الفئات الاجتماعية المهمشة والمحرومة، كالمعوقين والمسنين. ومن هذا المنطلق، حصرت "السياسة الاجتماعية" في مجموعة مشاريع اجتماعية لتلبية الحاجات العاجلة والملحة. وبقيت هذه السياسة مقيدة برؤية ضيقة تركز على المستوى الجزئي، وتقتصر على برامج قطاعية مباشرة كثيرا ما تفتقر إلى الكفاءة في تخصيص الموارد الضئيلة وتقييم أثرها على حوافز السوق الاقتصادية، وقلما تعنى بإحداث أثر يذكر على النمو الاقتصادي الطويل الأجل.

على مستوى المشاريع، ركزت هذه التدخلات الاجتماعية على الاضطلاع بمشاريع عمودية قطاعية لا تمت بصلة إلى الاعتبارات القطاعية والاقتصادية الأخرى. وكانت

[1]- لشهب (عبد الحق): "تأملات في الوضع الاقتصادي و السياسي بالمغرب"، الحوار المتمدن- العدد: 1259 -، 18/07/2005، ورد في: www.ahewar.org/debat/show.art.asp

النتيجة "تقسيم السياسة الاجتماعية وتجزئتها إلى مشاريع" وإحداث هوة بين المشاريع الاجتماعية على المستوى الجزئي والسياسة الاجتماعية والأهداف الاقتصادية على المستوى الكلي. لذلك يجب وضع السياسة الاجتماعية في نطاقها الصحيح باعتبارها جزءا لا يتجزأ من عملية صنع السياسات على المستوى الكلي.

ففي خضم التركيز على النمو الاقتصادي في التنمية، أصبحت قضايا المساواة والإدماج الاجتماعي في مرتبة ثانوية. وكان يفترض أن مكاسب النمو والتنمية الاقتصاديين يمكن أن تتسرب تلقائيا إلى الفئات المنخفضة الدخل، فتتحول تدريجيا إلى فوائد اجتماعية لصالح الجميع، عوض حصر الهدف الرئيسي لتلك التدخلات الاجتماعية على كيفية تخفيف أي أثر سلبي ينجم عن السياسات الاقتصادية، بدلا من التركيز في المقام الأول على تجنب حدوث أي تشوهات اجتماعية. غير أن الفوائد المتوقعة من التنمية الاقتصادية لم تتسرب تلقائيا لتصل إلى الجميع، بل أدت في حالات كثيرة، إلى تعاظم الفوارق والتشوهات الاجتماعية، وأدت إلى حالات من التوتر الاجتماعي. (ظهور تنسيقيات لمناهضة الغلاء، وكذا الانتفاضات الشعبية ذات الطابع الاجتماعي في العديد من المناطق) وهذا الوضع أدى بدوره إلى تفاقم الفقر وتزايد تهميش الفئات المحرومة. وهذه النتائج الاجتماعية الخطيرة للبرامج الاقتصادية، هي التي دفعت بالمجتمع الدولي المعني بالتنمية إلى إعادة التفكير في نموذج التنمية المتبع في التسعينات وتوجيهه نحو تحقيق المساواة الاجتماعية وتوجيه بعض سياسات الدولة المغربية في هذا الاتجاه.

على الرغم من هذا الاتجاه السالف الذكر، بقيت السياسات والبرامج الاجتماعية ذات دور ثانوي بدلا من أن ترتكز على مبدأ التوزيع، وظلت وسيلة مخصصة لمعالجة بعض المشاكل الاجتماعية الناشئة. ومع أن البرامج الاجتماعية التي تمولها جهات مانحة، ومنها الصندوق الاجتماعي التابع للبنك الدولي، لمساعدة المعوزين، فإنها تبقى قاصرة عن تأمين حلول طويلة الأمد.

من أجل ذلك يجب إعادة التفكير في السياسة الاجتماعية للبلاد بدلا من تناول السياسة الاجتماعية من موقع ثانوي تابع للنمو الاقتصادي، وتنفيذ المشاريع الاجتماعية بطريقة منفصلة ومجزأة، بل يجب النظر إلى السياسة الاجتماعية على أساس قيمها الفعلية

وقدرتها على تحقيق الآثار الإيجابية وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي. وتبني نظام دولة الرفاه المتقدمة، إذ يتيح "فرص العمل المتكافئة والنتائج المنصفة للجميع"، و"يحقق دخلا وطنيا مرتفعا" ويحقق توازنا بين الدولة والسوق، حتى في ظل اقتصاد السوق وهناك براهين كثيرة تؤكد أن النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية يجب أن يسيرا معا. ولذلك لا بد من الاعتراف بأن النمو الاقتصادي يتيح زيادة الاستثمارات في التنمية البشرية، وكذلك التنمية الاجتماعية تعزز قدرات الأفراد فيصبح بإمكانهم المشاركة المنتجة في عملية التنمية الاقتصادية.

يبدو أن إشكالية التنمية الاجتماعية التي عرفها المغرب والناتجة عن تفاقم مظاهر العجز الاجتماعي، والاختلالات البنيوية التي كانت تطبع السياسات الاقتصادية، دفعت بالمؤسسة الملكية كفاعل مركزي في السياسة العامة للبلاد، أن تفكر في إستراتيجية تنموية تستجيب للإكراهات الخارجية للمغرب والداخلية التي ما فتئت تتعاظم، وذلك من أجل الخروج من نفق هذه الصعوبات التي ألقت بضلالها على حركية المجتمع المغربي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، فكانت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي الصيغة التي حاولت من خلالها المؤسسة الملكية أن تواجه المعضلة الاجتماعية، والتي سوف تشكل مقوما أساسيا لمشروعية إنجازية وواقعية قوامها التنمية البشرية.

إذن إلى أي حد استطاعت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أن تجعل من تواصل المؤسسة الملكية أكثر فعالية؟ ورهانا لها في ظل المتغيرات الجديدة؟ ومن تم توسيع خلق شروط التلقي؟

إلى أي مدى يمكن اعتبار التنمية الاجتماعية بعدا من من أبعاد التحديث السياسي؟

المبحث الثاني:

التحديث السياسي عبر مشروعية الانجاز: إمكانية المدخل وحدوده

بعدما عرضنا لسياق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كضرورة منهجية يتطلبها البحث، سنحاول مقاربة خطاب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كنموذج تواصلي، وذلك من خلال إبراز مختلف المظاهر التواصلية سواء على مستوى الخطاب بجميع أبعاده الدلالية والحجاجية والتركيبية، من جهة أولى، على أن نقوم برصد تحديث الممارسة السياسية للمؤسسة الملكية من خلال الفعل الإنجازي من جهة ثانية، هذا الأخير الذي واكب الكثير من برامج المبادرة بتنوعها وتعدد إنجازاتها المحققة على أرض الواقع، والتي مافتئت تؤسس لصورة جديدة عن شخص الملك، كفاعل وكمواطن يطمح لمواجهة آفة البطالة، ومحاربة الفقر والبؤس، والإقصاء والتهميش، والأمية، وتصبح بالتالي كمحدد أساسي في خطاب وممارسة المؤسسة الملكية يستجيب للتحولات التي يشهدها المجتمع المغربي وللمتغيرات العميقة التي يجتازها (المطلب الأول)

لكن تبقى دراسة التواصل من زاوية المرسل ومن زاوية مضمون الخطاب التواصلي غير مكتملة إذا لم نقم بمقاربة الطرف الثاني الأساسي لكل عملية تواصلية والمتمثل في المتلقي، هذا الأخير الذي بات في بعض الحالات يدفع في اتجاه تبني خياراته ولم يعد متلقيا سلبيا يستقبل ما يرسل إليه، بل أصبح يؤسس لتواصل تفاعلي (المطلب الثاني)

المطلب الأول:

المظاهر التحديثية لمشروعية الانجاز

لقد سعت التحاليل الجديدة في التواصل إلى تركيب المشهد السياسي بواسطة الخطابات من منظور التفاعل بين الفاعلين. لذلك، مثلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية رأسمالا رمزيا وماديا ساهم في خلق مداخل متعددة لتفعيل الممارسة السياسية للمؤسسة

الملكية، ستطال هدفا بعيدا، يتمثل في تقوية المشروعيات التقليدية، وتعزيز المشروعية التنموية.

ومن أجل ضبط درجة التفاعل التي يتيحها خطاب المبادرة والتي تعكس كثافته الرمزية، سنحاول تحليله من أجل استجلاء مختلف المضامين الخطابية (الفرع الأول)، على أن نواكب إنجازات المبادرة التي سوف تتيح المجال للتواصل المباشر و الميداني، ومن تم تحديث الممارسة الملكية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الفعل التواصلي ضمن خطاب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تحليل الخطاب

سنحاول خلال هذا الفرع أن نقوم بتحليل استرسالي للمقاطع الخطابية لخطاب 18 ماي 2005، باعتباره يشكل الخطاب المؤسس للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وباعتباره كذلك يتضمن مظاهر خطابية تعكس قوة تواصل المؤسسة الملكية المرسلة له، من أجل ذلك سنقوم بتحليله بناء على المستوى المعجمي والدلالي والتركيبي، مرتكزين بشكل أساسي على منهج الحقول الدلالية من خلال تقطيع الخطاب إلى مجموعة من المقاطع الصغرى.

بداية "المبادرة" فعل إرادي يهدف إلى تحقيق السبق في مجال معين، بحيث يمكن اعتبارها بمثابة صيغة استراتيجية (خطة لمدى) لبرنامج، وأرضية محددة استدلالية لتصور محدد. "خطاب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ل 18 ماي 2005"، تصور ولغة خاصة متعددة الأبعاد تعكس رؤية المؤسسة الملكية لنموذج استراتيجي للتنمية البشرية/ الاجتماعية، وضعت لتحقيق مجموعة من الأهداف[1].

وقد جاءت هذه المبادرة في سياق زمني دقيق تميز بتعالي النقاش الداخلي و الخارجي حول ضرورة إيجاد صيغة تنموية ذات بعد استراتيجي تراعي الرفع من مؤشرات التنمية، وتحسم التهافت من أجل تملك الفعل الاجتماعي بين العديد من الأطراف التي تتجاذبه.

[1]- سيتم التطرق لهذه الأهداف بشكل مفصل أثناء تحليل المقاطع الخاصة بالخطاب.

إذن "فالمبادرة" هي بمثابة شيئ خطابي، لكن خاضع بالضرورة لشيئ في التاريخ، على أساس أن الخطاب هو انعكاس لصراع حول السلطة كما هي في المجتمع[1]، وضبط الصراع الخارجي والداخلي ليس مجرد عمل اعتباطي وعرضي، بل هو من صميم عملية إدراك الخطاب.

يتطلب التحليل المصغر الذي نود اتباعه في هذا الإطار، تقسيم الخطاب إلى مقاطع صغرى، على أساس أنه تحليل ينطلق من منطلقه المعرفي والمنهاجي من مبدأ تتبع جزئيات الظاهرة. فمقياس ضبط بداية ونهاية مقطع ما تقوم بالأساس على الدلالة، أي بداية ونهاية المعنى.

إن تحليل خطاب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يدفعنا للوقوف على اثنا عشر مقطعا، اعتبرناها تشكل مكونات خطابية أساسية، مع العلم أننا حاولنا تجاوز بعض المكونات التي لن تمنح للتحليل معطيات جوهرية لضبط هذا الحدث الخطابي.

المقاطع:

(1) "الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه".

هذه العبارة تعكس إصرار المؤسسة الملكية بالمغرب على الانتماء إلى المرجعية الدينية الإسلامية[2]. بغض النظر عن مضمون الخطاب أو السياق الذي ترسل فيه الخطابات الملكية.

كما ينص الدستور المغربي في كافة مراحل تعديله على أن الإسلام دين رسمي للدولة. ويستوعب فيما بعد المالكية مذهبا فقهيا للمغرب.

ويبقى المعطى المحوري للحياة السياسية المغربية، يتمثل في شعار إجماع صريح حول مبادئ أربعة[1]:

---

[1]- العماري (عبد الرحيم): "نسق التواصل السياسي بالمغرب المعاصر..."، مرجع سابق، ص: 153.

[2]-تعتبر هذه العبار ة القاسم المشترك بين جميع خطابات الملك محمد السادس، والتي كان يستهل بها كذلك الملك الراحل الحسن الثاني.

1. الإسلام: دين الدولة والمجتمع، بالصيغة القائمة على التلاحم والتسامح.
2. الوطنية: بمثابة دعامة لسيادة المغرب ووحدته الترابية.
3. الملكية الدستورية: بمثابة سلطة الدولة بجميع مكوناتها، عبر مظاهر كل قرار سياسي.
4. الليبرالية الاجتماعية: تحت سلطة هيكل مركب هو الدولة، بغاية بناء وصون التوازن بين الدولة والمجتمع المدني والمجموعات الحية الفاعلة والمؤثرة على القرار السياسي.

كما أن صفة أمير المؤمنين تظل حاضرة بقوة في جميع الخطب الملكية، باعتبارها تجسد المشروعية التقليدية التي تنفرد بها المؤسسة الملكية بالمغرب وهو ما يبرر تداول هذه الافتتاحية كرمز ية ثابتة في التواصل الملكي في جميع المناسبات.

(2) "شعبي العزيز"

هذا المقطع ظل يتواتر في جميع الخطب الملكية الموجهة إلى الشعب المغربي، وقد تم اقتباسها من خطب الملك الراحل الحسن الثاني، وهي تعبر عن لحظة تواصلية قوية في بنية الخطاب السياسي، أي أن العلاقة التي تربط الملك والشعب تتجاوز علاقة حاكم بمحكوم، بل تجسد ذلك العمق التاريخي الذي ظل يربط النظام الملكي بالمغرب في علاقته مع شعبه.

(3) "لقد عهدتني، منذ تحملت أمانة قيادتك، دائم الانشغال بقضاياك، متجاوبا مع تطلعاتك، حريصا على إشراكك في إيجاد الحلول الناجعة، لرفع التحديات الكبرى للوطن، بروح الالتزام والتعبئة، والعمل والأمل.

وسيرا على هذا النهج، وبعد إمعان النظر فيما استخلصته من وقوفي الميداني الموصول على أحوالك، في مختلف جهات المملكة، فقد أن أخاطبك اليوم بشأن قضية تهم المغاربة جميعا في العمق. قضية تسائل كل المؤسسات، والفاعلين السياسيين والنقابيين، والاقتصاديين، والهيئات الجمعوية، بل إنها تشكل الهاجس الملح لكافة الأسر والمواطنين".

= =

[1]- الخطيبي (عبد الكريم): "القانون والأحزاب السياسية"، ترجمة عز الدين الكتاني الإدريسي، منشورات عكاض،1999، ص: 14.

نود أن نشير في البداية، أننا ملزمون في حقل تحليل الخطاب، بأن نعير الاهتمام لأي شيء. ولعل الغوص في تفكيك الجزئيات الخطابية التي تفيض دلالات يسعفنا في ضبط المعاني.

فاستهلال هذا المقطع بعبارة " لقد عهدتني"، تفيد التحقيق والتأكيد على ذلك الميثاق التاريخي الذي يعكس درجة الثقة والمصداقية التي تحظى بها المؤسسة الملكية لدى جميع المواطنين، والتي مافتئت تتعزز وتتقوى بالعمل الجاد الصادق، والتفاني الكبير الذي تسدوه هذه المؤسسة العريقة في خدمة مصلحة الوطن.

ليتضح بعد ذلك أن المقطع هو عبارة عن بناء حجاجي توليدي لمجموعة من الإسهامات والأدوار التي تضطلع بها المؤسسة الملكية، فالمقطع بكامله خطاب حيثيات بالمعنى القانوني.

والملاحظ أن البنية الموضوعاتية لهذا المقطع تتمحور حول ثلاثة نقط أساسية وهي:

1. الاهتمام: دائم الانشغال بقضاياك
2. الاقتناع: وقوفي الميداني الموصول على أحوالك، في مختلف جهات المملكة.
3. اتخاذ القرار: فقد قررت أن أخاطبك اليوم بشأن قضية تهم المغاربة جميعا في العمق.

يبدو أن هذه المحطات بمثابة تهييئ نفسي ومنهاجي للمتلقي من أجل استقبال الفكرة المحورية التي يتركز حولها الخطاب.

كما أن الإستراتيجية الخطابية التي تم اعتمادها، تقوم على التساؤل المثير للاهتمام خاصة من خلال استثماره لبنيات معجمية قوية: "قضية تسائل كل المؤسسات، والفاعلين..."، "تشكل الهاجس الملح لكافة الأسر والمواطنين".

(4) "إن الأمر يتعلق بالمعضلة الاجتماعية، التي نعتبرها بمثابة التحدي الأكبر، لتحقيق مشروعنا المجتمعي التنموي، والتي قررنا، بعون الله وتوفيقه، أن نتصدى لها بإطلاق مبادرة طموحة وخلاقة، باسم "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية".

يمثل المقطع (3) تأسيسا للمقطع (4) من خلال عبارة "إن الأمر يتعلق"؛ أي أن أساس هذا المقطع يتمثل فيما سبقه مباشرة. ثم إن الرابط "إن" يكون واصلا منطقيا:

المقطع(3): سبب

المقطع(4): نتيجة

من هنا يتضح أن جوهر هذا الخطاب يتركز حول ثنائية "المعضلة الاجتماعية"، التي سيتم التصدي لها بواسطة " المبادرة الوطنية للتنمية البشرية".

تبرز المؤسسة الملكية من خلال هذا المقطع تصور تنموي شامل، تحاول أن تعبر من خلاله على أنها وا ٍن كانت صاحبة المبادرة، فإن هذا التصور التنموي جاء نتيجة استخلاص لتجارب سابقة؛ ولمشاركة فاعلة لجميع المكونات المجتمعية، وذلك حتى تبقى المؤسسة الملكية منسجمة مع خطاباتها التي تحرص فيها على الالتزام بمبادئ الحكامة الجيدة.

هل يدل تداول صيغة الجمع على أن خطاب المبادرة الموجه بشكل أساسي للفئات المجتمعية التي تعاني من هذه المعضلة الاجتماعية، تعبيرا عن رؤى وتصورات هذه القواعد المجتمعية الهشة؟ أم أن هذه الصيغ هي من مستلزمات الخطاب السياسي الجماهيري؟

يمكن لنا أن نستحضر في هذا الصدد بأن المؤسسة الملكية تمثل التعبير الأسمى عن إرادة الأمة حسب ما تواترت عليه دساتير المملكة المغربية، أي بصيغة أخرى، فالمؤسسة الملكية حتى تبقى وفية لخيارها كملكية فإنها "تنوب عن كافة المكونات التي تخاطبها"[1].

وعلى غير ما يستنجد به الخطاب السياسي بالرغم من طبيعته الجماهيرية بالقالب الشعري، البلاغي، الإيحائي: أوسع الجماهير، من أجل استمالة المخاطب، نجد أن المؤسسة الملكية كمرسلة لهذا الخطاب، تتمتع بمشروعية مجتمعية قوية بنتها على مجموعة من المقومات ولعل أبرزها؛ المشروعية الاجتماعية والإنجازية.

[1]- الفصل 42 من دستور 2011.

إنه شكل من أشكال تعامل المؤسسة الملكية مع مجموع الشعب المغربي بجميع مكوناته ، حتى تستبعد فرضية تواصلها مع فئة دون أخرى، لأن المشروع المجتمعي هو كل لا يتجزأ.

نعود لنؤكد أن هذا المقطع جاء كذلك بنبرة قوية، حيث يتم التشديد على سنن ثقافي "التحدي الأكبر"، ليبين مكانة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وليعكس قيمتها التي تتطلب تعبئة الجميع.

وفي نفس السياق، ألا يمكن القول أن تسمية هذه الإستراتيجية التنموية "بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، هو تأكيد من المؤسسة الملكية بأن المبادرة هي نتاج تصور تشاركي تمخض عن دراسات وزيارات ميدانية واستشارات كما هو معبر عنه في المقطع (3)؟؟

أليس الهدف من عبارة "المبادرة **الوطنية**" بدل "المبادرة **الملكية**"، هو رسالة واضحة ولغة دالة على أن هذه المبادرة نابعة من فكر مجتمعي ومرسلة إلى جميع المغاربة دون استثناء، وعلى انصهار الذات الملكية في فضاء الوطنية دون أنانية، وليست الغاية منها هو طرح مبادرة للتسويق السياسي والاستهلاك المحلي؟؟ لأن المؤسسة الملكية أقوى وأعمق من تبني هذه الاختيارات.

(5) "وتندرج هذه المبادرة ضمن رؤية شمولية، تشكل قوام مشروعنا المجتمعي، المرتكز على مبادئ الديمقراطية السياسية، والفعالية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، والعمل والاجتهاد، وتمكين كل مواطن من الاستثمار الأمثل لمؤهلاته وقدراته.

ومن هذا المنظور المستقبلي المتناسق، قمنا بإصلاحات عميقة، وأطلقنا مشاريع هيكلية، مكنتنا من تحقيق مكاسب هامة، على درب ترسيخ دولة الحق والقانون، وتوسيع فضاء الحريات، والنهوض بحقوق المرأة والطفل، وبأوضاع الفئات الاجتماعية التي تعاني من الفاقة والضعف.

وقد قطعنا أشواطا متقدمة في بناء اقتصاد عصري ومنتج، من خلال المشاريع الكبرى، خاصة في مجال التجهيزات الأساسية، وتأهيل النسيج الإنتاجي الوطني، واتخاذ عدة تدابير لتحفيز الاستثمار والمبادرة الحرة.

فضلا عما أنجز في إطار السياسات القطاعية، وبرامج التنمية الجهوية، التي أعطينا انطلاقتها مؤخرا بالجهة الشرقية، وجهة سوس- ماسة درعة، تعزيزا لما تم إنجازه، منذ سنوات، بالجهات الشمالية والجنوبية للمملكة.

كما حرصنا على توفير الوسائل و الآليات، الكفيلة بالدفع قدما بعملية التنمية. وفي مقدمتها صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

علاوة على تسريع وتيرة إنجاز البرامج الوطنية، للتزويد بالماء الشروب، والكهربة الشاملة للعالم القروي وفك العزلة عنه".

عبر هذا المقطع يصبح الخطاب خطابا سياسيا استشرافيا وا إنجازيا، هل هناك سبب دفع باتجاه هذا الانسياب الموضوعاتي (موضوعة الانجازات).

بادئ ذي بدء، حاول المرسل للخطاب أن يؤكد بأن هذه المبادرة لم تأت في سياق معزول أو مجرد، بل جاءت في إطار تصور عام "رؤية شمولية" يقوم على مجموعة من المقومات الأساسية المندرجة في "المشروع المجتمعي"، وهي الديمقراطية السياسية، والفعالية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، هذا المقوم الأخير هو الذي سيتم العمل على تكريسه وأجرأته من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

إذن فقد أفصح هذا الخطاب عن الإستراتيجية التنموية للمشروع المجتمعي الذي طالما ظل في حاجة إلى آلية لتنزيله عن قرب، ويؤثر بطريقة ملموسة بالنسبة للمتلقي.

ليتم استثمار مجموعة من الألفاظ المعجمية التي تفيد الجزم، والثقة، وقوة الفعل، من خلال عبارات "قمنا..."، "وأطلقنا..."، "وقد قطعنا..."، "فضلا عما أنجز..."، "كما حرصنا...".

مازالت صيغة التأكيد حاضرة ولكن هذه المرة جاءت لتعكس مجموعة الانجازات التي تم تحقيقها، وفي ذلك إشارة إلى هيأة الإنصاف والمصالحة...، وكأن في سرد هذه الانجازات تواصل استراتيجي ينم عن حكم مسبق لنجاح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لأن وراءها مؤسسة سياسية جادة في أفعالها، وسديدة في خياراتها، ومنهجية في تخطيطها.

إذن، فلا غرابة ان يشكل هذا الورش الاستراتيجي، محطة من محطات الفعل المتناسق والهادف بل والناجح، حتى تظل المؤسسة الملكية منسجمة مع خطابها، لكونها ستشكل القطب المحوري في قيادة وتوجيه هذه المبادرة.

ومن أجل الاستدلال المنطقي على سياق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تم عرض جملة من الانجازات بحسب أهميتها و سننها الزمني.

(6) "شعبي العزيز، إن المبادرة التي نعطي انطلاقتها اليوم، تعتبر لبنة جديدة لاستكمال بناء هذا الصرح، وتوطيد أركانه. وهي تعتمد أربع ركائز مرجعية أساسية.

فهي في المقام الأول، تستند على المعطيات الموضوعية للإشكالية الاجتماعية في المغرب. تلكم المعطيات التي تتجلى في كون فئات ومناطق عريضة تعيش ظروفا صعبة، بل وتعاني من حالات فقر وتهميش، تتنافى مع ما نريده من كرامة موفورة لمواطنينا.

فالعديد من الأحياء الحضرية الصفيحية أو المحيطة بالمدن، وكذا الكثير من الجماعات، التي يوجد معظمها بالوسط القروي، تفتقر إلى أبسط المرافق والخدمات والتجهيزات الاجتماعية الضرورية. وتعتبر مرتعا خصبا لاستفحال معضلات الأمية والبطالة والإقصاء، أو الانقطاع عن التمدرس، وضعف فرص الشغل، والأنشطة المدرة للدخل.

ومثلما لا يكفي القول بأن هذه الوضعية غير مقبولة، فإن مجرد الاقتصار على تشخيصها هو الآخر، لا يسمن ولا يغنيمن جو ع، لأنه يظل غير ذي جدوى، ما لم يقترن بالعمل الجاد والملموس، الكفيل بمعالجتها وتغييرها إلى الأحسن.

كما أن مصداقية تشخيص الوضعية الاجتماعية، إنما تقاس بمدى نبل الدوافع وسمو الطموح، الذي يحدونا، لتحقيق التقدم الاجتماعي. وبهذا المعيار، فإن أي استغلال للبؤس الاجتماعي، لأغراض سياسوية، أو لإذكاء نعرة التطرف، أو لإشاعة روح التشاؤم والانهزامية واليأس، أمر مرفوض أخلاقيا، باعتباره ضربا من التضليل والمغالطة.

وتنبع مبادرتنا، في المقام الثاني، من اقتناعنا بأن إعادة التأهيل الاجتماعي عملية معقدة، شاقة وطويلة النفس، لا يمكن اختزالها في مجرد تقديم إعانات ظرفية، أو مساعدات موسمية مؤقتة، كما لا يمكن التعويل فيها على الأعمال الخيرية، أو الإحسان العفوي، أو الاستجابة لوازع أخلاقي، أو لصحو ضمير.

ومع حرصنا على ضرورة التشبع المستمر بهذه الفضائل، وا إسهاماتها المحمودة، فإننا نعتبر أن التنمية الفعالة والمستدامة لن تتحقق إلا بسياسيات عمومية مندمجة، ضمن عملية متماسكة، ومشروع شامل، وتعبئة قوية متعددة الجبهات، تتكامل فيها الأبعاد السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والتربوية والثقافية والبيئية.

ومن هذا المنظور، فإن هدفنا الأسمى من وراء تحقيق هذا المشروع، هو توسيع دائرة الاستفادة من الإمكانات المتوفرةوا إتاحة أكبر قدر من فرص الاختيار أمام المغاربة، رجالا ونساء. وهو الأمر الذي لن يتأتى إلابالعمل على استئصال آفة الفقر و البؤس، التي تقف عقبة في وجه استثمار المواطن المغربي لمؤهلاته الذاتية، وتحول دون إسهامه واندماجه الكامل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وا إذا كان مستوى النمو الاقتصادي غير مكتمل ولا منصف، مادامت ثماره لم تشمل كل الفئات والجهات، إذ لا يزال بعضها يعاني تدني ظروف العيش والتهميش؛ فإنه لا ينبغي النظر إلى الإدماج الذي نتوخاه نظرة تبسيطية ومحدودة، بحيث تعتبره عبئا ثقيلا على النمو. في حين أنه يعد شرطا أساسيا للعملية التنموية، ومحفزا قويا لها.

أما المرتكز المرجعي الثالث للمبادرة، فهو خيار الانفتاح، الذي اعتمدناه، بكل مسؤولية، للانخراط في عالم يعرف تحولات متسارعة، وتغيرات عميقة، ويفرض بالتالي إكراهات وتحديات، تعرض تماسك الروابط الاجتماعية والترابية للهشاشة، وتفرض أنماطا للعيش والاستهلاك، ونماذج فكرية كاسحة، لا يمكننا تفاديها أو تجاهلها.

لذلك، فإن تحصين مكاسبنا من انعكاسات الانفتاح، مع الاستفادة مما يوفره من فرصثمينة وا إمكانات هامة، لن يتأتى إلا بتعبئة كل المغاربة، وانخراطهم الفاعل في عمل جماعي، بدل الانغلاق المفضي إلى الطريق المسدود، أو اللجوء إلى الحلول الذاتية، المنافية للمصلحة العليا للوطن.

وتنطلق هذه المبادرة رابعا وأخيرا، من العبر المستخلصة من تجاربنا السابقة، ومن النماذج الموفقة لبعض البلدان، في مجال محاربة الفقر والإقصاء، التي تدل على أن رفع هذا التحدي، رهين بالتحديد المضبوط للأهداف، وبالتعبئة الشاملة لبلوغها.

كما تدلنا تلك التجارب على محدودية جدوى المقاربات التنموية غير المندمجة، ذات الطابع القطاعي الانفرادي، المنعزل عن باقي القطاعات الأخرى. فضلا عما تؤدي إليه من الاختلالات الناجمة عن تعدد الفاعلين، وتشتيت الجهود، وتبذير الموارد.

إنها تجارب تؤكد، على العكس من ذلك، مدى نجاعة الأساليب التي تستهدف التحديد الدقيق للمناطق والفئات الأكثر خصاصة، وأهمية مساهمة السكان، ونجاعة المقاربات التعاقدية والتشاركية، وديناميةالنسيج الجمعوي المحلي، لضمان الانخراط الفاعل، في مشاريع التنمية عن قرب واستمرارها، باعتبارها مكسبا لهم".

تعود لازمة "شعبي العزيز" لتعطي إشارة عن بداية بنيات خطابية تنطوي على مضامين أساسية تسترعي الانتباه.

فقد جاء هذا المقطع ليحسم في الركائز المرجعية الأساسية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي حاول سردها بطريقة منهجية تشخيصية، تبرر الحجج التي من أجلها تمت بلورة هذه المبادرة من جهة، ومن جهة ثانية تم الاستدلال على منهجية العمل التي ينبغي توفرها والأخذ بها في مرحلة الانجاز والتطبيق، بل الفلسفة التي يتطلب الحرص على الاشتغال في فضائها.

فقد تم التركيز في المقام الأول على تشخيص الوضعية والإشكالية الاجتماعية، حيث تم استعمال نبرة التهويل، والرفض للواقع غير المقبول من طرف المؤسسة الملكية التي تؤكد أنه يتنافى مع ما تريده من "كرامة موفورة لمواطنينا"، وهي عبارة إيحائية بأنها المؤسسة الوصية التي تتكفل برعاية مواطنيها.

كما يروم المرسل من خلال تشخيص الوضعية الاجتماعية التي لا يرضى بها، أنه يرفض استغلالها من طرف جهات تحاول توظيفها سياسويا أو "لإذكاء نعرة التطرف"، أو "لإشاعة روح التشاؤم والانهزامية واليأس".

ولعل في هذه البنيات المعجمية إشارة قوية إلى بعض التنظيمات الدينية المتطرفة التي تركب على الأوضاع الاجتماعية الهشة والفقيرة في محاولة منها لاستغلال بعض الأشخاص كضحايا يتم التغرير بهم في عمليات إرهابية. حيث أن هناك بعض الفرضيات -

التي تفتقد إلى التدليل العلمي والمنهاجي- التي ترى أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية جاءت أساسا لمواجهة هذه الجماعات الدينية المتطرفة التي تستغل الفئات الفقيرة والتي تجد في الأحياء الهامشية والصفيحية مرتعا خصبا لها لتدجينها، وكذا لسد الباب أمام بعض الجماعات التي تراهن على الإحسان العمومي لأهداف سياسوية، ومن أجل توسيع قاعدة المتعاطفين معها من خلال تنظيم حفلات إعذار جماعية، وتقديم مساعدات مادية...، وهو ما اعتبره مرسل الخطاب "ضربا من التضليل والمغالطة".

يستمر المرسل في توصيف البنية الإيحائية من خلال التدليل على أن مشروع المبادرة الذي لا يمكن تصنيفه ضمن المشاريع الموسمية والمرحلية التي تتوقف على الدعم المتقطع، والمساعدات المؤقتة أو الأعمال الخيرية والإحسان العفوي....، وفي ذلك إشارات إيحائية على بعض البرامج التي ترتبط ببعض الحكومات أو بعض السياسات القطاعية التي تفتقد للضبط والتخطيط الاستراتيجي، وسرعان ما تتلاشى تحت طائلة تدبير الأزمات وا ٍرضاء التوافقات.

ليقوم البناء الخطابي فيما بعد وفق منهج حجاجي، يقوم على الاستنتاج وفق عبارة معجمية " ومن هذا المنظور، فإن هدفنا الأسمى..."، ليؤكد على أن هذا المشروع هو توسيع دائرة الاستفادة من الإمكانات المتوفرة، وا ٍتاحة أكبر قدر من فرص الاختيار أمام كل المغاربة، رجالا ونساء.

ويتم تعزيز هذا الطرح من خلال الإقرار بأنهناك وضعا اقتصاديا غير مكتمل و لا منصف.

وهو تعبير تواصلي يندرج ضمن إستراتيجية التواصل الملكي التي يروم من ورائها الانخراط في الخطاب العام المجتمعي، وكذا خطاب بعض التكتلات المعارضة، التي تعتبر أن التنمية في المغرب هي فقط موجهة للبعض دون أن تشمل كل الفئات والجهات. وبذلك ومن باب التدقيق، فإن المرسل للخطاب يحاول أن يؤكد بأنه عارف بتفاصيل الأمور وأن هذه المبادرة جاءت لتصحح بعض هفوات الاستراتيجيات التنموية السابقة التي لم تكن منصفة، لأن الإدماج شرط أساسي للعملية التنموية.

ويأتي هذا المقطع ليحدد الموضوعة - الأساس- في المرتكز المرجعي الثالث للمبادرة في قاعدة الانفتاح الذي يتطلب شروطا اجتماعية وثقافية وانخراطا للفاعلين في العمل الجماعي، لأن بالرغم من إكراهاته وتحدياته وتأثيراتها السلبية على البنى الاجتماعية والثقافية وعلى التماسك المجتمعي، فإنه يظل مطلبا ضروريا.

إنها صيغة جملية تتدرج ضمن سنن تفسيري (code herméneutique)، يعي بطبيعة خيار المؤسسة الملكية في التوجه العام للبلد نحو الانفتاح والانخراط في نظام العولمة، لكن وفق شروط داخلية تقوم على تحصين المكتسبات والخصوصيات مقابل الاستفادة من إيجابياتها. كما ينم على أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي استجابة كذلك لشروط التنمية العالمية التي تفرضها المؤسسات الدولية خاصة الداعمة منها للدول السائرة في طريق النمو.

ويسترسل هذا المقطع في التأسيس للمبادرة من خلال الإحالة إلى العبر المستخلصة من التجارب السابقة، ومن النماذج الموفقة لبعض البلدان "- في مجال محاربة الفقر والتهميش-"، وفي ذلك استحضار لسنن إيحائي (code sémique)، يعبر على أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لم تأت اعتباطيا ولم تكن خيارا مجردا أو تجريبيا، بل جاءت بعد دراسات دقيقة قوامها الاستفادة من التجارب السابقة والنماذج الموفقة لدول أخرى.

يبدو أن المرسل للخطاب حاول في نهاية هذا المقطع أن يدعم تواصله من خلال التأكيد عن طريق إعمال مفهوم المخالفة، بأن مجمل التجارب السابقة ستدفع هذه المبادرة إلى الاعتماد على مقوماتها الإيجابية والمتمثلة أساسا في المقاربة التشاركية والالتقائية في البرامج.

(7) "وتأسيسا على هذه المقومات المرجعيات والتجارب، فإن هذه المبادرة التي نطلقها اليوم، ينبغي أن ترتكز على المواطنة الفاعلة والصادقة.و أن تعتمد سياسة خلاقة، تجمع بين الطموح والواقعية و الفعالية، مجسدة في برامج عملية مضبوطة و مندمجة، قائمة على ثلاثة محاور: أولها: التصدي للعجز الاجتماعي، الذي تعرفه الأحياء الحضرية الفقيرة، و الجماعات القروية الأشد خصاصة. وذلك بتوسيع استفادتها من المرافق و الخدمات و التجهيزات الاجتماعية الأساسية، من صحة وتعليم، ومحاربة للامية، وتوفير

للماء والكهرباء، وللسكن اللائق، ولشبكات التطهير، والطرق، وبناء المساجد، ودور الشباب والثقافة، والملاعب الرياضية.

وثانيها: تشجيع الأنشطة المتيحة للدخل القار و المدرة لفرص الشغل، مع اعتماد توجه حازم يتوخى ابتكار حلول ناجعة للقطاع غير المنظم؛ داعين الحكومة وكل الفرقاء في هذا الشأن إلى جعل المناظرة الوطنية المقبلة للتشغيل، فرصة سانحة لإجراء حوار واسع وبناء،و اقتراح حلول عملية لبطالة الشباب.

وثالثها: العمل على الاستجابة للحاجيات الضرورية، للأشخاص في وضعية صعبة، أو لذوي الاحتياجات الخاصة لانتشالهم من أوضاعهم المتردية، والحفاظ على كرامتهم، وتجنيبهم الوقوع في الانحراف أو الانغلاق أو الفقر المدقع".

يأتي هذا المقطع معطوفا على المقطع السابق، وكأنه يحاول أن يجعله نتيجة لسبب سابق، وهو ما أفصح عنه من خلال تأسيسه على المقومات والمرجعيات والتجارب التي تم سردها. ليخلص أن المبادرة التي تم الإعلان عنها ينبغي أن تقوم على "المواطنة الفاعلة والصادقة"، وهو بهذا يعبر عن مكون من مكونات المرجعية السياسية للمؤسسة الملكية، التي باتت تؤسس للمشروع المجتمعي الحداثي الذي مافتئت تعمل على تكريسه خطابا وممارسة؛ أي الأدبيات السياسية التي تتصور الأفراد مواطنين و هي أدبيات الليبرالية الحديثة. حيث توجز مقولة "المواطنة" كل المعجم السياسي الليبرالي،وتفيد حق الفرد في المشاركة في القرار السياسي. هذا الطرح يختلف عن النظر إلى الأفراد بمثابة رعايا[1].

ثم انتقل المرسل لسرد المحاور الأساسية الثلاثة التي تقوم عليها برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ليعبر بصيغة أخرى وبشكل مفصل على الصلة المباشرة بالمتلفظ له، وعلى تصور المؤسسة الملكية لجوهر المبادرة وللفئات التي يروم استهدافها. حيث وبنبرة دقيقة يركز على التصدي للعجز الاجتماعي أي التصدي للفقر المجالي، ثم الاهتمام والعناية بالشباب سواء المؤهل أو غير المؤهل من أجل تشجيعه على الانخراط في الأنشطة المنتجة للدخل القار، لينتهي في الفقرة الأخيرة من هذا المقطع إلى التأكيد على عنايته الخاصة لفئة

[1]- العماري (عبد الرحيم): "نسق التواصل السياسي...."، مرجع سابق، ص: 257.

الأشخاص في وضعية صعبة، ولذوي الاحتياجات الخاصة، وهو بهذا يكرس توجهاته وخطاباته التي يوليها لهذه الفئات، حتى يؤكد تواصله الخاص الذي أضحى يرسم فضاء تسويقه السياسي سواء على المستوى الإعلامي أو على المستوى الميداني.

(8) وإذا كان من غير الممكن، من الناحية المادية انجاز هذه المبادرة دفعة واحدة، على مستوىجميع الجهات و الفئات؛ فان من الأصوب اعتماد معايير موضوعية، قائمة على مدى الاستعجال و الحاجة الملحة، لتحديد المستهدفين بالأسبقية.

و هكذا ستستهدف هذه المبادرة، في المرحلة الأولى لانطلاقها التأهيل الاجتماعي، ل360 من الجماعات الأشد خصاصة في العالم القروي، و250 من الأحياء الحضرية الفقيرة، العتيقة منها والعشوائية و الصفيحية المحيطة بالمدن، التي تتجلى فيها المظاهر الصارخة للإقصاء الاجتماعي، والبطالة والانحراف و البؤس.

كما أنها تستهدف التأهيل، بكيفية متدرجة، سواء للطاقة الاستيعابية، أو لنوعية مراكز الاستقبال الموجودة أو إيجاد أخرى جديدة متخصصة، وقادرة على استيعاب، ومساعدة الأشخاص في وضعية صعبة، كالمعوقين، والأطفال المتخلى عنهم، والمتشردين، و النساء المعوزات اللواتي لا سند ولا مأوى لهن، والعجزة والأيتام، الذين لا معيل لهم.و أن محدودية مواردنا المادية، ليست مبررا لقبول هذه الوضعية المزرية، التي لا نرتضيها لشعبنا الأبي.

فإيماننا القوي، بعبقريتنا الوطنية، وقدرتنا على الابتكار والاجتهاد، وبمواردنا البشرية المؤهلة، المدعومة بعزمنا الراسخ، و المستمدة من قيمنا الأصيلة، لهي الوسائل الحقيقية، التي نعتمدها لبلوغ الأهداف الطموحة التي حددناها لهذه المبادرة الحيوية".

يتضح بداية أن هناك إحكام دقيق في البناء التلفظي لهذا المقطع الذي تم تأثيثه بأربع فقرات تحاول كل واحدة منه تكملة سابقتها كمكون لإستراتيجية مفروضة من قبل المتلفظ على المتلفظ له، لأجل تأويل الخطاب، حيث يهيمن تواتر أفعال كلامية ذات قيمة إنجازية (الإعلان+ الالتزام+ الاتفاق).

فقد تم تخصيص الفقرة الأولى من هذا المقطع إلى وضع إشارة قوية تستهدف إقناع المتلقي من أجل القبول بالفعل الانتقائي لإستراتيجية المبادرة، وذلك بناء على آلية حجاجية

تؤكد بأنه نظرا للمحدودية المادية فإن معيار الاستهداف في المبادرة هو "الاستعجال والحاجة الملحة"، وفي ذلك محاولة لسد المجال أمام استغلال لغة الإقصاء أو التفضيل لأن الهدف الأساسي من المبادرة هو محاربة الإقصاء ور د الاعتبار للفئات التي عانت من التهميش.

وبناء على ما سبق، يكون المتلقي في وضعية قبول للعينات المحددة من طرف المبادرة وهي 360 جماعة قروية و250 من الأحياء الحضرية الفقيرة.

ويعود مرسل الخطاب ليعبر وفق سنن تفسيري بأن استهداف المبادرة سيكون "بكيفية متدرجة"، حتىيطمئن جموع المتلقين للخطاب بأن لكل منهم دور ه في الاستفادة، لكن وفق معايير موضوعية. ويتم تعزيز هذا السنن التفسيري وفق استرسال في سرد الفئات التي تحظى بالأولوية والتي تمثل الحاجة الملحة التي تتطلب التدخل العاجل لأنها ما تزال تراوح الوضعية المزرية التي لا تتساوق مع الإرادة الملكية التي ما فتئ يعبر عنها حتى أصبح يلقب ب "ملك الفقراء".

ثم يأتي الدور وبشكل محكم في الفقرة الرابعة من هذا المقطع الثامن ليثمن القيم الرمزية غير المادية التي يتمتع بها المجتمع المغربي والتي ينبغي استثمارها على الوجه الصحيح لبلوغ الأهداف المتوخاة، وهي التي تمثل الرأسمال غير المادي كما عبر عنه جلالة الملك فيما بعد[1].

(9) وحرصا على التفعيل الدائم لهذه المبادرة، بكيفية توفق بين التقيد بمحدودية زمن كل انتداب برلماني أو حكومي، وبين ضمان استمرار هذه المبادرة، ذات الطابع الوطني؛ فإني أحدد مسؤولية الالتزام بتحقيقها في ثلاثة مسارات، قصيرة ومتوسطة ودائمة.

فعلى المدى القريب، كلفت الوزير الأول، بالسهر على أن تنكب الحكومة على تجسيد هذه المبادرة، في دفعتها الأولى، ضمن برامج مندمجة وملموسة، على أن يرفع إلى نظرنا السامي، في غضون الأشهر الثلاثة القادمة، خطة عمل متكاملة، تستجيب لأهداف هذه المبادرة.

[1]- خطاب العرش ل 30 يوليوز 2014.

أما على المدى البعيد، فإن طموحي الكبير، الذي هو طموحك شعبي العزيز، يستهدف الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية لوطننا العزيز إلى مستوى البلدان المتقدمة.

وتأكيدا للصبغة الوطنية الشاملة لهذه المبادرة، فقد وجهنا وزيرنا الأول بأن يعرضها على البرلمان، في جلسة مخصصة لمناقشتها، بما تقتضيه من دعم بناء.

وبصفة عامة، ندعو الحكومة إلى اعتماد مقاربة تقوم على الإصغاء و التشاور مع كل القوى الحية للأمة، من أحزاب سياسية، ومنظمات نقابية، وجماعات محلية، و هيآت المجتمع المدني، وقطاع خاص. وحتى مع المواطنين الذين لهم خبرة وغير ه في مجال التنمية.

كما ندعوها إلى نهج خطة عمل، ترتكز على مبادئ حسن التدبير، من مسؤولية وشفافية، وقواعد الاحترافية، و الأجهزة العمومية. فضلا عن المتبلعة و التقويم المستمرين للمنجزات.

وفيما يخص التمويل، فقد قررنا أن ترصد للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية الاعتمادات الكافية، من الميزانية العامة للدولة، وذلك بشكل قار ودائم. وفي هذا السياق، يجب وضع حد للحلول الترقيعية، و التدابير الجزئية غير المجدية، المتنافية مع ضرورة دوامها.

كما ينبغي أن يقوم التمويل على إيجاد آلية ملائمة ومتميزة، تضمن استمرارية الموارد، وتسهيل ونجاعة مساطر التنفيذ. ونود التأكيد في هذا السياق، على أن لن يتم اللجوء إلى أي ضرائب أو تحملاتجبائية جديدة، لا على المواطن، و لا على المقاولة.

ويجب أن يشكل تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فرصة للاجتهاد والإبداع والتجديد، في آليات و أساليب العمل الاجتماعي. منطلقنا في ذلك أن تكون قوية التأثير في نتائجها، وغير مكلفة في وسائلها، ومعززة بموارد بشرية مؤهلة وآليات مراقبة ورصد لظواهر لفقر والإقصاء، بكل موضوعية ويقظة".

لقد حسمت المؤسسة الملكية في أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي ورش دائم باستمرار ومن تم حدد لها أجال مختلفة الأزمنة تتجاوز الانتدابات الحكومية المحكومة بالمحدودية.

ويفيدنا هذا العرض بأن المبادرة باتت ملزمة، بحيث يجب إدراجها ضمن المفكرة السياسية، فلا يمكن بأي حال من الأحوال تصور سياسية خارج المفكرة السياسية. حيث تعرف هذه الأخيرة بأنها " مجموع المشاكل الملتقطة، التي تستدعي نقاشا عموميا public، بل تستدعي تدخل السلطات السياسية الشرعية"[1].

من أجل ذلك أصبحت آجال تنفيذ المبادرة بمثابة ضابطات مطروحة تحدد تحرك الفاعلين السياسيين في المشهد السياسي وفي الجانب الإجرائي خصوصا. وبهذا تم التمييز بين ثلثة مستويات زمنية:

أ. مستوى زمني قصير يلزم الحكومة على تجسيد المبادرة من خلال اتخاذ قرارات ملموسة تبلور في شكل برامج مندمجة.

ب. مستوى زمني متوسط، ارتهان الطبقة السياسية التي سوف تخوض الاستحقاقات الانتخابية بضرورة بلورة مشاريع ملموسة لتجسيد المبادرة، تقوم بتسويقها سياسيا عن طريق برامجها الانتخابية وتجسيدها على أرض الواقع أثناء تحملها لمسؤولية تدبير الشأن العام الوطني والمحلي. وفي ذلك إشارة قوية إلى الأحزاب السياسية من أجل تجاوز البرامج الجوفاء التي تتبطن الدفاع عن المرجعيات الإيديولوجية والتي تبقى فاقدة لكل مصداقية لكونها بعيدة عن واقع المواطن.

ج. مستوى زمني طويل الأمد، الذي يروم الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية، وقد تم استعمال بنية معجمية حاول من خلالها المرسل أن يصهر معه المتلقي في قالب الاندماج والوحدة كدلالة على الحس المشترك الذي يلتقي فيه أطراف الخطاب.

لقد حاول المرسل في هذا المقطع في فقرتيه السادسة والسابعة أن يركز على مسألة أساسية كانت تشكل محط انتقاد بالنسبة لمخططات وسياسات سابقة، وهي مسألة التدبير، ولعل هذه النقطة هي من أهم نقط قوة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي سوف يتم إعطاؤها الحيز الأكبر؛ ألا وهي الحكامة الجيدة كشرط ضروري يجب اعتماده في تدبير هذه المبادرة طيلة مراحل إنجازها باعتبارها آلية مصاحبة باستمرار.

---

[1] -Gerstlé (jacques) : la communication politique P.U.F que sais-je ?1992, p : 121.

ليتم الانتقال إلى الحديث عن النقطة التي تمثل قطب الرحى بالنسبة لجميع المشاريع وهي مسألة التمويل.

فقد عبر المرسل من خلال عبارة لفظية تفيد الحسم "قررنا"، ولا تدع المجال مفتوحا لأي خلل يمكن أن يؤثر سلبا على رصد التمويل من أجل ضمان استمرارية ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وهو ما يزيد من قوة التواصل مع المتلقين، ويقوي من حجية المرسل للخطاب. وبالمقابل يتم اللجوء إلى استعمال الحجاج المحيطي المتمثل في رفض طرق التدبير السابقة القائمة على الحلول الترقيعية، وهو دلالة تزيد من الحسم في ضرورة إنجاح المبادرة ومن تم جلب المتلقي بقوة للانخراط فيها. ويتبدى أن القصد من كل ذلك هو إقناع المواطن بأن المبادرة التي جاءت لأجله لن يكون تمويلها من تحملات جبائية جديدة أو من خلال الضرائب، وهو خطاب مطمئن يوسع من دائرة القيم المشتركة الرابطة بين المرسل والمتلقي، وتزيد من قوة تأثير الخطاب ونفاذه إلى عقل المواطن.

(10) "شعبي العزيز، إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ليست مشروعا مرحليا، ولا برنامجا ظرفيا عابرا، وإنما هي ورش مفتوح باستمرار. كما أنها ليست تغييرا في الأسبقيات التي حددناها، بل هي تأكيد و تجسيد لالتزامنا. إذ ما فتئنا في كل مناسبة نؤكد أسبقية و استمرارية ما نخوضه من معارك موصولة، لتأهيل الموارد البشرية، وتقوية التنافسية الاقتصادية الوطنية، وإدراج إنعاش الاستثمار والمبادرة الخاصة و التصدير، في إطار مختلف السياسات القطاعية.

وفي هذا الصدد، نجدد التأكيد على أهمية الدور الحاسم للتفعيل الأمثل لإصلاح منظومة التربية و التكوين، باعتبارها رافعة أساسية للتعبئة و الإدماج الاجتماعي. كما نؤكد على حاجة بلادنا إلى انتهاج خطة محكمة بعيدة المدى، في النهوض الفعلي بالتنمية القروية، و الاستثمار الأمثل لمواردنا الزراعية.

ومن منطلق انشغالنا القوي، بوجوب التضامن مع العالم القروي، لمواجهة الأوضاع الملحة، الناجمة عن سنة فلاحيه صعبة، فإننا نؤكد ضرورة اتخاذ حكومتنا للتدابير الاستعجالية الكفيلة بالتغلب على الظرفية الراهنة".

تعود لازمة "شعبي العزيز" لتؤكد على سنن جديد يستدعي الاهتمام، ويرسخ العلاقة الخاصة التي يريد المرسل للخطاب أن يُضمِّنها في تواصله مع المتلقي، والتي تعبر عن القيمة الاعتبارية التي يحظى بها الشعب لدى جلالة الملك.

فقد جاء هذا المقطع للجزم وفق بنيات خطابية على المستوى المعجمي "ليست مشروعا مرحليا،.... ورش مفتوح باستمرار" بأن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي إستراتيجية تنموية دائمة تتسم بالاستمرارية، وفي ذلك إيحاء على ضرورة التعامل معها بالجدية و والمصداقية المطلوبة، لا بخلاف مجموعة من البرامج التي كانت تنتهي بمجرد انتهاء السياقات التي وضعت من أجلها.

وقد حاول المرسل تصنيفها ضمن الأولويات المجتمعية بجانب إصلاح منظومة التربية والتكوين، وإلى جانب التنمية القروية/ العالم القروي. لكون هذين المجالين يشكلان منذ استقلال المغرب خياران استراتيجيان لا يمكن تصور أي تنمية بشرية أو مجالية بدون النهوض بهما.

فالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالنظر لدورها الحيوي، سوف تساهم من خلال برامجها الميدانية في إنعاش منظومة التربية و التكوين وكذا التنمية القروية لكن دونما اتكالية محضة عليها أو ارتهان أي إصلاح بمشاريعها فقط.

(11) "شعبي العزيز، إن سبيلنا ليظل المغرب أمة ناهضة، وبلدا متحركا إلى الأمام، لهو التعبئة من أجل تحقيق هذا المشروع النبيل، الذي ندعو الجميع للانخراط في مساره، في نكران ذات، وسمو عن كل الحسابات الضيقة.

وتشبعا منا بثقافة التقويم و المحاسبة لكل الفاعلين، في قيامهم بمسؤولياتهم، التي نحرص على ترسيخها في تدبير الشأن العام، فإننا نحدد مده السنوات الثلاث المقبلة، كموعد لتقييم نتائج هذه المبادرة الجديدة، وما ستفرزه من تغير ايجابي ملموس، في حياة المواطنين.

وأنه لعهد وثيق يجب أن نأخذه جميعا على أنفسنا لتكريس كل الجهود، من أجل انتشال الفئات و لجهات المحرومة من براثن الفقر والإقصاء والتخلف، وتمكينها من الأخذ

بناصية التقدم، وتحقيق التنمية البشرية المستدامة، باعتبارها المعركة الأساسية لمغرب اليوم و الغد".

تتبني الإستراتيجية الخطابية في هذا المقطع على نبرة تعبوية حماسية، من أجل إقناع المتلقي بالانخراط الجدي والمكثف في مشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومن المؤشرات على ذلك بنية المعجم: "التعبئة من أجل تحقيق المشروع"، "تدعو الجميع للانخراط في مساره". وما يثمن هذا التوجه هو صيغة التأكيد الحاضرة في الفقرة الثانية، التي جاءت هذه المرة بصدد مسألة مهمة، وهي قضية المحاسبة التي يصرح المتلفظ للخطاب بأنها سوف تشكل المحك الحقيقي لمشروع المبادرة ولبرامجه، وفي ذلك إشارة قوية إلى بعض التجاوزات التي كانت تحصل في العديد من المشاريع القطاعية بالنظر لغياب آلية المحاسبة والتقويم.

كما أن المتلفظ يروم التأسيس إلى مكون أساسي من مكونات الحكامة الجيدة التي شدد عليها تقرير البنك الدولي حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنة 2003، وهي آلية المساءلة التي تضبط التسيير الجيد وكذا إعمال قيمة الشفافية في الإنجاز.

وكان المرسل يحدد الشروط الموضوعية لنجاح ورش المبادرة من خلال الحرص على احترام مبادئ الحكامة الجيدة، بحيث يجزم بنجاح ورش المبادرة من خلال معجم "وما ستفرزه من تغيير إيجابي ملموس، في حياة المواطنين".

جاءت الفقرة الثالثة من المقطع الحادي عشر كخلاصة للخطاب، من أجل إبراز الهدف الحقيقي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والكامن في "تحقيق التنمية البشرية المستدامة"، بل إن المتلفظ اعتبر إنجاح هذه الإستراتيجية بمثابة "عهد وثيق" و"المعركة الأساسية"، وهي استعارات خطابية لها دلالات قوية على المستوى المعجمي والحجاجي. تبين قيمة هذا الورش المهم التي سوف تتأكد تباعا من خلال المشروعية الإنجازية للمؤسسة الملكية كفضاء تواصلي وفعال.

(12) ﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾. صدق الله العظيم. و السلام عليكم و رحمة الله تعلى و بركاته."

هل يمكن اعتبار هذا الثابت الخطابي ثابتا مرجعيا لدى المؤسسة الملكية؟ إن إصرار الخطاب بهذا الشكل يفيد الإصرار على المرجعية الإسلامية، بمثابة مكون أساسي في تواصل المؤسسة الملكية.

الفرع الثاني: الحضور الملكي المكثف والفاعل وتفعيل سياسة القرب

لقد شكلت فترة تطبيق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لحظة مهمة لجملة من التطورات التي سيشهد فيها النسق السياسي المغربي حضورا ملكيا بامتياز، هيمن في كل القضايا ذات الصلة بالمسألة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية. بحيث لم يعد الملك يمثل ذلك الشخص الذي يتواجد في سدة الحكم بين أسوار القصور، يطل بمناسبة إلقاء بعض الخطب الرسمية، بل سيعمد إلى أخذ الشروط الواقعية بعين الاعتبار واعتبارها إحدى أولويات الحكم الرشيد، مكتسيا طابعا "حداثيا"، يقوم على تغيير الصورة النمطية التي كانت تشكل حول التصور التاريخي والاحتفالي، إلى حقل الممارسة السياسية والواقع المعيش والتدبير اليومي القائم على القرب والمشاركة الفعالة. وذلك من أجل إعطاء نفس وبعد جديدين لشرعية التواجد الميداني والاستمرارية، بالاستناد إلى الحضور الكلي المباشر داخل الحقل الاجتماعي والتنموي، بدل الاقتصار على استثمار الر موز، والاكتفاء بالأوصاف والنعوت.

فقد حاول الملك محمد السادس أن يكون صورة جديدة عن نفسه، مواطنا مغربيا كبقية المواطنين يطمح لمواجهة آفة البطالة، ومحاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي والتهميش، يشرك في هذه الاستراتيجية الأحزاب السياسية وباقي فعاليات المجتمع المدني، طالما أن الأمر يتعلق بملفات كبرى تتطلب قرارات حاسمة وقوية[1].

[1]- الرمزي (عبد الإله): المؤسسة الملكية في المغرب: " من القيم التقليدية نحو العصرنة"، مرجع سابق، ص:121.

لقد أضحت القضية الاجتماعية إذن، مضمونا تواصليا بامتياز وموردا أساسيا لتقوية المشروعية السياسية للمؤسسة الملكية وفلسفتها التدبيرية (ملك الفقراء)[1] من جهة، ومن أجل سد الطريق أمام كل توظيف مضاد للمسألة الاجتماعية من طرف باقي الفاعلين السياسيين خاصة الأحزاب السياسية وباقي مكونات الإسلام الحركي من جهة ثانية[2].

إن هذا الاهتمام الملكي بمحاربة الفقر و التهميش وبقضية التنمية الاجتماعية، لا يتحدد فقط على مستوى الخطاب، بل أيضا في إشراف الملك شخصيا وبشكل فعلي على عمليات تدشين المشاريع التنموية، وتوزيع الهبات والتبرعات، والتي تتم في أجواء تفاعلية مع المواطنين تعكس ذلك التواصل الفعلي والميداني والمباشر، حيث يتم نقله كذلك عبر مختلف وسائل الإعلام[3] بما يحقق تعميم هذه الصورة على الجميع. ويخلق ذلك الانسجام العاطفي والوجداني[4]. ويعكس بصورة جلية تلك الألقاب التي خص بها الملك محمد السادس من قبيل "ملك الفقراء"، "الملك الإنسان"، "الملك الأمل".

لقد استطاعت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تحقيق العديد من المنجزات عبر برامجها المبنية على أرضية عمل تخضع للتوجهات الملكية التي تنوعت بين:

---

[1] - "ملك الفقراء": لقب أطلقته الصحافة الفرنسية على الملك محمد السادس، وقد رأى فيه شعبه منذ اليوم الأول لاعتلائه العرش، ملكا ثائرا على البروتوكول، قريبا من شعبه، مستمعا إلى شكواه وآلامه وآماله. ووجد فيه قائدا فتح فصلا جديدا في العلاقة بين المغاربة والملكية. ورد في المرجع نفسه، ص:123.

[2] - لقد عبر جلالة الملك محمد السادس خلال لقاء أجرته معه مجلة تايمز في يونيو 2000: "لقد أصبح المغاربة أكثر نضجا ويعلمون أنه يجب علينا العمل سوية. أعتقد أن هذا هو مستقبل المغرب، فالناس في حاجة لإحساس بكونهم مشتركين في التسيير".

[3] - تمثل وسائل الإعلام مكونا أساسيا من مكونات التواصل السياسي الجديد بالإضافة إلى استطلاع الرأي و الرأي العام، حسب المختص الفرنسي في التواصل السياسي « ROLAND CAYROLE « la nouvelle communication politique (1986). وتجدر الإشارة أنا لم نفرد حيزا خاصا لها في هذه الدراسة، لكوننا اعتبرناها ملازمة باستمرار للمؤسسة الملكية في تواصلها، الذي يتم في غالب حالاته عبر مختلف الوسائط الإعلامية.

[4] - الكراعي (محمد فاضل): "مسالة إعادة إنتاج التمثلات حول الملكية بالمغرب"، رسالة لنيل د.د.ع.م، في علم السياسة والقانون الدستوري، جامعة الحسن الثاني كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- الدار البيضاء،-2001 2002، ص: 140.

- **برنامج محاربة الفقر بالعالم القروي**: الذي استهدف في المرحلة الأولى[1] 403 جماعة قروية حيث معدل الفقر 30 في المائة، ليستهدف في المرحلة الثانية 702 جماعة قروية حيث معدل الفقر فيها يتجاوز أو يساوي 14 في المائة مع مواكبة الجماعات المستهدفة في المرحلة الأولى. وقد استطاع هذا البرنامج أن ينجز 10195 مشروع ونشاط بتكلفة 4,43 مليار درهم، مسجلا عدد مستفيدين بلغ 2548750[2].
- **برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري**:استهدف هذا البر نامج في المرحلة الأولى 264 حيا ينتمي للتجمعات التي لا تتعدى مائة ألف نسمة، بينما استهدف في المرحلة الثانية 532 حيا حضريا وذلك بتوسيع الاستهداف الترابي للتجمعات الناشئة، بناء على معدل 20 ألف نسمة. وقد تم إنجاز خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2012، 5881 مشروعا/نشاط بتكلفة مالية بلغت 6,11 مليار درهم، شملت 2352400 مستفيدا.
- **برنامج محاربة الهشاشة**: استهدفت المرحلة الأولى 8 فئات (الشباب بدون مأوى، أطفال الشوارع، السجناء السابقين بدون موارد، المرضى العقليين بدون مأوى، النساء في وضعية هشاشة، الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة، المتسولون والمشردون والأشخاص المسنون بدون موارد)، بينما تمت إضافة في المرحلة الثانية فئتين وهما المدمنون ومرضى السيدا. استطاع هذا البرنامج أن يحقق 389 نشاطا و 2583 مشروعا، استفاد منه 743000 شخصا خلال نفس الفترة.
- **البرنامج الأفقي**: ويستهدف المناطق المنتمية للعمالات والأقاليم غير المعنية بالبرامج الأخرى السابقة، وذلك من أجل دعم المشاريع ذات الوقع القوي بناء على إعلان طلب المشاريع، ويهدف إلى تقوية الهندسة الاجتماعية والمواكبة عن طريق برنامج التكوين والدعم التقني، وقد ركزت المرحلة الثانية على المشاريع المدرة

[1]- تمتد المرحلة الأولى للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية من سنة 2006 إلى 2010، وتمتد المرحلة الثاني من 2011 إلى سنة 2015.

[2]- التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، شتنبر 2013، أنظر: www.indh.ma

للدخل. وقد تمكن هذا البرنامج من إنجاز 1832 نشاطا و12009 مشروعا، لمجموع مستفيدين بلغ 2352970 بغلاف مالي قدر ب 6,26 مليار درهم. وذلك خلال حصيلة 2005-2012.

- **برنامج التأهيل الترابي**: يستهدف أساسا تقليص التفاوتات المجالية خصوصا من حيث دعم الولوج للبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات وخدمات القرب (الطرق القروية والصحة والتعليم والكهربة و الماء الشروب) ويهم ساكنة 22 إقليما ذات تضاريس جبلية وعرة. وقد استطاع هذا البرنامج الذي تم إطلاقه سنة 2011 إلى غاية نهاية سنة 2012، تهيئة 684 كلم من الطرق والمسالك، بناء 17 منشأة فنية، 470 وحدة سكنية للمعلمين، ربط 127 دوارا بالماء الشروب، إنجاز 252 مشروع نقطة ماء، بناء 61 سكن للأطر الصحية، تشغيل 27 مركز صحي، اقتناء 31 سيارة إسعاف، كهربة 1000 دوار بالعالم القروي.

الملاحظ أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أضحت تمثل إحدى أكبر المنجزات التي حققتها المملكة المغربية منذ بداية الألفية الثالثة، بفضل ما حققته من مكاسب مادية ومجالية وتنموية واعتبارية، لفئات واسعة من سكان القرى والبوادي أو ما يعرف بالمغرب العميق. وبفعل ما أحدثته من سلوكيات تضامنية وتشاركية وتآزرية، جعلت المبادرة ورشا مغربيا بامتياز، للقضاء على الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، يضمن الكرامة الإنسانية والعيش الرغيد للمواطن المغربي.

ولقد تمكنت المبادرة في شطرها الأول الذي امتد بين أعوام 2005-2010 من انتشال نحو خمسة ملايين شخص من الفقر، الذي حددته الأمم المتحدة في دولارين ونصف، من خلال برامج المشاريع المدرة للدخل التي ساعدت على إنشاء جمعيات وتعاونيات في مجالات ومهن وحرف عديدة عادت بالنفع العميم على أصحابها، وأحيانا بمبالغ مالية صغيرة، لكن بإرادة كبيرة تعكس قدرة المرأة والشاب المغربي على الإبداع والابتكار حين تتوفر شروط التشجيع والمواكبة والتأطير. وبات بعض هذه الجمعيات النائية

تصدر منتوجها إلى الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة: مثل الزرابي والعسل والأعشاب الطبية والزيوت الغذائية وأرغان وغيرها[1].

كما مكنت المبادرة عشرات آلاف الفتيات القرويات ومن أسر فقيرة من استكمال تعليمهن الإعدادي والثانوي، من خلال مشاريع الدعم ومراكز الإيواء في بناء عشرات - دار الطالبة- على امتداد المغرب، التي باتت عنوانا للتميز ومقاومة الإقصاء، ورمزا لتحدي الفتاة القروية للظروف الاجتماعية والعادات الثقافية.

واعتبر مسؤول البنك الدولي أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي يرعاها الملك محمد السادس شخصيا، مكنت المغرب من تقليص معدلات الفقر في الأرياف إلى النصف، وحققت برامجها تحسنا في مستوى معيشة السكان في نحو 700 قرية وتجمع سكاني، من خلال الأنشطة المدرة للدخل وبرامج تعليم الفتاة القروية، والصحة الإنجابية، ودعم حاجيات الأشخاص في وضعية صعبة، في انسجام تام مع أهداف الألفية التي حددتها الأمم المتحدة في عام 2000 لتقليص الفقر عبر العالم إلى دون النصف بحلول عام 2015[2].

وحسب البنك الدولي تراجعت معدلات الفقر في القرى والبوادي المغربية من 36 في المائة عام 2000 إلى 14 في المائة في العشرية الثانية، كما بات أغلب سكان المناطق النائية يتوفرون على الخدمات الرئيسية مثل الماء الشروب والكهرباء والمسالك الطرقية والمدارس والمستوصفات الطبية والعلاجية خاصة صحة المرأة والطفل.

وقال الملك محمد السادس في خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 20 شتنبر 2010 " إن العالم تمكن بفضل الالتزام بأهداف الألفية للتنمية من جعل ملايين الناس يتمتعون بحقهم في التعليم والصحة والشغل والعيش الكريم خلال السنوات العشر الأخيرة..، لكن مليار شخص في العالم مازالوا يعانون الجوع ويموت الأطفال سنويا من سوء التغذية والأوبئة"[3].

---

[1]- منشورات أوال ميديا: مملكة الشعب 2013-1999....، مرجع سابق، ص: 118.

[2]- المرجع نفسه، ص : 120.

[3]- المرجع نفسه، ص : 120.

وقال الملك " لقد اعتمدنا في بلورة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مقاربة تشاورية وا ٍدماجية، تقوم على المشاركة الديمقراطية، وحكامة القرب، وعلى تبني الفاعلين المعنيين، لمشاريعها الهادفة للتصدي للعجز الاجتماعي، بخلق أنشطة مدرة للدخل، ولفرص الشغل. وبفضل هذه المبادرة وما واكبها من إصلاحات عميقة ومخططات قطاعية، وأوراش هيكلية، قطع المغرب أشواطا متقدمة، لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية...حيث تمكنا، بفضل انتهاج تعميم التعليم الابتدائي، من تمدرس 93 في المائة من الأطفال ما بين 6 و11 سنة... ومنذ 2008، وبالنظر للأهمية التي نوليها للبعد البيئي في التنمية فقد قطعنا خطوات موفقة في مجال المحافظة على البيئة، ومكافحة المتغيرات المناخية...".

ويعتقد البنك الدولي أن برامج "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" في المغرب، أصبحت صيغة ناجعة لمعالجة مشكلة الفقر في بعض الدول العربية والإفريقية جنوب الصحراء التي تعاني بعض ساكنتها الريفية من تحديات اقتصادية واجتماعية بسبب شراسة اقتصاد السوق، والتحولات المرتبطة بالعولمة أو المتغيرات المناخية وتراجع الأمطار...

وتعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ورشا ملكيا ومغربيا مفتوحا باستمرار، قائما على التضامن والتشارك والتآزر والمواكبة، للتغلب على الفقر والإقصاء الاجتماعي، وهو ما جعل الكثير من المنظمات الدولية تصنف المغرب ضمن أكثر الدول سرعة ونجاعة في التغلب على مشكلات الفقر والتهميش في العالم[1].

الملاحظ أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية استطاعت أن تفسح المجال واسعا للمؤسسة الملكية من خلال برامجها المتعددة التي لامست العديد من الفئات الاجتماعية وشملت الكثير من المجالات الترابية، من أجل تفعيل تواصلها وجعله أكثر نجاعة وفعالية، بشكل لم يسبق أن أتاحته قنوات أخرى في السابق.

[1]- المرجع نفسه، ص: 121-122.

المطلب الثاني:

أفق الممارسة السياسية في سياق "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"

سنحاول خلال هذا المطلب أن نقارب طرفا أساسيا في العملية التواصلية، ويتعلق الأمر "بالمتلقي"، الذي يجسد الجانب التفاعلي في التواصل الملكي (الفرع الأول)، كما سنحاول أن ندرس "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" في سياق رهاناتها بالنسبة للمؤسسة الملكية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المجتمع المدني وحدود فكرة المتلقي

إن تركيزنا على المجتمع المدني كمتلقي مركزي في سياق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لا يلغي مكانة المواطن الفرد الذي ينصهر ضمن فئات اجتماعية تتجاوب مع الخطاب التنموي والاجتماعي للمؤسسة الملكية. إلا أنه يبقى المجتمع المدني كمكون يوفر مجموعة من الإمكانيات الذاتية والموضوعية التي تسمح بجعله متلقي قابل للدراسة من جهة أولى، ولكونه يمثل أهمية مركزية[1] داخل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من جهة ثانية، انطلاقا من الخطاب المرجعي لها - خطاب 18 ماي 2005-، وانطلاقا كذلك من المنهجية والآليات التي تم بها تنزيل المبادرة، كما أنه يعتبر الشريك الأساسي في معالجة معضلة التنمية البشرية سواء في التصور المحلي أو حتى الدولي.

وتعتبر الجمعيات أحد أبرز المكونات الفاعلة في المجتمع المدني كإطار تنظيمي لتأطير المواطنين، وتوعيتهم وتأهيلهم للمشاركة في تدبير الشأن المحلي والوطني. بحيث أصبحت معيارا من معايير انفتاح الدولة ودمقرطتها، ومقياسا لمدى التماهي مع المستلزمات الحقوقية الدولية التي تشترط المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

---

[1]- إلى جانب الحكومة والسلطات المحلية والقطاع الخاص، أنظر المذكرة التوجيهية لتنفيذ برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للفترة 2006-2010.

لقد بات دور المجتمع المدني بجميع مكوناته أساسيا في لعب دور الوسيط القوي في بلورة مشاريع الدولة وتكييفها وفق المتطلبات المحلية، بل تشخيص الوضعية الحقيقية وتحديد نوعية التدخلات وتكييفها وفق الخصوصية المحلية لكل مجال معين. وذلك حتى يتسنى له المشاركة الهادفة والفعلية في تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي والصحي والتعليمي من خلال تقديم الخدمات العديدة للأفراد و المجتمع باختلاف مستوياتهم الاجتماعية ومواقعهم المجالية[1].

إن أهمية المجتمع المدني كمتلقي أساسي يلاحظ أنها تصطدم بالعديد من المعوقات التي تحد من فعاليتها، وبالتالي تؤثر على تحديد تفاعلها الحيادي مع المؤسسة الملكية في إطار استراتيجية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

فالملاحظ أن من بين أهم الإشكالات التي تواجه المجتمع المدني وتحد من فعاليته تتعلق بالمورد البشري، بحيث أن كفاءة العنصر البشري في العمل الجمعوي تظل محصورة في عدد صغير من الجمعيات، فحتى إذا كانت الجمعية تتوفر على عناصر يتمتعون بمستوى تعليمي عال، فإنها تفتقد للخبرة والتجربة التي يمكن أن تجعل منها عنصر فعال، بالإضافة إلى غياب النفس الطويل، وضعف الحس الوطني، وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، بحيث أن القليل منهم من يشتغل بشكل تطوعي دون أن تكون لهم مطامع شخصية يرومون من خلالها تحقيق منافع إما مادية أو معنوية تؤدي إلى تبخيس العمل الجمعوي وا ٍفراغه من هدفه النبيل ألا وهو الدفاع عن مصلحة الجماعة.

لكن بالمقابل، فالمتتبع الدقيق لبعض الجمعيات يلاحظ أن الكثير منها أصبح يدافع في بعض الأحيان عنرأي الجماعة حتى وا ٍن كانت على خطأ بل يستغل فضاء الحريات التي أضحت تتمتع به الجمعيات - بعدما أعطيت لها المكانة اللائقة في التشريع المغربي-، من أجل فرض رأيها وا ٍن كان فيه تعسفا على حق الفرد، مستغلة بذلك سلطة الاحتجاج كقوة ضاغطة على السلطات العمومية من أجل الرضوخ لمطالبها التي تنطوي على غايات غير نبيلة.وبذلك فقد بات هناك توجه نحو التأسيس لقوة الكتلة في مواجهة رأي الفرد مهما تعالت

[1]- الكايد (زهير عبد الكريم):" الحكمانية، قضايا وتطبيقات"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، عمان 2003، العدد 372، ص:82.

أصواته المؤسسة على الحق. هذا التوجه الذي أضحى يضرب في المبدأ والفلسفة التي من أجلهما تم التأسيس لفكرة المجتمع المدني كفضاء ينازع السلطات العمومية من أجل اتخاذ القرار الصائب والمساءلة الموضوعية من أجل خدمة المجتمع.

وفي نفس السياق، فإن بعض الجمعيات يتم إحداثها كامتداد وواجهة لبعض الأحزاب السياسية، ومن تم فإن أي خلافات حزبية داخلية تؤثر بشكل مباشر في العمل الجمعوي وتجعله يتيه وراء المصالح الضيقة الفئوية. هذا بالإضافة إلى تسخير الجمعية لخدمة أغراض سياسية انتخابوية، بحيث أن بعض الجمعيات تنشط بشكل كبير في الفترات التي تعرف استحقاقات انتخابية، وهو ما يطمس هوية الجمعية ويجعلها مبتذلة.

يلاحظ كذلك، أن العديد من الجمعيات تم تأسيسها بشكل انتهازي من أجل الاستفادة فقط من بعض الدعم المخصص لتمويل بعض المشاريع، وهو ما يبرر تناسل الكثير منها والذي تزامن مع انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وهو ما أثر سلبا على الأهداف التي جاءت من أجلها المبادرة وهي محاربة الفقر والإقصاء والتهميش، وتشجيع الفئات الهشة والمعطلة على الاندماج في الحياة النشيطة بدل الانتظارية التي تعيق كل تنمية.

إلا أن ما يمكن تسجيله هو أن الكثير من الجمعيات المستفيدة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تشتكي ضعف حجم الدعم المالي[1] الذي يخصص لها والذي يشكل عائقا كبيرا في تحقيق أهدافها وتنفيذ مشاريعها التنموية، بل إن حتى بعض الجمعيات التي استطاعت أن تندمج في مشاريع ناجحة، فإن هاجس استمرار الدعم وانقطاع المعونات يظل يهدد ديمومة مشاريعها، لكونها تعتمد على الموارد السهلة والقصيرة الأجل، بالإضافة إلى أن هذه الجمعيات لا تتوفر على كفاءات وأطر مؤهلة ومتخصصة بإمكانها وضع دراسات وبرامج مضبوطة تِؤهلها للحصول على مصادر للتمويل.

[1]- تستفيد الجمعيات المغربية من حصص دعم ضعيفة جدا مقارنة مع بعض الدول العربية كتونس ومصر ، أما الدول الغربية فحجم الدعم المخصص للجمعيات يفوق بكثير ما يمنح للجمعيات المغربية، أنظر البرنامج الحواري "شؤون أمازيغية" على القناة التلفزية "المغربية"، مع الدكتور عبد الله ساعف، ليوم الخميس 27 نونبر 2014 على الساعة التاسعة مساء.

تعاني العديد من الجمعيات من الصراعات الداخلية التي تنعكس سلبا على العمل داخلها وضعف التجانس بين أعضائها، مما يكرس أحيانا كثيرة تهميش العناصر الطموحة والتواقة للتغيير، ويؤدي إلى تعطيل تجديد مكاتبها وفق الآجال القانونية التي تنص عليها قوانينها الأساسية، مما يجعلها خارج القانون؛ وبالتالي تفويت العديد من الفرص للاستفادة من التمويل أو تنظيم بعض الأنشطة المختلفة. أما عن التسيير الإداري والمالي فغالبيتها لازالت حديثة العهد بالتدبير مما يفسح المجال للانشقاقات والنزاعات الداخلية.

وما يضاف إلى هذا الوضع غير الصحي الذي تتخبط فيه الجمعيات، محدودية دعم وسائل الإعلام للعمل الجمعوي من خلال التعريف بدورها وبأنشطتها التنموية، وفسح المجال لها من أجل الانفتاح على باقي الفاعلين الآخرين، مما يؤثر سلبا على تواصلها مع الجمهور وعلى تسويقها لبرامجها ومنجزاتها. إن هذه الحدود التي تعيق نشاط وفعالية الجمعيات تزداد وطأتها بالنظر لضعف البنيات والتجهيزات الأساسية التي توفر لها من طرف الدولة خاصة فيما يتعلق بتوفير الفضاءات العمومية لممارسة أنشطتها وتواصلها مع جمهورها، حيث أن العديد من دور الشباب كانت تتوفر على بنايات وتجهيزات غير صالحة بل إن بعضها ما تعرض للإتلاف والإهمال، وحتى للتفويت إلى مصالح أخرى.

وقد جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتعيد الاعتبار للمجتمع المدني[1] وترشيد دوره ليتوجه صوب العمل الجاد والفاعل والانخراط في عجلة التنمية في شتى تمظهراتها.

إذن فما هي أهم الأدوار التي اضطلع بها النسيج الجمعوي في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟ وكيف استطاع أن يتماهى مع المبادرة كمتلقي مركزي وكمخاطب أساسي للمؤسسة الملكية؟ وإلى أي حد تمكن المجتمع المدني من خدمة المشروعية التنموية للمؤسسة الملكية؟

[1]- طبعا كانت هناك بعض الاستثناءات بالنسبة للعديد من الجمعيات الفاعلة والجادة، والتي كان لها حضور قوي وفعال تؤمن برسالة وجودها، ودورها في الفضاء العمومي، بحيث كانت تشتغل بكل خبرة واحترافية في تأطير المواطنين وفي إنجاح الكثير من البرامج التنموية.

يمكن بداية أن نميز بين مستويين يمكن من خلالهما تحديد دور النسيج الجمعوي في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث يتحدد **المستوى الأول** من داخل هيئات وأجهزة المبادرة، أما **المستوى الثاني** فيتموقع خارج هيئات المبادرة، كفاعل مدني مهتم ومتتبع، أو كصاحب مشروع مدعوم و ممول من طرف المبادرة، أو كمستفيد من الخدمات.

يضطلع النسيج الجمعوي بدور أساسي في جميع هيئات المبادرة ولجانها، سواء على المستوى المركزي أو المحلي، حيث أن تمثيليته حاضرة باللجان المحلية المكلفة بتنزيل برامج محاربة الفقر في الوسط القروي وبرنامج محاربة الإقصاء بالوسط الحضري. هذا بالإضافة إلى أنه ممثل باللجنة الجهوية المكلفة ببرامج محاربة الهشاشة الاجتماعية، والمكلفة كذلك بمتابعة اللجان الإقليمية ومن تم المحلية. كما أن اللجان الإقليمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تنعقد على مستوى العمالات والأقاليم تعرف تمثيلية النسيج الجمعوي كطرف أساسي من خلال المهام المتعددة الموكولة إليه.

يحظى النسيج الجمعوي بتمثيلية فعلية إلى جانب باقي المكونات الأخرى ضمن اللجان المحلية والإقليمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث يعتبر معنيا بتحديد المستهدفين ومسؤولا عن العمليات الواجب برمجتها. فانطلاقا من الموقع الذي يحتله النسيج الجمعوي والذي يتمثل في قربه من المواطنين واحتكاكه المباشر معهم، يؤهله أكثر من غيره في عملية تحديد المستهدفين واختيارهم، كما أن له دراية ميدانية بالمشاكل التي تتطلب الأولوية في المعالجة، ومن تم يمكنه تحديد المشاريع التي ينبغي برمجتها، لأنه على علم بجدواها وراهنيتها وصلاحيتها للبرمجة والتفعيل على أرض الواقع، لذلك فإن دوره في اللجان السالفة الذكر يأتي من باب معرفته بالشيء، واستجابة وتكريسا لسياسة القرب والحكامة الرشيدة[1].

[1]- لقد خلص لمشاركون في الملتقى الجهوي الرابع للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية حول الالتقائية التي احتضنت أشغاله مدينة آسفي يوم السبت 29 دجنبر 2008 بولاية جهة دكالة عبدة إلى العديد من الملاحظات التي حصروها في: - غياب الآليات العامة الخاصة بفرق التنشيط، - ضعف النسيج الجمعوي وغياب فرق التنشيط في بعض الجماعات المحلية والأقاليم خصوصا القروية منها، - ضعف التنسيق بين المصالح الخارجية، - عدم انضباط بعض أعضاء اللجان في الحضور نتيجة تغيير المؤسسات لممثليها في كل اجتماع أو لقاء، - طبيعة فرق التنشيط وتشكيلها = =

إن دور النسيج الجمعوي لا يقف عند هذا الحد، بل يمتد لمتابعة تنفيذ عمليات المبادرة الموكولة إلى مختلف الشركاء من المصالح اللامركزية، الجماعات.. وغيرها، كما أن له دور أساسي في برنامج محاربة الفقر في العالم القروي؛ كمتابعة مدى إنجاز التشخيص التشاركي لكل جماعة مستهدفة من طرف لجانها المحلية، وتقييم حجم ومدى مشاركة الساكنة المستهدفة في صياغة المشاريع وتحديد العمليات. وكذا متابعة مدى فعالية وحضور النسييج الجمعوي القروي في أشغال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتقييم أدائه، وبالتالي الخروج بتوصيات تحديد كيفية تحسين شروط الفعالية والأداء.

أما على مستوى برنامج محاربة الهشاشة، فباعتبار النسيج الجمعوي ممثلا باللجنة الجهوية المكلفة به، فإن متابعته تمكن بشكل أساسي في المتابعة الدقيقة لعملية وضع " خارطة الهشاشة والتهميش" و"التصميم الجهوي لمحاربة الهشاشة والتهميش"، كما تكمن أيضا في متابعة برنامج محاربة الهشاشة والتهميش، ومدى تحققها على أرض الواقع.

وتهتم المتابعة على هذا المستوى كذلك بعملية إدماج ومساعدة الأشخاص المستهدفين ومواصفات جودة الخدمات المقدمة وذلك في إطار وضع التقارير والقيام بالتقييم الدوري لكل مرحلة. وذلك في إطار اتفاقية الإطار المبرمة بين المستوى المركزي والمستوى الجهوي.

ويجب التنبيه إلى فكرة مهمة للغاية، تتمثل في أهمية تواجد النسيج الجمعوي ضمن المجموعات التقنية المصغرة، وما يمنحه هذا التواجد من فرض للمتابعة الميدانية ليسر أشغال المبادرة على المستوى المحلي، هذه المتابعة الأخيرة يمكن أن تساعد على الوقوف على مجموعة من مؤشرات التقييم والتتبع الأساسية خاصة لطرق أجرأة تنفيذ المشاريع.

كما يضطلع المرصد الوطني بدور هام في متابعة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى جانب شبكة النظم المعلوماتية – التي تربط بين المستوى المركزي وكافة الأقاليم والعمالات- لتتبع ومباشرة صرف التمويل ومراحل الإنجاز الميداني لعمليات المبادرة. وفي

= = _____

- خصوصا في الجماعات القروية التي تتشكل فيها غالبا من الكاتب العام والتقنيين في غياب المجتمع المدني، ضعف التشاركية واستشارة الساكنة من قبل بعض الجمعيات.

لمزيد من التفصيل أنظر جريدة الأحداث المغربية، العدد 3251، بتاريخ 02 يناير 2008.

هذا الإطار يتم متابعة أثر الإنجاز عبر معيار المؤشر المندمج للتنمية البشرية وكذا تحليل تطور مبادرة التنمية البشرية والمؤشرات الأخرى للمرصد[1].

أما فيما يتعلق بدور النسيج الجمعوي من خارج أجهزة المبادرة، فإن له أكثر من موطأ قدم في أجرأة وتفعيل وتثمين المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والمتمثلة أساسا في تقديمه للخبرة والدعم للسكان المستفيدين من المبادرة.

أما بخصوص الخبرة والتأطير، فإن النسيج الجمعوي وبالإضافة إلى إمكانية اعتماد المبادرة على خبرته في تأطير وتأهيل الفاعلين المؤسساتيين والجمعويين. وكذا العاملين الاجتماعين كالمربين والمؤطرين وذلك ضمن شبكة خبراء المساعدة الفنية أو التقنية. فإنه مدعو بما قد يمتلكه من خبرة وتجربة ميدانية، ومن علاقات أفقية مع الساكنة والفئات المستهدفة تمكنه من معرفة الواقع المعيشي وتفاصيل الحياة اليومية لها، أن يقوم بدوره في نشر ثقافة التعاون والاندماج والتأسيس لما يسمى بثقافة ومعرفة الاقتصاد التضامني أو الاقتصاد الاجتماعي[2].

الملاحظ من خلال ما سبق، أن المجتمع المدني بات يلعب دورا أساسيا في تفعيل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بالرغم من المعيقات التي تحول دون تحقيق اندماجه الكلي في صلب العملية التنموية، كما أنه أصبح يشكل المتلقي المفترض والمتفاعل في سياق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وعبره يتم تعميم الخطاب التنموي لمجموع المواطنين المستهدفين، بل أصبح هذا المجتمع المدني يتفاعل مع الخطابات الملكية ويواجه بها باقي المتدخلين الرسميين، بل يراقب مدى مشروعية تدخلاتهم في إطار توجه المؤسسة الملكية

---

[1]- سعدي (خليل): "دور المجتمع المدني في تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية –أكدال، الرباط، رسالة لنيل د.د.ع.م.، السنة الجامعية 2007-2008، ص:94-95.

[2]- لقد أكد المنتدى الجهوي الرابع حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية السالف الذكر على: -ضرورة تنظيم دورات تكوينية في مجال دراسة المشاريع لفائدة الجمعيات، والتدريب على دراسة الجدوى حسب حاجيات وخصوصيات كل منطقة وا ٍعادة التطرق في طريقة تعيين الجمعيات بالاعتماد على الجمعيات الفاعلة وليس المقربة من الرئيس أو المسؤولين، - دعم الالتقائية بين مناديب المصالح الخارجية وممثليهم في فرق التنشيط عن طريق مقاربة النوع، - تقوية الحس المقاولاتي لدى الجمعيات عن طريق التكوين والعمل على عدم استنساخ المشاريع وملائمتها للمنطقة، أنظر جريدة الأحداث المغربية، العدد 3251، يناير 2008.

وحرصها على تفعيل المشروع الديمقراطي التنموي الحداثي. وهو ما يقوي فرضية تحقيق أهداف تحديث المؤسسة الملكية لممارستها السياسية التي تستهدف في العمق تكريس قيم المواطنة والمشاركة.

الفرع الثاني: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: أية رهانات؟؟

يبدو أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية باتت تحظى بأهمية كبرى، بالنظر لما يعيشه المغرب من تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وما يواجهه من تحديات داخلية وخارجية أضحت تفرض الوصول إلى نتائج ملموسة تنعكس على تحسين مؤشرات التنمية، وتجعل من التنمية البشرية والتنمية المحلية من الأولويات الضرورية التي ينبغي إيجاد حلول لها ومعالجتها بكل جدية.

إن قراءة وتشخيص المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في سياق رهاناتها بالنسبة للمؤسسة الملكية على مستوى الخطاب والفعل السياسيين، ضمن استر اتيجية تحديث ممارستها السياسية، تفرض استحضار مجموعة من الأسئلة والتي يمكن تحديدها فيما يلي؟

ما هو وقع المنجزات التي حققتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على التنمية الإنسانية بالمغرب؟ ثم ما هي أهم الإكراهات التي تواجه تطبيقها؟ ألا يمكن القول أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أصبحت تعاني من إشكالية ظهور نوع من الاتكالية لدى باقي الفاعلين في التنمية، والتراجع في أدوارهم؟ هل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كفيلة لوحدها لحل إشكالية التنمية البشرية بالمغرب؟ و ما هي أهم رهانات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟ وفي مقدمتها رهان مركزيتها في تواصل المؤسسة الملكية ؟

إن دراسة المنجزات والحصيلة النهائية لورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يطرح الكثير من الصعوبات خاصة وأن المبادرة هي استراتيجية طويلة الأمد تهدف تحقيق العديد من الأهداف وفي مقدمتها تحسين مؤشرات التنمية البشرية، لكن هذا لا يمنع من استقراء مجموعة من المتغيرات التي أحدثتها المبادرة من خلال مجموعة من المشاريع المنجزة وعدد المستفيدين والمستهدفين من برامجها.

فعلى امتداد ثماني سنوات من عمل المبادرة استطاعت أن تغير الكثير في حياة مجموعة من الأشخاص وفي مقدمتهم عشرات الآلاف من الفتيات القرويات اللواتي بات بمقدورهن الولوج إلى المدارس في المناطق القروية والنائية، والاستفادة من خدمات دور الطالبة في إيوائهن من الظروف القاسية التي كن يرزحن تحتها والتي كانت تحول دون متابعتهن للتمدرس. كما تحسنت معيشة ملايين النساء القرويات ليرتقين في السلم المعرفي والاجتماعي والاقتصادي من خلال الانخراط في مجموعة من الجمعيات والتعاونيات التي باتت تنتج العديد من المنتوجات تسوق داخل المغرب وخارجه (كإنتاج الحليب والزرابي وزيت الأركان والتمور وغيرها).

وقد تمكنت العديد من مشاريع المبادرة في المساهمة في فك العزلة عن بعض المناطق النائية وا ٍدماجها في محيطها الإقليمي، وربطها بالخدمات الاجتماعية ووسائل المواصلات.

وفي نفس الإطار تمكنت "المبادرة" حسب المحللين من تقليص معدلات الفقر في المغرب إلى نحو 10 في المائة من مجموع السكان باعتماد مرجعية المؤسسات الدولية التي تضع دخل دولارين ونصف دولار كإنفاق يومي. وقد أكد الملك محمد السادس في الخطاب الذي ألقاه في الأمم المتحدة بمناسبة قمة أهداف الألفية، بأن المغرب قطع أشواطا متقدمة مكنته من تحقيق الكثير من أهداف الألفية للتنمية عبر إطلاق "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" منذ سنة 2005، والتي عملت على محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي وتحسين ظروف عيش السكان الفقراء في الحواضر والقرى وتعميم الاستفادة من الكهرباء والماء الصالح للشرب وا ٍقامة مشاريع مدرة للدخل[1].

وبالإضافة إلى ما سبق، فإنه لا يمكن الإغفال كذلك عن بعض الأفعال الإيجابية التي جاءت بها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي تتمثل في خلقها لحركية وديناميةبين الأطراف المتدخلة التي كانت السمة الغالبة على علاقتهم هي الممارسة القطاعية وضعف الالتقائية، حيثخلقت فضاء مواتيا لبلورة المشاريع وا ٍعداد البرامج وتتبعها وتقييمها بالتشاور

[1]- منشورات أوال ميديا: مملكة الشعب 1999-2013، مرجع سابق، ص:122.

مع الساكنة المستهدفة التي كانت فيما قبل تعاني من الإقصاء وغياب المشاركة في إيجاد الحلول التي تتوافق مع خصوصيتها وتعبر عن إرادتها. بل ساهمت في إيجاد المواطن المسؤول الذي يتحمل مسؤولية اختياراته عوض تعليق إخفاقاته على سياسات الدولة وباقي المتدخلين، فقد أصبح جزءا لا يتجزأ من صناعة القرار التنموي على المستوى المحلي عبر آليات المشاركة والتشاور وفرق التنشيط الذي خلقتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

لقد أتت المبادرة بهندسة اجتماعية حقيقية شملت مستويات التشخيص التشاركي للمشاكل والحاجيات، ثم تحديد طرق التدخل بالاعتماد على وسائل عملية مضبوطة، بهدف الوصول إلى نتائج ملموسة، اعتمادا على ميكانيزمات الحكامة الرشيدة، وتأهيل الموارد البشرية[1] عبر تنظيم لقاءات تكوينية تروم تلقين أدوات التدبير الاستراتيجي ودراسة الجدوى من المشاريع وكيفية متابعتها وتدقيقها.

لقد اعتبرت المبادرة فرصة لمصالحة المواطن مع السياسات الاجتماعية ومجالا وفر انفتاح الإدارة على جمعيات وهيئات المجتمع المدني والتعامل معه كشريك حقيقي يجب استشارته والأخذ بمقترحاته. كما جاءت المبادرة بمفاهيم جديدة أصبحت أكثر تداولا حتى بالنسبة لبعض الأشخاص الذين لم تكن لهم أدنى تجربة حول إعداد المشاريع والمشاركة في تدبيرها، ويتعلق الأمر بالمقاربة التشاركية والمقاربة المندمجة، التشخيص التشاركي، والتقييم، والافتحاص، والمراقبة.

لكن بالرغم من هذه الايجابيات التي جاءت بها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبصرف النظر عن الإنجازات التي استطاعت تحقيقها، فإنها تعاني من مجموعة من الصعوبات والإكراهات التي تؤثر سلبا على فعاليتها.

يمكن القول بداية، أن أهم المعيقات التي واجهت تطبيق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ انطلاقتها، تتجسد في عدم استيعاب فلسفتها من طرف العديد من المتلقين لها

[1]- من ضمن الإنجازات التي حققتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية - حسب تصريح السيد عزيز دادس المنسق الوطني للمبادرة-، فقط على مدى ثلاث سنوات منذ انطلاقها، هي تكوين 11 ألفا من الخبراء، شكلوا 676 لجنة محلية، 70 لجنة إقليمية، و14 لجنة جهوية.
أنظر جريدة التجديد بتاريخ 23 ماي 2008.

وفي مقدمتهم المجتمع المدني الذي يمثل قطب الرحى في استراتيجيتها، حيث تم التهافت على الاستفادة من برامجها بشكل انتهازي في العديد من الأحيان. ولعل ذلك راجع بشكل كبير إلى ضعف التواصل من طرف القنوات الإعلامية للتعريف بها، وبأهدافها وآلياتها خاصة مع ذلك المتلقي البسيط الذي لم يألف المشاركة في صناعة القرار التنموي المحلي، ولمفاهيم التدبير التشاركي والحكامة الجيدة بمضامينها المتعددة، التي كانت تكتسي نوعا من الغموض في الإدراك والتطبيق. حيث اقتصرت المبادرة على الهيئات واللجان التي لها علاقات مباشرة بها وهو ما طرح إشكالية التفييئ البرنامجي للمبادرة.

وقد شكل تكاثر الجمعيات وتناسلها بشكل عشوائي في غياب للتصور والإنجاز، في تداخل البرامج والأهداف والأفكار، وصعوبة التكيف مع برامج المبادرة. وما يزيد من تعميق هذه الإشكالية هو هزالة التكوينات التي تبقى موسمية وانتقائية مقارنة بحجم المبادرة. حيث أن العديد من الجمعيات أسست بشكل سريع تزامنا مع المبادرة مما يفسر وجود بعض الاختلالات في تدبير ملف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تختلف من منطقة لأخرى. لكن يبقى دور المجتمع المدني محوري في بلورة وأجرأة المبادرة بصرف النظر عن كون الجمعيات مؤهلة أو غير مؤهلة، لأن الأساسي هو مشاركتها، أما كونها مؤهلة بما يكفي لتقديم مشاريع فهذا الشرط ينضج مع مرور الممارسة والتكوين.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك من يعتبر أن المبادرة في سياق مقاربتها لمنهجية محاربة الفقر، لم تأت ببرامج مضبوطة ومسطرة بل اكتفت بمحاور اشتغال انحصرت في مقاربة مندمجة؛ وما تعنيه من إشراك لجميع المؤسسات والأطراف المعنية، ومقاربة تشاركية؛ والتي تفيد الحرص على مشاركة المستهدفين والمعنيين بالمشاريع مباشرة. وبالمقابل كان من المطلوب أن تكون عملية تشخيص أوضاع الهشاشة تستبق مرحلة وضع البرامج، هذا المعطى الذي لم يتم الأخذ به وهو ما يفسر ضعف التواصل و التفاوض قبل وضع الخيارات الأساسية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية[1]. كما أن الهاجس الذي حكم الشطر الأول للمبادرة

[1] - المرجع نفسه.

هو تصحيح وضعية مؤشر التنمية، مما جعلها تتبنى برامج قريبة المدى في حين أن الإشكالات الاجتماعية التي يعرفها المغرب تتطلب بعد المدى لمعالجتها.

وتمثل إشكالية النقص الحاد في الموارد البشرية من بين أهم المعوقات التي تقف حاجزا أما استمرارية العديد من مشاريع المبادرة، حيث نجد العديد من المنشآت التي تم تشييدها، من قبيل المستوصفات والمراكز الصحية، ومراكز التربية والتكوين، والأسواق النموذجية، ودور الأيتام وحماية الطفولة، ودور العجزة، وبعض المؤسسات الاجتماعية، التي أنشئت في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تفتقد للعديد من الأطر من أجل تسييرها، مما يفقد هذه المشاريع الفعالية والترشيد، وفي بعض الأحيان تؤدي إلى توقفات في ممارسة أنشطتها. وهو ما يفسر ضعف اعتماد ميكانيزمات دقيقة لتفعيل الالتقائية بين مختلف المتدخلين في التنمية، والبرامج القطاعية سواء من ناحية التوظيف الايجابي للمبادرة باعتبارها آلية للنجاعة والمردودية الاجتماعية، أو من حيث التكاملية المالية.

وفي نفس السياق، وبالرغم من حجم الغلافات المالية المرصودة لتمويل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإنها تضل ضئيلة بالنظر لحجم البرامج و لكثرة الرهانات التي تعلق على المبادرة، من محاربة الفقر والهشاشة، والإقصاء الاجتماعي، ودعم المشاريع المدرة للدخل...، كما أن هزالة الميزانيات المرصودة لبعض الجماعات المحلية قروية وحضرية، والتي لا تكفي حتى لتغطية حاجياتها المرتبطة بالتجهيز والاستثمار والتسيير، فكيف يمكنها أن تواظب على مساهمتها في رصد 20% من ميزانيتها للمبادرة. وبالمقابل نجد بعض الجماعات المحلية التي تحظى بموارد مالية مهمة أضحت تتراجع في القيام بأدوارها التنموية، حيث أضحت تعول على برامج المبادرة من أجل حل إشكالياتها التنموية، وهو ما شكل عبئا إضافيا على فعالية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. بل إن بعض المسؤولين الجماعيين أصبحوا يستغلون مشاريع المبادرة من أجل تسويق إنجازاتهم واستغلالها كمضامين انتخابوية لكسب العديد من الأصوات.

إن هذه الاكراهات التي تحيط بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية تؤكد قناعة أن المبادرة ليس بمقدورها لوحدها مهما رصدت لها من ميزانية، بأن تحل إشكالية التنمية البشرية

بالمغرب؛ إذا لم تتظافر جهود كل المتدخلين والشركاء بالتنمية، من قطاع عام وخاص، جماعات محلية، مجتمع مدني، وحتى المواطنين المستهدفين.

يبدو أنه بالرغم مما حققته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من إنجازات، وما تم تسجيله منذ انطلاقها من إيجابيات وسلبيات- كما سبق الإشارة إلى ذلك-، فإن تميزها كمشروع مجتمعي يراهن على الاستمرارية، وليس مشروعا مرحليا[1]، يفترض رفعها لمجموعة من الرهانات التي تعكس مدى جديتها ومصداقيتها في تحقيق الأهداف التي انطلقت من أجل بلوغها.

فقد أشارت المنسقة الوطنية للتنمية البشرية السيدة نديرة كرماعي، أن البرامج المختلفة المسجلة في الشطر الثاني من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، سيستفيد منها نحو سبعة ملايين شخص من سكان القرى والبوادي وبعض ضواحي المدن، مقابل 5,2 مليون شخص في المرحلة الأولى التي امتدت من 2005 إلى 2010. وكان الملك محمد السادس ترأس في مدينة جرادة يوم 4 يونيو 2011 انطلاقة الشطر الثاني من برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، خلال الفترة 2011-2015 للقضاء على الفقر والتهميش، وتأهيل المناطق النائية والمعزولة، وتحسين الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية لحوالي سبعة ملايين شخص أغلبهم من النساء والأطفال وكبار السن والشباب المنقطعين عن الدراسة. وبلغت قيمة الشطر الثاني من المبادرة 17 مليار درهم، بعد أن بلغت قيمة الشطر الأول الذي انتهى عام 2010 أكثر من 14 مليار درهم من خلال تمويل أكثر من 20 ألف مشروع، مكن خمسة ملايين شخص من تحسين مستويات معيشتهم خاصة في العالم القرو ي وهوامش المدن الكبرى، عبر برامج اجتماعية وتعليمية وصحية وتأهيلية، وأخرى همت المساعدة على إنشاء أنشطة اقتصادية مدرة للدخل.

وتعتمد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية – التي تعتبر ورشا دائما و مفتوحا – معايير جديدة لتحديد المستهدفين مما يرفع عدد المناطق والأفر اد التي تستفيد من برامج المبادرة، حيث ستشمل 701 قرية جديدة باعتماد عتبة 14 في المائة كمعدل لتحديد مستويات الفقر

[1]- الخطاب الملكي ل 18 ماي 2005 المؤسس للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

عوض 30 في المائة التي كانت معتمدة في المرحلة الأولى من المبادرة، كما سيتم مضاعفة عدد الأحياء الحضرية التي تستفيد من دعم المبادرة ورفعها من 264 إلى 530 حيا مهمشا، وسيستفيد 22 إقليما يعاني العزلة من برامج –التأهيل الترابي- الذي يهدف تعويض الخصاص في البنية التحتية والتجهيزات الأساسية والخدمات الاجتماعية[1].

وفي نفس سياق الرهانات التي ترتبط بشكل كبير بالمبادرة، دعا الملك خلال قمة أهداف الألفية للتنمية في نيويورك إلى وضع الاستراتيجية اللازمة لكسب رهان أهداف التنمية في العام 2015 سواء تعلق الأمر بتقليص الفقر والإقصاء الاجتماعي أو تمويل مشاريعها أوجعل أهداف التنمية ضمن السياسات الحكومية للدول المتقدمة والنامية على السواء[2].

يمكن القول أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ستظل رهانا مركزيا للمؤسسة الملكية، لاعتبارها تمثل المجال الحقيقي للمشروعية الانجازية/التنموية التي تضاف إلى باقي المشروعيات التقليدية، كما أنها المحرك الرئيسي للتنمية الاجتماعية التي تعتبر هدف من أهداف التحديث السياسي. فلا يمكن تصور أية عملية للتحديث السياسي إذا لم تكن تستهدف تقوية فعالية النظام السياسي، وتقوية مشروعياته، و تكريس انفتاحه وتواصله، وهو ما يجد في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الأرضية المواتية لكل هذه الغايات.

غير أن ما يمكن تسجيله في هذا الصدد؛ هو أن دخول المغرب في مجموعة من الممستجدات وعلى رأسها تطبيق مشروع الجهوية الموسعة وما يحمله من تعزيز للامركزية الترابية وتخويل صلاحيات واسعة للمنتخبين سواء على المستوى الجهوي أو الإقليمي أو الجماعي، وكذا ما سيتيحه من تقوية للقرار المالي والإداري لرؤساء هذه الجماعات الترابية، يمكن أن يدفع باتجاه تحميل المؤسسة الملكية لهذه الهيئات المنتخبة مسؤولية التنمية ومن ضمنها السهر على التطبيق الأمثل لبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وهو ما يمكن أن يستشف من الخطابات الملكية الأخيرة. ولعل هذه الفرضية ستحفز المؤسسة الملكية لخلق فضاءات تواصلية جديدة تتوافق مع المتغيرات وتدفع باتجاه التأسيس لمشروعيات جديدة.

---

[1]- منشورات أوال ميديا: مملكة الشعب 1999-2013، مرجع سابق، ص:118 ص:122.

[2]- المرجع نفسه، ص: 120.

خاتمة القسم الثاني

يبدو أن الممارسة السياسية للمؤسسة الملكية لم تعد مرهونة بالنسق التقليدي الذي ظل مهيمنا على تمظهراتها، بل سوف يتم تطويرها وتحديثها خاصة في ظل العهد الجديد مع انتقال العرش للملك محمد السادس، حيث سيتم تطويرها وفق منظور التحديث السياسي والتنمية الاقتصادية وفكرة التضامن الاجتماعي.

لقد أمست الحداثة التي ترمي إلى دعم وا ٍرساء دولة الحق والقانون وحقوق الإنسان، مرتكزات جديدة للمؤسسة الملكية، التي فطنت كذلك إلى حساسية الملف الاجتماعي وما يعرفه من ضعف في النجاعة والفعالية، بشكل أصبح يهدد الاستقرار والتماسك الاجتماعيين، وينذر بأزمات تطال جميع المكونات المجتمعية المغربية، لذلك تبنى الملك محمد السادس وبناء على قناعة راسخة خيار النهوض بالأوضاع الاجتماعية عن طريق تبني مفهوم القرب من الشعب والإنصات له، بحيث ستصبح الفئات المهمشة والفقيرة وذوو الاحتياجات الخاصة، من بين أولى أولوياته، التي ستشكل المحرك الأساسي لنشاط المؤسسة الملكية، وتفسح المجال للتواصل المباشر عن طريق تفعيل العديد من البرامج والمبادرات التي ستكون لها وقع كبير في نفوس المتلقين.

هكذا استطاعت المؤسسة الملكية من خلال تبنيها لخطاب تنموي حديث يقوم على مجموعة من العناصر والتي تتمثل أساسا في تعميق الخيار الديمقراطي عن طريق الإعلان عن المفهوم الجديد للسلطة، وتأهيل المشهد السياسي بشكل يخدم مصلحة المواطنين، عبر التأكيد والحرص على تنظيم انتخابات حرة ونزيهة تحترم إرادة الناخبين وتسمح بتنافسية حقيقية، وترسيخ الخيار الحداثي من خلال الاهتمام بقضية المرأة من أجل إعادة الاعتبار لها وضمان ممارستها لحقوقها، وتسهيل اندماجها في الحياة العملية، والعناية الخاصة بالملف الحقوقي عن طريق تسهيل المصالحة بين الدولة والمجتمع (هيأة الإنصاف والمصالحة). كلها مقومات انتظمت فيما بينها لتنسج ممارسة سياسية حديثة للمؤسسة الملكية، تمكنت من خلالها أن تخلق تصورا جديدا حولها يقوي مشروعيتها ويجعلها مرجعا للعديد من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين.

وتساوقا مع هذه المقومات التي تندرج في إطار الخيار الديمقراطي الحداثي، نجد في اتجاهات موازية، رهان المؤسسة الملكية على المسألة الاجتماعية وقضايا التنمية، وذلك لاعتقادها الراسخ بعدم إمكانية الفصل أو القطع بين التنمية الاجتماعية والتحديث السياسي، فالتنمية الاجتماعية أصبحت المحدد الرئيسي لجل مبادرات المؤسسة الملكية.

هذا الخيار الذي سوف يتعزز مع الإعلان عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي ستشكل استراتيجية تنموية وورشا ملكيا، بحيث استطاعت أن تفسح المجال واسعا للمؤسسة الملكية من خلال برامجها المتعددة التي لامست العديد من الفئات الاجتماعية وشملت الكثير من المجالات الترابية، من أجل تعميق ممارستها وجعلها أكثر نجاعة وفعالية، بشكل لم يسبق أن أتاحته قنوات أخرى في السابق.

خاتمة عامة

في سياق إشراف هذا البحث المتواضع على الانتهاء، يبدو لنا أن هناك مجموعة من الأسئلة الجوهرية التي تطرح نفسها بإلحاح، والتي تستمد مشروعيتها من الغاية وراء اختيار هذا الموضوع، والخلاصة التي يمكن التوصل إليها، ويتعلق الأمر ب: إلى أي حد أصبحت الممارسة السياسية للمؤسسة الملكية أفضل وأكثر فعالية؟ ماذا استفادت المؤسسة الملكية من تجديد آليات تواصلها؟ وماذا تغير؟ ما هي الحصيلة الأولية / المؤقتة؟

لقد تبين لنا أن المؤسسة الملكية لازالت تعتمد في ممارستها السياسية على المشروعيات التقليدية، من خلال الارتكاز على النسب الشريف لبيت النبي (ص) بما يحمله من مضمون سياسي إسلامي، فقد اعتبر من صميم المشروعية الدينية للملكية في المغرب ومن أولويتها في تطورها التار يخي. هذا الموروث التاريخي الديني تعزز بالبيعة الشرعية وبإمارة المؤمنين التي بوأت المؤسسة الملكية المكانة السامقة التي تسمح لها بالتواصل وفق خطاب وممارسة لا يخلوان من مظاهر تعكس خصوصيتها و تعزز قوة شرعيتها.

لقد كانت البيعة الشرعية ولازالت، على حد اجتهادات دستورية عميقة، تجمع بين السلطتين الروحية والسياسية، من منطلق اضطلاع إمارة المؤمنين بدور محوري في صيانة العقيدة وحماية المذهب وا ٍشاعة تقاليد المشورةمع نخب المجتمع، وا ٍذ تجمع بين هذه الخصائص ومقتضيات الاختيار الديمقراطي في تدبير الشأن العام، فإن ذلك يجعلها توا ز ن بين مسؤولياتها في التحكيم والقرار وحفظ التماسك الاجتماعي، بحيث لا تخرج طائفة أو قبيلة أو اتجاه على أدوار ومسؤوليات باقي المكونات.

يضاف إلى ذلك، أن البيعة في حيثياتها تشرك كافة شرائح وفعاليات ومكونات المجتمع.وا ٍن كانت ارتبطت في مراحل محددة بتزكية أدوار العلماء، - في إشارة إلى تمثيلهم لنخب المجتمع-، فإن ما يزيد في حصانتها الديمقراطية أنها تطورت لناحية إشراك الأحزاب السياسية والمؤسسات التشر يعية والتنفيذية والاستشارية، كذلك فهي أقرب إلى الاستفتاء لا يحتمل غير التأكيد الممثل لإرادة وسيادة الأمة.

وبالإضافة إلى هذا التقليد التاريخي- الديني، اتضح أن هناك عنصرا لا يقل أهمية يتم توظيفه باستمرار في التواصل الملكي، ويتمثل في فكرة "الملك هو البطل الوطني"، التي غالبا ما تم صياغتها لتدعيم الأسس السياسية والفكرية للنظام السياسي المغربي، فهذه المشروعية التي حصل عليها الملك ارتبطت وتجسدت في التاريخ البطولي والجهادي للأسلاف العلويين، هذا الاستحضار للتاريخ شكل ولا زال مضمونا خطابيا يربط بين الأجيال الجديدة والأجيال السابقة، ويمثل حجاجا إقناعيا خاصة بالنسبة للمتلقي الذي لم يعاصر تلك المراحل السابقة، ولم يدرك تاريخ الملكية ومواقفها التاريخية.

غير أنه وفي سياق تطور الحياة السياسية المغربية، ستعمل المؤسسة الملكية ابتداء من سنة 1962 على بلورة مشروعية إضافية عضدت بواسطتها المشروعيتين التاريخية والدينية، و التي تمثلت في المشروعية الدستورية. هذه الأخيرة سوف تلعب هي الأخرى دورا محوريا في ضبط قواعد اللعبة السياسية على أرض الواقع، كما ساهمت في ترسيخ مكانة وديناميةالمؤسسة الملكية كفاعل مركزي في الحياة السياسية المغربية، هذه المكانة سوف تفسح المجال واسعا من أجل تطوير الممارسة السياسية سواء مع باقي المؤسسات السياسية أو مع جموع المتلقين التي تمتد لتشمل أحيانا الأمة المغربية - من خلال الخطابات الموجهة إلى الأمة-. كما شكلت وظيفة التحكيم الملكي آلية من آليات ممارستها السياسية التي تستخدمها المؤسسة الملكية كلما دعت الضرورة إلى ذلك، خاصة في حالات بعض الأزمات السياسية.

لكن الملاحظ، أنه بالرغم من الدور الأساسي الذي تلعبه هذه المشروعيات التقليدية وما تتيحه من إمكانيات إلى حدود الآن، تبقى غير كافية بالنظر لأهمية التحديث السياسي الذي أصبح محددا أساسيا وشرطا ضروريا لخلق أي فضاء ديمقراطي، ومؤشرا من مؤشرات انفتاح النظام السياسي باتجاه المواطنين، عن طريق تدعيم المشاركة السياسية و ترسيخ مبادئ الحكامة السياسية.

إن حقل التقليدالذي ظل يميز مشروعية المؤسسة الملكية، وا ن كان قد حقق بعض الاستقرار للنظام السياسي المغربي، إلا أنه لم يثن هذه المؤسسة الملكية من تأهيل مشروعياتها ومتكآتها بما يتماشى مع ما هو حداثي وعصري.

لأجل ذلك، ترسخت القناعة لدى المؤسسة الملكية خاصة بعد انتقال العرش إلى الملك محمد السادس، بضرورة تجديد أنساق وموارد المشروعية لكي تصبح ملائمة للحس المشترك للمجتمع ومواكبة للمتغيرات والمستجدات. هذه القناعة دفعتها من أجل أن تراهن على تحديث ممارستها السياسية كأساس للمشروع المجتمعي الديمقراطي الذي تبنته، وتؤسس لمشروعية تنموية (la légitimité développemental) أو ما يصطلح عليه بمشروعية الإنجاز، التي سوف تشكل وجها جديدا من أوجه التواصل الملكي الذي يقوم على الفعل الميداني[1].

إن هذا التلازم بين المشروعيات التقليدية والحداثية، الذي كرس فكرة الاستثناء المغربي في مجالات عدة، له ارتباط وثيق بدور المؤسسة الملكية، ليس أبعده طرائق تدبير المرحلة، خصوصا بعد اندلاع موجة ما يعرف بالربيع العربي، حيث جاءت المبادرة الإصلاحية القوية من المؤسسة الملكية التي بلورت مضامين الإصلاحات الدستورية التي جسدت تحولا عميقا في بنيات الدولة على كافة المستويات. وقبل ذلك، انبرى المفهوم الجديد للسلطة، ومدونة الأسرة، ضمن إصلاح شامل روعيت فيه أحكام الشرع ومتطلبات التطور وحفظ التوازن الاجتماعي، لتعكس حكمة ونجاعة رؤية المؤسسة الملكية.

على الصعيد الحقوقي والسياسي، كانت توجهات طي صفحة الماضي في انتهاكات حقوق الإنسان، خيارا استراتيجيا، تعزز بتبني الملك محمد السادس لتوجه واقعي طموح، ذلك أن مبادراته الإصلاحية التي شملت قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية وهوياتية، انبثقت من المعاينة الملموسة للواقع. فالزيارات التفقدية التي مكنته من الإطلاع على أوضاع الساكنة، كانت وراء طرح أكثر المبادرات جرأة في مباشرة أوراش التنمية.

---

[1]- تشكل مشروعية الإنجاز أهم أنماط المشروعيات الحديثة التي تخلق الاعتقاد بمدى فعالية النظام السياسي، ذلك أن الفعالية الاقتصادية تنعكس بصفة عامة على الفعالية السياسية، وذلك من خلال خلق أوضاع نفسية عامة تفضي إلى اعتقاد المحكومين في كفاءة السلطة السياسية وقدرتها على حل المشاكل التي تعترض المجتمع السياسي.
انظر في هذا الصدد، غسان سلامة:"نحو عقد اجتماعي عربي جديد"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى- بيروت، 1987.

من هذا المنطلق، يتضح أن تحديث الممارسة السياسية للمؤسسة الملكية جاء ليعزز رهانها على قضايا التنمية، والمسألة الاجتماعية، من أجل تصريف مجموعة من التناقضات المجتمعية، واستيعاب المتغيرات التي تفرزها الحياة السياسية المغربية.

يبدو من خلال ما تقدم ذكره، بأن هناك مجموعة من الاستنتاجات التي تجد حجيتها للبروز في هذا الصدد، ويتعلق الأمر ب:

إن القول بأن الممارسة السياسية القائمة على المشروعيات التقليدية قد تراجعت لصالح المشروعية الحداثية والتنموية، هو قول يفتقد للواقعية، لأن الملاحظ أن هناك نوع من التماهي والتعايش بين الممارسة التقليدية والحديثة، وهذه الثنائية تكسب التواصل الملكي نوعا من الفعالية السياسية، وتمده بالكثير من الحجاج الإقناعي بالنظر لتنوع ثقافة المتلقي.

إن تبني المؤسسة الملكية لممارسة سياسية قائمة على عناصر الخطاب التنموي الحديث والخيار الديمقراطي، يدخل ضمن استراتيجيتها السياسية التي تكلفت المؤسسة الملكية برسم معالمها، وتحديد أهدافها.

إن هذا التواصل المعتمد على الحضور المكثف للملك كفاعل مركزي في الملف الاجتماعي، يرجع إلى مدى الإدراك الملكي بحساسية الوضع الاجتماعي وخطورة تفاقم الأزمات والفوارق الاجتماعية، التي عمقت هوة الفقر والإقصاء، وباتت تهدد الاستقرار الأمني والسياسي. خاصة مع تنامي ظاهرة استقطاب الفئات الفقيرة والمهمشة من طرف بعض الجماعات المتطرفة.

لقد استطاعت المؤسسة الملكية من خلال ممارستها السياسية أن تخلق دينامية اجتماعية قوت الدعامة المجتمعية، وساهمت في إنعاش حركية المجتمع المدني الذي تماهى بشكل كبير مع الخطب الملكية، والتي أصبحت تمثل مرجعا له في مواجهة باقي الفاعلين الرسميين، خاصة مع تفعيل برامج "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية".

لقد لاحظنا في الآونة الأخيرة، تحولا كبيرا في الخطاب السياسي الملكي، بحيث أضحى ينتج تدابير وا ٍجراءات عملية بدل استعراض الحصيلة والمنجزات، أصبحنا أمام خطاب من نوع جديد يقوم على إقحام الذات، وعلى تشارك الهموم والمشاكل والانشغالات.

إن هذا التحول لم يقتصر فقط على المضمون بل مس حتى اللغة التي باتت بسيطة لكنها عميقة، تلامس صميم المعيش المغربي والحياة اليومية للمواطن ومختلف الصعوبات التي يعيشها، بشكل جعل منه خطابا إنسانيا واجتماعيا بامتياز يجعل التواصل الملكي أكثر فعالية.

ولعل في هذا التوجه، إشارات قوية للفرقاء السياسيين الذين بات خطابهم السياسي يستهلك في تبادل السباب والمزايدات السياسية الفارغة البعيدة عن التدبير الحقيقي للشأن العام، وعن مواجهة التحديات التي تبقى من مسؤولياتهم.

يبدو أن المؤسسة الملكية حاولت منذ سنة 1999 من خلال تحديث ممارستها السياسية، التأسيس لمشروع تعاقد اجتماعي جديد، مشروع خلق تعبئة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وطنية شاملة، رافقها خلق مؤسسات على أكثر من صعيد، تروم تعميق الخيار الحداثي الديمقراطي، وتعمل على الرفع من دينامية التغيير وتأهيل الممارسة المؤسساتية بشكل يرفع منسوب الثقة لدى المواطن المغربي ويشجعه على المشاركة والمناقشة العامة لقضياه المجتمعية.

لقد تعزز هذا التوجه مع الخطاب الملكي ل 9 مارس2011، الذي رفع سقف الطموح عاليا، مقارنة مع حركية باقي الفاعلين السياسيين والمؤسسات، ونبه إلى ضرورة إعادة النظر في دور النخب، والأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية على قاعدة إحداث إصلاحات عميقة تساهم في الارتقاء بأدوار هذه الأجهزة.

يمكن القول إذن، بأن النسق السياسي المغربي أصبح يتجه نحو تعميق خيار التحديث السياسي من خلال انحيازه الواعي إلى رموز الحداثة، ومحاولاته إقحامها داخل حقول التقليد التي ظلت حصنا منيعا ضد أي اختراق تحديثي، هذا التوجه يجعل منه يقترب ليصبح نسقا حداثويا (moderniste)، وما يعنيه من إضفاء لخاصية العقلانية على قيم مستوحاة من جذور "الحداثة السياسية" في الموروث السياسي "المحلي". فبعدما كانت حركية النسق

السياسي المغربي وتوازنه تقوم أساسا على أولوية حقل إمارة المؤمنين[1]، فإن فعالية المؤسسة الملكية وباقي المؤسسات السياسية التي ستتعزز من خلال تنشيط قنوات التحديث السياسي وعلى رأسها الدستور المغربي الأخير، ستساهم في إعادة الاعتبار لحقل الدولة الحديثة ضمن النسق السياسي المغربي.

غير أن الملاحظ، أن هناك مجموعة من العوائق التي تبطئ هذا التحديث السياسي وتحد من فعاليته، خاصة من طرف بعض النخب والجهات والتيارات التي مافتئت تطالب بضرورة تحديث النظام السياسي، لكنها هي نفسها لازالت تحمل عوائق التحديث، فتجليات هذه العوائق تكمن في ضعف جاهزية بعض المؤسسات، وعدم قدرتها على مسايرة سرعة الزمن السياسي الجديد الذي طبعته العديد من الإصلاحات السياسية والدستورية الجديدة. ولعل أهم هذه العوائق؛ تلك المتمثلة في الحاجز الفكري والثقافي الذي لازال يسيطر على بعض المكونات السياسية والمجتمعية التي لم تستصغ بعد ثقافة الحداثة ولم تستوعبها، حيث لازالت تحن إلى التقليد، هذا ناهيك عن استمرار خضوع الفرد لأنماط التبعية السياسية، وهو ما يعرقل الديمقراطية وما تعنيه من سيادة للشعب (الشعب الواعي الفاعل..)، أضف إلى ذلك استمرار الحضور المكثف للغيبيات في الحياة اليومية لبعض المواطنين في حركاتهم وسكناتهم، مبتعدين عن منطق العقلانية العلمية التي تتساوق مع التحديث.

وقد ساهم في تعميق هذه الهوة مجموعة من العوامل التي تنوعت بين تنام مطرد للتدين -غير المعتدل-، وارتفاع لمطالب ثقافية ولغوية وهوياتية، وتعمق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وتراجع وضعف في أداء النخب بتلويناتها المختلفة، وارتباك المبادرات الخاصة في التعليم والإعلام والاقتصاد والسياسة، واستمرار تحميل المسؤوليات للغير دون إصلاح الذات وتقوية الرأسمال البشري[2].

---

[1]- نشير إلى أن حقل إمارة المؤمنين لازال يحافظ على مركزيته ومشروعيته بما يتساوق مع الثقافة السياسية السائدة في المجتمع.

[2]- يقول عبد الله العروي:" الدولة هي مرآة المجتمع، وبينهما النخبة. فما نأخذه على الدولة (أي أصحاب السلطة) علينا أن نؤاخذ به النخبة والمجتمع بالقدر نفسه. لا بقصد أن نكون منطقيين مع أنفسنا فحسب، بل لنكون واقعيين وعمليين في آن...ذلك أن تحميلنا المسؤولية لأصحاب السلطة في الثلاثين سنة الماضية، كان من أخطائنا = =

يبدو أن الزمن السياسي الجديد، أصبح يلح على ضرورة تجاوز التعويل على الدولة وحدها، -وا ن كان دورها لازال مهما وأساسيا- والانخراط في دينامية جماعية لإصلاح ودمقرطة الدولة والمجتمع ارتكازا على متطلبات وقيم الفكر الحديث – مع الإبقاء "الانتقائي" لبعض عناصر التقليد التي تشكل الخصوصية الهوياتية والثقافية وعو امل قوة الأمة المغربية تاريخيا-، فلم يعد مسموحا التعامل مع الديمقراطية باعتبارها شعارا، بل الانخراط فيها بكل جدية، مع القطع مع جميع الممارسات التي تسيئ إليها، ولعل أولى المداخل هو التركيز على التنشئة الديمقراطية التي تنطلق من التربية والتعليم والتأهيل وتقوية القدرات الثقافية الحديثة فعليا، و تعزيز أدوار المؤسسات وحسن تدبيرها لتلعب أدوار الضبط وضمان الإنصاف، بل تتحول أحيانا إلى سلطات مضادة تراقب العمل التشريعي، وصرف المال العام، في أفق ترسيخ ثقافة الاستحقاق، و تقوية فرص الحفاظ على النظام خدمة للصالح العام.

فالسياق الداخلي والخارجي، أضحى يفرض أكثر من أي وقت مضى تطوير العملية السياسية، وترسيخ الخيار الديمقراطي من خلال غرس قيم وأخلاقيات بما يكرس شعار دولة الحق والقانون، وتوسيع هامش مشاركة المواطن المغربي بعد تأهيله سياسيا وثقافيا وتوعيته بحقوقه وواجباته، وتحديث المؤسسات والقطع مع شخصنة العمل السياسي، وتشجيع مشاركة نخب جديدة في الحياة السياسية تؤمن بالعمل الجاد ومتشبعة بقيم الكفاءة والاقتدار.

إن هذه الرهانات يجب أن ترتبط بتفعيل حقيقي لمقتضيات الدستور الجديد من خلال وضع قواعد مؤسسية تساهم في الرفع من منسوب قيم الحداثة، التي تعزز وتقوي الشخصية المغربية. لكن، لا ننسى التأكيد على أهمية الاشتغال على التواصل الذي تعاظم دوره بشكل

= = _____

الفادحة التي ارتكبناها، ظنا منا أن إرغام هؤلاء من جهة على تغيير رؤيتهم وتصرفهم تلقاء ذاتهم ، يخرجنا من المشكلة...

وقد آن الوقت لكل من يريد أن ينخرط في المشروع التحديثي أن يعتبر أن المسؤولية عليه، وأنه لا يمكن مستقبلا أن ينتظر كل شيء من الدولة"

أنظر العروي عبد الله: عوائق التحديث، الرباط، منشورات اتحاد كتاب المغرب، 2006، ص:65-66.

كبير وأصبح آلية وهدفا للارتقاء بعمل الدولة والمؤسسات والمواطن، فلا يمكن تصور تطوير وتحديث ونجاعة أي ممارسة سياسية دون تعميق التواصل[1].

إلى جانب هذه الخلاصات، التي تبقى قابلة للمناقشة، تطرح مجموعة من الأسئلة بالنظر لحركية الموضوع وتفاعله مع المتغيرات والمستجدات، حيث يمكننا أن نجملها في؛ ألا يمكن القول أن المؤسسة الملكية بدأت تؤسس لخطاب جديد يقوم على الجرأة والمكاشفة، ويستند لما يسمى بالحجاج المحيطي(l'argumentation périphérique) الذي يرتكز على مواجهة الطرف المتلقي –السلبي- المحتمل؟ والذي يمكن أن نلمسه من خلال الخطب الملكية الأخيرة[2] ؟، إلى أي حد استفاد أو سوف يستفيد باقي الفاعلين السياسيين –خاصة الأحزاب السياسية- من استراتيجية المؤسسة الملكية في التواصل، خاصة القائم على المشروعية الإنجازية، وعلى الفعل الميداني؟ ألم تعد المتغيرات السياسية و الرهانات الأمنية، خاصة مع تنامي

---

[1]- لقد اعتبر دومينيك وولتون Dominique Wolton المتخصص في "التواصل" في كتاباته الأخيرة، أن التحدي الحقيقي أصبح مرتبطا بالتواصل أكثر مما هو مرتبط بالإعلام الذي يعتبر توفره غير كاف لإيجاد التواصل، حيث أن كثرة المعلومات تزيد من صعوبة التواصل. فهو يرى بأنه إذا كان القرن التاسع عشر عصر ثورة الإعلام، وإذا كان القرن العشرون عصر انتصار الإعلام والتقنيات مع ظهور الاتصالات المنفتحة على الجميع، فإن القرن الواحد والعشرين هو عصر التواصل والتعايش. بمعنى توفير الشروط المطلوبة لتعايش مشترك بين وجهات نظر مختلفة. فثورة القرن الواحد والعشرين ليست ثورة الرسالة و إنتاج الإعلام وتوزيعه بواسطة تقنيات حديثة، إنما هي ثورة شروط القبول أو الرفض، من قبل ملايين المتلقين المتباينين.

لقد أكد هذا الباحث على أن التفكير في نظرية التواصل يقضي، بداية، نزع الطابع التقني عن مسألة التواصل، وإعادة الاعتبار لجوانب التاريخ، والسياسة والثقافات فيها...لابد في كل الأحوال، من الخروج من التقنية والعودة إلى الواقع، الخروج من الواقع الجدي للشاشات والعودة إلى تجربة الواقع. علاوة على ذلك فإن التجربة شرط أول للتواصل...".

-أنظر:

دومينيك (وولتون): "الإعلام ليس تواصلا"، دار الفرابي- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 2012، الصفحات: 14- 18- 146 -147.

لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الإطلاع على:

- Wolton(Dominique) : « Informer n'est pas communiquer », Paris, CNRS Éditions, 2009.
- Wolton(Dominique) : Indiscipliné. La communication, les hommes et la politique , Paris, Odile Jacob, 2012.
- Wolton(Dominique) : La communication, les hommes et la politique. Paris , CNRS Éditions, collection Biblis, 2015.

[2]- خطاب العرش 2014، وخطاب 20 غشت 2014 بمناسبة ثورة الملك والشعب.

ظاهرة التطرف والإرهاب، تفرض أكثر من أي وقت مضى الاهتمام بالتواصل من طرف جميع الفاعلين، وضبطه بما يتوافق مع الاستراتيجيات العامة للمغرب؟ وبما يخلق شروطا للقبول والتعايش؟

قائمة المراجع

أولا: الكتب

- ابن خلدون (عبد الرحمان): "المقدمة"، مطبعة مصطفى محمد، مصر، بدون تاريخ وبدون طبعة.
- أتركين (محمد): "السلطة الشرعية في دار الإسلام- دراسات لآليات وقواعد القانون العام الإسلامي،" تقديم الدكتور عبد اللطيف أكنوش، الطبعة الأولى 2006، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء.
- أكنوش (عبد اللطيف): "السلطة والمؤسسات السياسية في مغرب الأمس واليوم"، مؤسسة بنشر للطباعة والنشر، مكتبة بروفانس الدار البيضاء 1988، الطبعة الأولى.
- بردوزي (محمد): "التحول الديمقراطي سياسيا ومجتمعيا: تناغم أم تنافر، الديمقراطية والتحولات الاجتماعية في المغرب"، الرباط، منشورات كلية العلوم الإنسانية، 2000.
- بسيوني (ابراهيم حمادة): "دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي"، سلسلة أطروحات الدكتوراه، (21)، مركز دراسات الوحدة العربية، المطبعة الأولى، بيروت، فبراير 1993.
- البشير (محمد بن مسعود): "مدخل إلى الاتصال السياسي"، مكتبة العبيكان، سنة 2000.
- بلحاج (عبد الكريم): "مفهوم التواصل ومحدداته في علم النفس الاجتماعي"، كتاب المفاهيم وأشكال التواصل، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلةتدوات ومناظر ات رقم92، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى،2001.

- بلمليح (إدريس): "مكونات الخطاب عند عبد الله العروي من خلال مفهوم الدولة"، الخطاب السياسي المغربي منشورات كلية الآداب أكدال الرباط، مطبعة النجاح الجديدة الطبعة الأولى 2002.
- بوجداد (أحمد): "الملكية والتناوب مقاربة "لاستراتيجية"تحديث الدولة وا ٍعادة إنتاج النظام السياسي بالمغرب"، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2000.
- تورين (ألان): ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة حسن قبيسي، دار الساقي، بيروت، الطبعة الثانية، 2001.
- تورين (ألان): "ما هي الديمقراطية ؟؟ ما هي الديمقراطية حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية"، بيروت ط 2، دار الساقي، 2001.
- جعفري (سعيد)- لخيار (زهير)- فخار (خالد)- الماضي (عبد الرحمان)- الحجاجي (منير)- البحديدي (عبد العالي): "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: السياق العام، الأسس والآليات، القدرات والمهارات المطلوبة"، مطبعة التيسير سطات، 2006.
- الجوهري (عبد الهادي): أصول علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998.
- الحسن الثاني : "التحدي"، المطبعة الملكية، الطبعة الثانية، الرباط، 1995.
- الحسن الثاني: "ذاكرة ملك"، الطبعة الثانية، 1993، الشركة السعودية للأبحاث والنشر.
- حسني (علي): "التحول المعاق:الدولة و المجتمع بالمغرب الحديث، مساهمة في تاريخ المؤسسات و التحولات الاجتماعية (1830 -1912) الطبعة الأولى 2000 مطبعة الجديدة - الدار البيضاء.
- حمودي (عبد الله): "الشيخ والمريد النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة"، الدار البيضاء، دار توبقال، 1999.
- حمودي (عبد الله): "الشيخ والمريد"، ترجمة عبد الحميد جحفة، دار توبقال للنشر 1996.

- الحميري (عبد الواسع): "الخطاب والنص: المفهوم- العلاقة- السلطة"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008.
- الخربوطلي (علي حسني): "الإسلام والخلافة"، دار بيروت للطباعة والنشر، 1969.
- الخطيبي (عبد الكريم): "القانون والأحزاب السياسية"، ترجمة عز الدين الكتاني الإدريسي، منشورات عكاض.
- خير الله (خير الله): "المغرب في عهد محمد السادس ماذا تغير..."، دار الساقي، الطبعة الأولى 2007، بيروت لبنان.
- دايموند (لاري) (معد): "مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة ؟؟"، دار الساقي، ط 1، 1994.
- دومينيك (وولتون): "الإعلام ليس تواصلا"، دار الفرابي- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 2012.
- رشدي (جهاد): الدعاية واستخدام الراديو في الحرب النفسية"، دار الفكر العربي،1985.
- رومان، جاكبسون، مونان، ميبكي، هابرماس وآخرون: "التواصل، نظريات ومقاربات"، ترجمة عز الدين الخطابي، زهور حوتي، تصدير عبد الكريم غريب، منشورات عالم التربية، الطبعة الأولى، 2007.
- الزعنوني(عبد الصمد): "مغرب الحسن الثاني أصالة ومعاصرة"، مطبعة ومكتبة الأمنية الرباط، الطبعة الأولى 1414هـ / 1994م.
- الزيات (السيد عبد الحليم): التحديث السياسي في المجتمع المصري، دراسة سوسيو تاريخية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1990.
- ساعف (عبد الله): النخبة المغربية الحالية وإشكالية الإصلاح"، كتاب "الوساطة والمشاركة في النظام السياسي المغربي"، كتاب تكريمي للأستاذ عبد الرحمان القادري، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 1997.

- سالمان (محمد): "النخبة السياسية في المغرب" مؤلف جماعي "النخبة السياسية في العالم العربي"، أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب القاهرة 11-13 نوفمبر 1995، الطبعة الأولى 1996.
- سكري (رفيق): "دراسة في الرأي العام والإعلام والدعاية"، جروس برس، الطبعة الأولى، 1991.
- السمالوطي (نبيل محمد توفيق): قضايا التنمية و التحديث في علم الاجتماع المعاصر، دار المطبوعات الجديدة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1990.
- سني بك (عبد الغاني): "الخلافة وسلطة الأمة"، تقديم نصر حامد أبو زيد، القاهرة، دار النهر للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، يناير 1995.
- السيد (كمال): "حقيقة التعددية السياسية في مصر، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة"، مؤلف جماعي، 1996.
- شحشي (عبد الرحمان): "قراءة في الخطاب عند الحسن الثاني، تحليل آليات الاشتغال في الحقلين الديني والسياسي"، المطبعة الملكية، الرباط، 2007.
- شقير (محمد): "الفكر السياسي المغربي المعاصر"، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء،2005.
- شقير (محمد): "المراسيمالسياسية بالمغرب بين العصرنة و التحديث من ق 3 ق م إلى القرن 21"، الدار البيضاء، دون ذكر الطبعة، إفريقيا الشرق 2006.
- شوفالييه (جان جاك): "تاريخ الفكر السياسي"، من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، ترجمة د. محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، 2006.
- صديق عبد الرحمان (أحمد): "البيعة في النظام السياسي الإسلامي وتطبيقاتها في الحياة السياسية المعاصرة"، مكتبة وهبة – القاهرة، دار التوفيق النموذجية للطباعة والجمع الآلي الطبعة الأولى 1408هـ /1988م.
- ضريف (محمد): "تاريخ الفكر السياسي بالمغرب"، مطابع إفريقيا الشرق- الدار البيضاء 1988.

- ضريف (محمد): "مؤسسة السلطان الشريف في المغرب: محاولة في التركيب"، أفريقيا الشرق 1988.
- طلال (محمد): "الاتصال في الوطن العربي قضايا ومقاربات"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1993.
- الطوزي (محمد): "الإصلاحات السياسية والانتقال الديمقراطي"، مساهمة في مؤلف جماعي: "التحولات الاجتماعية بالمغرب"، معهد طارق بن زياد 2000.
- الطوزي (محمد): "الملكية والإسلام السياسي في المغرب"، ترجمة محمد خاتمي- خالد شكراوي، نشر الفنك- الدار البيضاء مطبعة النجاح الجديدة، مارس2001.
- العروي (عبد الله): عوائق التحديث، الرباط، منشورات اتحاد كتاب المغرب، 2006.
- العروي(عبد الله): "مفهوم الدولة"، المركز الثقافي العربي، الطبعة السابعة 2001.
- عليوة (خالد): "تحولات الصراع السياسي في المغرب"، المؤلف الجماعي، جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب، إفريقيا الشرق، 1994.
- العماري (عبد الرحيم): "نسق التواصل السياسي بالمغرب المعاصر، خطاب الكتلة الديمقراطية، من الميثاق إلى التناوب: 17 ماي 1992- 14 مارس 1998"، منشورات زاوية للفن والثقافة، الطبعة الأولى، 2005.
- الغزالي (عبد القادر): "اللسانيات ونظرية التواصل"، دار الحوار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003.
- فتح الله (عبد الناصر): "صفقوا لخطبة الزعيم، الاتصال السياسي في المغرب"، مطبعة أمبريال، الطبعة الأولى،2002 .
- فرانسيس (وولف): "أرسطو و السياسة"، ترجمة أسامة الحاج، [الكتاب عبارة عن قراءة في فصول كتاب السياسة لأرسطو]، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع 1994.

- فرنان (جان بيار): "أصول الفكر اليوناني"، ترجمة د.سليم حداد، الموسوعة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، الطبعة الأولى،1987.
- فؤاد (عبد الله ثناء): آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العر بية، بيروت، الطبعة الأولى، 1997.
- فوكو (ميشل):نظّام الخطاب وا إرادة المعرفة"، ترجمة أحمد السطاتي عبد السلام بنعبد العالي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985.
- القادري (عبد الرحمان): "محاضرات قي القانون الدستوري والمؤسسات السياسية (الجزء الثاني) الأنظمة السياسة، دار أكدال، ط/1 1979- 1980.
- قرنفل (حسن): "النخبة السياسية والسلطة: أسئلة التوافق"، منشورات إفريقيا الشرق 1997.
- قلوش (مصطفى): "النظام الدستوري المغربي"، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة 1994.
- قلوش (مصطفى): "النظام الدستوري المغربي: المؤسسة الملكية"، بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى، 1997.
- لحرش (كريم): "الدستور الجديد للمملكة المغربية- شرح وتحليل-"، سلسلة العمل التشريعي والاجتهاد القضائي(3)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2012.
- لمريني (فريد):صّر اع الحداثة والتقليد –معيقات التحول الليبر الي في المغرب"، دفاتر وجهة نظر، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، الطبعة الأولى سنة 2006.
- الماروردي (أبو الحسن): "الأحكام السلطانية والولايات الدينية"، المكتبة التوفيقية- بيروت 1978.
- محمد علي (محمد): أصول الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الأول: الأسس النظرية والمنهجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997.

- المريني (العياشي): الفهرس في عمود نسب الأدارسة، مؤسسة التغليف والطباعة والنشر والتوزيع للشمال، الطبعة الأولى، 1986.
- مزراري (عبد الهادي): "الحسن الثاني رجل إشكاليات القرن"، تقديم فضيلة الدكتور عبد الهادي التازي، منشورات دار الأفاق الجديدة، المغرب، الطبعة الأولى 1995.
- مهنا (محمد نصر): "علم السياسة"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة [بدون تاريخ.
- هابرماس وآخرون: التواصل : نظريات ومقاربات"، ترجمة عز الدين الخطابي/زهور حوتي، منشورات عالم التربية، الطبعة الأولى 2007.
- هنتنجون (صموئيل): النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقي، لندن، 1993.
- و اتربوري (جون): "الملكية والنخبة السياسية بالمغرب"، بيروت دار الوحدة، الطبعة الأولى، 1982.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية

- برجاوي (خالد): "إشكالية الأصالة والمعاصرة في تقنين الأحوال الشخصية بالمغرب – وضعية المرأة نموذجا"، أطروحة لنيل دكتوراه في الحقوق، جامعة محمد الخامس . أكدال، الرباط، 2000.
- البقالي (آمال): "التنمية البشرية والتنمية المجالية"، المحددات والآفاق، نموذج جهة طنجة تطوان، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية الحقوق طنجة، 2007-2006.

- بكور (عبد اللطيف): "دور المؤسسة الملكية في إحلال التوازن السياسي في المغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، جامعة محمد الخامس، اكدال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، 2001-2002.
- بنجدي (خالد): "طبيعة المشاركة السياسية من خلال الانتخابات الأخيرة بالمغرب، اقتراع الرابع عشر من نونبر 97"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال-الرباط، 2002-2003.
- بيروك (عيسى): "الانتخابات بالمغرب محاولة بحث في فرضية الانتقال الديمقراطي"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا والمعمقة في العلوم السياسية، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش2005 -2006.
- حامصي (سعيد): "تجديد موارد مشروعية النسق السياسي المغربي الحديث"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس- كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال – الرباط، السنة الجامعية: 2004/2003.
- حامي الدين (عبد العالي): "المسألة الدستورية في الفكر السياسي المغربي المعاصر"، دكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، أكدال- الرباط، 2001- 2002.
- الحمزاوي (بوجمعة): "دراسة الحياة السياسية المغربية 1965— 1971"، رسالة لنيل د.د.ع في القانون العام، الرباط، 1990.
- الرشيدي (عبد الجبار): "المشاركة السياسية للرأي العام :حالة التناوب السياسي"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الإعلام والاتصال، المعهد العالي للإعلام والاتصال، يونيو 1997.
- الرضواني (محمد): التنمية السياسية في المغرب: تشكل السلطة التنفيذية وممارستها من سنة 1956 إلى سنة 2000 أطروحة لنيل الدكتوراه الوطنية في القانون العام، كلية الحقوق-أكدال، الرباط، 2004.

- ركيك (عبد الرحمن): "الخطاب السياسي عند الأحزاب السياسية المغربية، نموذج حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية وحزب الإتحاد الدستوري بين 1983-1998"، رسالة ن.د.د.ع.م في العلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم ق.الاق.الاج، الدار البيضاء 2001.
- الرمزي (عبد الإله): "المؤسسة الملكية في المغرب: " من القيم التقليدية نحو العصرنة" –دراسة سوسيو-قانونية"، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام المعمق، جامعة عبد المالك السعدي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة، 2007-2008.
- سعدي (خليل): "دور المجتمع المدني في تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية –أكدال، الرباط، رسالة لنيل د.د.ع.م،. السنة الجامعية 2007-2008.
- الشامي الأشهب (يونس):"الخطاب السياسي وممكنات التلقي: أفق توزيع المعنى بين النص والخطاب من منظور استراتيجيات تحليل الخطاب السياسي"، بحث لنيل دبلوم الماستر في القانون العام المعمق، جامعة عبد المالك السعدي، كلية ع.ق.ق.ج طنجة، السنة الجامعية 2007-2008.
- عالمي (أحمد): "المؤسسة الملكية وتدبير الحقل الديني بالمغرب"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة الحسن الثاني- عين الشق- كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الدار البيضاء 2005/2004.
- عروب (هند): "مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس- الرباط، 2006.
- قلوش (مصطفى): "شروط وطرق تولية رئيس الدولة في النظم الدستورية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي"، أطروحةدكتور اه في الحقوق، الرباط 1979.

- الكراعي (محمد فاضل): "مسالة إعادة إنتاج التمثلات حول الملكية بالمغرب"، رسالة لنيل د.د.ع.م، في علم السياسة والقانون الدستوري، جامعة الحسن الثاني كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- الدار البيضاء، 2002-2001.
- الكراعي (محمد فاضل): "مسألة إعادة انتاج التمثلات حول الملكية بالمغرب"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة علم السياسة و القانون الدستوري، جامعة الحسن الثاني عين الشق، 2002-2003.
- لفريد (محمد) : "مركز الملك في النظام السياسي المغربي"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، جامعة الحسن الثاني- الدار البيضاء، السنة الجامعية 2004-2005.
- ماكنير (براين): مدخل إلى الاتصال السياسي، تقديم وترجمة وتحليل: غليان (احمد)، بلبشير (عبد الله)، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الصحافة، وزارة الاتصال المعهد العالي للإعلام والاتصال الرباط، 1998-1999.
- معتصم (محمد): "التطور التقليداني للقانون الدستوري المغربي"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة الحسن الثاني – كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية – الدار البيضاء، مارس 1988.

ثالثا:المجلات و المقالات

- أبراش (ابراهيم): "الكل ينتقد السلطة، ولكن ما هي السلطة ؟ وعن أية سلطة نتحدث؟ مقال في الاتحاد الاشتراكي، العدد 6040 ، الأربعاء 23 فبراير 2000.
- برهومة (عيسى عودة): "تمثلات اللغة في الخطاب السياسي"، عالم الفكر، العدد 1، المجلة 36، يوليو، سبتمبر 2007.
- بكار (أحمد): "جودة التربية والتكوين مدخل حاسم للتنمية البشرية"، مقال منشور بجريدة النهار المغربية، عدد 1135 بتاريخ 27-26 يناير 2008.
- بنيحيى (محمد): "المفهوم الجديد للسلطة الدلالة والأبعاد"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، مواضيع الساعة، عدد: 25.

- بنيس (محمد أحمد): "هيئة الإنصاف والمصالحة ورهان تدبير الحقيقة"، دفاتر سياسية، العدد 68 – فبراير 2005،
- تامر (محمد): "إشكاليتا الشرعية و المشاركة و حقوق الإنسان في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، عدد 251، سنة 2000.
- التركي (منير): "آليات تحليل الخطاب السياسي"، الحياة الثقافية، السنة 27، العدد 132، فبراير 2002.
- تصريح للأمين العام للحركة الشعبية في جريدة الأحداث المغربية بتاريخ 1 أكتوبر 2002.
- جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 4437، أكتوبر 1995.
- جريدة الأحداث المغربية عدد 1351، بتاريخ 3 أكتوبر 2002.
- جريدة الأحداث المغربية، العدد 3251، بتاريخ 02 يناير 2008.
- جريدة التجديد بتاريخ 23 ماي 2008.
- جريدة الحياة اللندنية: "في ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (10/12/1948) ... نحو رؤية جديدة لحقوق الإنسان تتجه إلى شيء من الإلزام "، بتاريخ 09-12-2006.
- جريدة لوفيغارو بتاريخ 2 أكتوبر 2002.
- جريدة لوموند بتاريخ 2 أكتوبر 2002.
- حبيبي (عبد الإله): "أنتروبولوجيا المشهد الانتخابي بالوسط القبلي"، جريدة الأحداث المغربية، 19 شتنبر 2002، عدد 1337، ص: 15.
- دفاتر سياسية، عدد 28، 15/1 يناير 2002.
- زهرو (رضوان): "رهانات وتحديات"، السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية بالمغرب، مجلة مسالك الفكر والسياسة والاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، عدد مزدوج 13-14 2010.
- زين الدين (محمد): "العدالة الانتقالية بالمغرب: هيئة الإنصاف والمصالحة نموذجا"، مجلة مسالك، عدد 5- يونيو 2006.

- ساعف (عبد الله): "الإدماج والإقصاء في الحق السياسي المغربي"، مجلة فكر ونقد، العدد2، أكتوبر 1997.
- ساعف (عبد الله): "المجتمع المدني والمجتمع السياسي"، دفاتر سياسة، العدد الخامس، يناير 2000.
- ساعف (عبد الله): "لماذا تصلح السياسة اليوم ؟"، دفاتر سياسية العدد 14 نوفمبر 2000 .
- ساعف (عبد الله): الإدماج والإقصاء في الحقل السياسي المغربي، مجلة فكر ونقد، عدد 2، أكتوبر 1997.
- الشافعي (ليلى): " الحركة النسائية والمجتمع المدني: ملاحظات أولية"، مجلة آفاق، عدد 1- 1993.
- شقير (محمد): ايواليات الشرعنة السياسية (النظام السياسي المغربي كنموذج)، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، السنة الأولى، العدد 4 /1987.
- الصبتي (سالم): "المفهوم الجديد للسلطة: الإطار والأبعاد"، سلسلة مواضيع الساعة، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 25، 2001.
- ضريف (محمد): "الدين والسياسة في المغرب ضمن سؤال العلاقة إلى سؤال الاستتباع"، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع، السياسي، الدار البيضاء الطبعة الأولى، نونبر 2000.
- ضريف (محمد): "النسق السياسي المغربي المعاصر، مقاربة سوسيو-سياسية"، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مكتبة الأمة، أبريل 1993.
- الطوزي (محمد): في مائدة مستديرة في موضوع "إشكالية انتقال الملك في المغرب: قضايا وأسئلة " وجهة نظر، عدد مزدوج 9/8، السنة الثالثة، 2000.
- العدوان (ياسر): "دور الإدارة في تحديد نمط علاقتها مع المواطنين و أثرها على الاستجابة الإدارية"، مجلة الشؤون الإدارية، عدد 7، 1987.
- عكاشة (بن المصطفى): المشروعية الدينية كأساس للشرعية الدستورية، مجلة الحقوق المغربية، سلسلة الأعداد الخاصة، العدد 2، 2011.

- العلام (عز الدين): " مسار مفهوم الرعية: من جمع الرعايا إلى مفرد المواطنة"، دفاتر سياسية، العدد الثامن، مايو 2000.
- العلوي (محمد الفلاح)، "البيعة في نظام الحكم بالمغرب- الجذور والامتدادات-"، مجلة دعوة الحق، العدد 353، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الرباط – المملكة المغربية، السنة الواحدة والأربعون- ربيع الثاني، 1421 / يوليوز 2000م.
- قهوي (حميد): "التطلعات العامة إلى تجديد مفهوم السلطة"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة "المفهوم الجديد للسلطة"، عدد 25، سنة 1999.
- الكايد (زهير عبد الكريم): "الحكمانية، قضايا وتطبيقات"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، العدد 372، عمان سنة 2003.
- الكروي (محمد صالح): "تقاليد الحكم في المغرب"، مجلة كلية الآداب/ العدد (59) سنة 2002.
- الكوراي (علي خليفة): "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية"، ملف المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي، عدد: 264، فبراير 2001.
- لمرابطي (محمد) :"التنمية وحقوق الإنسان: إشكالية العلاقة"، جريدة الأحداث المغربية، 12 أكتوبر 2013.
- لوزي (عبد العزيز):المسألة الدستورية و المسار الديموقراطي في المغرب منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية، سلسلة "مواضيع الساعة" العدد 5 السنة 1996.
- مجلة الإنسان الجديد، عدد8، ماي 2006.
- المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة "نصوص ووثائق"- العدد1، ط1، 1997.
- مجلة شؤون مغربية العدد الأول، أكتوبر 1995.
- مجلة وجهة نظر العدد 8-9 السنة الثالثة 2000.

- المساوي (عبد السلام): "دولة الحق والقانون بين الشعار والواقع"، جريدة الأحداث المغربية، بتاريخ الأربعاء 22 نونبر 2000.
- منشورات أوال ميديا مملكة الشعب 1999-2013، مطبعة إيديال، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، غشت 2013.
- اليعقوبي (محمد): "المرأة المغربية بين حق التصويت وحق الترشيح"، مساهمة في ملف: الإطار السياسي والقانوني الجديد لانتخاب أعضاء مجلس النواب، سلسلة "مواضيع الساعة"، العدد: 38، 2002.
- اليعقوبي (محمد): "المفهوم الجديد للسلطة"، سلسلة مواضيع الساعة، المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية، عدد 25، 2001.

رابعا: الندوات والمحاضرات

- أشغال الندوة الوطنية المنظمة يومي 29 و 30 أكتوبر 1999 من طرف وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.
- سحبان (عبد الحميد): "المفهوم الجديد للسلطة: محاولة للتجديد، ماي 2001"، محاضرات بمدرسة استكمال تكوين الأطر بوزارة الداخلية سنة: 2006.

خامسا: التقارير

- تقرير النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات المنشور في كتيب تحت عنوان: "من أجل ملاحظة غير متحزبة للانتخابات"، اليستروغرافن 2003.

سادسا: الخطب والرسائل الملكية

- استجواب جلالة الملك مع أربع مجلات لبنانية في 21 مارس 2002.
- خطاب 20 غشت 2002.
- خطاب 22 ماي 1977: انبعاث أمة، الجزء الثاني والعشرون، 1977، مطبوعات القصر الملكي.
- خطاب 8 يوليوز 1984. انبعاث أمة، الجزء 29، مطبوعات القصر الملكي.

- الخطاب التأسيسي للمفهوم الجديد للسلطة بتاريخ 12 أكتوبر 1999.
- خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2000.
- خطاب العرش ل 30 يوليوز 2014.
- خطاب الملك الافتتاحي للدورة الأولى للسنة التشريعية الرابعة، الجمعة 13 أكتوبر 2000.
- الخطاب الملكي بتاريخ 08 ماي 1990 الخاص بتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.
- الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الأولى يوم24 أكتوبر 1984، انبعاث أمة، عدد 29.
- الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2003-2004، بتاريخ 10 أكتوبر 2003.
- الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح دورة أكتوبر 2001.
- الخطاب الملكي ل 09 مارس 2011.
- الخطاب الملكي ل 18 ماي 2005 المعلن للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- خطاب عيد العرش لسنة 2002.
- خطاب ملكي ألقي بالرباط بمناسبة ذكرى تقديم عريضة الاستقلال بتاريخ 11 يناير 1972، انبعاث أمة الجزء 17.
- الرسالة الملكية الموجهة لأشغال الندوة الوطنية "دعم الأخلاقيات بالمرفق العام" يومي 29 و 30 أكتوبر 1999، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة " المفهوم الجديد للسلطة" عدد 25.
- الرسالة الملكية إلى المشاركين في ندوة "البيعة والخلافة في الإسلام" يوم 24 يوليوز 1994.
- كلمة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح أشغال المجلس الأعلى للقضاء بالرباط يوم الأربعاء 15 دجنبر 1999.
- كلمة الملك محمد السادس بمناسبة تدشينه بالجرف الأصفر لعدة منشآت طاقية، الاثنين 25 شتنبر 2000.

سابعا: الوثائق الرسمية

- انبعاث أمة، الجزء الثاني والعشرون (22)، مطبوعات القصر الملكي، 1983.
- انبعاث أمة، الجزء الحادي والعشرون (21)، مطبوعات القصر الملكي1976.
- انبعاث أمة، الجزء السابع والثلاثون (37)، مطبوعات القصر الملكي، 1992.

المراجع الأجنبية

Les ouvrages :

- Agha (Asif):"langage and social relations", Cambridge University press 2007.
- Agnouche (A), Chérifi (R) : Préface du livre : le Makhzen politique au Maroc hier et Aujourd'hui, Casablanca, Ed Afrique-orient, 1988.
- Agnouche (Abdelatif): « histoire politique du Maroc Pouvoir- légitimité-institutions », Afrique orient 1987.
- Albony(s) : « marketing et communication politique », l'Harmatton 1994.
- Alcaude (David) : Bouvet(Laurent) : « Dictionnaire de sciences politiques et sociales » ; Editions Dalloz, Paris 2004.
- Almond (Gabriel)- Burghum powel (G) : « Analyse comparée des systèmes politiques : Une theorie nouvelle ». Traduit par .F.Marry. Tendances actuelles. 1972.
- Apter (David.E) : the politics of modernization, University of Chicago press, Chicago, 1965.
- Aubin (jules et jim) : « le Maroc en suspens », A.A.N, 1964.
- Aveille (J) : « Le Maroc se donne une monarchie constitutionnelle », Confluent. 27 Janvier-1963.
- Badie (Bertand) et Gerstle (Jacques) : Lexique sociologie politique, P.U.F, Paris, 1ere édition, 1979.
- Badie (Bertrand)- Gestle (Jacques) : « Sociologie politique », P.U.F, 1èr édition, 1979 .
- Belhaj (Abdessamed) : La dimension islamique dans la politique étrangère du Maroc : Déterminants, acteurs, orientations », Presse Univ de Louvain, 2009.
- Bendourou(Omar) : Le régime politique marocain, Dar Alqalam, 2000.
- Benveniste(e) : « problème de linguistique générale », paris, Gallimard, 1966.

- Berdouzi (M) : Destinées démocratiques, analyses et perspectives du Maroc politique, Ed le renouveau, 2000.
- Bernard(Miège): L'information-communication, Objet de connaissance, 1ere édition, Editions de Boek Université, Bruxelles, 2004.
- Bobin(Jean-Paul) : Le marketing politique : Vend l'Homme et L'idée », Milan Midia, 1988.
- Bongrand (Michel) Spitéri (Gérard) : Le marketing politicien, Bourin éditeur, 2006.
- Bongrand(Jean-Luc) : Le marketing politique, Presses Universitaires de France, 1993.
- Braud (Philippe) : « la Science politique », P.U.F, 1èr édition 1982.
- Bruno callies de salies : « le Maghreb en mutation : entre tradition et modernité » ; crec saint gyr, maisonneuve la rose, 1999.
- Charaudeau (Patrick): « langage et discours », Paris, Hachette, 1983.
- Charaudeau(Patrick) : « Le discours politique : les masques du pouvoir » ; Edition Vuibert, Paris 2005.
- Charlot(M) : "la persuasion politique", Armand Colin, Paris, 1970.
- Cherfi (R) : « Le Makhzen politique au Maroc : Hier et aujourd'hui », Afrique orient, 1988.
- Cooley (Charles) : (social organisation) cité in : J .Lohisse: la communication anonyme. Ed. Universitaire 1969.
- Cooley (Charles) : (social organisation) cité in : j .lohisse: la communication anonyme. Ed. Universitaire 1969.
- Cotteret (J.M) : « Gouverner c'est paraître : Réflexion sur la communication politique », PUF, 1ére édition, 1991.
- Cubertafond (Bernard) : « la vie politique au Maroc » ; paris, l'harmattan 2001.
- Dupont (J) : « Constitution et consultation populaire au Maroc », in A.A.N, 1970.
- Duverger (Maurice): « Introduction à la politique», collection Follo/Essais, Édition Gallimard,1964.
- Edmond (0rban) : La modernisation politique du Québec, Édition Boréal express, l'Université du Michigan, 1976.
- Eisenstadt (s.n) : Modernization. protest and change-Engleewood, clif, N, prentice Hall, paper edition, 1966.
- EL mossadeq (R) : « les labyrinthes de la transition démocratique », casa imp Najah El Jadida ; 2001.
- ELahmadi (Mouhsine) : « La Monarchie et L'islam », Préface Rémy leveau, Publication : Itissalat Salon- Imp : Najah Eljadida- Casablanca, Maroc, 1ère édition 2006.

- ELKETTANI (OUMAMA) : "la communication politique à l'épreuve du modèle d'analyse communicationnelle intégré la compagne électorale au Maroc ", 1ère édition 2009.
- Elouadih (Abdellatif) : Système politique Marocain depuis l'indépendance à nos jours : Institutions- Légitimes- Pouvoir, 1992.
- Ferry (Jean-Marc) : « Consensus et modernisation », Esprit, N 6, 1986.
- Ferry (Jean-Marc) : « Habermas, L'éthique de la communication », Paris, Ed. PUF, 1987.
- Fikri (Moustapha) « la bonne gouvernance administrative au Maroc mission possible », librairie nationale MOHAMADIA, 2005.
- Flory(M) et Mantan(R) : « Les régimes politiques des pays arabes », coll. thémis, PUF- 1968.
- François(Patrick) : Le marketing politique : Stratégies d'élection et de réélection, L'harmattan, 2013.
- Gabriel(Thoveron) : La communication politique Aujourd'hui, Editions Universitaires de Boeck Université, Bruxelles, 1990.
- Gallaoui (Mohamed) : « le Maroc politique à l'aube du troisième millénaire (1990-2006) », imprimerie Najah el Jadida-Casablanca, 2ème édition 2007.
- Garrigou (Alain) : « Le vote et la vertu, comment les français sont devenues électeurs ?? », Paris, PFNSP, 1992.
- Ghazi (Abdelhadi) : « D'hier A aujourd'hui le champ politique Marocain », Imprimerie Najah El Jadida Casablanca, 1ere édition Janvier 1998.
- Gingras (Anne-Marie) : La communication politique : Etat des savoirs, enjeux et perspectives, Presses de L'université du Québec, 2003.
- Gosselin (Guy) – Filion (Marcel) : Régimes politiques et Sociétés dans le Monde, Les presses de l'Université Laval, Canada, 2007.
- GREIMAS (algirdas julien) et Courtes(j) : « sémiotique, Dictionnaire raisonné de la théorie du langage », Paris. Hachette, 1979.
- Grize (Jean-Blaise) : « pour aborder l'étude des structures du discours quotidien », in langue française, n : 50 argumentation et énonciation, 1989.
- Habermas (J): « Morale et communication », Le cerf, 1986.
- Habermas (Jurgen) : « Discours philosophique de la modernité », Paris, Ed. Gallimard, 1988.
- Habermas (Jurgen) : « Morale et communication », Paris, Ed. Cerf, 1986.
- Habermas (Jurgen) : « Théorie de l'agir communicationnel », 2 tomes, Paris, Ed. Fayard, 1987.

- HASSAN II : « La mémoire d'un roi, entretiens avec Laurent » .Ed Plon 1993.
- HASSAN II : « Le défi » , Ed ; Albin Michel , 1976 .
- Hintington (S) : « La troisième vague : les démocratisations de la fin du 20 ème siècle », Nouveau Horizon, 1996.
- HIRSHMAN (ALBERT) : «le bonheur privé» 1983 .cité dans .Graiwtz Madline et leca (j) «Traité de science politique.
- Huntington (Samuel): "Under standing political development", Boston 1987.
- Jamous (R) : « honneur et baraka ; les structures sociales traditionnelle dans le Rif », Paris1981 .
- Julien Frund : sociologie de « Max Weber », 2ème éditions presses universitaires de France 108 Boulevard de Saint german, Paris 1968.
- Kautsky (john.H) : The political consequences of Modernisation, Krieger Publishing Company, 1st, Ed , July, 1989.
- La Palombara (joseph) : Bureaucracy and Political Development, Princeton, Newjersy, Princeton University Press, 1963.
- Lancelot (A) : « L'abstentionnisme électoral en France », PFNSP, 1968.
- Laroui (Abdellah) : « les origines sociales et culturelles, du nationalisme Marocain (1830-1912) », Edition Maspéro, Paris 1977.
- Leveau (Rémy) : « Le fellah marocain, Défenseur du trône, Paris, PFNSP », 1985.
- London(D): « le marketing Politique », Dallez, 1986.
- Lora (Marie) : Marketing politique : Mode d'emploi, Studyrma, 2006.
- Martinez (Carlos conde) : « la transition démocratique en Espagne » in : Alternance et transition démocratique au Maroc.
- Mayer (nonna) et Perrineau (pascal) : « les comportements politiques », Armand colin, Paris 1992.
- Medard (J-f) : « le rapport de clientèle », RFSP, février 1976.
- Mongean (Pierre) : Saint-Charles(Johanne) : Communication horizons de pratiques et de recherche, Presses de L'université du Québec, 2005.
- Mossuz-lavau(Janine) : "Parité : la nouvelle exception française", In Maruani, M. (dir.), Femmes, genre et société. L'état des savoirs, La Découverte, Paris, 2005.
- Mucchielli (A) : "Les modèles de la communication", in la communication, état des savoirs, Paris, Éditions sciences Humaines 1998.
- Ouardighi(A) : « Le Maroc de la vie parlementaire à l'état d'exception 1963-1965 » : Ed. Mancho ,Rabat 1984 .
- Palazzoli (claude) : « le Maroc politique de l'indépendance à 1973 », Edition Sindibade, 1974.

- PERRINEAU (Pascal): «l'engagement politique: déclin ou mutation». Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1994.
- Perroux (François) : Pour une philosophie du nouveau développement : Aubier Unesco, Paris 1981.
- Purchel (ch), et valentino (A) : « Sociologie électorale de l'Afrique du Nord », voir préface de G.Burdeau, Paris, PUF, 1966.
- Pye (lucien,W) : Aspects of political Development, little Brown and Company, 1966.
- Rosanvallon (pierre) : «le peuple introuvable», Gallimard, 1998.
- Ross (Murray) : « community organization: theory principle and practices » . New York: Harper and brothers, 1955.
- Rouquié (A) : « Changement politique et transformation des régimes », in traite de science politique, sous dir de : Grawitz(M), et leca (j), tome 2, PUF, 1985.
- Santucci (J.C) : «la démocratisation du Maghreb à l'épreuve, réflexions au tour ces récentes réformes politiques au Maroc », in : les reformes constitutionnelles et politiques au Maghreb, Actes du colloque de Marrakech, 26-28 oct 1999, imprimerie et Watanya, 2000.
- Santucci (J-C) : « Etat et société au Maroc : enjeux et perspectives de changement », in : Santucci (J-C) (S.dir) : le Maroc actuel, Paris, ed CNRS, 1992.
- Santucci (Jean-Claude) : « le Maroc actuel : une modernisation au Miroir de la tradition ? », Paris, 1992.
- Schwartzenberg (Roger Gérard) : sociologie politique, Editions Montchrestien, paris, 4ème édition, 1988.
- Sehimi(M) : « La prépondérance du pouvoir royal dans la constitution Marocaine », R.D.P.S.P, France et à l'étranger, Août-juillet, 1984.
- SFEZ (L) : "Dictionnaire critique de la communication", Tome2, PUF, PARIS, 1993.
- Shemi (Mustapha): « Citations de S.M. HASSAN II », Ed. S.M.E.R, 1981.
- Shemi (Mustapha): « crise de la politique », Maroc hebdo international, de 8 avril 2000.
- Stenger (Thomas) : Le marketing politique, CNRS, 2012.
- Swanson (D) Nimmo(D) : « New Directions in Political Communication : A Resource Book. », Thousand Oaks : Sage, 1990.
- Varey (Richard.J) : « Marketing communication : Principles and Practice », Psychology Press, First Published 2002.
- Waterbury (J) : Le commandeur des croyants... la monarchie marocaine et son élite, Paris,Ed PUF,1975.

- Wolton (Dominique) : « Informer n'est pas communiquer », Paris, CNRS Éditions, 2009.
- Wolton (D), « la communication politique: Construction d'un modèle », Hermès, 4.
- Wolton (Dominique) : Indiscipliné. La communication, les hommes et la politique , Paris, Odile Jacob, 2012.
- Wolton(Dominique) : La communication, les hommes et la politique. Paris , CNRS Éditions, collection Biblis, 2015.
- Zaki (Abdellatif) : « Aspects de la communication politique au Maroc », Rabat, éd OKAD, Nov 2002.
- Zriouli (Mhamed) : « Monde arabe gouvernance démocratique et développement social durable, imprimerie des éditions OKAD rabat, 2003.

Thèses et mémoires

- Bernoussi (Nadia Amal) : « le contrôle de la constitutionnalité au Maghreb », thèse d'Etat, FSJES, Rabat 1998.
- Idrissi (Fouad) : « sociologie électorale de la province de Marrakech », thèse de doctorat d'état en droit public, université de Montpellier I, janvier 1989.
- Laroui (A) : « les origines sociales et culurelles du nationalisme morocaine(1830 -1912) » , thèse de doctorat d'Etat , Paris, sorbonne, lettre et civilisation 1976.
- Naciri (Khalid) « le droit politique dans l'ordonnancement constitutionnel », essai d'interprétation du système de gouvernement au Maroc. Thèse de doctorat, Casablanca 1984.
- SI ALI (Nabila) : « Les agences comme acteurs du développement social local cas de l'agence pour la promotion et le développement économique et social des provinces et préfectures du Nord du Royaume », mémoire D.E.S.S en droit public sociale faculté de droit, Agdal-Rabat, 2007.
- Tamim (Samir) : « la contribution du P.N.U.D dans l'opération du concept du développement humain durable au Maroc », D.E.S.S, faculté S.J.E.S, Rabat- Agdal, 2005-2006.
- Tozy (Mohamed) : «champ politique et champ religieux au Maroc : croisement ou hiérarchisation?», Mémoire pour l'obtention du diplôme des Etudes Supérieures en sciences politiques, Casablanca- Avril 1980.

Revues et journaux :

- Ben othmane (Mohamed larbi) : « Maroc : stratégie de continuité et recherche d'un projet de société » prologue 22/23 été/ Aut. 2001.
- Bougrand (M): «le marketing politique, PUF, que sais-je? », N:1698, 1996.
- Dalle (I) : « le Maroc attend le grand changement », le monde diplomatique ,02 juin 2003.
- Douad (Zakia) et Kader (Abderahim) : «le Maroc change – t- il vraiment ? », le monde diplomatique, février 2000.
- El Mossadeq (R): «jeu de consensus et développement constitutionnel et électoral au Maroc », AA Annuaire de l'Afrique du Nord 1992.
- Gestlé (J) : « la communication politique », Paris, PUF, que sais-je? N : 2652, 2ème Edition corrigée, 1993.
- Keller (Reimer) : « l'analyse de discours du point de vue de la sociologie de la connaissance », recherches qualitatives-hors série-, N°03, 2007.
- La vie économique, 18 avril 2003.
- La vie économique, du 9 au 15 nov 2001.
- Leca (Jean) : « Pour une analyse comparative des systèmes politiques méditerranéens », R.F.S.P, n° 4-5 Aout-octobre 1977.
- Leveau (Remy) : « stabilité du pouvoir monarchique et financement de la dette » , Maghreb Machrek, n :118, 1987.
- Menouni (A) : « Le recours à l'article 19, une nouvelle lecture de la constitution ? », R.J.P.E.M, № 15, 1984.
- Philizot (François): « compagne électorale: quel rôle pour l'état?? », pouvoirs, N°63, 1992.
- Quantin (patrick): " pour une analyse comparative des élections africaines" politique africaine, N°69, mars 1998.
- Rapport Directeur Général de L'organisation Internationale du Travail : Les droits de l'homme, une responsabilité commune B.I.T- Genève, 1988.
- Schmitter(Ph.C) : « Portée et signification des élections dans le Portugal Autoritaire (1933 -1974) RESP , VOL 27, N°01 Fev 1977 .
- Stratégie Sanitaire 2008-2012 Article publié dans le journal l'opinion N°15-458 du 8 Janvier 2008.
- Système de santé et de qualité de vie, Rapport thématique- 50 ans de développement Humain.
- Vernon (Bogdanor): "broadening participation in the electoral process-council of Europe": Parliament Democracy report- Human Rights law vol n° 4-1988.

- Wolfgang graf (vitzchum) : « l'action civique dans l'état démocratique » ; in revue française de droit constitutionnel, N° 43 novembre 2000 PUF.
- Wresinski (Joseph) : « grande pauvreté et précarité économique et sociale », rapport présenté du conseil économique et social (France) publié au JORF- du 28 février 1987- voir compte rendu dans : Hommes et Libertés- Revue de la ligue du droit de l'homme n° 50- 1988.

المواقع الالكترونية

- إحصائيات حول جلسات الاستماع العمومية المنظمة من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة بموقع هيئة الإنصاف والمصالحة www.ier.ma
- أحمد توفيق: عيد العرش لتجديد البيعة والعهد الشامل بين العرش والشعب، ورد في www.menara.ma.
- تقرير الخمسينية، "إخفاقات الماضي ورهانات المستقبل"، منشور على الموقع الالكتروني: www.ndh.50ma بتاريخ 6 يناير 2006.
- لشهب (عبد الحق): " تأملات في الوضع الاقتصادي و السياسي بالمغرب" الحوار المتمدن- العدد: 1259 -، 18/07/2005، ورد في: www.ahewar.org/debat/show.art.asp
- موجز مضامين التقرير الختامي على موقع هيئة الإنصاف والمصالحة www.ier.ma
- موجز من تقرير الفقر والتنمية بالمغرب، المعد من طرف المندوبية السامية للتخطيط، الموقع الإلكتروني www.hcp.ma
- موقع هيئة الإنصاف والمصالحة www.ier.ma
- النويضي (عبد العزيز): "الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان والشعوب"، ورد في: www.arabhumanrights.org/dalil/ch_5.htm
- وهابي (رشيد): "عن البيعة في المغرب ... وطقوسها"، ورد في www.arabtimes.com.

- www.ccdh.org.ma/spip.php?article 3256.
- www.diplomatie.ma/arab/LeMarocpayssolidaire.
- www.habous.gov.ma.
- www.maroc.ma
- www.wikipedia.org.

الفهرس

مقدمة 1

القسم الأول: النسق السياسي التقليدي ودواعي تحديثه 25

الفصل الأول: مقومات التواصل التقليدي للمؤسسة الملكية بالمغرب 27

المبحث الأول: المشروعية الدينية: أية مظاهر تواصلية؟ 29

المطلب الأول: نظام الخلافة الإسلاميةوا إمكانية الأداء السياسي للمؤسسة الملكية 30

الفرع الأول: نحو تحديد أهمية نظام الخلافة الإسلامية 30

الفرع الثاني: تجليات نظام الخلافة الإسلامية في المغرب 33

الفقرة الأولى: النسب الشريف للسلطان 33

الفقرة الثانية: إمارة المؤمنين 36

المطلب الثاني: البيعة كأساس شرعي للممارسة السياسية 49

الفرع الأول: مؤسسة البيعة الشرعية 49

الفرع الثاني: البيعة كتقليد ديني بأبعاد سياسية 58

الفقرة الأولى: مميزات مؤسسة البيعة الشرعية بالمغرب 58

الفقرة الثانية: البيعة كلحظة تواصلية 62

المبحث الثاني:المشروعية التاريخية والدستورية بين قوة التقليد ومحاولات التجديد 68

المطلب الأول: عمق المشروعية التاريخية وفعاليتها الرمزية 70

الفرع الأول: مسار تشكل الرأسمال الرمزي 71

الفرع الثاني: البعد التواصلي للمراسيم الاحتفالية 73

المطلب الثاني: المشروعية الدستوريةوا إمكانيات الفعل التواصلي للمؤسسة الملكية 78

الفرع الأول: الوظيفة التحكيمية للملك الدستوري 80

الفقرة الأولى: الوظيفة التحكيمية للملك الدستوري كامتداد لتقليد قديم 81

الفقرة الثانية: التحكيم الملكي كأداة سياسية تقليدية 84

الفرع الثاني: التواصل الملكي في سياق وضع الدستور الجديد 91

الفصل الثاني: دواعي تحديث المؤسسة الملكية لممارستها السياسية 98

المبحث الأول: العوامل المؤسساتية 99

المطلب الأول: انتقال العرش وسؤال الانتقال الديمقراطي 99

المطلب الثاني: انتقال العرش وهاجس التحديث السياسي 105

المبحث الثاني: العوامل السوسيوسياسية 108

المطلب الأول: إشكالية المشاركة السياسية 110

الفرع الأول: مسارات المشاركة السياسية وطبيعتها 110

الفرع الثاني : تجليات أزمة المشاركة السياسية بالمغرب 119

المطلب الثاني: الدعامة المجتمعية وسؤال المواطنة 132

خاتمة القسم الأول 141

القسم الثاني: العهد الجديد وأداة سياسية جديدة: الخطاب التنموي الحديث 143

الفصل الأول: عناصر الخطاب التنموي الحديث ورهان التغيير 145

المبحث الأول: المفهوم الجديد للسلطة وتكريس الخيار الديمقراطي 146

المطلب الأول: المفهوم الجديد للسلطةوا إعلان لحظة التغيير 146

الفرع الأول: مقاربة المفهوم الجديد للسلطة وفق المنظور الملكي 148

الفرع الثاني: مقومات وأسس المفهوم الجديد للسلطة 152

المطلب الثاني: الانتخابات كلحظة تعزيز المشروعية الديمقراطية 156

الفرع الأول: الانتخابات في الخطاب الملكي 156

الفرع الثاني: ضمانات النزاهة الانتخابية 163

الفقرة الأولى: الضمانات السياسية 163

الفقرة الثانية: الضمانات القانونية 165

الفقرة الثالثة: مشروعية الانتخابات بالمغرب 171

المبحث الثاني: المؤسسة الملكية بين تجسيد الخيار الحداثي وتفعيل خيار المصالحة 174

المطلب الأول: الاهتمام بالمسألة النسائية 176

المطلب الثاني: إعادة الاعتبار للمجتمع وترسيخ ثقافة المصالحة 183

الفرع الأول: العدالة الانتقالية وتجسيد فكرة الإنصاف والمصالحة 184

الفرع الثاني: التحديث السياسي عبر الصورة الحقوقية 190

الفصل الثاني: الخطاب الاجتماعي وتجسيد الفعل التنموي: "نموذج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" 195

المبحث الأول: السياق العام للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 196

المطلب الأول: السياق الخارجي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية..... 197

الفرع الأول: بروز مفهوم التنمية البشرية كخطاب عالمي..... 199

الفرع الثاني: التزامات المغرب الدولية وتحديات العولمة..... 209

المطلب الثاني: السياق الداخلي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية..... 219

الفرع الأول: تفاقم مظاهر العجز الاجتماعي..... 219

الفرع الثاني: الوضع الاقتصادي بين الأزمة والاختلال البنيوي 229

المبحث الثاني: التحديث السياسي عبر مشروعية الانجاز: إمكانية المدخل وحدوده 240

المطلب الأول: المظاهر التحديثية لمشروعية الانجاز 240

الفرع الأول: الفعل التواصلي ضمن خطاب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تحليل الخطاب 241

الفرع الثاني: الحضور الملكي المكثف والفاعل وتفعيل سياسة القرب 261

المطلب الثاني: أفق الممارسة السياسية في سياق "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" 267

الفرع الأول: المجتمع المدني وحدود فكرة المتلقي..... 267

الفرع الثاني: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: أية رهانات؟؟ 274

خاتمة القسم الثاني 281

خاتمة عامة 283

قائمة المراجع..... 292